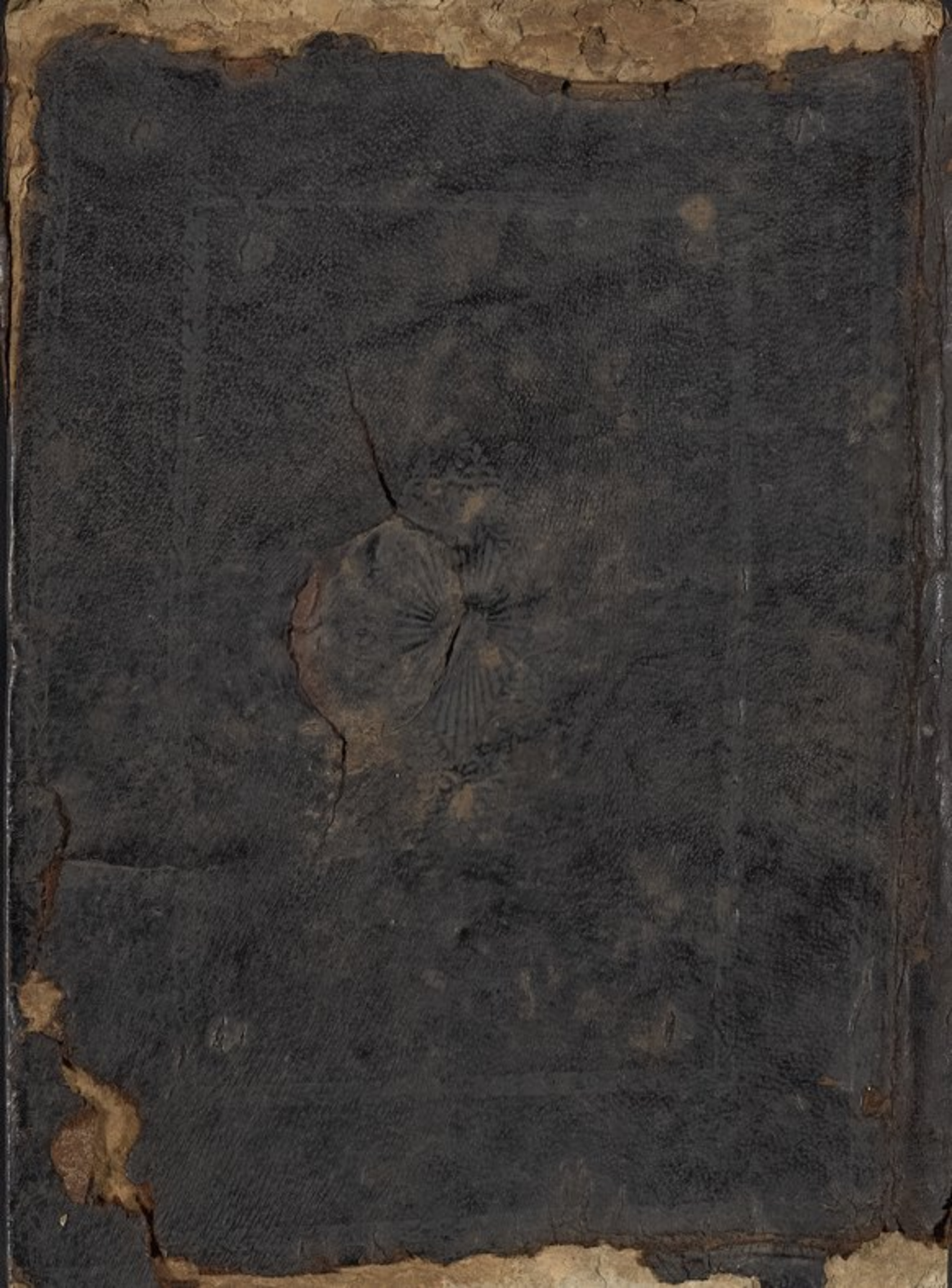

هذا يو كتاب قره احمد
زاده عثمان افندي كندير

(RECAP)
(Annex A)
2271
.70883
.827
1843

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده و بعد فلما كانت الحاشية اللطيفه للفاضل النحرير الشهير بمحرم افندى عامله الله تعالى بلطفه الخفى حاشية مفيدة لمعانى شرح مولانا الجامى قدس سره العالى على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور فى باب البدل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا يعنى وان اختلف مدلول البدل ومدلول المبدل منه فى بدل الكل فى نحو قوله جاءنى زيد اخوك لكن الشخص الذى هو مدلول زيد هو الشخص الذى هو مدلول اخوك) فاراد العبد الضعيف الحقير المحتاج الى عناية ربه القدير عبد الله بن صالح بن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتمم مانقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان و يرجو ممن نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته فى التعبير و يسال الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشان الخطير * والله على كل شئ قدير *

(قال الشارح) ناقلا عن الشارح الرضى (قال الشيخ الرضى) اى فى شرح الكافية فى هذا المقام (وانا الى الان) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى) اى بحيث تبين المغايرة الكلية بينهما (بين بدل الكل من الكل و بين عطف

البيان

Princeton University Library
32101 063546343



البيان بل لاارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الا بدل الكل)
واستدل عليه بان سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة
نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل ايضا قولك مررت
بقوم عبدالله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور يعنى
والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
اى بين بدل الكل و بين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه) وليس هو فرع لمتبوعه بهذه الجهة يعنى فى كونه مقصودا
من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جئ لبيان متبوعه لا لكونه
مقصودا من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء
(فيكون المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين
المتبوع لا المبين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لا نسلم
ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى زيد اخوك (هو الثانى فقط) اى
من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد
فى الثانى فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل من بدل الاشتمال (الا الغلط)
اى فانا نسلم ان المقصود فى بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان
الفرق ادعاء انحصر القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار فى غير
بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر المقصود
فى الثانى وجاز ان يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق
بين عطف البيان و بين بدل الكل فانهما يشتركان فى ان يكون المتبوع
مقصودا ثم نقل الشارح من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال
(وقال بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر)
اى الراجح (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه)
اى المتبوع فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعا كما
فى بدل الغلط (بل ارادوا) اى بقولهم هذا انه اى متبوع البدل ليس مقصودا
اصليا اى اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل)
اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) اى انت

M 54390 1131-2

(فيه) اى فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى) اى بلفظ زيد (تتمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الاخ الجائى هو الاخ الذى يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى ان قصدت ذلك فاللفظ الثانى التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى) اى الى زيد قصدا اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (مبالغة فى الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثانى فى بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وح) اى وحين اذا قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثانى) وهو مبتدا (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدا (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه) (والثالث) وهو مبتدا (اى بدل الاشتمال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملابسة) مبتدا مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملابسة اى المراد بالملابسة ما تقع بينهما ملابسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبنى زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق الاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التى يتعلق بها الاعجاب (ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد بنسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب

اليها

اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة فى الذات
واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب
الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما مما يتعلق بذات
زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة
ايقاعية (بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد) يعنى تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد
فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها) اى
فى صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى
فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم المناسبة بين زيد وبين
ما بعده شئ من الملابسة المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (اى تكون تلك
الملابسة) للاشارة الى ان قوله بغيرهما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه
صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزئه) اى و بغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملابسة
بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضيه (فيدخل فيه) اى فى قوله
بغيرهما (ما) اى ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزء من البدل) اى بعكس
النوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض
(ويكون ابدالا) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه
الملابسة) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينيه و بغير كون البدل
جزء من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلكه فان المبدل منه وهو القمر جزء
من البدل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال هذا النوع
فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير
مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك
بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال
انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله
(والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال)
وليست هذه المناقشة بمعتبرة فان عدم تطبيق المثال بالممثل لا يلزم منه عدم
جواز الممثل لجواز وقوع مثال اخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن

ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه (اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جوابه عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم لم يجعل النحاة هذا النوع نوعا اخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خامسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم ببدل الكل عن البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام المذكورة بعنوان انه بدل الكل عن البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح المحقق وانى فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مسند اى مستقل باخراج مثل هذا النقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندى هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه اولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا اولا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه وهذا كله لفظ المفتاح الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الاخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا (لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة) اى ليست بشواهد يستشهد بها على وضع القواعد وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله (والرابع) اى من انواع البدل وهو مبتدأ وفسره الشارح بقوله (اى بدل الغلط) وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو صفة الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط هو اللفظ الذى يوجد (بان تقصد انت) اى بسبب قصدك (اليه) اى الى البدل هذا تفسير

للضمير

للضمير المجرور العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا تقصد اليها اخرجه الشارح بقوله من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت تقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل والمبدل منه كالمعية والبعضية وغيرهما بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول الشارح (اى بغير البدل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير ثم شرع المصنف بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعة فى بيان مسائله واحكامه التى تجوز ومالا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قريبين للضمير وقوله (معرفتين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اى معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل لان مدلول اخاك المعرف بالاضافة مدلول زيد المعرف بالتعريف وانما مثل الشارح بهذا لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه ومن بدل الغلط جاءنى زيد حماره (ونكرتين) اى ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءنى رجل غلام لك) ومن بدل البعض اعجبنى رجل رأس له ومن بدل الاشتمال نحو اعجبنى رجل علمه (ومختلفين) اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتنكير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون الاخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناصية ناصية كاذبة) وقوله مختلفين شامل لصورتين احداهما كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة كما فى المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومثاله ماذكره الشارح بقوله (ونحو جاءنى رجل غلام زيد) ثم شرع فى بيان شرط مختص بالقسم الاول من

المختلفين فقال (وان كان) وقوله (البدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الشارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للاشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالنعت) تفسير الشارح له بقوله (ونعت البدل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام فى قوله فالنعت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لئلا يكون المقصود انقص من غير مقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعنى انما وجب توصيفه لئلا يكون البدل الذى هو المقصود بالنسبه انقص فائدة من غير المقصود الذى هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبدل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضى للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود (فاتوا) اى اورد اصحاب اللغة (فيه) اى فى مثل هذا البدل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (يكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اى للنقص الذى (فيه) اى فى البدل حال كونه (من نقص النكارة) اى من نقص النكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التى هى انقص الوجوه ومثله المصنف بالآية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناصية) وهو المبدل منه المعرفة (ناصية) وهو البدل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البدل النكرة ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل البدل فقال (ويكونان) اى المبدل منه والبدل من اى بدل كان (ظاهرين) اى اسمين ظاهرين غير مضمرين (نحو جاءنى زيد اخوك) هذا مثال لبدل الكل ايضا والامثلة من غيره ظاهرة (ومضمرين) اى ويجوز ان يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحن الزيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بدل من ضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الشارح بالغائبين لما سيجئ الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اى ويجوز ان يكونا مختلفين

بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل لصورتين احداهما كون المبدل منه ضميرا والبدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا و) ثانيتهما كونه بالعكس (نحو ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذى هو الاسم الظاهر ثم شرع فى مسئلة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) يعنى لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذ كان بدل الكل من جميع الضمائر (الا من الغائب) اى يجوز ان يبدل الظاهر من المضمر الغائب نحو ضربته زيدا لان زيدا فى هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب فى ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرع الشارح فى دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى فى المعرفة واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سياتى فى بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة فى باب التعريف بحسب الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما) اى من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البدل (انقص) لضعفه فى التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته فى التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز فى بدل الكل اى لكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين فى قوة التعريف كما فى التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض او الاشتمال والغلط) فان البدل فى هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى فى هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع فى امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها فى الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز ان يقال فى بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب فى اشتريتنى

وهذان المثالان لبدل البعض (ويقال) فى بدل الاشتمال (اعجبنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل اشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا فى هذا المثال بدل اشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب فى ضربتك (وضربنى الحمار) فان الحمار مرفوع لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم (عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالته على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لا انه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لايضاح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص اى الذى يكون

فاعلا

فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع
(عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالته على
المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفراد لشموله لعمر وغيره ولا
من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته اباحفص ثم شرع
الشارح فى سببية الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه)
اى الشان (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه) اى فى وقت خلافته
(فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى
(بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من
الدبر وهو علة فى البعير فسره العصام بقوله ريش يبشت وهى على وزن حمراء
صفة لناقة (عجفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها الاغر (نقباء) وايضا هى
صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب
كذا فى القاموس (فاحملنى) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطنى ناقة قوية
توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله عنه هذا
الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه عمر
ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه
الغالب (والله ما نقبت الناقة) اى لبس بها علة النقب كما زعمت (ولا دبرت)
اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب مأيوسا
(فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى
توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغارا والى الوادى المسمى بالبطحاء (وجعل
يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل (يمشى
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر) وقوله ما
مسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان فجر) وهذا اعتذار للاعرابى من طرف
عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا الحلف
كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا من الكبائر فيكون فاجرا به واعلم انه ليس
فى الواقع من طرف عمر رضى الله عنه فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا
لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه

والحال ان عليه الطير مترقبا ثم اشار الى الاعراب على الوجه الثانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا جمع واقع كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه اى الطيور) مترقبة حال كونها فى الترقب (واقعات حوله) اى حول البكرى (مترقبة ومنتظرة لازهاق) اى لاخراج (روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) اى علامة حياة (فان الطير لايقربه) توجيه ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لوكان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولايخفى مافى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جبان كلهم حتى لم يقدروا على التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا فهم منه ان له فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين عطف البيان والبدل (فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بان البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى و بين عطف البيان الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما) اى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التى لبست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثال مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام الذى * اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلا منه وهذا البيان لمراد المصنف ماهو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر يريد به ماهو مثله فى تلك الهيئة ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المنصف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لايمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من

هذا

هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ماخالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز اذا كان ذلك اللفظ عطف بيان اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره اولى فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول ياغلام زيد وزيدا) فقوله ياغلام منادى مبنى على مايرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (و ياغلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على مايرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال فى مثل انا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالته على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اى اكثر فائدة من الاول ووجه الافيدية ان الثانى شامل الى صور اخرى من المنادى

وغيره كما عرفت (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسره الشارح بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح) لاحد (الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الا لمن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى المطلق (اذ) اى لانه (لو لم يعرفها) اى لو لم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقريره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرف والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح او اضافة لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد وردبان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده بانا لا نسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى

المبنى

المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة حيث فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب و بين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب هو المشابهة والمثبت فى تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية فى تعريف المعرب لان المشابهة هى المشاركة فى الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا ففهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكون بينهما تباين كلى فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورده على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة فى تعريف المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى المبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اى فان اين اسم مبنى يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام جزؤ معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام التى هى مبنى الاصل لكونها حرفا فتضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (اوشبهه) عطف على قوله يتضمن اى المناسبة اما بشبه الاسم المبنى (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة فى تعيين معناه (او الصفة) عطف على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهمات يحتاج الى الصفة فى تعيين معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة

(او غيرهما) او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
فى المضمرات (اووقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اى المناسبة اما
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء
الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا فى
موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (اومشاكلته) اى
المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه)
اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى
يافاجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (اووقوعه) اى المناسبة
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه
مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو
الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع
كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولوقدر اظهاره
يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله
(للحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى
فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه
للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى
الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية لبست بمبنى الاصل بل مشابهة
للمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف
الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع
المشابه لمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك)
متعلق بقوله واقع (اواضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى ردبناؤه
اليه اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا
(فيمن) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح
الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ
يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى
الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ
اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس

بمضاف

بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (اووقع) اى المبنى ماوقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب اوصار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع اوعلى انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لاعلى وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سياتى والفاء تفريعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو مالبس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى مابعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى بالواو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكانه قال المبنى على نوعين احدهما ماناسب مبنى الاصل والثانى ماوقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) يتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه

عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) هواى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتراكيب الاضافية المعدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهو ما فى قوله او غير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبنى (لمنع الخلو) يعنى انه لا يجوز فى المبنى كذب الامرين و يجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما معا فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل و يكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله

و يكذب

ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يجعل اولمنع الجمع بان يكون المراد بقوله ماناسب انه ماناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه مايكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد لانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بنائه مناسبته لمبنى الاصل سواء كان مركبا اولا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبنى حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقديما وتأخيرا) اما تمييز ان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ماقدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبنى حيث قال ماناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب اومفعولان مطلقان من اختلف اى اختلافا تقديما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لايثار المصنف واختياره (لتقديم ما) اى لتقديم الوصف الذى (مفهومه وجودى) وهو المناسبة فى تعريف المبنى والتركيب فى تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعنى انما اختار تقديم ماهو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه لايخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والايثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثارا ثم شرع المصنف فى بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى مايعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله من حيث حركات اواخره وسكونها (تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس هو لقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا

المضموم وايضا ان القاب ليست منحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى يازيدون القاب مبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على مايرفع به وهو الالف فى الاول والواو فى الثانى ولايتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه الالقاب ولايعبر بها فى المعرب اذ الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاثة المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرا مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم فى المبنى ولا يخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لايذكرون القاب المبنى فى المعرب ولا القاب المعرب فى المبنى مع ان المصنف عبر فى صدر كتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة رفعا الخ اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنها (لايعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الا بهذا الالقاب) اى لايعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولايقولون ان يازيد مثلا مرفوع

وان لارجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لان) اى لان المراد به ان (هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لايعبر بها) اى بهذه الالقاب (الاعنها) اى الاعن الحركات اوالسكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا مايطلقونها) اى يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابيه ايضا) اى كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كامر) اى كالاطلاق الذى مر فى صدر الكتاب حيث قال) اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضم رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التى هى القاب المبنى ولولم يجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مراد هم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عندها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قال فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبنى وحكمه ان لايختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائيه بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لايعبرون لايطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع الى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه) وقوله (اى حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب على بنائه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثر يلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ماحكم به وهو من معانى الحكم لانه اذا

قيل ان حكم كون فجار مثلا انه لايختلف آخره باختلاف العوامل ولاشك ان الحكم به اثر لكونه مبنيا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لامطلقا) توطئة وتربية للفائدة من التقييد حيث قال (بل) (باختلاف العوامل) يعنى ليس المراد من حكم المبنى ان لايختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل اولابل المراد به انه لايختلف باختلاف العوامل ولا ينافى هذا اختلاف آخره فى بعض المواضع لعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ علة لهذا القيد اى وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا لاختلاف العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من فى قولك (من الرجل) حيث حركة النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقى على الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع فى تعداد انواعه فقال (وهى) وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد ان يصححه بقوله (والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافا اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاعلى الافعال اى لابالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله لتصديره) اى انما يكون كذلك وقلنا به لتصدير المصنف (بحث الاصوات فيما بعد) اى فى مقام التفصيل (بالاصوات لابأسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفا على الافعال لكان المصنف فى مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولما لم

يقل

لم يقل كذلك علم ان مراده فى الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المصنف اسلوبه فى قوله بعض الظروف حيث قيده بالبعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل الظروف كما فى امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنية ولو قال الظروف او كل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الشارح الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها) اى من اقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلا لابد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب) دليل لقوله لابد الخ اى وانما لزم لها ذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لابد فى بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (واذا كان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلابد عند ذلك البناء) وهو البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احداهما) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل فى البناء السكون) فاذا كان مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لابد منهما فى بناء المبنى على الحركة هى (علة البناء للحركة المعينة) من الفتحة والضمة والكسرة (وهى انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضمائر لم بنى على الفتح دون الكسر والضم ويازيد مثلا لم بنى على الضم ونزال من اسماء الافعال لم بنى على الكسر ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع مايشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من

الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله اسماء الافعال خرجت منها وزن فعال التى لبست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يافاعلة لبست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما ستأتى تصدق على ما كانت بمعنى الماضى اوالامر وكذا خمسة عشر وبعلبك فانهما مبنيتان مع انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما عنونها الشارح بالباب فكانه قال باب الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة فى غير الموصولات ايضا لان الباب فى الاصطلاح هى طائفة من المسائل متنوعة ولا تحصر فى مسئلة واحدة بل كل مافيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين ثم المصنف شرع الى التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هو عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ماوضع لمتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما فى وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى كل ماورد فى المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى واياانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم المعين وامامفهومه وهو ماوضع لمتكلم مثلا آلات لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر فى علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ماوضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل فى كل المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان متكلم اسم فاعل من

التكلم

التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته اوعن غيره نحو ضرب زيدا و يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (اومخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراده الشارح لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (والمخاطب) اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا (وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حمل كلام المصنف عليه و بين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حمل قوله ما وضع لمتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المصنف يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لاحد هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره عصام الدين و يحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى و يخرج بقيد الحيثية و يحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه

الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشي عصام الدين
ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على
تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد
لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير
ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظا المتكلم
والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعني ويخرج بقيد ان المضمر
ماوضع لمتكلم اولمخاطب اوغائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان
لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لانهما موضوعان للمتكلم
اوالمخاطب لعدم التغير بين الموضوع وبين الموضوع له ولان لفظ المتكلم
والمخاطب غائبا ن (فان الاسماء الظاهرة كلها) اى سواء كانت لفظ المتكلم
اوالمخاطب اوالغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة للغائب) اى
موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد
والمخاطب عمر ووالغائب بكر وهم اخوة (اوغائب تقدم ذكره) اى اوالمضمر
ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره
(الاسماء) الظاهرة نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت الخ)
وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بقيد
الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولوكانت (موضوعة للغائب
مطلقا) كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من
التعريف (اذليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما
كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه
لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها
ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا اومعنى
اوحكما) اما تمييز من ضمير ذكره اومفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله
بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا اومعنويا اوحكميا فحذفت اداة النسبة
او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذفت المضاف فيه
(اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى مايكون) اى تقدم يكون (المتقدم) اى
اللفظ المتقدم (ملفوظا) اما تقدما تحقيقا بان يذكر المرجع اولا والضمير ثانيا مثاله

مثل

(مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (اوتقديرا) اى اوالتقدم اللفظى تقدما تقديريا الاتحقيقا بان يذكر الضمير اولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرا يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور والمضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالملفوظ واما ما قيل انه مخل فمخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا ينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخر اولا يعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام فى متنه اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزأ اللفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من اعدلوا) لكونه مصدره الذى هو الحدث وهو جزء من الفعل واذا كان العدل مفهما من اعدلوا (فكانه) اى فصار كانه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة لفظا مقدما اومؤخرا وقوله (اومن سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتيه يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى

السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن چلبى فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سباق الكلام اى من ماقبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما الذكر لفظ مصرحا ويدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولابويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى سورة النساء وهى آية يوصيكم الله فى اولادكم ولم يذكر فى هذه الآية مرجع ضمير ولابويه لا حقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى ميتا تاركا واذا دل ماقبل الكلام ومابعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكانه) اى فصار كانه (تقدم ذكر معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولابوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكمى والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا والتزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان وكذا قوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذا العشى يدل على توارى الشمس وهى مرجع المستتر فى توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ماترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى كل من عليها فان وقال صاحب الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الآيات الثلاث بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصديرا ما ولعل وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى اللفظى والمعنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى رحمه الله فى امتحانه وانما لم يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ماذكر فيه قول الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخر الفظا وليس هناك مايقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما

على

على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى مجازا انتهى وغاية ما فى الباب بعد التى واللتيا ان الحكم بأتى لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر فى حكم الملفوظ معناه انحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لا يلزم فى المجاز الاتحاد فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما فى الامتحان ولما كان فى كون التقدم الحكمى حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف محتملا لهما ولم يعلم ما اراده قال الشارح العلامة (واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة) لانه انما جئ به اى انما اختير ذكر الضمير فى هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة فى سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعوله الحصولى لقوله جئ واللام فى لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جيئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده مبهمة) وقوله (لتعظيم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعوله الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلغ من ذكره اولا) اى ابتدأ (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (وصار) اى ذلك الصنع (كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه

لو ذكرها ولا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر فى قوله فانما جاء فى ضمير الشان بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى فى ضمير الشان لان قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمى لانه يوجد فيه وفى غيره كما قال (وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التى بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذى ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظى التقديرى فاعرف وربه رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله بالنظر الى ما قبله) اى الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمنفصل هو المستقل بنفسه) وانما قدم المتصل فى الاجمال وقدم المتصل فى التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه فى الاجمال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما لا يحتاج فى تلفظه الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير المنفصل كالاسم الظاهر) فى عدم

الاجتياح

الاحتياج الى ماقبله وفى عدم كونه كالجزء سواء كان اى الضمير المنفصل
الغير المحتاج (مجاور العامله نحو ما انت منطلقا) لان مافى هذا هى المشبهة
بليس وهو عامل (عند اللغة الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب
الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامله الذى قبله لكنه غير محتاج
اليه فى التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به وسواء كان غير مجاور له نحو ماضربت
الا اياك لان اياك وان لم يكن مجاور العامله الذى هو ضربت بل كان مجاورا
لالا لكنه غير محتاج الى ماقبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ باياك ولما فرغ
من تعريف المنفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل
بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل اى ذلك المضمر
به) اى بعامله وانما قال فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان
الاحتياج لما كان منفيا فى الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى
كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان
الخ ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج فى التلفظ وكان ذلك
منحصرا فى الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات
لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله
(كالجزء منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ماقبله شرع
فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجعه
واحترازا به من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا
التقسيم تقسيما آخر للمضمر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير
هذا التقسيم والى مابه يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله
(اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لامر واحد وهو قوله (مرفوع
ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هى
مختصة بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد
فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا
وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله
لقيامه اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى
المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام

ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الا لمانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الاتية لكونه متصلا (والثالث) وقوله (اى الضمير المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل (لانه لا مانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمر وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ما سيأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى الضمير) تفسير للمشار اليه وهو مبتدأ وقوله (خمسة انواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الا اياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه فيه ثم شرع المصنف فى تفصيله فقال (النوع الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله (نحو ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول كونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا

لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضي) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعني بفتح الضاد والراء وسكون الباء و بضم التاء الخ والقرينة فى هذ اعادة النحاة فى الابتدأء من المتكلم كما سيأتى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم الخ) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء و بضم التاء وقوله (المنتهيين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد و الراء وسكون الباء و بنون ضمير الغائب (وثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى ضربن) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء و بنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب لان ضمير المتكلم اعرف المعارف كما سيأتى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب حيث جعل ضربن وضربن مغيا لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصوره التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء لمعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره ضربت للمخاطب (ضربتما) لتثنيته (ضربتم) لجمعه (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما لتثنيتها ايضا ضربتن) لجمع المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لتثنيته (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستتر ايضا (ضربتا) لتثنيتها (ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف

مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبة فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع المؤنثة والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (والنوع الثانى) وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتهيا (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عدده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لتثنيته (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لتثنيته (انتن) لجمعه (هو) للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث الغائبة (هما) لتثنيته (هن) لجمعه وهذه هى نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان انت مركبا من ان ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزءين هل هو المجموع المركب او احدهما والآخر لبيان احوالها اراد الشارح ان يبين ماذكر النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هوان) اى النون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجماعا) اى اجمعوا فيها اجماعا (والحروف الاواخر) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات الثلاث مجردة او مع الف التثنية ومع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والتثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة بالتاء والواو فى الجمع المذكر وبالتاء والنون فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المنصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه

صاحب

صاحب اللباب عبارة اللباب قيل هذا لايدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى والتى فى نحو قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى والله اعلم (و) (النوع (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو ضربنى) منتهيا (الى ضربهن) ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب ضربهما) لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و) القسم الثانى من القسمين للمنصوب المتصل اى الذى اتصل بغير الفعل من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو انتى) لانه ضمير متكلم منصوب لكونه اسم ان متصل بعامله الذى هو ان وقوله (انا للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اى المنصوب المنفصل) وقوله النوع فى الموضعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسير ان لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للمتكلم وحده (اياتا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع فى اياى واخواته فقال (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقال الخليل والاخفش والمازنى ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياوايا الثواب وهو ضعيف لان الضمير

لايضاف فايا وايا الثواب شاذ وقال الزجاج والسيرافى اياسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمراة مايختلف آخره كاوفاء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة قال الرضى وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه وهو المختار ان الضمير هو ايا ومايتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح فى هذا مذهب سيبويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق) اى ومايتصل به بعده من الهاء والكاف والباء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم كالياء فى اياى ونافى ايانا (والمخاطب) كالكاف فى اياك (والغيبة) كالهاء فى اياه والافراد كاياك واياه والتثنية كاياهما واياكما والجمع كاياهم واياهن وكاياكم واياكن والتذكير والتانيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا المذهب وذلك ان اللواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون اياهو الضمير واللواحق المتصلة حروف تدل على احوال المقصودين كما ان ايا مشترك ثم شرع فى بيان النوع الخامس الذى هو المجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى الشارح ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسير الخامس كما ذكر فى الاولين لظهوره وانحصاره فى المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامى) وهو خبر للخامس وقوله (مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضمر المجرور المتصل الذى اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامى وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضمر المجرور المتصل الذى اتصل بالحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ماذكر المصنف من غاية التقسيمين فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا) مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى

الامثلة لظهورها وهى غلامكما غلامكم غلامه غلامهما غلامهن وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى فقال (ولى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذا لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف بقوله (الى لهن) ثم لما كانت الاقسام الجائزة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرهم بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل (ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون المتكلم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه المعانى ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضعوا للمتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولمن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتراك المعنوى على ستة معان (كضربت وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصل به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من الاربعة اى احد المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكر والمؤنث) اى تثنية المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث) اى وثالثها المجموع المذكر ورابعها المجموع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه

الخمسة وهو لفظ ضربتما (مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن ثم شرع فى بيان الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب فى ذلك) اى فى ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان واللفظ الواحد موضوعا لمعنيين ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس فيه قياس مع الفارق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (فى مثل ضربا) لتثنية المذكر (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربتا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيثه لانها ضمير حتى يكون مانعا لوحدته والحاصل ان مابه الاشتراك غير مابه الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من الانواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقولى جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى للمعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكر مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمونث وواحد منها مشترك وهو تثنيته (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى لفظان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى كلمة معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتا عشرة كلمة يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (يكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لستين معنى)

اى

اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر تحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة تعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لانطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال (فالمرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر بوزن العافية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقد المقدرة اى قد خص خصوصا وتاؤه اما للتأنيث او للنقل او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر فيه اضافى بالنظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور فقوله فالمرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما فضلة دليل لعدم وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذان النوعان لكونهما فضلة فى الكلام لا عمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعية (وهو) اى والحال ان الفاعل (لجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء لابد من ذكره فالفاعل لابد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر

الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا الجواب فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى فجوز النحاة (فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة التى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا و بيان لعلة ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهاد له (كما يحذف فى اخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى و يوجد (فيما بقى) من الحروف (دليل على ما) اى على الحرف الذى (الق) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف اومن حرفين وقوله (على ما مضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف

والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ماذكرها المصنف بقوله (فى) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (الواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذا لم يكن مسندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند ولما توهم ههنا ان الاستتار فى المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء فى ضربت ضميرا بارزا فاعلا له اراد ان يرفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة فى آخره (علامة التأنيث لا الضمير المرفوع) اى لا انه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (فى نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما فى هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (و) (فى الفعل المضارع) (المتكلم مطلقا) عطف على قوله وفى الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا فى متكلم المضارع وقوله (سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير

لقوله مطلقا يعنى يستتر فى المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى
اومجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكر والمؤنث
والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الستة صيغة المتكلم مع الغير وقوله
اوواحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر
والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة
عن المتكلم المؤنث اوالمذكر ومثال مافوق الواحد التى هى عبارة عن ستة
معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى
والمجموع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا
كما نقلناه عنه فى تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله اوفوق الواحد مستدرك
بعد قوله مثنى اومجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله بان هذا يعنى
قوله مثنى اومجموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس فى عبارة الشارح
قوله مثنى اومجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى
اومجموعا الى قوله مافوق الواحد فالناسخ جمع بين الفظ المغير وبين المغير منه
وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لايطلق على الاثنين فى العرف بل يطلق فيه
على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله (و) (للواحد) (المخاطب)
عطف على ماقبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا فى المضارع للواحد
المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لوكان مثنى اومجموعا يكون الضمير فيهما بارزا
وقوله (المذكر) قيد ايضا للمخاطب لانه لوكان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا
نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان
فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (الواحد) (الغائب والغائبة) وهما
ايضا معطوفان على ماقبله يعنى و يستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب
والواحدة الغائبة له لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب جاز ان يكونا
مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح
ان يفيد بان استتاره فيهما ليس مثل ماقبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا
لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد
وتضرب هند ومثال الاستتار مامثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند
تضرب) فان الضمير المذكر فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما وقوله

وفى

(وفى الصفة مطلقا) معطوف على ماقبله ايضا يعنى الضمير المرفوع مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقته لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف او بالنعت او على عدم اعتداد تأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسير له ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ماقاله المحشى عصام فى ماقال فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا او غيره والاحسن ماقال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقائم الزيدان) فلا يكون مستترا فان اقائم لكونه معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (ولبست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستتار فى المفردات للصفة مسلم ولكن فى التثنى والجموع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف فى التثنية والواو فى الجمع

المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما فى الفعل فاجاب بان الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون لبست (بضمير لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر) اى فى حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضاربين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ ياؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (والضمائر لاتتغير عن حالها) فى جميع الاحوال (الان يتغير عاملها) اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفاوان اقتضى جمعه يكون واواوان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى لهذه التغيرات (والعامل ههنا) اى فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة عامل (فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه) فى الرفع يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو هما باق على ما كان عليه فى ضاربين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما فى الصفة (ضمائر لاتتغير) اى يلزم ان لاتتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لاسند منع السائل وقوله (الايرى) الخ تتمة للابطال يعنى يشهد على ماقلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والنون) اى وان النون (فى تضربن) وكذا فى يضربن (والواو) اى وان الواو (فى يضربون) وكذا فى تضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لاتتغير) اى هذه المذكورات من الضمائر لاتتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجزمه وعدم تغيرها دليل على كونها ضمائر وقوله (اى الالف)

الخ

الخ تفسير لحاصل ماذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيتها والواو حرف دال على جمعها (وليسا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين اصل فى الضمائر وباى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الشارح بقوله (اى لا يجوز) لان السوغ بمعنى الجواز وبقوله (الضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل) وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا كان او منصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل عنه الا لعلة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل (الا لتعذر المتصل) وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى لتعذر اجلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ماقدره الشارح فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر) دليل لكون الاتصال اصلا فيه وقوله (فمتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا فمتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اى لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع اتيان المتصل الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل فى مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل والمنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به) دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذ الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للملازمة اى انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعتبر فى الضمير

انما يكون باتصاله باخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقدم قوله (او بالفصل) عطف على قوله بالتقدم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لعل فائدته للاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشأن زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاصالة وقوله (وتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثانى للثانى ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ماقبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغى ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل

زيدا

زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله (او بكون العامل) عطف على ماقبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ اوخبرا وقوله (لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو ممتنع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا و بين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم لان العامل فى زيدا ضربته هو لفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل اللفظى فى اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح فى اثنائه بقوله او بكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذ الضمير المرفوع لايتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لايتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان (متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المصنف يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع لانه غير معتذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحوانى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ماقبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه الكون واسم له وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله (صفة)

بالرفع نائب فاعل للمسند ولايضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول الشارح (اى تلك الصفة تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمتعلق قوله (له) وايذان بكون هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله فانه لولم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا فى تلك الصورة يعنى لولم ينفصل الضمير فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل بالفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصورة التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى لبست هى له بل لزيد ثم فصله الشارح بقوله (فلو قيل) اى فلو لم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (لالتبس على السامع ان الضارب زيدا وعمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب اوالى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى (اذا قيل ضاربه هو) بابراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير عن عامله على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ماهو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى قريبه الذى هو عمرو ههنا وقوله (والا لاحاجة) اشارة الى ان المقتضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لم يوجد الالتباس المذكور لاحاجة (اليه) اى الى انفصاله هنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص

ببعض

ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه طرد اللباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هى له لا) اى لم يقل (ما هى) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل ما هى له بلفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اختصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر جانب الشارح باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للعذر (لتقديم العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر لمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال لمتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو اى الغرض (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصار الفعل بالفاعل وذا لا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما (واياك والشر) (هذا مثال) للتعذر (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفا واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك (انا زيد) (هذا مثال كون العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدأ كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى (وما انت

قائما ) ( هذا مثال كون العامل حرفا ) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا ( والضمير ) اى والحال ان الضمير المذكور فيه ( مرفوع ) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات ( وهند زيد ضاربته هى ) ( هذا مثال الضمير الذى اسنداليه ) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسنداليه صفة ) وهى ضاربته ( جرت ) اى صارت تلك الصفة خبرا لزيد فكانت جارية ( على غير من ) اى على غير فاعله الذى ( هى اى تلك الصفة ( له ) اى فاعل وصفته له وهى هند ههنا كما قال الشارح ( فانه ) اى الشان ( اسنداليه ) اى الى لفظ هى ( الضاربة اى الصفة ( الجارية على زيد ) وهو غير من هى له وانما جرت عليه ( حيث وقعت ) اى الضاربة ( خبرا له ) اى لزيد ( وهى ) اى والحال انها ( صفة لهند ) فى الحقيقة ( حيث قام الضرب بها ) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لا زيد ثم قال ( وانما يصح ذلك اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسنداليه صفة ( اذا كان هى ) اى لفظ هى فى هذا المثال ( فاعلا ) للصفة المذكورة ( لا تأكيدا ) اى لا يكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند و يكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير المستتر ( والا ) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأكيدا ( لكان ) اى هذا المثال على ذلك التقدير ( داخلا فى صورة الفصل لغرض التأكيد ) قوله ( ولكنه ) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا بان هى فى هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هى ههنا ( تأكيد لازم ) اى لازم للتركيب ( لا فاعل ) اى لا انه فاعل اسنداليه الصفة المذكورة ( بدليل نحو الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن ) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل

هو

هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمنفصل حتى لايلتبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشرى) فى هذا المثال (ضاربهم نحو) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ماروى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ نحن) فاعلا لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لايساعداه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشرى يعنى ان الزمخشرى بعدما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعنى الزمخشرى اختار فى تمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس فى كون نحن فاعلا لتعينه فى هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمر فى صورة لالبس فيها فوجوبه فى صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال كما قال به المصنف فى تمثيله فى المتن بقوله هند زيد ضاربته هى لانه مثال لالتباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع فى مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران ولبس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف فى هذه المسئلة بقوله ولبس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجهه هذا التقييد فقال (احتراز) اى قوله ولبس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمتك) فان فى اكرمتك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المخاطب فالاول منفصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه) اى فصار كانه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى وهو كاف الخطاب

(اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولامانع فيه ثم شرع المصنف فى بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشارح هذه المسئلة بقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضمير وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقيد الثانى عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسره الشارح بقوله (من الاخر) وكون احدهما اعرف من الاخر بان يكون احدهما متكلما والاخر مخاطبا اوغائبا او يكون احدهما مخاطبا والاخر غائبا ثم بين فائدة التقييد باعرفية احدهما فى اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) فى التعريف بان يكون كلاهما متكلمين اومخاطبين اوغائبين (نحو اعطاها اياه) فان كلا الضميرين فى هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الاخر فيتغير حكم التخيير فيدخل فى الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والافهو منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى ثانى الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال فى صورة عدم كون احدهما اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرفية احدهما للتقديم الذى يقتضى لجواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب انفصال الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد الضميرين اعرف واردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح

الى

الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف مؤخرا) لنكتة اقتضت تأخيره اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيره فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفعولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذى هو اعرفهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليتعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليتعذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم فى تأخير الاعرف مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليتعذر اى ليتعذر المتكلم ولئلا يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليتعذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور وحكى سيبويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كما جوزه مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جوز الانفصال ايضا كما جوز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتكه) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم

نظر الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه نفسه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزآء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسر به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (فى) (الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا للفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتكه) وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثانى المنفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اى و يجوز لك ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من غير المرفوع منفصلا ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه اى تورده منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل اى بانفصال الثانى (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه و بين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب و بين العامل ههنا ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب واورد المصنف مثال الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضربيك) ثم الشارح اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فحينئذ قد وجد الشرط الاول وهو كون

احدهما

احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قالا (وليس احدهما) اى احد الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فحينئذ يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال له انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى فجازلك (الوصل اى اتصال الثانى باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجازلك (الفصل) بجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربنى اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل) ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها التخيير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (والا) وفسره الشارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا فى المعرفة كونهما غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الاول وقوله (او يكون ولكن ماقدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الاخر او يكون احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية وقوله (لاغير) تأكيد له اى لايجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان فى الباب السابق ثم شرع الشارح فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين) يعنى لو جاز

الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع مايتصل به (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الاخذ فى باب اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح فى الصورة الاولى هو الاعرفية اوتقديم المتكلم فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى تعين الاول للاتصال الموجب للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير كون احدهما اعرف ولكن ماقدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم (تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لايكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما فى ضربتك اومعنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولوقدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية فحينئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال مالايكون احدهما اعرف (نحو اعطيته اياه) كما قال الشارح (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسره الشارح باعطيته للاشارة الى ان قوله اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ماقدمته) للنكتة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما فقال (والمختار) اى الذى يكون مختار النحاة من الامرين (فى خبر) (باب) (كان) اى

اذا

اذا وقع الضمير خبراله وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسره بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار (ومثاله كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك وكنت اياه فى اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح فى بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح فى بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال) لكون اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعنى لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجانبين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فلم كان الانفصال مختارا استدرك الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) فى خبر كان (لان

رعاية الاصل (وهو كون مقتضى انفصاله كون اصله خبرا للمبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعولية) المجوزة للاتصال يعنى تعارض المرجحان احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاولوية ماذكره المحشى عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقية لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول تشبيهية وهى لازم الصفات فرعاية الحقيقية اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب اراد الشارح ان يبين بان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (فى الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذى بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال المتن الذى سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله انفصال الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذى (بعد) لولا) منفصلا فى اكثر الاستعمال ثابت (لكون ما) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا مبتدأ) هذا بالنصب خبر الكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اى الى آخر الضمائر وفسر الشارح قوله الى آخرها بقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله الى آخرها (لولا انت لولا انما لولا انتم لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولاهم ولاهى لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن) وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدأ واخبارها محذوفة وجوبا كما سبق فى بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مدلولا لها وداخلا فى مفهومها لانها لامتناع الشئ لوجود غيره ثم المصنف لما ابتدأ فى بحث الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من المخاطب اراد الشارح ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاوفق) اى وكان الاسلوب الاوفق للمقام (وقوله (بما سبق) متعلق بالاوفق اى الذى يوافق موافقة زائدة على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق فى مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان الاوفق له ان يقول المصنف (لولا انا لولا نحن) اى الابتداء بالمتكلم ايضا (الى آخره) اى الانتهاء بالغائب ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لما سبق تولد منه

توهم

توهم انه لا وجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المصنف (غير الاسلوب) حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيها) اى للتنبيه (على انه) اى الابتداء بالمتكلم (ليس بضرورى) يعنى انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به وبغيره ولما كان الاكثر فى باب لولا هو الانفصال وفى باب عسى بخلافه شرع المصنف فى بيان الحكم المذكور فى باب عسى فقال (وعسيت) ولما كان عسيت معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد الشارح ان ينبه على هذا العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذى سبق فى لولا وعلى وجه كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال (وكذلك الاكثر) اى كما كان اكثر الاستعمال فى لولا انفصال الضمير كان الاكثر فى الاستعمال (اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما) اى لكون الاسم الذى (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب اتصاله بعامله اللفظى المذكور (تقول) فى باب عسى على اكثر الاستعمال (عسيت الى آخرها) يعنى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتا عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا ومما يجب ان يعلم ان الضمائر فى صيغ الغائب مستترة كما فى سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير فى جميع صيغ الغائب مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا فى التثنية والجمع فافهم ثم المصنف لما بين ما هو الاكثر فى البابين اراد ان يذكر ما هو غير الاكثر فقال (وجاء) ولما كان هذا المجيء مقابلا للاكثر اشار اليه الشارح بقوله (فى بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله (لولاك) مع ما عطف عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اى كون الضمير متصلا به على خلاف الاكثر (و) (جاء) (عساك الى آخرهما) اى الى آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهم الولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا والثانى عساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا ولما كان توجيه الضميرين فى البابين على هذه

اللغة التى هى خلاف الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الشارح ان ينبه على توجيه الامامين فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل كما فى بك وضربك (وقع) اى لكنه وقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير المرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وقع موقع المجرور) اى موقع المجرور المتصل وكذلك الضمير فى لولاك كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا الكائن كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما بعد لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى العصام ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصريف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى

فقال

فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ماذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) اى كالتصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على مانقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لماقلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولا تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) واضافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون هى سبب الوقاية او بيانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ او من الضمير المستتر فى قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم) وباعث التفسير ظاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستقر انتهى ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان المقام فيمن جهل ان نون الوقاية فى اى وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها يحتاج اليها اذا كان ماقبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها فمقصد آخر والله اعلم وقوله (فى الماضى) متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبيه على ان لزومها للماضى ليس بمقيد بشرط بل لحوق ياء المتكلم سبب للزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى انه مشروط بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة اى لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضى) اى الاخر الذى هو مبنى اما على الفتح كما فى المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو ضربنى وضربنى وضربتنى او السكون كما اذا اتصل به الواو

او الالف او التاء فى المفرد الغائبة نحو ضربتنى وضربانى وضربونى او على الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضربتنى او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتنى ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر فى كل منها (عن الكسرة المختصة) اى عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب وقوله (التى) صفة ثانية للكسرة واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن الكسرة التى (هى اخت الجر) اى مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها لبست اخت الجر لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسر انه اخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية التى فهم من مجموع قول المصنف والشارح (نحو ضربنى) وكذا ضربانى وضربونى وضربتنى وضربتانى وضربتى وضربتى وضربتمانى وضربتمونى وضربتنى وضربتمانى وضربتنى وضربتنى وضربتمانى وقوله (و) (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة الى ان قوله وفى المضارع عطف على قوله فى الماضى والمطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعنى كما ان نون الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة (فى المضارع) واستدرك الشارح بقوله (لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المصنف يعنى ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع (عريا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربونى وتضربونى وتضربينى واما نون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع ولا تختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانيه لقوله (نحو يضربنى) وكذا تضربنى ويضربنى واضربنى ونضربنى وانما لزمت تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) اى لتحفظ تلك النون آخر المضارع ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك

الكسرة

الكسرة) وهى الكسرة المختصة بالاسم يعنى الكسر التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة باء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة باء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لا حقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقهما فى الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرة النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلتزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هى نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة (ومع لدن وان واخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكان ولكن وليت ولعل (وانما فسر الاخوات بهذه الثلاثة توهم اختصاص هذا الحكم بما فى آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخير) خبر المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر الامرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات

البنائية) يعنى يجوز لك فى هذه الكلمات اتيان نون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركاتها البنائية اما كسرة كما فى يضربان واما فتحة كما فى البواقى واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملاقاتها بياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الاخر فقال (و بين تركها) يعنى يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع فى كل تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان ولكن وكان واما فى لدن فتجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان و يضربون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليهما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا حكميا بان يجتمع مع النون الحكمى (كما لعل) لانه ليس فى آخره نون بل فيه لام ولكن اللام فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون وقوله (فى المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك فى ليت فقال (وحملا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو فى حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حملا على اخواتها (كما فى ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان استويا فى الجواز فقال (و يختار) وقوله (لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفعل المستتر فى يختار يعنى و يكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى مميزا من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو

فى حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل) ولايصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولايخفى ان قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسئلة التخيير (و) (فى) (من وعن وقد وقط) اى ويختار لحقوقها ايضا فى من وعن ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية اوالتقليلية اراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى الاسمان لان المراد بقد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قد ليس بحرف بل اسميته ظاهرة لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استتباعا وانما كان اللحوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اى على سكون اواخرها (اللازم الذى اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون آخرها سا كنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لانسلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل فقال (وعكسها) (اى عكس ليت) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت لبست بعكس فى معناها اوفى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى النفى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هوان المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس فى آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اى الكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها ثم شرع فى مسئلة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ) اى يقع اويدخل بين المبتدأ (والخبر) وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم اويتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لايكون الا بين الشيئين ولهذا يحتمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع اوالدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله بين مشترك

بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوامل) اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو مبتدأ الان و بين القائم الخبر الان (او بعدها) (اى) او يدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان و بين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدئية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى لم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استنافية بان يكون جوابا للسؤال المقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائى بالاول والفراء بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا اولا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتأنيثا وتكلما) نحو انا القائم (وخطابا) نحو انت القائم

وغيبة

(وعبيه) نحو زيد هو القائم ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (و يسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ماهو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير المجرور فى كونه اى انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر لتميز ذلك بين كون مابعده (نعتا) (لماقبله) (وخبرا) اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لانعت ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا للتميز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لايلتبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتميز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ماوضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا لما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلتبس الخبر فى هذا التركيب بالنعت فيحتاج الى التميز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ماوضع فى موضع الخبر ان يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ماقاله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لابسبب الاحتياج الى التميز (فيه) اى فيما فيه الالتباس وقوله (ما) نائب فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى (لالبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لايحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لالبس فيه ايضا لان الضمير لايوصف به (وغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لالبس فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض واعلم ان الشارح

انما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله على كونه سببا للتسمية لقرينة السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر و بعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقدير هما احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسيط بشرط شئ لا مطلقا شرع المصنف فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير المجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع وشرط الفصل على ماذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة) فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انما اشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شئ آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اى الى الفصل (فيها) اى فى المعرفة او فى صورة كون الخبر معرفة وثانى الامرين الذى هو شرطه ايضا ماذكره بقوله (او افعل من كذا) الخبر صيغة افعل التى استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لالحاقه بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذى هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للالحاق يعنى انما الحق افعل من بالمعرفة لاشتراكهما فى عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان

زيد هوافضل من عمرو) ولما كان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار وايضا يلزم على المصنف ان يؤتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المصنف فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لايراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصار المصنف فيه للاشارة الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل هذا المرفوع فقال (ولاموضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفظا ولاتقديرا ولامحلا (عند الخليل) وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لاعلى صورة من الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى

استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم مبنى كسائر الضمائر لكن (لامقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعليه والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولاعامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لامقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لايكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمى الاسم بان يوجد اسم لااعراب له لفظا اوتقديرا كما فى المعرب اومحلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لااعراب له لفظا ولاتقديرا ولامحلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير ان لايكون له محل ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشارح ان يفسر الجعل بتفسير يصح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملابسا (بحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وابقى على معناه الحقيقى واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب (لاتعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم الذى يحصل فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا

الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسره فاسناد الاستعمال الملابس بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب سواء أعرفوا اسم المبتدأ اولم يعرفوا استعملوه والحقوه فى عداد المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما فى العصام ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعده فقال (ومابعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع الشارح فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله (امامرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجملة مابعده خبره (حال) اى بجملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون مابعده خبراله وثانى الاعرابين ماقال (اومنصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوفا (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى و يجعلون مابعد الفصل خبراله فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرؤا (فى مثل قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى وماظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون برفع الظالمون وفى قوله تعالى ان ترن انا اقل منك برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب فى هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبرا لكنت فاذا رفع على تقدير وجود قرآءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا هو المنطلق) لان المنطلق فى هذا المثال

ان قرئ بالنصف يكون مفعولا ثانيا لعلمت وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو فى بعضها وعدمها فى البعض الآخر وكان ماذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذى تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفى بعض نسخ المتن) اى وقع فى بعض نسخه كذا (مبتدأ مابعده خبره بدون الواو) فى اول قوله مابعده (وحينئذ) اى وحين اذ كان بلا واو اوحين اذلم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين) لانه لايجوز حينئذ كونه معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما فى قوله كلمته فوه الى فى اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر ليصرف العبارة على الاستعمال القوى وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو وعلى تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع فى مسئلة ضمير يقال له ضمير الشان فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما اورد فى الحواشى الهندية بان لفظ قبل حشو لافائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد فقال (واياد لفظ قبل تأكيد ليتقدم) يعنى انه ليس بحشو زائد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التاكيد تأكيدا معنويا لكونه بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيد انما دفع توهم التجوز اوعدم الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز فى التقدم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه غير معهود) ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى للتقدم ثم ذكر وجها آخر لدفع توهم كونه حشوا بحمله على التأسيس فقال (ولايبعد) فى دفع توهم الحشو بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهى (ان يقال معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير الغائب المسمى بضمير الشان (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل فى المراد لدفع الحشو وانما هو

تخصيص

تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير فى ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشان (وذلك) اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل الجملة اولا) اى او قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اى فلكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة ههنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الاتى ويفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى لتربية الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر فى العبارة ان يقول يفسر بها بعده ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس جملة وبالثانى الحصة المعينة منه ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجردان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيدا للتقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غيره مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم

بمعنى عدم سبق المرجع واضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ماهو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا التوهم بان الجملة فى الموضعين متغاير فقال المحشى ان ماقيل اهون مما ارتكبه الشارح من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ماشئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشان) ان كان داخلا فى القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واضافة الضمير الى الشان من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشان وقول الشارح (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له ليسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لان الضمير راجع اليه لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة فى الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكر ولتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و) (ضمير القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة فى الجملة لانه لو سمى ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر

واما

واما اذا سمى بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا ومؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع اذا كان العمدة فيها) اى فى الجملة المتأخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما فى الجملة الاسمية اوفاعلا اومايقوم به الفعل كما فى الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف اوفعل وقوله (لتحصل علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا لتحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان احتيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة فى استحسان هذا الايراد لانه لو كان المؤنث فضلة اوكالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا نختار تأنيثه بل يكون الامر ان مستويين فيه ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر مايفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية اوصفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان اوالقصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولاحتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون

الجملة والاجلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله اى بهذه الحصة من الجنس المذكور وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة فى قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير فى اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة فى اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت فى ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا فى ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشان داخلة فى قاعدة ضمير الشان بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المص (يسمى ضمير الشان والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة (فى اثناء القاعدة) خبران وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج اومدخل وقوله (ليس داخلا فى بيان القاعدة) كالتأكيد لما يلزم لكونه لبيان الواقع لان ما لا يكون قيدا احترازيا عن خروج فرد اودخوله يكون خارجا البتة فى بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل فى الجملة المبينة لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامرين احدهما ماذكره بقوله (فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم) اى فى حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بانا لا نسلم ان كون عدم المدخلية فى البيان مستلزم لعدم الدخول فى القاعدة لان علة الدخول فى القاعدة لا تنحصر فى البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل فى بيان القاعدة يشترط ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل فى القاعدة غير التسمية من القيود ثم

شرع فى الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على
خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروجه
شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشان
فى القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون
قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون
هذا القول داخلا فى القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة داخلا فى القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان
ما يسمى بضمير الشان يكون مفسرا بالضرورة لانه لابهامه يحتاج الى التفسير
فمه يرد قوله يسمى ضمير الشان افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله
يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل
فى القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما لان الظاهر فى الضمائر ان يكون لها
مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد يبين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر
الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية
انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء فى فعلى
فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية
التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم
على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على معنى ان المراد
بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع (لانه لو لم يحمل التقدم)
فى قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) فى اثناء قوله ولا يبعد
حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير
الشان (بقولنا الشان هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول
(على ان يكون هو) اى الضمير فى هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشان) اى
الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملته (خبرا عنه) اى عن الضمير
(فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم
الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده يعنى
ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشان
لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب

المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هوانا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا
الضمير مادام انه راجع الى الشان لايحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه
فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا
الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا
المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لايحتاج الى
التفسير فالضمير فيه لايحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لايكون
مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون
منعا كما قررناه بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما
فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لايخرج)
عن الابهام بالكلية (لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف
اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى
الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه
هو شان زيد قائم لاشان غيره من الجمل (كما لايخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون
منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسنده ان كان
السؤال الوارد مقررا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان
مقررا على طريق المنع وقوله لايخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع
الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال
المصنوع واليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان
من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون)
وقوله (ضمير الشان او القصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير
الذى قبله سواء سمى بضمير الشان او القصة يعنى ويجوز ان يكون ذلك
الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان
قوله (مستترا وبارزا) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير
وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث
ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله
(على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع
المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله

واستتاره و بروزثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (الاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير فيه متعلق بيصلح (كان) اى يقع الضمير حينئذ (مستترا والا) اى وان لم يكن العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله او كان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر علمتنى الحق لا يحنى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار (مثل هو قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذى كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأى بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان ضمير الشان مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجملة زيد قائم يفسره والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظى لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظى حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة والضعف فقال

(وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشان ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا مسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير المجرور فى حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان حذف ضمير الشان من اللفظ فى حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعنى ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكر (مرفوعا فانه لايجوز) حذفه (اصلا) اى لا بالضعف ولا بالقوة وانما لايجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدأ والعمدة لايجوز حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اى اما جواز الحذف فى المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد ايراده (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله (بلا دليل) يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لايدل على اللفظ المفرد ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف شعر (ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظبأ) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازات ويدخل بكسر اللام فعل شرط والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف

الالف فى آخره على انه جزاء الشرط والجأذر جمع جؤذر وهو ولد البقر والمراد ههنا فتيان يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يد خل معبد النصارى صادف هنالك ولدا يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل اعمل ان فى من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كلم المجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الاناظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لامن النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنفى الامكان الخاص الذى لبس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا لبس لنفى الضعف بل لنفى الجواز ومثاله فى التنزيل (كقوله تعالى وآخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله ان مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد ل على ان لفظ الحمد لبس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبرلها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح او بالعكس وانما خففنا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع

فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (و بعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحه مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى) كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة بالعمل لقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشان) اى المقدر والزموه (لئلا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل المكسورة فى حالة تخفيفها فى الملفوظ مع نقصان مشابهتها ولا تعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اى مع ان لفظ ان (اجدر به) اى بالعمل ولما كان فى المفتوحة المخففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير الشان ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كما يدل عليه حذف النون لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى النونين على مطلوبية التخفيف فى ان المشددة ولما كان قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب

الوجود

الوجود اعنى نفى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف الشارح بقوله ولم يجوز واحيث عطف عليه قوله وحكموا اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفى ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة) دون المكسورة لانه جائز الحذف فيه وانما الزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع المبنى شرع فى بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها فقال (اسماء الاشارة) واضافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قبيل اضافة الدال الى المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق ذكرها ولكون العهد الخارجى اصلا فى مقام التعريف ولا يعدل عنه الا للضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات) قوله اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى وغيره وقوله المعدودة فى المبنيات يخرج منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ما وضع) اى الموصول خبره يعنى ان اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلى يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شأن وضعه وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسره الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية

بالجوارح والاعضاء ) قيد الاشارة التي دل عليها لفظ المشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به ( لان الاشارة عند اطلاقها ) اى عند ذكرها مطلقا ( حقيقة فى الاشارة الحسية ) واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح ( فلا يرد ) على التعريف منعا ( ضمير الغائب وامثاله ) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد ( فانها ) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة ( للاشارة الى معانيها ) اشارة ذهنية لا حسية ) فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيدا الموجود فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد ( ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم ) وكذا قوله تعالى تلك الجنة التى ( مما ) اى من اسماء الاشارة التى ( ليس الاشارة اليه ) فيها ( حسية ) اى مثل ما فى هذه الاية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا ( محمول على التجوز ) اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله ( وانما بنيت ) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء ( لشبهها ) اى لمشابهتها ( بالحروف ) التى هى مبنى الاصل فى احتياجها الى الصفة فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة ( كما سبق ) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير المركب ثم شرع فى تقسيمها فقال ( وهى ) ( اى اسماء الاشارة ) ( ذا ) فقوله هى مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضى عند الشارح بقرينة انه جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال ( حال كونها )

اى

اى حال كون ذا ) ( للمذكر ) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الشارح ان يبين ان المراد بالمذكر ( الواحد ) لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة ولما حمل الشارح قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المصنف حيث عرف الحال فيما سبق بما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله ( والعامل فى الحال المعنى المفهوم من نسبة الخبر ) اى ذا ( الى المبتدأ ) يعنى هى فيكون معناه نسبة ذا الى هى فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركاكة الشارح رجح ان يكون خبر هى محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزينى زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله ( ولمثناه ذان ) معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى وذان حال كونها لمثنى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال ( رفعا ) اى ذان بالالف فى حالة الرفع ( وذين ) بالياء الساكنة المفتوحة ما قبلها ( نصبا وجرا ) اى فى حالة النصب والجر ثم فسره بما يطابق به مرضيه فقال ( اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر ) ولما كان لفظ لمثناه حالا وحقها ان تكون مؤخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال ( قدم ) على صيغة المجهول اى قدم لمثنا مع ان رتبته تقتضى تأخره ( ليكون الضمير ) اى ضمير المجرور الراجع المذكر ( اقرب الى مرجعه ) مما يكون مؤخرا عنه ( وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية ) وهى قوله للمؤنث تا وما عطف عليه ولمثناه تان و لجمعهما اولاء ثم صرح بذلك الاعراب فقال ( فقوله ) اى قول المصنف ( هى مبتدأ وقوله

ذا ) لبس وحده بل ( مع ماعطف عليه مقيدا كل واحد منها ) اى من ذا وماعطف عليه (بحال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذا وماعطف عليه (خبراله) اى اللفظ هى ولما كان فى لفظ ذان لغتان احداهما مااختاره المصنف وهو كونه مبنيا على مايرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ماينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيا على مايرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال ويجيء فى بعض اللغات ذان ) يعنى حال كونه مبنيا على الالف ( فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر ) وقوله (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسمه ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه يعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ان ضمير الشان محذوف والجملة خبر لضمير الشان مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لها ( وللمؤنث ) ( الواحدة ) ( تا ) اى اسماء الاشارة حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا (فقط) والاقوال بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى) اى كلمة تا هى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها ثابتة لانه (لم يثن) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الا هى ) اى الا تا (وذى) وهى ثابتة من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى ) اى لغة ذى بالذال الاصل فقط فى اللغات المذكورة وانما تكون (اصلا لكونها) اى لكون ذى ( بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى

ذا (فينبغى ان يناسبها) اى فينبغى ان يناسب المؤنث لمقابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التأنيث كما فى تضربين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تاوذى كلاهما (اصلان) والبواقى فروعات لوجود المرجح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرها فقال (للقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تاوذى (قدمتا على سائرها) اى على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف) من تاياء وهى ثالث اللغات (وته) وذه وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تافى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعها حال كونهما (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بها) بخلاف الاولين (ولمثناه) (اى لمثنى المؤنث) (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مفيد ان لمعنى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص بها فقال (ويثنى) اى ولايورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الالغة تا دون اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة ورودها على الالسنة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف اواخر ذان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرهما حاله كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انهما معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها

معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف للعوامل كما فى تثانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما اوجرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين) بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب) اى لان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدار على المعانى المعتورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم ببنائها عقلى لوجود علته والسلوك الى مسالك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم (ولجمعهما) (اى جمع المذكر والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الشارح بقوله (اى ممدودا ومقصورا) اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظى وحال كون لفظ اولاء مقروأ بالمدا اى بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف بان يكون مبنيا على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ اولاء وما دته (مقصورا) يعنى اذا اريد ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض الحروف باولها او باخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسماء الاشارة) تفسير لمرجع الضمير المنصوب ولما كان اللحوق مشعرا بالكون فى الآخر اراد ان يفسره على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى (انه يدخل

على

على او آئلها) بذكر اللحوق الاخص وارادة الدخول الاعم او بذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل اللحوق) وانما قيد به لان الدخول بشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى او آئلها للدلالة على الفرض الاول وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير للحوق لان اللحوق هو العروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصالة اسماء الاشارة يعنى لا باعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه كلمة (ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخط انه جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا ليس جزأ من اسماء الاشارة فى الحقيقة وان كان جزأ منها فى صورة الخط (وانما هو) اى انما لفظها (حرف جئ به) اى الحق باوآئل اسماء الاشارة (للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب (على النسبة الاسنادية) اى على الاسماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها لكونها من الامور التى يجب او يستحب الاعتناء بها (كقولك هاذا زيد قائم وهاان زيدا قائم) وقال البيضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء مالم يلحق اللام بينهما انتهى يعنى ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعنى بقوله مالم يلحق اللام كما اشترط به البيضاوى فى متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورده الشارح المحقق وانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لمانع وجد فى اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع فى عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما و بين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى هاانتم اولاء ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ باخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالآخر وكان الواقع ههنا هو الثانى اراد

ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باواخر اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق الاتصال للاتصال بالاخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا فى القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف الذى يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف وقوله (تنبيها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوعا اوصل يجوز ان يكون صفة له كانه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال المخاطب) اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى جزء من مجموع الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزء ان من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقتضى وجها للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال (وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك وبك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد وهذا استدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعل ونفعل وتفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها ولو كان جواز الوقوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنها فاجيب بتحريرا لمراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو

الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولايخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقال وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية ومعنى ذلك اتيت بسكون الياء ومعنى ذلك آتت فحينئذ لااشكال وهذا اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذلايمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا اوتأكيدا لانه متباين ولاجعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لايضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب الامتحان واشار اليه العصام بتصوير ولايبعد ثم شرع فى بيان انواعها فقال (وهى) (اى حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع الضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خمسة) خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه وانما ترك ماهو الاولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مقررا لحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة فى المخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطب ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة (فى خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث

وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقاله (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها لمفرد المؤنث على ماسبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا و بعضها فرعا له او كان كلها اصولا براسها ستة وهى تاوذى وته وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لا فى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم الفاء فى قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداؤها ذاك منتهيا (الى ذاكن) (يعنى) اى المصنف بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا اى واردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعينين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدها ذاكم (اذا اشرت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء (و) على هذا القياس (ذانك) وتوسيط الشرح (قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذانك لارادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والافهذا اللفظ فى كلام المص

معطوف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المصنف عطفه على ماقبله وهى ذانك فى حالة الرفع (وذينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذينكن) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا (وكذلك البواقى) (يعنى) اى يريد المصنف بالبواقى (تاك) اذا اشرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكا تاكما تاكم تاك تاكا تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تاوتى لان تى مقلوب تاكما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن اى منتهيا الى تيكن تيك تيكما تيكم تيك تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى النصب والجر اذا اشرت الى تثنية المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) اى بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى المذكرين اوالمؤنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا (الى اولئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واماذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لايقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث مايدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة الى البعيد (وذالك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى اذا اشرت المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى يقع

فى الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقالا (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب لكونه عبارة عن المتخلل بين الشيئين فاعتبر جانب التحقق ولما كان عادة المصنف فى بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة لعدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا للبعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله فى القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) فى صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب ونحو من العبارات كما هى عادته فى غير هذا المقام ثم شرع فى بيان احوال الكلمات التى تستعمل فى البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذانك) اى الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف (وتانك) اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذانك وتانك يعنى انهما انما تدخلان فى هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولا لك) اى الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان فى ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (فى افادة البعد)

تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ماذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك فى ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان فى قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيدا ما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا فى نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه فى تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ماذكره بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذاك بدون اللام يعنى بما استعمل فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وذانك وتانك المشددتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ماعداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وذانك وتانك المخففتين واولاك الغير المقرونه باللام فقال (واماتاك) اى حال كونها بغير اللام (وذانك وتانك) حال كونهما (مخففتين واولاك بغير اللام) وقوله (للمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وماهو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه

(بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (كسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لايستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لايستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان اوفى المكان الغير الحسى (الامجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقه المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية اوغيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان فى القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ماذكر بعدها من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورة من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل فى المكان) كالمذكورات ههنا فى نحو هذا لمسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا فى غير المكان فى نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة ان هذا المذكورات تستعمل فى المكان حقيقة وفى غيره مجازا بخلاف البواقى فانها مستعملة فى المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ اوغيره واما البواقى فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا اوغيره ثم شرع فى مسائل الموصولات من المتن فقال

الموصول

(الموصول) وقوله (اى الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام فى قوله للعهد الخارجى وقوله (فى اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ماذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لالغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لااصطلاح غيرهم من الاقوام (مالايتم جزأ) وقول الشارح (اى اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لاللعالم ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لايتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفى هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تمييز من الذات المقدرة فى النسبة لايتم الى فاعله يعنى لايتم جزئية وقوله (يعنى لايكون جزأ تاما) تفسير على طريق يوضح ان التمامية صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفى راجع الى القيد اعنى نفى التمامية لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اى تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا) اى ان كان نصبه على التمييزية وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة فى المعدودات منها ولفظ لايتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار فى نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (اولا يصير) عطف على قوله لايكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لايصير (جزأ تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام ويعد جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر لظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان فى التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك الاشارة اولانه لما فسره على التقدير الاول بلا يكون فسره فى الثانى بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول (مالا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لايحتاج (فى كونه جزأ اوليا ينحل اليه) اى بحيث ينحل اليه (المركب اولا) اى انحلالا اوليا لانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا يكون ذلك الجزء جزأ ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء الذى لايحتاج فى كونه جزأ اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه لكنه لايحتاج قبل الانضمام (الى

انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل اومن حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلا جزؤاولى للجملة وتنحل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يحتج الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتياج الى انضمام امر آخر فى كونه جزأ اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج فى كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للعرف ان يقول فى التعريف مالا يكون جزأ لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ فلا يكون جزأ اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نفى) فى التعريف (كونه جزأ تاما) بناء على ان النفى يرجع الى القيد (لا جزأ مطلقا) يعنى سواء كان تاما اولا (لانه) اى عدم نفى مطلق الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب) بعد كونه جزأ تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضا) اى كما كان المجموع (جزأ) اى من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية عما تحققت جزئية وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزأ تاما) لكونه جزء الجزء (اوليا) اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تنحل اولا الى مجموع الموصول والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال بقوله اولا قوله (الا بصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشئ الا بصلة (وعائد) لما توهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به (لا الاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى (فمعرفتها) اى

فمعرفة تلك الصلة (مرقوفة على معرفة الموصول (لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموضول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) (ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة) معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله) اى قول المعرف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج الخ دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاخراج شئ مغاير للمعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (والقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا تتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزأ الا مع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور آخر وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد ايضا

مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لامحالة لكون هذا التعريف مغنيا عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد) مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصريح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصريح اى قصد تصريحه بعد ما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد ولكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشانه ومن البين انه لايلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولايخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر مالايتم جزأ فى تعريف الموصول لغو الدخوله فى مفهوم الصلة يعنى فى مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع فى محذور آخر وهو اشتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو ذكر مالايتم جزأ اذ اللازم عليه حينئذ ان يكتفى بقوله مالايكون الابصلة اوان يقول مالايذكر الابصلة ثم ان قوله وذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع للزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى انا لانسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلا دور ولانسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت الصلة الخ) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه فى صدد التعريف حيث عرف اولا الموصول فيوهم كونه فى صدد التعريف ان قوله وصلته شروع فى تعريف

الصلة

الصلة لوجود التضايف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة فى تعريف الموصول بقوله الابصلة (بمعنيها) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تتحقق فى الواقع الا بالوصف المتحقق واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون جملة خبرية اوغير خبرية) بان تكون انشائية طلبية اوغير طلبية لذكر الجملة فى التعريف مطلقة (ولا يجوز بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة فى الواقع (الا جملة خبرية) فان هذا التخصيص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى ولما كان العائد المذكور فى التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضميرا اوغيره) بان يكون الالف واللام اوغيره من العائدات (واذا كان ضميرا) اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (للموصول) بان يكون راجعا اليه (اولغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب فى الضمير الذى اشترط فى الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر الشارح والواجب اهتماما بشأن كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكى الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره فى التسهيل بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا اوغيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومه ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها) جواب لما يعنى ولوجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف الصلة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة وعائد) تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها فى المرجع انما يحصل بذكره مفصلا لا بذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلى الا بالارجاع الى

المذكور فى التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو وصلته وقوله (اومافى معناها كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول القائل الآخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المصنف بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرهما من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لاتكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لاغير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لاغيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لالغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتهما فقال (وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول) وانما لم تكن صلتهما جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة اللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجعلت لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت

مفردا

(مفردا صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ارتقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما بعدهما عن الفعل لايكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة اللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ماقرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت فى محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله اونحوهما اووامثالهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى ثم شرع المصنف فى تعداد الموصولات فقال (وهى) وفسره الشارح بقوله (اى الموصولات) لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة فى اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذى) اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر) (والتى) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (والذان) حال كونه موضوعا (لمثنى المذكر) (واللتان) حال كونه موضوعا (لمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف فى كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اى ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله فى حال (الرفع) تعيين لكونهما بالف يعنى لامطلقا بل اذا استعملا فى مقام الرفع (والياء) اى يكونان بالياء (فى حال النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه مؤنث الاول اولا يقرأ الواو فيكون ارتسامه لبيان ضمة الهمزة كما فى ا لئلك اراد الشارح دفع هذا الالتباس

فقال (على وزن العلى) يعنى انه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) يقال الذى اللذان الاولى والتى اللتان الاولى (لانه) اى لافرق بين الوضعين الافرقا وهوان لفظ الاولى (فى جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله فى جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسورة ماقبلها وبالنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ماقبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا فى الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ اللذين فى التثنيه اراد دفعه بقيد قوله (كاللائين) وقوله (كلاهما لجمع المذكر يعنى الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثانى جمع من غير لفظه كما قيل فى الحاشية ان اللائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهوقليل وقد جاء للاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا النقل واهمل ايضا ماذكره فى الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلايقال لان فى غيرهم ولايخفى ان الشارح العلامة معذور فى هذا الاهمال لاهمال المصنف فيه (واللائى) (بالهمزة والياء) اى حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعدها (واللاى) (بالياء فقط) اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعنى حال كون تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاى (مجرى الوقف) وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ فى مسكنهم بسكون الهمزة فى لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الانها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (فى جمع المؤنث اشهر) من استعمالها فى جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى واللواتى) (لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعين لجمع المؤنث ومختصتين به (وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع للغة الاولى وقوله (وفى اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى (اللوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ماذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا سبع لغات

وهى

وهى الاولى والدين واللا ئين واللائى واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان فى جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان منها مختصان فى جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينها بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر فى المذكر واللائى مع فرعيتها اشهر فى المؤنث (وما) عطف على ماقبله اى الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان مابه الاشتراك بين ما وبين من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الا ستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال للا ستعمال الغالبى فيما لا يعقل لا ن معنى ما فى ماعرفته ليس من ذوى العقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما بناها) حيث ورد فى هذه الا يه وما بناها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن) عطف على ماقبله وقوله (ايضا بمعناه بيان لما به الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان ما به لافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الشارح فى بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (و يستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر واحدا وحجران اوا حجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد اوزيدان اوزيدون اوهند اوهندان اوهندات (واى) عطف على ماقبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (واية) للمؤنث حيث قال (بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار) (وذو الطائية) يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الشارح لفظ الطائية بقوله (اى المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى مجئ ذو (موصولة) اى حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم) اى بلغة بنى طى وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (اوالتى) اى بمعنى

التى اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر و بئرى ذوحفرت وذوطويت) اوله فان الماء ماء ابى وجدى وقوله بئرى عطف على قوله ماء ابى فيكون ذوصفة اومبتدأ اوخبراله وذوفى الموضعين اسم موصول بمعنى التى وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله ( اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذوطويت عطف على ذوحفرت كما قال (والتى طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولايخفى مافى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله و بئرى ذوحفرت من الحصر الادعائى المستلزم للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار ( وذا بعد ما) اى بعض الموصولات لفظ ذا حال كونه بعدما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعته ) وسيجئ اعرابه فى مقام التفصيل (والالف و للام ) اى و بعض الموصولات الالف واللا واشار الشارح بتفسيره بقوله ( ى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لانه اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال كهل كذا فى الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى اى اذا دخلا على اسم الفاعل اوالمفعول المفردين المذكرين (واتى) اوبمعنى التى اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (ا لمثنى) اى بمعنى للذان اواللتان اذا دخلا على تثنيتهما مذكرا اومؤنثا (اوالمجموع) اى بمعنى الذين اواللاتى اذا دخلا على جمعهما مذكرا اومؤنثا ايضا ولما فرغ الصنف من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرع فى بيان مسائلها فقال ( والعائد المفعول ) ( اى العائد الذى لايتم ) اى الموصول ( جزأ الابه ) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد من العائد ماسبق ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول جزأتاما وقوله (اذا كا ن مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع) اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الانحو الذى ما ضربت

الاایاه فحینئذ لایجوز حذفه اذلوحذف لایعلم ان العائد الی الموصول هل هو المنفصل الذی بعد الا والضمیر المتصل قبل الافیفوت الغرض الذی لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لمانع وکذا عائد لالف واللام فانه لایجوز حذفه لمانع وهو خفاء کونهما موصولا والضمیر احد دلائل موصولیتهما ولوحذف الضمیر خفی علینا انهما موصول اوحرف تعریف کذا فی حاشیة العصام ولهذا قید بقوله اذا لم یمنع مانع لئلا یرد ذلک وقوله (لانه فضلة) دلیل لاختصاص جواز الحذف فی العائد بالمفعول یعنی انه انما یجوز الحذف فی العائد المفعول دون غیره لان المفعول فضلة فلا یبالی بذکره مع ان الایجاز مطلوب وقوله (لااذا کان فاعلا) دلیل لعدم جواز الحذف فی غیر المفعول واشارة الی ان القصر المستفاد منه قصر اضافی یعنی بالنسبة الی الفاعل لاالی غیره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لکونه عمدة) دلیل لعدم جواز الحذف فی الفاعل یعنی ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما کان عمدة لم یجز حذفه والمفعول لما کان فضلة یجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة القصر المستفاد من مفهوم کلام المصنف حیث قید العائد بالمفعول لئلا یرد علی القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه یجوز حذف المرفوع اذا کان مبتدأ بشرط ان لایکون الخبر جملة نحو الذی هو زید یقوم غلامه ولاظرفا نحو الذی هو فی داره ویجوز حذفه ایضا اذا کان مبتدأ فی صلة ای نحو قوله تعالی ایهم اشد علی الرحمن ای ایهم هو اشد کما سیجیء اواذا کان مبتدأ وطالت صلته کقوله تعالی وهو الذی فی السماء اله وفی الارض اله ای وهو الذی هو فی السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف علیه جاز حذفه وکذا یجوز حذف المجرور بشرط ان یجر بحرف متعین تطلبه الصلة وتتعدی به نحو قوله تعالی فاصدع بما تؤمر ولما تعین تؤمر فی التعدیة بالباء طلبه فکان طلبه قرینة للمحذوف ای بما تؤمر به او بشرط ان یجر باضافة صفة ناصبة له تقدیرا نحو الذی انا ضارب زید فان انا مبتدأ وضارب زید خبره والجملة صلة للموصول والعائد الیه محذوف وهو ضاربه اعلم ان تخصیص المصنف جواز الحذف فی المفعول قطعا ومنعه لما عداه خلاف الواقع بل اللازم علیه ان یقول وحذف العائد المفعول کثیر وحذف المبتدأ والمجرور قلیل

كما قال البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرور اوصوبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر على الاضافى بقوله الا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين فى جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشئ آخر ولا شك ان الجواز فى ما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت وان الجواز فى العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذى قيد بعدمه ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذى يكون عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجواز كما افصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى ان يشاؤه) يعنى ان المفعول العائد الى من محذوف فى هذه الاية ثم المصنف لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال (اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى (اوما يقوم مقامه) اى اوما يقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم) اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس مرنه تمرينا فتمرن دربه فتدرب انتهى والتدرب التعود اى الفاء فى المهالك حتى تعود الجرأة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوده فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره) اى التذكير للمتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان يعايه مراتب

المتعلمين فى الانحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لابد فى الاخبار بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لابد من تذكير الحال والتمييز بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان المجرور بحتى وكاف التشبيه لايقعان مضمرين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لايخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اى اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تجهيز وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لابد له اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير ومالايجوز ومما يجوز فيه الاضمار ومالايجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى يدله ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يمتنع كما ستطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبعى بذكر المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لايتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق بتخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والخبر والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوالتى اوالالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل باكثه وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات فكانه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبمايقوم مقامه قال العصام ان قوله ومايقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فالاظهر انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن وقوله فان الباء لبست بصلة للاخبار) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة دون

الصلة وقوله (لان الذى الخ) علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المتفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فحينئذ تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذا (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى اومايقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصلة بعد الاخبار وانما فسر صدرتها بقوله اوقعت الى آخره لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن لتصدير (وجعلت موضع المخبر عنه) قوله (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله هو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (با) ستعانة (لذى فى الجملة الثانية بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تفسير المخبر عنه بقوله بماهو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار مايؤول اليه لانه باعتبار وجوده فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه الحقيقى ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (فى موضعه الذى كان) اى ذلك الموضع (له) اى للذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية اى فى المآل وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع موضعا له فى الجملة الاولى وقوله (ضمير لها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى لكلمة الذى) تفسير لمرجع

الضمير

الضمير فى لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اى المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب فى اخرته وقوله عن الضمير للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى (خبرا) (نصبه على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب فى اخرته يعنى اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذى هو الموصول (اوضمن اخرته) يعنى يحتمل ان يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين اخرت (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشئ مؤخرا عن الشئ الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذى يحصل بعدة اشياء بتصديرك الذى و بوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير و بجعلك اياه خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثل له بمثالا فقال (فاذا اخبرت) وزاد الشارح ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من و بين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيد لفظه ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (اوقعتها) اى اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بعد الجعل المخصوص (وجعلت فى موضع ما) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه) اى كان مخبرا عنه واخرته و بقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة) اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى اخر و بقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضع) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة الاولى) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول لاذات المفعول والحاصل انك

جعلت فى موضع ماهو مخبر عنه سواء كان موضع المؤخر فى هذه الجملة اوموضع زيدا لمفعول فى الجملة الاولى (ضمير الذى) اى راجعا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) فى المثال المنصوع (وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربته زيد) والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلا يقتضى الواو واما باعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه فيقتضى الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجمل اراد المصنف ان ينبه عليه فقال (وكذلك) وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا فى المغرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء خبريته ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس الامثال لكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله (فى الجملة الفعليه) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زينى زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة الفعلية حال كونها خاصة فى حكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر المخبر عنه خبر اله مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام بدلت الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل او الى اسم المفعول فتقول فى الاول الضاربة انا زيدا وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها) اى من الجملة الفعلية والا فليس من دأب المصنف تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق

بالاشتراط

بالاشتراط المتفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز ان تكون صلة لهما لانها مما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤهما بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيد او المؤاخيك زيد ولبس كذلك بل يقال الهو قائم او الهو مؤاخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجملة بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروط الامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبنى للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجئ منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم و بئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه) اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (و بشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حروف لا يستفاد من اسم الفاعل او المفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

وانما لم يخبر بها عن اجزاء هذه الجمل فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل و ن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب الاستقبال ( فيفوت معنى السين ) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقدم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يبالوا بفوت مايفيد السين اوسوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوزان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لايقوم زيد لاقائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفى وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لوجاز كون الفعل على تلك الصفة واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن اشتقاق احدهما من الفعل الذى يتحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جارى فى اسم الفاعل اوالمفعول المشتقين من الفعل الماضى اوالمستقبل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت مايفيد الفعل من الزمان المعين وردبانه لوجاز عدم مبالاتهم بفوت مايفيد الفعل من الازمنة فلم لايجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ماتفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوزان يستفاد من القرائن بخلاف مايستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفى لان الصفة لاتدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفى ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة

فى

فى الاخبار فقال (فان تعذر امر منها) وقوله (ى من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير المجرو فى منها وقوله (التى هى تصدير الموصول الخ) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يجز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين اولم يوجد ثم شرع المصنف فى اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم فى امتناع الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) والجار متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل التنازع والمشار اليه بثمة هو ما فسره الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الاتى يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفى هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمة تعليلية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما فى اطلاق الاسم الموضوع للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوعى (فى ضمير الشان) ثم شرع الشارح فى تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشان مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع الاخبار الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذى) اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المتفهم من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشيئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشان (على الجملة) فيكون تأخيره منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فلكونه سببا موجبا للتأخير يعنى ان هذا الامتناع لترتب الامرين المنافيين على ضمير الشان لانه ترتيب على كونه ضمير الشان تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشان موجبا

للتقديم واللاتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشان وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى الموصوف) اى فى الاسم الذى كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اريد بالموصوف مع صفته لم يمتنع وقوله (وفى الصفة) عطف على قوله فى الموصوف اى امتنع الاخبار ايضا فى الصفة التى اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولا عن عاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والآخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف (لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى الشق الثانى (او موصوفا) فى الشق الاول وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط فى المثال المذكور لزم تأخيره عن محله خبرا للموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيره واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و) (كذلك امتنع) (فى المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله

الذى هو الثوب فيؤل الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار) وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) (فى الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفه التى كانت فى الاسم المخبر عنه المتأخر على الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع) (فى الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع الى زيد فى زيد ضربته وصدرت الذى واخرت الضمير المنصوب عن محله وقلت الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلمة الذى واذا ارجع ذلك الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى الاسم المشتمل عليه) يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد ضربت

غلامه (فلايصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مستقلا على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه (الى الموصول) اى الذى صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائد) وهو لايجوز (وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلايجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استينافية وما مبتدأ والاسمية صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها هى الموصولة (لا) ما التى هى (حرفية فانها) اى فان ما الحرفية لاتكون موصولة لان الحرفية قسمان (ما كافة) اى مانعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكأنما ولكنما (وما نافية) اما داخلة على الفعل (نحو ما ضربت زيدا و) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المص لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصولة فائدتين احداهما ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لاتختص بالموصول بل هى كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه مالبس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ماذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيان ما لبس بموصول فى بابه وليس كذلك لفوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله

موصولة

(موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسماء وما بناها وانما اكتفى الشارح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بتمثيله فى الاجمال (واستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى جزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فمثال الاول (نحو ما عندك و) مثال الثانى نحو (ما فعلت) وتحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتاب م عندك ومع الجار الحروف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت فى الوقف كه وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية اى تكون بمعنى الشرط ولها جزآء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال) وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة تكره صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين حبل تشد به الدابة لئلا يمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة فى السهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى ورب ما تكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم فى ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب

الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجيء بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كما فى الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسر هابه وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيرا حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فمن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة والموقع الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر اوالمعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على والشئ المعرف) اى وانها بمعنى الشئ المعرف باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابى على قدمه الشارح ومثاله (نحو قوله تعالى فنعما هى) فاذا فسرت على مذهب الاول قيل (اى نعم شئ) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرف وسيذكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضرب به ضربا ما) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فمعنى مثلا ما مثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ماهذه اما التحقير اوالتعظيم اوالتنويع فمعنى اضربه ضربا ما هو ضربا حقيرا اوعظيما اونوعا من الضربات اوضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كما كونها مشتركة بين ماذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لاتجيء حرفا لاعند البصرية ولاعند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون

استفهامية

استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا) وحب النبى فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبى ايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبى وحب النبى وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفته يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفته وجملة قد اكرمته خبر وقوله (الا فى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرفه اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الا فى التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح (فان كلمة من لا تجىء تامة ولا صفة) واشار بقوله لا تجىء الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجىء كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجىء نكرة تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من فى الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما فى الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور

وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلته وفعلتهما وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (وايّة) اى وحكم لفظ ايّة حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كمن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه معتدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المنتفى فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها) والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك) فاى مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى وقعت شرطية (نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فقوله اياما منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له الاسماء الحسنى جزآء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكرا فى اول الآية من قوله قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فنداؤه تعالى بهما جائز لان لله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف

ان يقول واى كما الافى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لاتقع صفة اصلا واجيب بان اياالواقعة صفة هى فى الاصل) لبست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسأل عن حاله) اى عن حاله التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لايعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه او فى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب (وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركان فى الحكم الآتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى كل من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح كونها معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى ان تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير الشارح بقوله (لايشاركها) اى لايشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) اى فى كونها معربة (غيرها) اى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (الاعلى اختلاف) اى لا يشارك فى كونها معربة مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذوالطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصورا فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذوالطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذوفان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعمالى اية نحو قوله فامارجال موسرون اتيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا يعنى اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفانى من المؤونة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذوالطائية مبنية

فى اشهر اللغات لاتتصرف تقول جاءنى ذوفعل وذوفعلا ورأيت ذوفعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرهما اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذووا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال انتهى واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقى واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذوا الطائية يعنى انهما لبستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع الشارح ماقصده يعنى ماقصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذوا الطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لايشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعرب كل واحدة من اى وايه مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على خلاف ماهو الاصل فيهما (لانه التزم فيها) اى فى كل واحدة من كلمة اى وايه (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله الاضافة المفرد فحينئذ لايرد النقض بكلمة (حيث واذ واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما

اذا

اذا كانت موصوفة لانهما اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجيء ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن وهذا (فمين) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها التأكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحرف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الاخر فتأكد الاحتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (و بنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) هى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل و بعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات (بعض مايوضحها) و يبينها لانه حذف منها بعض مايوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات مايبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة و بين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها فى المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف (ذكر) فى قسم المنادى (ان كل مايقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اى

واية اوغيرهما (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا) لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المصنف فى مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية فى معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير فى جوابها فقال (وفى توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد ان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول فى محاورا تهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ما ذا صنعت لفظه والحاصل ان فى ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر يعنى ان فى ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه توجيهان فى معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله (ما الذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ما الذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائم اوقاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ما الذى وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى صنعت) فقوله اى شئ مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلته فيقتضى العائد فسره الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى والكلمة التى (بعده) اى بعد ما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما وما الموصول مبتدأ مؤخر ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ

اى

اى حين اذكان ماذا بمعنى ماالذى (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسماوان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله (اى مرفوع) واشار العصام فى حاشيته الاحتمال الثانى حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبراله ولايخفى ان ماالختاره الشارح اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لماهوالاصل فى الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى الرفع بقوله (على انه) اى على ان اللفظ الذى يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف مافسره بقوله (اى الذى) وهوالمبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب فى صنعته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون الخ) دليل على كون الجواب مرفوعا يعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم شرع فى بيان الوجه الآخر وفى جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الاخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الاخر الذى هواسم التفضيل اى الوجه الاخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى ماذا مطلقا (اى شئ) ولما كان لفظ ماذا فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فاوحده يدل على معنى اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذاوحده يدل على معنى الذى لم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذازائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل التعبيران (احداهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكمالها) اى بمجموع ماوذا يعنى بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى بمعنى اى شئ مأخوذ من المجموع لاان اى شئ مأخوذ من ماوحده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى مجموع اى شئ مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذازائدة) اى وحينئذ تكون ذازائدة لانه لم يبق لهامعنى حتى

تدل عليه ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ماوذا (واحد) لاينفك احدهما عن الاخر فى الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم (انها) اى كلمة ماذا (بكمالها) اى بمجموعها بمعنى اى شئ) فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اى الشأن (ليس لكل منهما) اى من ماوذا (معنى بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا زآئدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ماوحده والالم تحصل المقابلة بين هذا الوجه و بين الوجه الاول فلايحصل الفرق بينهما ولامعنى ذاوحده لكونها زآئدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفى العصام والاولى ان ذا لاتجئ موصولة ولازائدة الابعدما ومن الاستفهاميتين والاولى فى ماذا هو اومن ذا هو خير منك الزيادة و يجور على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة لاغير و يحتمل فى من ذا الذى ان تكون زآئدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ام من هذا الذى فان هاء التنبيه لاتدخل الاعلى اسم الاشارة انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال (و) (حينئذ) اى وحين اذ كان ماذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب السؤال بماذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه المناسب (نصب) (اى منسوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام بالنصب) اى صنعت الاكرام (ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر واما فى السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى بعده ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (و يجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى فى جوابه اوالاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة

الجواب

الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هى امر استحسانى لانه قد يتخلف ولوكانت واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع فى مسائل اسماء الافعال التى هى معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيجئ وجهه وقوله (او الماضى) بيان لنوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والآخر ما كان مقارنا بمعنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين (هما) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فما قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فنحتاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى اتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لا نسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من اتضجر واتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من

تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى باتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناهما محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراديه الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيدا اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث لغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز و بكسرها) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى بنى تميم و بالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضى بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيهات (وامثالها) من الاسماء التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها) اى مع ان كلا منها يؤدى (معانى الافعال) من الامر والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول امر لفظى لا امر حقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم على هذا القول (ان صيغتها) اى ان صيغة هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال) اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر وقوله (وانها) عطف على ان صيغتها كعطف التفسير او كعطف الخاص على

العام يعنى وان هذا الامر الحامل ان تلك الاسماء (لاتتصرف تصرفها) يعنى انها لاتقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل) وهو مايدل بهيئته على الزمان وبمادته على الحدث كما هو شان الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لا لمعناه) اى ليس اسماء الافعال على معناه فقوله ماقال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره يعنى ليس ماقال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظة صه وليس كذلك (اذا العربى القح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى الخالص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه لخطر بقلبه وقوله (وربما) ترقى يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير موضوعة لالفاظ الافعال (قال المصنف) فى تعريفها (ماكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ماكان معناه الامر او الماضى) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لانسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا البست بدلالة وضعية اعنى التى هى دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ماكان بمعنى الامر او الماضى (ان يكون

هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف فى ان وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى ما يوازن) يعنى المراد من فعال ليس حصره فى تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ وبمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة فى التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضى حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا وغيره كما سيجئ وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثى المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه المعرب المشهور بزينى زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا بعد حال واختار فى الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذو قياس مثل ما كان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد فى كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجازان يقال قوام وقعاد فى قم واقعد وليس لاحدان يبتدع صفة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال (قال سيبويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد

عليه

عليه) اى على كونه مطردا (انه لايقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى ان يؤل قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا تأول بعضهم) وهو الاندلسى (قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات (فكانه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثرته) وفى قوله فكانه اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان انه لايحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشئ قياسا لايقتضى ان يجئ فى جميع المواد فلاينافى عدم وروده فى مادة القيام والعقود لكونه قياسيا حتى يحتاج الى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلايجئ نعام وكوان انتهى ولما كان الخلاف فى كونه قياسيا انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد ان يبين ماهو حكمه من الرباعى فقال (واما فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفق النحاة من سيبويه وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجئ (الا نادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الا نادرا هو ما اختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الا نادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يجئ نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال بل فعفال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم لان الصبى اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا خرجوا اليه وتلاعبوا تلك اللعبة قال يدعو وليد هموبها عرعار قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافى فى الجواب الى المبرد ان الحكاية لاتغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعلال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله (حال كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الاتى اعنى قوله مبنى وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار)

صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احداهما المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل فجار لكن الزينى زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما خفى كونه معرفة اشار فى تفسيره بقوله ( بمعنى الفجرة او الفجور ) يعنى انهم يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور واشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا فى المؤنث والمذكر وايده بما نقله عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو ) اى هذا الوزن (مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه) وانما قال هذا الان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها و يجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد فى كونها مؤنثة كذا فى العصام ومحصل التردد فى الدليل انهم ربما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجئ وهذا استدلال عجيب ثم قيل فى الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله * انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار * وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمونث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) ( حال كونه ) ( صفة ) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله ( لمؤنث ) اشارة الى قول الشارح الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة المؤنث ولم يجئ فى الصفة المذكورة ( مثل يا فساق) (بمعنى يا فاسقة ) وقوله ( مبنى ) خبر للمبتدأ وهو فعال مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول

وهو

وهوفعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهوالقسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا وزنة) وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة) اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا (فلما) اى فثابت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن فى طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى) يعنى ان نزال مثلا معدول عن انزل (للمبالغة) هذا بيان لعلة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر ونظيره (كفعال) بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة فى فاعل) يعنى كما ان فعال وفعول يجيئان لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجئ فعال فى مكان افعل وانما لم يبين وجه العدل فى طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور اوالفجرة وفى فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شئ على ماحكى الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) والرأى الذى (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا معدولا عن بعد وريد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى للنحاة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة (فى كل معدول عن شئ ان لايخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشئ) اى المعدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فاواجب فى المعدول ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعنى فكيف يجوزان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز بعد لعدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به (فهى) اى فالمبالغة المقصودة

لايحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها (ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه حصول المبالغة فى جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها فى الصورة المخصوصة حيث بين هذا (فى كلام طويل وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ماشرح الشيخ الرضى وقال العصام فى حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقض على قوله والاصل فى كل معدول عن شئ ان لايخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمعدول اسم والمعدول منه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لايخرج عن نوع اصله اوعن نوع ما التام منه اصله ومادة النقض من قبيل الثانى فلانقض (و) (فعال حال كونه (علما للاعيان) وزاد الشارح بين حرف العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن فى مبنى كما سيأتى ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ماقال النحاة انها علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه علم للمعانى لا للاعيان) اى لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف (مؤنثا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤنثا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الاوقع علما مؤنثا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد قيد وقوعى لا احترازى ومثال ماوقع كذلك (كقطام) (علما لمؤنث) اى لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وقوله (فى) (استعمال اهل) (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بنائه واعرابه انما هو بين اهاليه يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذف كما

فى قوله تعالى واسأل القرية لان المجاز اسم ارض ولايسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة فى الاستعمال لافى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله لمشابهة فعال بمعنى الامر) يعنى انما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها باب فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله (معرب) عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال) (بنى تميم) ولايحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لااسم مكان كما فى الاول وقوله (الا ما فى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن فى معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون فى آخره) تفسير للفظ فى آخره واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل للظرف ويجوز ان يكون فى آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زينى زاده لكن تفسير الشارح بهذا يأبى عنه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم ما فى آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره راء (فاكثرهم) اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بنائه) ما فى آخره راء (واقلهم) اى واقل بنى تميم (لايفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير الراء (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقللون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى عندا كثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ما لبس فيه راء وببناء ما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر) لوجود صفة التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختير فيه (البناء دفعا للثقل العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على البناء اخف يعنى انما يكون البناء) اخف لانه لعدم

اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والصحيح له كسرها انتهى وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر و(لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل (مثل واها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل مه وصه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ وفاعلها سادا مسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال قال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه فى الاصل اما اصوات سازجة لحكاية اصوات البحاوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف لا يصوت به الحيوان فسميت باسم سازج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما

غير

غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اى صرفة (ولم تصر تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فنهما) اى فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اى للانسان من الندامة من شئ او التعجب من شئ (كقول المتندم) اى من تعرض له الندامة واراد اظهارها (او المتعجب) اى من يعرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هى كلمة تعجب ويقال ويك ووى لعبدالله وقد تدخل وى على كان المخففة والمشددة تقول ويكان قال الخليل هى مفصولة تقول وى ثم تبتدئ فتقول كان وقال الكسائى هو ويك فادخل عليه ان ومعناه الم تراها قول ومنه قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق وقوله تعالى ويكانه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لاتقدر) يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر ما يمكن ان تحكم به على شئ والامران محالان ههنا لانك لاتقدر (ان تحكم عليه) اى على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به) اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار الندم او التعجب او الوجع كما فى اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لاغير ونخ ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة بانا ختم فلم يحجج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان وقع شئ من هذا الباب مركبا فانما يقصد به اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لاماهو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان

المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لاتقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق اولفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به) اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لاعلى قصد الحكاية ولاعلى قصد اظهار معنى يعرضه وقوله (اما لزجر اودعاء اوغير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ) وحين اذ كان المقصود منه ذلك (ايضا) اى كالنوعين السابقين (لاتقدر ان تحكم عليها و به وهذه الاقسام) اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) اى اذا اراد ان يجرى واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال زيد عند التعجب وى او) اى اذا قلت فى النوع الثالث (عند) قصد (اناخة البعير) قال زيد (نخ او) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق صوت الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اراد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لامن حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عد من المبنيات (ما) اى اصوات (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها التى ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله

وهى

(وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى وانما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى فى التعجب دال بالطبع وان الثانى كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان تشبيها بشئ لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنى لان المبنى الذى هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يستلزم نفى الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذى ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغى ان لا تذكر فى عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اى بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (فى باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اى لاجراء تلك الاصوات (مجراها) اى مجرى الاسماء (واخذها) اى ولاخذ الاصوات (حكمها) اى حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها مرفوعة محلا لكذا او منصوبة لكذا (وبنيت) يعنى و بعد اجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها الحقت بالمبنيات منها لا بالمعربات (لجريها) اى لجرى الاصوات (مجرى ما) اى مجرى الاسم الذى (لا تركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخلا فى اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينة كونها با با آخر اراد الشارح بعد سرده فى المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد من تعريف المصنف فقال (فالاصوات هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعنى ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكى به) اى بهذا اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصل من التصاق جسم بجسم او غيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة

بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اوقال زيد نخ اواح واما بمشابهه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا اصدار ماشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر و بيان لغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات اوالجمادات ثم احال الشارح صحيح تفسيره به الى ماينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها مايجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مايقع غير معقول مع انه حينئذ لم تحصر المبنيات فى ماذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل قسم من اقسام المبنى يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والالكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (اوصوت به للبهائم) يعنى القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهايم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنخ مشددة اومخففة لاناخة البعير (اوزجرها) كهس بكسر الهاء و بالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم (اوغير ذلك نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت ثم بين الباعث لتفسيره

بقوله

بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ماهو للطيور (كالمجانين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى يصوت به لا على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثانى) اى ومثال القسم الثانى المعرف بقوله صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة او مخففة عند اناخة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى ولما ذكر الشارح فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة فى الاصوات المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين الآخرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لا صوت الحيوان والجمادات هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان صوت الانسان لكن

المقصود به اناخة البهائم اوغيرها فيكون متعلقا بالغير بخلاف القسم
الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى تعليل تركه
والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المص لهذا القسم
ثابت (لانه) اى الشان (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخرين المذكورين
(مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود بالاول حكاية
الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله ملحقين الذى هو
خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما مايأبى عن الحاقهما (بالاسماء
المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم ذلك
التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها وتحكى فيما بينها عن
غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
الاول الغير المذكور (كذلك) اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من
القسمين الاخرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق لكون القسم الاول
(صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير ومالم يتعلق بالغير
فى غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو
ابعد منه بالطريق الاولى ان لايكون معربا ثم انه لايخفى ان هذا التعليل على
هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
لايستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لانسلم ان عدم كونه
معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لاتكون اسماء معربة ولامبنية كما فى العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
بصيغة التصعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل والوجه الوجيه لتركه ماعلله
فى الامتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على مايقتضيه الطبع فاذا حكى دخل

فى

فى القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية فى ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى عنه وبمشابهه كان مثل قال زيد وى داخلا فى القسم الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الشارح وحمل الحكاية عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فحينئذ يحتاج ان يقول فى الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الاخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت فى اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه كبعلبك صرح بذلك فى المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لايصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لايلايم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله للجمعية لايلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه فى المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الشارح لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى

يرد عليه احتراز الرضى بانه لاحاجة اليه ايضا كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه
فى قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لولم يصرح لكانت العبارة هكذا
وهو قولنا كل ماهو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعوا الى
التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها
وقوله (اسمين الخ) لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كبعلبك
وخمسة عشر (اوفعلين) نحو ضرب يضرب (اوحرفين) نحو من عن وقوله
(اومختلفين) يشتمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف
نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من وقوله (اوجعلهما كلمة واحدة)
ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين
كلمة واحدة اوجعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعلمية
كبعلبك او بغيرها كما فى خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل
الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة اصلا) وقوله
(لافى الحال ولاقبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما
فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين
سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب
(مثل سيبويه) اى ماتركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد
من الكلمتين مايكون كلمتين حقيقة بان يكونا موضوعتين لمعنى خرج منه
نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع لمعنى)
كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلايكون كلمة حقيقة) فلا يصدق
حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة
حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات
(وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف
اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبدالله) اى مثل
العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافة (و) يخرج ايضا
مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تابط وشرا نسبة تعليقية
وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين
فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبدالله وتابط شرا (نسبة

قبل

قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضي اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصل يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبدالله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلابد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد الفاضل الهندي النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبدالله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل في التعريف نحو خمسة عشر فاشار الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثاني منه لمعنى حرف العطف او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثاني متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن حد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبني وكل حد لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعني انما يخرج عن التعريف مثل التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والآخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلي فوجب المحل على ما حمل عليه الشارح بقوله لا في الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندي كما عرفت آنفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه آخر) اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (ليخرج منها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدي الى الدور ثم الشارح لما رد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيها بوجه آخر

لايخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لايخرج (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الآن اولم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر ناظر اليه يعلم انه قد كان فى اصله تركيب اضافى (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعليقية التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فحينئذ يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لاتدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لايشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع الفاء والراء (لاتدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بأنه كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبى نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى مالم يكن على هيئة المركب النسبى وبنى الجزءان والثالث كذلك لكن لم يبن كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثانى حرفا) وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى (سواء كان) اى الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (عطفا) اى حرف عطف كخمسة عشر (اوغيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنيا) (اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى

صفة

صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الاخر (والثانى) اى ووجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا يبنى الاصل فوجب البناء (كخمسة عشر) اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطفت الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمسة عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهيا (الى تاسع عشر) وقوله (اواخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى مثال هذا اعنى فى مقام لايحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثالين فقال (وانما اورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى مايجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه مبنيا (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر او صيغة الفاعل) اى او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما فى احد عشر او غير ظاهر كما فى حادى عشر اذ لبس المعنى حادى وعشر ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واراد على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (قيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى نظر (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه)

اى فى نحو حادى عشر (لايتضمن الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لايراد به) اى بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا النظر بتحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لايتضمن يعنى انا نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لايتضمن معنى الحرف (لكن لامطلقا) يعنى لانسلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقا اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزاد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا) اى الواقع فى المرتبة الثالثة واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لامطلقا) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لايقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى العشرة (للدلالة) اى ليدل (على ماذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولايتيسر ذلك) اى ولايتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعا حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك لحصل اسما الفاعل الدالان على المفردين فالتبس

حينئذ

حينئذ منه المقصود (فاقتصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذتلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايهما كان (اذفى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لماعرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما بدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو اراد فالجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لايدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر ومايدل على المقصود من اول الامر اولى مما دلالته عليه من ثانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى عشر وبنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه لامطلقا بل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذلامعنى له) لانه لوكان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشئ (الا بذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى

ويحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى و بقى فى الاول وقوله (الا اثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشراى كل واحد من الاحد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزء آن منه الا اثنى عشر للمذكر ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكر اراد الشارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنتى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى بنى فيه الجزء آن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنتى عشرة (الجزء آن) اى الجزء آن الاولان وهما اثنا واثنتا (بل يبنى الثانى منهما) وهو العشر (للتضمن) اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه الجزء الاول (بالمضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلهما اثنان واثنتان لالحاقهما بالتثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبها سائر الثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما ما تضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى ما لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والا مركبا من ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسره الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف من الحروف (اعرب الثانى) اى اعرب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر ليبان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا قبله بل كان مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر ما به الفرق بين الافصح والفصيح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصيح والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو فى منع صرفه وفى صرفه

فالاول

فالاول الافصح والثانى غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن الخ لتطبيق قول المص على ماهو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظ عبارة المصنف فى هذا المقام حيث اطلق اعراب الثانى وفى بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين فى كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هنالك بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كبعلبك وبنى الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزآء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلبك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره فى وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع فى الوسط موجبا للبناء وهو انه لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول فى وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء ولما كان الاصل فى البناء هو السكون احتاج الى توجيه اخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اى وانما بنى على الفتح (لانه) اى لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال فى الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه فى غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب فى الثانى لكونه فى غاية الظهور لان الاصل فى الاسم هو الاعراب وقوله (فى الافصح) متعلق باعرب الثانى وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق حذف المفعول من الآخر كذا فى المعرب لزين زاده وتفسير الشارح بقوله (اى اعراب الثانى مع منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات) وفى هذا التفسير تأييد لكون قوله فى الافصح من التنازع ثم شرع فى بيان اللغتين الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لا يتضمن الثانى فيها معنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احداهما) مايقابل بل قوله بنى الاول وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخراهما)

اى واخرى اللغتين الفصيحتين مايقال بل منع الصرف فى الثانى وهو (اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقال (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وماعطف عليه ثم شرع الشارح فى بيان النكتة فى عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اى لفظ الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهى) اى الكناية فى اللغة والاصطلاح (ان يعبر عن شئ معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه) اى على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض كالابهام) اى وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على السامعين) اما لمحافظته عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنايات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين منتفيان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى فى مباحث المبنيات (مايكنى به) اى لفظ يكنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل مايكنى به) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهى كناية عن الفرج اوعن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفاء وقال العصام لافرق بينه وبين كل ماكنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بل المراد بالكنايات بعض معين لامبهم وقوله (فكانهم اصطلحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد

الخارجى فلابد من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قدذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض الكنايات كما قال) اى كما هو دأبه فى مقام يرد به البعض المعين حيث صدره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذا اريد بها البعض المعين لايمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من مطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض المصنف لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعانى كل منها (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحرف) اى كوضع الحرف فى كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية) اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظير على النظير (وكذا) اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء الاشارة اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى

الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (و بقى ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر
وجه آخر زائد على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى
اشتراك معناهما يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد)
وقوله (والكناية عنه) لبيان انهما لبسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى بهما
عن العدد ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر
معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد فى كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء لفظ كذا
فى اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) اى كما يجئ للعدد (نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم
السبت والمعنى حينئذ انه يجئ ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية
ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى
ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
فانه يجئ بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض
المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال
كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله
(والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث
الطويل الذى يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر
اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كيتة وذيتة على وزن المرة
حذفت اللام وابدل عنهما تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملهما
على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا
فى الرضى يعنى انهما اذا استعملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لا يكونان
الا مفتوحتين فلا يناسب ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجئ
لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما
بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى
الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها جملة (لا تستحق اعرابا ولا بناء)
بل استحقاقها للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب
والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى المفرد ثم انه
لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه

مبنيا

مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمة قبل التركيب) هذا جواب لما ان للاسم حالتين احداهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل فى الاولى البناء وفى الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى و بناؤهما على الفتح لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا و يجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان الا مفتوحتين بقوله لثقل التشديد ولما كان اللائق بالمصنف ان يذكر كلمة كأين فتركها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر فى وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التى بنيت (كاين) اى كلمة كاين وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وانما بنى) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اى) اى على لفظة اى بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان حال الجزء الثانى فقال (واى) اى لفظ اى (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محى) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا يمحو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اى (معناهما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى (فصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى مفرد ولبس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية) وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كاين (كانه اسم مبنى على السكون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرية ومناسباله فى البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى اخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى

وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى لبست النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل تنوين تمكن ثم استشهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا بقوله (ولهذا) اى ولكونها نونا ساكنة كما فى سائر المبنيات عليها لا تنوينا (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد ياء اى (نون) فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا انه يكتب بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لا صورة له) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة لبست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فرتبتها) اى فرتبة لفظة كائن (فى البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك) اى فلانحطاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكر المصنف) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل ان لا يقول المصنف ببنائه ثم شرع المصنف فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفى بيان الفرق بينهما وفى بيان الفرق بين مميزهما فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله (مميزها) اى مميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسئول عنه من اى جنس ملك اوانس رجل اوامرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة للمنصوب ثم شرع فى وجه كون مميز هذا القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) اى وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعة للعدد) وكناية عنه وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيجئ فى اسماء العدد ان مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز احد عشر الى

تسعة وتسعين منصوب مفرد وميز مائة الى مافوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين ميزه مفرد منصوب جعل ميزه وهو جواب لما اى جعل ميز كم الاستفهامية (كذلك) كميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل الخ) دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل ميزه كميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما فى الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلادليل وترجيحا بلامرجح لتساويهما فى الظرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو فى الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب ميز كم الاستفهامية لانه جعل ميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل ميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الظرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة ثم شرع المصنف فى بيان حال ميز الخبرية فقال (و) (م) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الشارح بتوسيطه بينه وبين حرف العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (ميزها) وقرينة الحذف عدم جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم المطابقة اللفظية واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام والحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ماقدر به الشارح على خلاف ماقدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال وميز كم الخبرية مجرور ولكن الشارح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ماقبله واشار الشارح بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان ميز الخبرية مجرورا لانها نقيضة رب فحملت عليها

فى الخبر كذا فى الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور واشار الشارح بقوله (تارة) الى انه لاتناقض بين قوله مفرد و بين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندى) بالمميز المفرد (وكم رجال) عندى بالمميز المجموع (كما تقول) فى المميز للمائة ومافوقها من اسماء العدد التى هى احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز للثلاثة الى العشرة التى هى الطرف الاخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الشارح ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية (مفردا) اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة ومافوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة ومافوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفرد اواما وجه استعماله مجموعا فما قال (وانما جاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولايحتاج اليه فى اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (ينبئ) اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا ينبئ صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اى هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله اى مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (فى التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كانها) اى مثل ان تلك الجمعية تصير (نائبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه فى التصريح (بها) اى بالكثرة ثم شرع المصنف بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز فى بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما و بين مميزهما بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا فى الامتحان ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع

اراد

اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى فى ميز كم الاستفهامية والخبرية) يعنى ان الضمير راجع الى قوله ميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مرة فى كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما فى قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) فى ميز الاستفهامية فى مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا فى ميز الخبرية بطريق الاقتباس فى مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكت من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة فى جواز دخول من فى ميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ما هو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اى دخول من (فى الخبرية) اى فى ميز الخبرية (كثير نحو وكم من ملك و كم من قرية) وهاتان فى الايتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) مبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى ميز الخبرية وقوله (جرا) بالنصب مفعول المصدر وقوله (للميز) متعلق بجرا و يجوز ان يكون بنزع الخافض اى فى الجر متعلقا بموافقته وقوله للميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للميز والالف واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة دخول من البيانية فى ميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (اما ميز كم الاستفهامية يعنى واما حال ميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع عليه اى على استعمال ذلك الميز (مجرورا) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى ميز الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته ثم عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجويز الزمخشرى فى تفسير الاية فقال (لكن جوز الزمخشرى) يعنى ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشرى جوز (ان تكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما

ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الشارح بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية كانت اوخبرية) لانه لوكان ماوجده من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخرا اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثابت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى والاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر انه) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهر واما فى الخبرية فما قال (والخبرية ايضا) اى كالاستفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلايخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصد به الاستفهام (نوع من الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلاهنا اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والآخر فى تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفرد والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لوقال) اى المصنف (كلتا هما) بلفظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين اوالاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوفقية يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع فى السنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويله مبنى على ما

شاع

شاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح فى رفع الاشكال الثانى وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات فدفعه بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا الذى للتثنية مبنى (على تأويل كلا هذين النوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل الزينى زاده فى معرب الكافية قاعدة فى استعمال كلا عن مغنى اللبيب فقال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد فى يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال من المستكن الذى فى يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفى نسخة منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل ما) فاشار الشارح بتفسير ما بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) الى ان لفظ كل ههنا افرادى لا مجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعيا وما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير واشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعى لفظ كم كما قال زينى زاده ان لفظ ما هاهنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الشارح اراد ان ينبه بقوله (اوشبهه) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا

اوتقديرا) سيبينه فيما بعد وقوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره) متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل معناه يعنى فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكان الغير المشتغل اى الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله اومتعلق ضميره واما على النسخة التى زيد فيها قوله بضميره يعنى بتخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (اومتعلق ضميره) فمثال المشغول بالضمير نحو كم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحو كم رجلا ضربت غلامه وانما زاد الشارح قوله (فهو من حيث هو كذلك ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل ما يعنى ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل اوشبهه (على حسبه) اى على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معلق عن نفس اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق فى كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا فيه فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع بعد هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحو كم رجلا ضربت يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا فيه ولبس به المراد اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت مثلا

فكم

(فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء مميزه ان يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لولم يكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم ان هذا التفسير من الشارح ووجه تشمير ساقه فى الاستدلال عليه لدفع ما اعترض عليه الشارح الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشارح فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية اى فمثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله (نحو كم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرها فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور فى قول المصنف (او شبهه (اى وجعلنا قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعدكم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحو كم رجلا ضربت (او مقدرا) اى او كان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعد كم اى بين كم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير فى نحو كم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظ كم مشتغلا

بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فرفوع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحو كم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى نحو كم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ماذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضى فى نحو كم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم وقال ولامنع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ماقيل ان كم يقتضى الصدارة والتقدير قبله ممتنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامى ههنا على وجه لم يحتج الى ماتكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعد كم فعلا غير مشتغل اى غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فمثل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم تجعله) اى وان لم تجعل مثله (من قبيله) اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده اى بعد كم (فعلا غير مشتغل فهو) اى فمثله (من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف فى بيان المحل الذى يكون كم مضرورا فيه فقال (وكل ماقبله) وفسره الشارح بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة النكرة التى هى عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر)

فاعل

فاعل للظرف ومثال الاستفهامية ( نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (او بكم رجل مررت ) اشارة الى مثال الخبرية (اومضاف) اى اووقع قبله اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و )مثال الخبرية نحو عبد كم رجل اشتريت) فقوله وكل ماقبله مبتدأ والفاء فى قوله ( فمجرور) جوابية وقوله مجرور خبر للمبتدأ الذى تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف واشار الشارح بقوله ( بحرف الجر والاضافة ) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى وردبان تقديم حرف الجر والاسم المضاف على كم الاستفهامية والخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة ( لان تأخير الجار ) سواء كان حرفا اواسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله ) اى عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فيجوز ) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار ) الخ جواب على اعتبار كل من الجار ومابعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار يعنى مع انا لانحتاج الى ماقلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان اوحرفا فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور فى الاسم ابعد من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابعد فجوازه فى البعيد اولى مع المجرور اى مع مجرور كل منهما ( ككلمة واحدة ) اى مثل كلمة واحدة مستحقة للصدر فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لايسقط المجرور عن مرتبته ثم شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والا عبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الشارح بقوله ( اى وان لم يكن) واشار به الى ان الامر كبة من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لالفظا ولاتقديرا فعل ولاشبه فعل غير مشتغل ) اى غير فارغ (عنه) بسبب الاشتغال بالضمير كما هى شروط

النصب ( ولاقبله ) اى قبل كل منهما حرف جرا ومصاف) كما هى شروط الجر وزاد الشارح قوله (كان مجردا عن العوامل اللفظية ) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلة لقوله ( فمرفوع ) يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله ( اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله والاوقوله (مبتدأ) خبر بعد خبر اوصفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ ( ان لم يكن ظرفا ) اى ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وماوقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة لا ما يدل على مكان اوزمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والافلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك ) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ ومابعده خبراله وان كان معرفة يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لايجوز فى صورة كون خبره معرفة عند غير سيبويه من النحاة اراد الشارح ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق ( مبنى على مذهب سيبويه ) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهاما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الا على مذهب سيبويه ( فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وماوكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا) اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عند غوه حتى يلزم ماذكر بل هو فى مثل تلك الصورة ( خبر مقدم على المبتدأ ) وجوبا ولم يجز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و) لكون مابعده معرفة) وقوله (وخبران كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحو كم يوما سفرك فكم) اى لفظ كم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان مميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية

وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائبة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ماقاله الرضى مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه لا لفظا ولا تقديرا ولا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظكم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع فى بيان احوال سائر اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل احكامهما احال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل مابعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسره الشارح بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع احكامهما بل (فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى اشتراط نصبه بكون مابعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما لم يتأت جميع الوجوه الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك الوجوه تتأتى (فى مجموع هذه الاسماء) لا فى كلها وهذا لا ينافى ان لا يوجد

بعض الوجوه فى بعض تلك الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه فى وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر فى كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه الاربعة تجرى فى كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجرى فى بعضها ويجريانها فى البعض يصدق عليها انها تتأتى فى المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تتأتى (فى كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفى العصام ان هذا التأويل من الشارح فى طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله فى التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام انتهى ثم بين الشارح ما هو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ما هو مختص باحدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اى لفظ من (وما واى وانى واين ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث تتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال (فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى فى من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بما بعدهما من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين مرفوعتين بالابتداء ومثال كونهما منصوبتين بما بعدهما فى كلمة من (نحو من ضربت و) فى كلمة ما نحو (ما صنعت) و) مثال كونهما مجرورتين فى من بحرف الجر نحو (بمن مررت و) بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين بالابتداء فى كلمة من نحو (من ضربته و) فى كلمة ما نحو (ما صنعته) ثم بين وجه عدم تأتى الوجه الاخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اى فى من وما (الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانهما شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اى كما تتأتى تلك

الثلاثة

الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من المصنف والجر والرفع بالابتداء (نحو) اى مثال النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى ما نحو (ما تصنع اصنع و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امرر و) بالمضاف نحو (غلام من تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من (نحو من يأتنى فهو مكرم) وفى ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا بتأتى فيهما اى فى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأتى (فى جميع اسماء الشرط) سواء كانت مما عداهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لا يتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع (بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصلح الفعل للابتداء) الا شاذا نحو تسمع بالمعيدى اوما ولا بالاسم فى نحو وان تصوموا (وما هو لازم الظرفية) اى والاسم الذى هو لازم ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كمتى واين وايان وكيف وأنى واذا) قوله وما هو مبتدأ وقوله (ان لم ينجر بجار) جملة شرطية خبره يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار ينجر به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلابد من كونها منصوبة على الظرفية ابدا) باعتبار انه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى انه اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما صريحا مجردا عن معنى الظرف (نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) وقوله (اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى) للاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله فلابد

من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله وماهو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك (لافادة ان المتعلق قدر مؤخرا على وفق ما تقدم فى قوله وقدرت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فتأتى فيه الوجوه الاربعة) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة (مجيئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (بالظرفية) اى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) اى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى انه منصوب لفظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايهم ضربت و) ثانيها الجر نحو (بايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفى مثل كم عمة لك ياجرير وخالة) ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع

فيه

فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون مميزه مذكورا وان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسختان عند الشارح ففى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كما هى مختار الشارح فان النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث المميز كما فسره باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تمييز كم عمة) يعنى (بزيادة لفظ التمييز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تمييزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تمييزا ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الشارح اعنى مالم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح (ان تعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احد الثلاثة (رفعه) اى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والاخران) اى والوجهان الاخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية او على المصدر) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه فى كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما سبق فى بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقل منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التى اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر فى هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت فى المصراع

الثانى وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا اومصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثانى كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لماسبق من بيان المصنف فقال (ولايخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة فى نفس كم (اليق) من الوجهين الآخرين (بماسبق) فى كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الاليقية ان فى هذا التوجيه تخليصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكره مالم يذكر قبله ثم شرع الشارح فى بيان احتمال التوجيه الآخر فى الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكوره (فى ممزها) اى فى ممز كلة كم (اعنى) اى بذلك الممز ههنا (عمة) اى كلة عمة (فاحدها) اى فاحد الاوجه الثلاثة (الرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ وحلبت خبراله فحينئذ لايكون ممزا لان الممز لايكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون الممز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء ان تكون كلة كم استفهامية فيكون ممزها المحذوف منصوبا مفردا (اوخبرية) فيكون المحذوف مجرورا مفردا اومجموعا ولايخفى ان الاعتبار لايكون فى هذا التقدير الابحذف الممز فلايكون داخلا فى الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه (والاخران) اى والوجهان الآخران (النصب) اى احدهما نصب كلة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (استفهامية بان تكون عمة تمييزا لها (و) الاخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (خبرية) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز حذف الممز اراد ان يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المصنف (تأخير هذا) اى تأخير قوله وفى مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد تحذف فى مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز فى بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار لان الوجهين الاخرين اعنى نصب كم على الظرفية

او المصدرية مبنيان ايضا على حذف المميز ولم خصص الشارح الاليفية بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة فى نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الاخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام بعد اثبات التمحل فى التمييز فى الحمل على التمييز فى بعض الوجوه فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذى ذكر آنفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا بحذف هذا التمييز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما فى كم ضربت او المقدار كما فى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة فى البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها التمييز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفى مثل تمييز كم عمة بزيادة ذكر التمييز (فلا تحتمل اى فلا تحتمل الاعتبار فى الوجوه (الا الوجه الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير رفعه بالابتداء بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضه فى عمة ايضا على تقدير كونه مميزا ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت للفرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو جريرا بترذيل اقاربه (وتمامه) اى وتمام البيت (قدعاء قد حلبت على عشارى) ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (القدعاء) على وزن حمراء مؤنث الاقدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفى شرح الابيات القدع بالتحريك عوج فى المفاصل كانها قد زالت عن اماكنها ويقال رجل اقدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله انحرافا وانقلابا (فيكون) حينئذ معنى القدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل (صارت

اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة (كذلك) اى معوجة (اوهذا) اى اومعنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والخالات (نسبها) اى نسب الشاعر فى مقام الهجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول الامر لالكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية (لتضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت وثقلت تلك الحلبة على ثم بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستنكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتنى على كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلغ اى خدمة المواشى ابلغ فى الذم من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشرآء) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشرآء (الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تتأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (ففى ذكر عمته وخالته) اى فى كر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفيه) وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك ياجرير رذيل مطلقا لاشرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ فى مقام الهجو المطلوب ثم شرع فى تطبيق لفظ كم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير نصب عمة) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر

اواحدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا
لبس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية
المخاطب وههنا لبس كذلك لان المتكلم عالم ولبس الغرض من سؤاله استفادة
العلم بل غرضه الاستهزآء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكانه
من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار الشارح بقوله (كانه) اى كان المتكلم
ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) لكثرتهما (فسأل عنه)
اى عن عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على
الحقيقة كانه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى
اى ذلك كثير لا اعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها
(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التمييز (على سبيل التحقيق)
اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) ياجرير (وخالاتك حلبت على
عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان
على تقدير كون عمة تمييزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على
تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدآئية وهو الوجه الثالث من
الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله (واذا حذف المميز) فنصب كم اما على
الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (اوكم
حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل
(التهكم) كما عرفت (اوكم مرة اوحلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل
التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارتفاع عمة) اى فعلى تقدير
كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتدآء) اى على
كونه مبتدأ ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال
(ومصححه اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك
حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ) قد حلبت) اى جملة
قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى
واعراب كم (استفهامية كانت اوخبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع
نصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعد كم
وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير اوغيره (تسليط

الظرفية) على تقدير الممير بمرة (او المصدية) او تسليط المصدرية على تقديره بحلبة كامر (واذا وقعت عمة رفعت خالة وقدعاء) لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبته) اى اذا نصبت عمة على التميزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وقدعاء (واذا خفضته) اى واذا خفضت عمة على التميزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وقدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع فى بيان مسئلة مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى المغرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميزكم) لبيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميز كم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (فى مثل كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها خبرية وقوله (فظاهرا لحال مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال المتكلم دال (على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار) اى او ظاهر الحال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها فمعناه) اى فمعنى تركيب كم مالك (كم درهما او دينارا بنصب التمييز فى الاستفهامية (او) معنا (كم درهم او دينار مالك) بجرهما فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال مالك فقال (فكم) اى لفظ كم

فى هذا

(فى هذا المثال) اى فى مثالكم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعدكم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظكم (واذا سئل عن ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسأل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سئل كذلك (او اخبر به فالظاهر) اى الراجح فى المراد ان يقدر المرة او الضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيجئ (ان السؤال) حين كونها استفهامية (او الاخبار (حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة (بنصب المميز فى الاستفهام (او مرة) بالجر (ضربت) فى الخبرية (او الى ضرباتك) يعنى او بالنسبة الى ضرباتك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثالكم ضربت يعنى فى كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى او على ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا له ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا و بين جعله مصدرا (اذا كان المصدر) فى قوله كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه حينئذ لا يشتركان لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فحينئذ تشترك المرة والضربة فى السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى المصدرية مع اتحادهما لهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) اى المعنى الذى لوحظ فى جعله منصوبا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان)

لان الحدث لايخلومن ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هوالزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هوالزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحوامس والآن وغدالان هذه الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانهامدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هومدلول الفعل و بين الذى هومدلول هذه الالفاظ هوان مدلول الفعل لايقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه ومالايقبل التعدد يلغوالسؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمنته والله اعلم (وفى المصدرية) اى المعنى الذى لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هوجزء الفعل لانه للجنس فلايقبل النوعية والعدد بل المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم) اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (و يحتمل ان يكون المثال الثانى) وهوكم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتغل (بتقديركم رجلا) بالنصب اذا كانت استفهامية (اورجل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسره الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات (ببعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهواشارة الى ماذكر فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لاالى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلاحاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما) (اى ظرف) الموصول مع صلته التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل

للظرف كذا فى المغرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع وبعضها غير ذلك (عن الاضافة) و بعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه بيان لسبب القطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (من اللفظ) فقط (دون النية) اى دون الحذف من النية ونسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص المعرب (نحو رب بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منهما فى اللفظ خذف ايضا فى النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ معين من قبليته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذى اضيفت هى اليه بلا عوض (صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ لو عوض عنه لصار كانها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظروف قليل كما سيجئ فى ما بعد من كلام الشارح ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع فى بيان السبب الاخر فحينئذ ينبغى ان تكون النسخة باو كما ضبط فى بعض الحواشى المرئية يعنى ان سبب بنائها اما لتضمنها معنى اللام الذى هو

الاصل فى الاضافة اولمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافته بالفعل لان فى حال اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل و بعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل اوصفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات و بين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست مابه الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولايقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات) من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها مابمعناها فعدم جواز القياس فى غيرها اولى ولما كان فى ماقطع عن الاضافة تجويز وجه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (و يجوز فى هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اى فحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر

* فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات *

قوله فساغ اى سهل وقوله لى متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل

مضارع

مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر كاد وجملة كاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخلة وقوله (فلا فرق) دفع للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد خير من قبيل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال السند بان يقول ان هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق فى هذا المضاف اليه لفظا لا نية (بين ما اعرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من الظروف المقطوعة) كما فى قول الشاعر (و بين مابنى) اى و بين الظروف التى بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين مابنى و بين ما اعرب فى تضمنهما معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين المرجح لجانب الاعراب بل (انما اعربت لعدم تضمنها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى) قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى والاول) اى عدم الفرق بين مابنى و بين ما اعرب فى كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله (اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل

الى لفظ ما فى ماقطع عن الاضافة وقوله (لاغير ولبس غير) اى لفظ هما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ماقطع من الظروف لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما ومن الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء على الضم وجملة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير فى اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل و بعد وشبهه بها (لشدة الابهام) اى لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لاتختص بذات دون ذات حتى لايكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولايحذف منه) اى من لفظ غير (المضاف اليه) فى اى موضع كان (الا بعد لا ولبس) اى فى موضع كونه واقعا بعد لا ولبس (نحو افعل) يحتمل الامر والتكلم (هذا الاغير وجاءنى زيد لبس غير) وقال فى شرح اللب ان لا فى لاغير لنفى الجنس وتقدير جاءنى زيد لاغير جاءنى زيد لا الجائى غير زيد و يجوز ان يكون التقدير جاء زيد لاغير زيد جاء وغير التى فى لبس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل لبس الا كذا كذا قاله الرضى وقال العصام فى متنه والظاهر ان غير فى لاغير ولبس غير على نحو واحد ولبس فى لبس ضمير والتقدير لبس غيره جائيا كما ان لاغير تقديره لاغير جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعد هما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف) بين العاطف و بين قوله (حسب) اى كما اجرى لاغير ولبس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن لبس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير) اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كما فى غير بعد لا ولبس (وعدم تعرفها) اى وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما فى غير مطلقا وقال

العصام

العصام ولاعجب ان يقال ان حسب بمعنى لاغير اذ لافرق بين ان يقال جاءز يد فحسب و بين ان يقال جاءز يد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب ولبث شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابها مه لايتعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا الاقدام (ومنها) (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان ان ترك قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك فى علة البناء مع لاغير ونحوه فلايحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير (حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قعت حيث قام زيد اى مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اى استعمالا قليلا (للزمان) نحو قعت حيث قام زيد اى زمان قيامه (ولايضاف) اى لايضاف لفظ حيث الى شئ من شانه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (اوفعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم اوحيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اماترى مكان سهيل طالعا آخره اى آخر البيت (نجما يضئ كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا به كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على ان نجم بالحركات ذكره الشارح بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اماترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث

(على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى لان تلك الكلمة (غالبة الاضافة) اى غالبة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث (اليها) اى الى تلك الجملة المؤولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت اليه (وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما اضيف اليه نائب فاعل له اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل و بعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب به بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بنائه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاؤه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة المقررة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذا) اى لفظ اذا (زمانية كانت) كما هو وضعها (اومكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كما سيأتى فى الشرح (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ماذكره الشارح فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا البست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعتين لمبهم احتاجتا الى الجملة المضاف اليها فشابهتا فى الاحتياج الى الجملة الموصول اوانهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ماذكره فى بيان مذهب بعضهم آنفا بقوله لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين و يحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الاخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عد انتهى فعلى هذا لا اشتراكهما فى العلة (وهى) اى كلمة اذا ولما عمم الشارح بقوله زمانية

كانت

كانت اومكانية احتاج الى التقييد بقوله ( اذا كانت زمانية ) اى كلمة اذا اما زمانية وامامكانية فان كانت زمانية فهى ( للمستقبل ) ( اى للزمان المستقبل وان كان ) اى ولوكان لفظ اذا (داخلا على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بتذكيروان كان وفى بعضها بانتأنيث وهى الموافقة لماقبلها (وذلك) اى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل ( لان الاصل فى استعمالها ) اى فى استعمال اذا (ان يكون لزمان ) من ازمنة المستقبل (مختص من بينها) اى من بين تلك الازمنة المستقبلة ( بوقوع حدث فيه ) اى فى ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) اى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) اى على كونها كذلك (استعماله ) اى استعمال لفظ اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) اى فى الحدث المقطوع وقوعه فى زمان من ازمنة المستقبل (نحواذا طلعت الشمس ) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا ( وقوله تعالى ) اى ونحو قوله (اذا الشمس كورت) اى غورت اواذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه ( ولهذا ) اى ولكون اكثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به ( كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل) اى لفظ اذا (فى الماضى كما فى قوله تعالى) اى فى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) اى ذوالقرنين (بين السدين و ) كذا فى قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اى سوى (بين الصدفين) اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و ) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة ( حتى اذا جعله نارا ) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذوالقرنين وصدور هذه الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فما قال ( وفيها) (اى فى اذا) يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اى على مضمون

الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك ففيها ترتب مضمون جئتك وهو مجيء المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب مضمون احداهما على الاخرى وكل اداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا ففيها معنى الشرط ثم اراد الشارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد المصنف كلامه بقوله (ولذلك) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة او استينافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض او الاستينا ف كما فى معرب زينى زاده ثم فسر الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى ولتضمنها معنى الشرط فقط لالاصالتها فيه كما فى كلمة ان (اختير) (اى جعل مختارا) وانما فسره به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوز وا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احداهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على

الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان مافهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون) وقوله (اى اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدرا بقد للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ماقبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة) يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتحه على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاءة بالضم والمد) اى بضم الفاء وانما قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذه بغتة (والمراد) اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا لقيته وانت لا تشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى ان الفجأة كالضربة بمعنى كسى را ناكاه دريافتن وبالمد بمعنى ناكاه رسيدن انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف

على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح ( فرقا بين اذا هذه ) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية) لبيان علة تزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب الاضمار على شرطية التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ او غيره فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع حاضرا وواقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره ( والعامل فى اذا هذه ) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة ) هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى ( من الدلالة عليه ) اى من كونه مدلولا على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا ( فهى) اى تلك الفاء ( للسببية ) اى لسببية ماقبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفهوم من خرجت

قيل

(قيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلاينافى افادتها السببية (اى خرجت ففأ جأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففأجأت زمان وقوف السبع كما هومذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (من اذا هذه) اى التى للمفأجأة (زمانية او) التقدير مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ماهومذهب الزجاج اومكانه) اى مكان وقوف السبع على ماذ هب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم تبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم تبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لامفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع اومكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا يغشى كما فى الامتحان (وقد تستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يعقد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقدمر ان الراجح عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال فقال (ومنها) (اى ومن الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذ بسكون الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى واذ يمكربك الذين كفروا (و بناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى

وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه (وقد تجئ) اى قد تجئ كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذ الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ ههنا التنزيل المستقبل مكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذ قال الله ياعيسى ابن مريم ءانت قلت كما فى تفسير التبسير (ويقع بعدها) اى بعد كلمة اذ (الجملتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجملتين على طريق البدل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين الماضية والاستقبالية كما فى اذا يعنى ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتمالها) اى لعدم اشتمال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف كبيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعنى ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ماهو مشتمل على معناه مختص بالفعليه لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثال لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية واحدة فى قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه ثم بين

الشارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يجئ) اى لفظ اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها) اى مجئ اذ فى المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب فى المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قد يجئ للمفاجأة والاغلب فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا بعد اذا ولا يجئ بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعى فى جوابهما لكن خطئ فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى اذ للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولا يخفى ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يجئ بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا و بينما للاختلاف الواقع بين الاصمعى وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يجئ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكانه للتردد فى الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اى ومن الظروف المبنية (اين واتى) وتوسيط الشارح قوله (فيهما) للاشارة الى ان قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسرهما هنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن يعنى ان فى مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا فى المغرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فى الظرف المستقر وان يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقرينة ما بعده وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناهما كذا فى الامتحان ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلمتى اين واتى حاصل (لتضمنهما) اى

لتضمن كل واحد من اين وأنى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد الشارح ان يذكر استعمالا خاصا بأنى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لا بمعنى الاستفهام عن مكان زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا فى البيضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (انى القتال) لا بمعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولأنى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها بمعنى اين الا ان أين مع من فى الاستعمال ظاهرة او مقدرة و يجئ أنى بمعنى كيف تخوانى يؤفكون و يجئ انى بمعنى متى ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا و بعده فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا و بعده فعل مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق على ماقاله الرضى ثم قال بعد مارجح قول الرضى بقى ههنا شئ وهو ان انى فى قوله تعالى انى لهم الذكرى بمعنى كيف على ماصرح فى الكشاف ولم يدخل على الفعل ثم قال و يمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز ان يكون الفعل مقدرا بعد انى فى هذه الاية و يشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الشارح بين حرف العطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان) اما صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه اى كائنا للزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال) (و) فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج (و) منها (ايان) اى ومن الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكائنة للزمان او هى للزمان (استفهاما)

اى

اى حال كونها للاستفهام وقوله ( مثل متى ) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مأل كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبر مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان استفهاما (ان ايان مختص ) اى مقصور ( بالامور العظام ) اى الامور التى تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل ( وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد ) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا) يقال ايضا (ايان قدم الحاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى وليس هو سؤالا عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشارح بقوله (والمشهور) اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى وفتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ماتفيد عبارة الشارح ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وماتفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها وان غير المشهورة منها كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للاخرى ( و) (منها) (كيف ) (الكائنة) (للحال استفهاما) وانما صرح الشارح بتوسيط الكائنة ههنا ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناهما للزمان فى ماسبق وللحال فى كيف ولما كان لفظ الحال

موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية لماضى و بداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (اى حال شئ وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشئ لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين) وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد و بنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال اى فى حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا استعمال الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناه السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش هو ظرف اذ تقديرك له بقولك فى اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بفى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (وتستعمل) اى كلمة كيف (للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس) اى على اى هيئة تجلس اجلس (ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها فى الشرط غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجئ فى بحث الحرف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (فى محل الرفع بالخبرية)

اى

اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله مامر وهو قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل مثل كيف جئت فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكام ماشيا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذومنذ) والنسخة التى اختارها الشارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذومنذ فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجئ فى قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما آه مايؤيد النسخة التى اختارها الهندى وماقاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى مذومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهما حرفين) اى لموافقة مذومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبنى على السكون واذا لقى الساكن يضم آخره فيقال مذاليوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجئ يعنى يكون هذان اللفظان فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اى الفعل الذى تقدم عليهما وهو ما رأيته فى قوله (نحو مارأيته مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اول زمان عدم رؤيته) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رويتى اياه ولبس الضمير راجعان الى الرائى الذى هو فاعل مارأيته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ماقال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته اى فى المفسر ولبس فاعلا ولايتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتى كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ماكان بهذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو وقوع شئ بعد شئ من غير فصل وقوله (اى بعد

مذومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليهما للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليهما يعنى اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لا المثنى والمجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى قوله ما رأيته مذيوم الجمعة لان الاسم الذى وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اى او يكون المفرد مفردا حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو ما رأيته مذاليومان اللذان صاحبنا بفتح الباء اى كان مصاحبا او بسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما) اى فى هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فاول هذا الزمان هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فمادام) الخ شروع فى بيان ان المقصود من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد لانه مادام (لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما) اى على اليومين (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان اول المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا لانه لو لم يلاحظ لا يحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحدا لاثنين) فى صورة المثنى (او اشياء) فى صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت ان يكون ما يعبر عنه باول المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال (حقيقة) اى

سواء

سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة كالمثال المتقدم ) يعنى اليومان المذكور فى قوله مارأيته مذاليومان (او) معرفة (حكما) اى فى الحكم لافى الحقيقة ( نحو مارأيته مذ يوم لقيتنى فيه ) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين) بوجه ما مقصودا لانه (لولم يتعين الوقت لكان مجهولا ولايخفى انه (لافائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصدا علامه اى زيادة على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت مازمان مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لافائدة فى جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعيين وقت مامن الاوقات للفعل لان كل زمان له اول واخر فحينئذ تكفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة مايترتب على الفعل فيلزم ان يكون مفيد الغير ما افاده الاول فاولية وقت مامعلوم بالضرورة فلاحاجة الى افادته فيحتاج الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمذ ومنذ فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المتفهم من الفعل ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى فيهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله ( اى جميع مدة زمان الفعل) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعنى يكون مذ ومنذ تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فيليهما) (اى مذ ومنذ) اى فحينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام فى المقصود موصول والى ان الباء فى قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولاظرف لغوله بل الظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذ ومنذ الزمان الذى قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قال ولولم يؤول بهذا

لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من كلام المصنف من دخول الباء فى العدد ان المقصود من العدد هو بيان الزمان وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فراد الرضى ان يدفع الاشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح العلامة واما الفاضل العصام فدفعه بايفاء العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتحرير بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذى قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شأن اللفظ وانما شأن المبنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المصنف المقصود بالعدد يعنى انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومذ يومان لانها ليست باسم العدد بل هى اعداد لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الاحاد (اى بعدده المستغرق) اى بعدده الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الشارح قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق فى الثانى دون الاول ثم اكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ نحو ما رأيته مذ يومان) فقوله (اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته) تفسير لمعنى مذ وقوله يومان لا ازيد ولا انقص) بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق وبينه ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى والزمان الذى فى الثانى ما يصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول مذ يومان فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (وقد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره وفسره

الشارح

الشارح بقوله (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى ليخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك (اوالفعل) اى وقد يقع بعدهما الفعل نحو ماخرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى اوالجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لاالى مجرد الفعل كما توهمه عبارته (اوان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لماهى المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى ليس المراد بان هى ما كانت مثقله داخلة على الاسمية اومخففة داخلة على الفعلية على التعيين لاحداهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (اومخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما فى الاقتضاء لتأويل مابعدهما من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ماخرجت مذانك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (اوماخرجت مذان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باودون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة اوالمخففة انما هو بالترديد لانه لايمكن الحمل عليهما جميعا ولما كان فى هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلادخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (اوالجملة الاسمية) اى اوتقع بعدهما الجملة الاسمية (نحو ماخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكرها) اى لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فيقدر) على قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ (زمان) اى لفظ زمان اومابمعناه نحو ساعة او وقت او يوم

اوليلة لوساعدهما القرينة فلهذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف
كذا فى حاشية العصام (مضاف) (الى احد هذه الامور) من المصدر وان
والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدهما) اى بعد
مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان عن
الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى
بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ما خرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان
ذهابك و) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ما خرجت مذ ذهبت
وما خرجت مذ انك ذاهب او مذ ان ذهبت وقال ابن مالك فى نكته وتقدير هذا
فى المصدر وان صحيح لانهما مفردان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان حينئذ يكون
مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف
واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة مقام المفرد
والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير المطرد انتهى
ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام ما بعدهما شرع فى اعرابهما
واعراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج
فى التعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما (اسمين)
اى لا حرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما (مبتدأ)
وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعنى كانه قيل لم يجوز ان يكونا
مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه
بان شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما
لكنهما معرفتان بالنظر الى مآلهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان
معرفتين بالاضافة (وخبره ما بعده) وقوله (اى خبر كل منهما) تفسير
لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل منهما تفسير لصلة ما
بانهما لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اى يخالف هذا القول
خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما
ومن ما بعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره ما بعده

وعند

وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ ومنذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز بالاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها والما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومنذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لا مبتدأين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومنذ (اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان) لانهما لبسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلا يصح عدهما) اى عد مذ ومنذ (من الظروف المبنيه) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التى اختارها الشارح (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لا انهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظ فى مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيبهم) متعلق بيقعان (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (لدى) ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداها لدى (بالالف المقصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان تحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها اول غاية زمان او مكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين وام الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله

(وقدجاءلدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن) بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقدجاء بغير النون وهو قوله (ولد) بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال) (ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المصنف فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل التقييد بالفتح والكسر فى الدال وانما لم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا فى العصام ثم شرع الشارح فى وجه بنائها فقال (و بناؤها) اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بنائها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاتى والفرق الخ يعنى ان الشارح مثل فى بيان الفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيد ولو خصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لدو لدو لدى يعنى ما كانت بغير النون والالف موضوعات (وضع الحروف) فى كونها موضوعات على حرفين كمن وعن وان كانت مشتركة فى المعنى بخلاف نحو لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اى وحمل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير فى المعنى ثم اشار الى اشتراك الكل فى المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى ملابسة بمعناه فى الجملة وانما قيدنا بقولنا فى الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها بمعنى عند فى اصل اللغة والفرق بينهما فى الاستعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اى فى عند (المال عند زيد فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) اى فى كيسه وبيته (وفيما) اى ويقال ايضا فى المال الذى ليس عنده بل (فى خزائنه) اى فى خزائن زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اى عن حضور زيد (ولا يقال)

اى

اى ولايجوز فى باب لدى ان يقال (المال لدى زيد اولدن زيد الافيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) لافيما يكون غائبا اوفى خزائنه ولذا يقال عند الله ولايقال لدى الله لايهامه المكان (وحكمها) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور المنفهم منه وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب بحسب مابعده ان تكون مضافة الى مابعدها وان يكون مابعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب بلدن لابغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة بلدن خاصة على التمييزية (سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى رطل زيتا) فصار لدن كانها اسم تام بالتنوين فصار عاملا وناصبا التمييز ها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتمييز اوتشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدمامينى عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (تحذف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (وتثبت) وكذا هذا على صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت النون اخرى حال كونها مع غدوة كما هو شأن سائر الاسماء التامة المنونة مع التمييز اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لمانع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها لحذف التنوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسما تاما اوقبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند

مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائز الكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز
لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى
السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز
حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف التنوين
بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتمييز
(ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل
وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر
النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام
الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كما هو الاليق ههنا لقوله
منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلفت اللغات فى لفظ قط واحتمل
ماذكره المصنف لكل اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال
(مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشمل القاف والطاء مفتوح القاف
(ومضموم الطاء) اى ومضموما طاؤه (المشددة وهذا) اى وهذا اللفظ بهذه
الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف
على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء المضمومة
فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل من
اللغتين فصار بضم القاف (والطاء مخففة (اتباعا) يعنى لالاصالتهما بل لجعل
القاف فى كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما فى اللغة الاولى (او المخففة) كما
فى اللغة الثانية فحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر
وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر
ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (وقد جاء قط) حال
كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الشارح بيان حركة القاف
لكونها معلومة فى الجملة من قوله (مثل قط الذى هو اسم فعل) فانه بفتح القاف
كقولنا جاءنى زيد فقط (فهذه خمس لغات كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس
وان كانت مختلفة فى التكلم لكنها ليست بمختلفة فى المعنى لان كل واحدة من
اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعين للخبرية
فى كلام الشارح لتقديره كلمة كلها واما فى تركيب المصنف فيحتمل ان يكون

حالا

حالا اوصفة اوخبر المحذوف وانما فسر الشارح بقوله (اى لاجل الفعل الماضى المنفى) للاشارة الى ان اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا فى عقبه ليفيد معنى الاستغراق فى الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى فى اللفظ وجار عليه واما فى الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اى حدث (فيه) اى فى ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى فى قول المصنف صفة للماضى حقيقة عقلية لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كونه الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (لبستغرق النفى) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من المفعول المنفى السابق (نحو ما رأيته قط) يعنى ان نفى الرؤية مستغرق فى جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع فى بيان وجه البناء فقال (و بناء المخففة) يعنى ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعه) اى لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع الحرف) اى مشابها لبعض افراد الحرف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بنائه ولذا قال (و بناء المشددة لمشابهتها) اى لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على اخيها عوض) فى كونه لاستغراق النفى ولما بنى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجئ بنى قط ايضا لكونه

محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير (و) (منها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال اوخبر مبتدأ محذوف وكونه بضم الضاد هى اللغة المشهورة (وقد جاء) اى وجاء فى عوض (فتح الضاد) فى لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد فى اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل) اما حال اوصفة اوخبر مبتدأ محذوف كما سبق فى قوله للماضى (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفى) مسندا فى الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصلة وقوله (اوالزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة) بيان ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحولا اراه) بفتح الهمزة (عوض) يعنى انه لاتتعلق به رؤيتى فى جميع الازمنة المستقبلة (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ماقطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف فى الاحتياج والبناء فى قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى) يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناهما هو الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر مايستعمل عوض فى مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التى ترى فى لفظ الدهر فى قوله دهر الداهرين فتحة بناء لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لايسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما للاعراب ثم شرع فى بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ماقطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة) (اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم فى الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة

مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لاكتسابها اى لاكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذا شار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا اذ او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله (فمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لمابنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مسحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب بدل مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فجواز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله

(مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ماوان) حال من مثل وغيرا وصفة لهما ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ماوان وان بزيادة الالف والنون الاخريين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مغن عنه لتكررهما فيها واما النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يؤله ويقول (مخففة) وهى التى تدخل على الفعل ومشددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يأول ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قيامى مثل ماقام زيد) هذا مثال للفظ مثل المذكور مع ما المصدرية (وقيامى مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال المذكور مع ان المخففة المصدرية (او) قيامى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ماذكر من لفظ المثل مع ان المشددة وانما عطفه باو لان النسخة التى اختارها الشارح هى مالبس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالا لان سواء كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان فى مادة واحدة فيكون الممثل احد الامرين فيقتضى ان يأتى فى المثالين باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا فى امثاله ثم شرع الشارح فى توجيه وجه جواز البناء والاعراب فى المذكورات فقال (لمشابهتهما) اى وانما الحق مثل وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء والاعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعنى ان الظروف المضافة الى الجملة وهى التى كان مثل وغير مشابهين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعنى بسبب هذه المشابهة لابغيرها من الاسباب (ذكرهما) اى المصنف (فى بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغى ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها اولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة

الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لابد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والنكرة) اى المتداولتان فى السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على بحث غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرهما المصنف عنه كذا فى العصام ثم فسره الشارح بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيرا الى ما سيجئ من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزأ من الكتاب مبنية للمسائل التى كانت جزأ من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لا من الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الاليق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما وضع) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم وضع) تفسير لما بانه عبارة عن

المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمرو مع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثانى الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجئ اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (اوكلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم الجزئى لا تحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا اولم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع خاصا ايضا كما فى الاعلام اوعاما كما فى البواقى من المعارف والنكرة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله (لشئ) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة لشئ والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ما وضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذهى لم توضع لشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) فاراد بظاهره ان الشئ اذا قيد بعينه يراديه ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ماشاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعنى تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته

المتعينة

المتعينة المشخصة والافجيء العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعده اللغة اذما يناسب هذا المقام من معانيه هى ذات الشيء ونفس الشيء كما فى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاءنى زيد بنفسه بالباء الزائد فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول لكل لفظ موضوع لشيء اذما من موضوع لشيء الا انه موضوع لذلك الشيء نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقة فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشارح ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشيء المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين) ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشيء) يعنى انما قيدنا بهذه لان الشيء المذكور فى التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلومية) وهى كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهى كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشيء (اسم فهو) اى فلذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشيء (باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية) وهى كونه من حيث انه معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ما وضع لشيء) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شامل) للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف فى تعداد انواعها فقال (وهى) (اى المعرفة) وقوله هى مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الشارح قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهى اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جعلى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بجعل كل واحد منها

فى مرتبته بان ذكر بعضها اولا و بعضها ثانيا بعده (فى الذكر) اى حال كون ذلك
الترتيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة)
بان كان بعضها اعرف من بعض و بعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل
ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلى مشكك فان بعضها اعرف من بعض و بعض
الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الخ وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف
منها وقيل الشارح تبع فى ذلك للفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس
بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان المبهمات منها مايساوى ذا اللام
والمضاف الى احدها ومنها مايساوى المعرفة باللام ومنها مايفوته فاجيب بان
ماذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك فى المتوسط
ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ماهو
المشهور من مذهب سيبويه فلايعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل
الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها
هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى
اول انواع المعرفة هى المضمرات وهى اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت
المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة
بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى
كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو
الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اولا) اى قبل
الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لامن حيث كونه زيدا ولامن حيث
كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد
(يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك
المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين
الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال
عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن
نفسه (بحيث لايفاد ولايفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لايفيد لفظ انا فى انا

قائم مثلا اذا قاله زيدا لانه وفى التركيب الثانى انه ولايفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لان الواضع لاحظه لوضع لفظا ان لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) اما مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لالانه الموضوع له فالوضع كلى اى اذا كان الحال كما قررنا (فالوضع) فى المضمرات وامثالها (كلى لملاحظة المفهوم الكلى) والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصين وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للعلتين فيه وهما التأنيث والعلمية ولايجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته نكرة (اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة

للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه و بين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ماقاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف. و بقى ههنا ماقاله العصام حيث قال ويشكل تصوير العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة فى هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاقكرمانى فى شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف فى اصله بدليل كونه صفة للاسم الاخر الشريف فى قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذى على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفى غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينه و بين اصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الاقكرمانى وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و) (الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف فى المرتبة الثالثة فى الذكر وهو (المبهمات) (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) اسماء (الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لايراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من

غير

غير صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحصرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان مايعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفه فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد ملاحظة التعيين لكن لابملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما فى العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى المذكر او المجموع المذكر وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكر فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزم له الامران اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا لوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك)

اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص) يعنى امالزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين افراده (و) (الرابع والخامس) (ماعرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ماعرف بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجئ وانما جمع الشارح بينهما بقرينة عطف المصنف فى ما سيجئ فى قوله اوالنداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقى ولما كان للام معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعم لكل من المعانى الاربعة فقال (العهدية اوالجنسية اوالاستغراقية) يعنى سواء كانت اللام التى عرف بها الاسم لاماتفيد العهد اوالجنس اوالاستغراق وسواء كان العهد خارجيا اوذهنيا كما عممه الفاضل الامير فى حاشيته وقال صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين الآية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهنى نحو اشترالحم حيث لاعهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لايرد على الشارح انه جعل قسم الشئ وهو الاستغراق قسيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل) اى المصنف (ماد خله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ماعرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين

اللفظ

اللفظ) فانه لوقال مادخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولماقال ماعرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهوالمطلوب ثم انه لماكان للمصنف فى حق العبارة ان يقول ما عرف باللام والميم حتى يدخل فيه ماعرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكروجها لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من امبرامصيام فى امسفر) فى مقام ليس من البرالصيام فى السفرحيث اجاب عليه السلام لسائل حميرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقال امن امبر امصيام فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعد ما) اى لايعد الاسم المعرف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو لفظ برو لفظ صيام (قسما آخر) اى قسما آخر غيرالقسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ماعرف باللام والميم وقال العصام فحينئذ سقط ماذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لوقال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لوقال دخول حرف التعريف لكان شاملا هوان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلايكون بدلا منه واللازم لقوله هناهوان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزوم ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشارح بان يقال انا لانسلم التناقض لان ماذكره المصنف فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولاشك ان اللام والميم يشتركان فى كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك مايكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ماهو الخاصة وماذكره ههنا تعريف المعرف باللام ولاشك ان دخول الميم فى افراده ليس بقطعى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الشارح ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الشارح قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكرمابه الاشتراك بينهما كماهى امارة

لكونه لتقسيم المحدود و يؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة و بين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ماهو المعرفة من المنادى وماهو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعني انما يكون نحو يارجل مثالا للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء لمعين (بخلاف نحو يارجلا) اى اذا قصد به النداء (لغير المعين فانه) اى فان قوله يارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفه ولما ذكر المصنف المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكره المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذ اصل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (ياايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يا رجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ماعرف بالنداء انه لايجوز ارجاع الضمير الى جميع ماسبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى الى احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد الامور الخمسة (المذكورة ولو بالجملة قوله (ولايستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها مع انه لاتصح الاضافة الى ماعرف بالنداء فاجاب عنه بانه لاتستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلايرد) اى فحينئذ لايرد (انها) اى الاضافة (لاتصح الا بالنسبة الى الاربع الاول (وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وماعرف باللام لا بالنسبة الى المنادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المنادى لايضاف اليه (وقال العصام لايخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام

الصحة

الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين الذى لم يذكروه ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها فى قولنا احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هى الموجبة الجزئية وهى اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا التعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى نوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك (فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى عن هذا الايراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلام ابيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة الى الاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شأنها كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لانسلم انها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح فى بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ماسبق) اى فى بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه

فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زيزاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه) ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لاغير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام او النداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن

التعريف

التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم من بين المعارف بذكر تعريفه فقط وقوله (وقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم) ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقبا اوكنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث (لانه اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (اوالام) نحو ام ايمن (اوالابن) نحو ابن عامر (اوالبنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا) اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (اوذم) نحو طالح (فهو) اى فذلك العلم (لقب والا) اى وان لم يصدر ولم يقصد به مدح اوذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم ان تخصيص الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع الى ماقال القدماء والا فالتخصيص غير لائق لان ماصدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والافان قصد قضية مباينة الكنية لان المفهوم منها ان الكنية مالم يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيق والمخلص ان يلتجأ الى ماحققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص اويذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ماوضع لشئ بعينه) فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشئ معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشئ شخصا (اوجنسا) لان الشئ المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن النكرات)

لانها وان وضعت لشئ لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت) اى لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخلة فى التعريف) اى فى تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين (اذا كانت ملابسة (بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين) تكون تلك الغلبة ملابسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه) اى لذلك الفرد المعين (ذلك الاسم يعنى ان الاستعمال لمعين شابه الوضع لمعين فى كونها لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها المعينة كما قررها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا ومن وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعرف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراقى كذا فى حاشية ابن قاسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى قول المصنف فى تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد (للاشارة الى ان

قوله

قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعنى ان هذا القيد فى التعريف قيد مدخل لا مخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا الشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لا نسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير التناول المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المصنف (الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية (فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع اولا ومادونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعنى المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من الانواع مما سوى المضمرات بل (فيما اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها) (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخر مع اشتراكها فى الوضع للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل الشركاء مع

التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعتبر فى افادة عدم اللبس لبس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المعتبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها (لا من حيث انواعها وانما قيد بالحيثية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب الالتباس لم يقع فى كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم) (المضمر) (المخاطب اى ثم الاعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه) اى فى المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الشارح بقوله (الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس) اى لفظ انا (بغيره) اى بغير من يقوله ويتكلمه (واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر) فانه يجوز ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منهما قابلا للخطاب (فيتوهم) اى بسببه (ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فحينئذ يحتاج الى قرينة لفظية او حالية على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها لبسا عند المخاطب وبقوله (ولبس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) اى التى يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز ان يوجد اللبس فى المضمر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب ولما بقى حكم صنف المضمر الغائب اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) اى المضمر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى

وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الاعرفية التي بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه (اى المضمر الغائب (ادون منهما) اى من المتكلم والمخاطب ثم اراد الشارح ان يذكر وجها لاقتصار المصنف فى بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) اى المصنف فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات وترك بيان ماعداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لاتفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لاتفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التي تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوتا بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ماأثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرهما (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضمر ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) اى المصنف (هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة اومساويا لها فاى منها يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف بالنسبة اليه (والنكرة) اى الاسم النكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع لشئ) اى لمعنى (لابعينه) وقوله (اى لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفى يعنى انه وضع لشئ لكن لاباعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشئ (المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولا اومرتجلا مفردا اومركبا لقب

او كنية موضوعا لمعين اومعنى حدثا اووقتا اولفظا يؤذن به اومراد به
اومحض عدد فانه اذالم يعتبر التعين فى كل منها يكون نكرة وامانحو ادخل
السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام
للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على
فرد غير معين لايوجب النكارة لعدم الوضع ولايرد نحو وجدلك ورأس لك
لان ذلك وضع لشئ لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى مافى شرح
الفاضل الهندى ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله)
اى قول المصنف فى تعريف النكرة (ماوضع لشئ) جنس (شامل للمعرفة
والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (و بقوله) اى بقول المصنف (لابعينه
خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى مابه
الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهواما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد
ماسيأتى اوخبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد اومبتدأ
وقوله ماوضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى
وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما
افرادها) اى انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء
ولم يدرجها فيها (لان لها) اى الاسماء العدد (احكاما خاصة لبست) اى تلك
الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر
المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان ينبه على كون اسماء العدد
مبتدأ يذكر الضمير المرضى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف الجزء
الاخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله ماوضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا
اليه واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ماوضع) وانما فسر
الشارح للموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها
من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة
عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ
لوجعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف لمثل خمسة عشر فلذا
فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ
المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن

السؤال

السؤال بكم يعنى عن السؤال من العارض الذى يعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت) اى تلك الاحاد كما كانت فى لفظ الواحد (او مجتمعة) كما فى قوله وانما فسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى للاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل للواحد والاثنين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد باحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الآحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر) وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الاحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحد منها) اى من تلك الاحاد وقوله والفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلا (موضوع لكميتها) اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الاحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد

مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه مافوقها (فظهر من هذا التقريران لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطباقهم على عدهما فى الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له الا حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغى ان لا يكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان هو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف فى الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية فى الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث يندفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان ينضم اليها شئ اخر من بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون

موضوعا

موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لاينتقض التعريف) جواب لما اى فحينئذ لاينتقض تعريف اسماء العدد منعا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال لكون المعنى الاخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدرا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لايفهم) اى لانها لايفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنينية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل شئ شانه كذلك ليس بداخل فى تعريف اسماء العدد (اصولها) (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا مايتفرع عليه الغير يعنى انها ماتقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كواحدة واثنتان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اى يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كمائتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (او بالجمع) اى اما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كمئات والوف) مشابهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اى او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اى سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الاخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لايكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا فى الحال وان كان الثانى معطوفا فى الاصل (او بالعطف) اى او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الاخر (كخمسة وعشرين) لان هيئتها الاجتماعية التى لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنتا عشرة كلمة) خبر لقوله واصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات

وقوله (واحد الى عشرة) امابدل من اثنتا عشرة اوخبر للمحذوف اى هى لفظ واحد منتهيا الى عشرة اومع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال فى الامتحان فان قيل لاامتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول فى التناول القطعى كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ماوراءها لالمد الحكم اليها الذى هو حكم عدم التناول القطعى الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية وهى ان الغاية قد تكون داخلة فى المغيا وقد لاتكون فان كانت الممتدة زائدة مجاوزة للغاية كما فى قوله تعالى وايديكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلة فى اليد فتتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة وان كان الممتد منقطعا كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كما فى قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فلاتدخل الغاية فيها فالسائل بنى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج العشرة والمجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول مافوق العشرة فالعشرة داخلة فيه كما فى المرافق وقد اشرنا اليه فى التفسير ثم شرع المصنف فى بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصولها فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجملا اراد الشارح ان يفصله بقوله (فى الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدرا عدلانه الملائم لمايكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفا) (واحد اثنان) (فى المفرد المذكر وتثنيته) اى الواحد فى المفرد المذكر والاثنان فى تثنية المذكر (واحدة اثنتان اوثنتان) (فى المفرد المؤنث وتثنيته) يعنى ان الواحدة فى المفرد المؤنث وأحد اللفظين وهما اثنتان وثنتان فى تثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس)

اشارة

اشارة الى ان هذه الالفاظ خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا ومابالتاء فرعا (و) (تقول) اى فيما زاد على الاثنين على خلاف القياس يعنى انك تقول (للمذكر) (ثلاثة لى عشرة) يعنى ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة ومافوقها جمعا مذكرا فانت كلها بالتاء (اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) (ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه معطوف على ماقبله والعاطف مقدر كذا فى المغرب لزينى زاده اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث لتحصيل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء و بين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه و بين مايتفرع عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه بها كما هو القياس لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق فى الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان فى نحو ناصر وناصرة والواحد والاثنان واذا كان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى مابالتاء اصل ومابتركها فرع ثم شرع المصنف فى بيان احوال مافوق العشرة فقال (و) (تقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا للاشارة الى ان قوله (احد عشر) ومابعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان معدوده وتميزه مذكرا فانهما بحذف الالف فى احدى و بحذف التاء فى اثنا و بحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة اثنتا عشرة واثنتا عشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث فى الاول و بزيادة التاء فى اثنتا واثنتا و بزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى اذا كان معدوده مؤنثا (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل) اى على القاعدة الجارية ثم بين

تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين (وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون فى اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب وفى العصام ان الاصل الاحد وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا كالمضمومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالتاء فى الجزء الاول و بحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول و باثباتها فى الجزء الثانى (ابقاء) اى لقصد الابقاء (للجزء الاول فيها) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقائه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما نزلا منزلة اسم واحد صار آخر الاول كانه وسط الكلمة فصار ذلك الاخر محفوظا عند التغيير ثم اراد ان ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر و باثباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى) اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة اجتماع تأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرا واحدا كانتا

كالكلمة

كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكور واما احدى عشرة واثنتان عشرة وكذا اثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى فى كل من احدى واثنتا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فيكونان من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احد عشر واثنا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احد عشر واثنا عشر فمحمول) اى فلبس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه باثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء فى اثنتان) ليست اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم يتمحض) اى ذلك التاء (للتأنيث اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولهذا) اى ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى اثنتان للتأنيث لامع البدل لان البدل من لام الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التانيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لامع البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس آخر انتهى

حاصله عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم ثم اراد ان ينبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال ( واما تأنيث الثانى ) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (لانه) اى الشأن ( لما وجب تذكير المذكر ) وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه ) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء ( للمؤنث ) فى نحو ثلاث عشرة امرأة لانتفاء المانع وهو ) اى المانع المنتفى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكر الذى بالتاء و بين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه و بين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكره ليحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول و بتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (وتميم ) اى قبيلة تميم ( تكسر الشين ) بضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله ( عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف فى فتحها وقيده المصنف بقوله ( فى المؤنث ) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح بقوله ( اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة يبدلون فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احد الامرين اما) عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنا عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او ) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة

الشين

الشين باسكانها لابكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة كما وردبه فى القرءان فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا بسكون الشين فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله بسكونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة فى دفع المحذور لكنها البست اخف من الفتحة بل امر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان العقود الثمانية يعنى فيمازاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وتقول) الى ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ماقبله من مفعول تقول يعنى وتقول فيمازاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندى هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجملة حينئذ معترضة ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ماقبله اشار الى ما اختاره على خلاف الهندى فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات ينبغى ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء فى جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا لا مجرورا ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له بقوله (بالعطف على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذى نصب (محلا بمفعولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف على لفظ تقول الذى فى كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل فى بعض الحواشى ثم فسر الاخوات بقوله (وهى ثلاثون واربعون وخمسون

الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعنى به ستون وسبعون وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف عليه بقوله (فيهما) (اى) تقول كذا (فى المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) فى اللفظ بان يزاد فيه حرف فى المؤنث او ينقص كما يفرق فى غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور فى متن الامتحان ثم شرع المصنف فى بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله (فى المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (فى المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح لنكتة فى تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهى انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزأ من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى كان فى حال التركيب لا فى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغيرهما ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غيرهما ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد واحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب

التغيير لم يكن استعمال لفظى الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف الى (ماتقدم) يعنى انهما لم يستعملا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذى تقدم استعمالا مثل استعماله (بعينه) اى بعين ما تقدم من كون مذكرهما بالتاء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فلكون استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال مافوقهما (لم يدرجهما) اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم) كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف على ماسيجئ ان العقود الثمانية اذا عطفت على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى بل المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بماعداهما) اى بماعدا احد وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم ماعداهما (فقال) (ثم بالعطف) قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ماذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتنبا درمنه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة والف بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما فى حواشى الهندى اما على ماذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلا تم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ماتقدم بالباء وقال فى المسئلة الاتية ثم بالعطف على ماتقدم بعلى للاشارة اما ان عطف الاكثر على الاقل مطابقا بصورة ماتقدم من نحو خمسة عشر حيث قدم فيه الاقل على الاكثر واجب فلا يعكس واما فى المسئلة الاتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ماقبله بحسب المعنى فكانه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما على الاخر كما استفيد من

تفسير الشارح حيث قال) اى عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير بفيدانه لايجوز عكسه ههنا كما هو فى حواشى الهندى و تبعه الشارح وقوله كائنا ذلك الزائد ) اشارة الى ان قوله ( بلفظ ماتقدم ) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف ولبس بصلة للعطف لانه لوكان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم العطف توهم ان ماتقدم من نحو ثلاثة وار بعة معطوف على العقود ولبس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول فى هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذى تقدم كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما اى المراد من قوله ماتقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة فى المذكر وثلاث الى تسع فى المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه بعين ماتقدم انه لايتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما لبستا بصورة ماتقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة فى كون اثنان بغير التاء فى المذكر و بالتاء فى المؤنث وفى كون ثلاثة ومافوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون فى المذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول (اثنتان اوثنتان وعشرون فى المؤنث) كما تقول اثنتا عشرة فيه وهذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعنى بالتاء (فى المذكر وثلاث) اى وتقول ثلاث (وعشرون) كما تقول ثلاث عشرة يعنى بغير التاء (فى المؤنث ) ثم قال (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا ولما اكتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الشارح بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف فى مسئلة مافوقها وجعله الشارح على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اى فى العدد الذى زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والف) (فى الواحد) اى اذا كان كل منهما

واحدا

واحدا ( ومائتان والفان ) اى وتقول كذا (فى التثنية ) اى فى تثنية كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى فى المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما (للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعنى تقول كذا فى مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفى مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر وبلفظ للمؤنث بل هى متساوية فى الكل ثم شرع فى بيان حكم مازاد عليهما فقال (ثم) و وسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف ومايتفرع عنهما) بين العاطف و بين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيمازاد على مائة والف اى فى العدد الذى زاد على مفرد مائة والف وقوله ومايتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم مايتفرع عليهما ومايكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هوالظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء يحكم ان المراد بقوله ومايتفرع هو تثنية المائة وتثنية الالف لاجمعهما لان جمعهما لايدل على عدد معين ومالايدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به فى الامتحان لان المئات والالوف لايدلان على معين من ثلثمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج فى كل منهما الى تقييد وتفسير الشارح بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد (اوعطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعنى ان حكم العطف فى هذا النوع مخالف لماقبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على ) (صورة) ( ماتقدم ) بانه ظرف مستقر حال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائزان ههنا حال كون العدد الزائد الذى عطف على عدد المائة والالف اوعطفاهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة التى تقدمت (من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالتاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما فصله الشارح

بقوله (فتقول مائة وواحد اوواحدة) هذامثال ماوقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا ومؤنثا وقوله (واثنان واثنتان) معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) فى المذكر فى التاء (اوثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفرد حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشرا رجلا واحدى) اى اومائة واحدى (عشرامرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددامركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا اواحدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان) اى مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددامركبا بالقوة على القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا اوثلاث) اى اومائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال فى تثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وتثنيته) اى فى تثنية الالف اى الفين بيان لحكم مايتفرع عليهما كمامر وقوله وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يعطف قوله والالف على قوله فى تثنية المائة لاعلى المائة ووجهه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المنفردة فحينئذ لايكون قوله وتثنيته على مافى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره هكذا فائدة ما بالجملة ثم ذكر حكم ماكان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (ويجوز ان يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ماذكرناه) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ماهو الاصل منها وماهو شاذ منها فقال (و) (الاصل) (فى) ياء الجزء الاول فى (ثمانى عشرة فتح الياء) اى

اذا

اذا كان مستعملا فى المؤنث وانما وسط الشارح قوله والاصل للتنبيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء تدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لما بين ماهو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتناقل المركب) اى لحصول التناقل فى هذا التركيب التعدادى (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى كما ان التناقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التناقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التناقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الاول وجائز فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشذ حذفها) (اى حذف الياء) هذا النسخة التى بتقديم شذ هى ما اختارها الشارح واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذفت) علة لقوله شذ يعنى انما شذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثالها (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاض اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (يسوغ) اى يجوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفرد الوجود سبب

واحد من اسباب التثقيل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له فزاد
فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله
فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى
بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمانى عند
التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى)
اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواتها) من
ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة
اواخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه
الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر
فى النون فانه يكون اصلا مرفوضا على ما يفهم من تقريره ولذا قال عصام
الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه
الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الباء مع الكسرة غير شاذ بل
واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام
المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا
يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى اصل الامتحان
وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان
حال اسماء العدد) تمهيد لقوله الاتى وميز الثلاثة الخ وتنبيه على ان مسائل
التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف
(فى بيان حال ميزاتها) اى ميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا
بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من ميز الثلاثة ووجه ترك الواحد
والاثنين فقال (وابتدأ) اى انما ابتدأ المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال
ميز الثلاثة (لانه) اى الشأن (لا ميز للواحد والاثنين كما سيصرح المصنف به)
اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (وميز الثلاثة) منتهيا (الى العشرة)
فى المذكر (والثلاث الى العشر) اى فى المؤنث (مخفوض) (اى مجرور)
بحسب الاعراب و (مجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا)
اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون ميزا
مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ

(اومعنى) اى اوكان مجموعا بحسب المعنى (نحوثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (لانه) اى الشأن (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب لما اى اختاروا (فيه جر التمييز) (وقد موه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر انما يكون (بالاضافة) والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة (تسقط التنوين) وبحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) فثابت (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (للعدد) اى لاسم العدد الذى وضع له (الافى ثلثمائة) منتهيا (الى تستعمائة) (استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان المائة الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوابها) اى بكلمة المائة ثلاثا (اى لفظ ثلاث (واخواته) اى واخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تمييز اللفظ الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثمائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس فى استعمال الفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذ فرض القصد بجعلها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين (لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشارح لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزده فى جمع المونث لانه لا اختلاف

فى الثانى فى كونه جمعا للمائة واما فى جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش وغيره فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسلين وقال الآخر انه مفرد فى صورة الجمع فان اصله مئى على وزن عصى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى العصام ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس المذكور فى نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة فى المعدود ومسلمون ليس فى تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذا لم يجز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) فى جواز الاضافة اليه من الجمعين (الا مئات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التمييز) فقوله التمييز بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التمييز (المجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التمييز (المجئ بعدما) اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد الذى هو فى صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال فيها عشرين درهما فاذا لم يجز فى المذكر السالم وصار مكروها فى المؤنث السالم (فاقتصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع فى بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (ومميز احد عشر) فى المذكر منتهيا (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف فى ذكر مميز هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان مميز مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ومميز وقوله مفرد خبر بعد خبر ثم شرع الشارح فى بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز اما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينها من الاعداد

المركبات اى فى نحو عشرين وثلاثين (فلتعذر الاضافة) اى لامتناع اضافة
العقود متناعا ديا الى تمييزاتها حتى تكون مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ)
اى لانه (لايستقيم ابقاء النون) اى النون الواقع فى آخر كل من العقود (معها)
اى مع الاضافة وانما لايستقيم ابقاء النون مع انها لبست بنون الجمع (اذهى) اى
لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع
ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون الجمع) وقوله (ولاحذفها) بالرفع
معطوف على قوله ابقاء النون اى ولايستقيم حذف النون ايضا بان تكون
تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذ) اى لان النون فى اواخر العقود (لبست
هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر (نون الجمع) حتى
يجرى فيها مايجرى فى نون الجمع من الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران
تعين ابقاؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجر فتعين
النصب (واما فيماعداها) اى واما نصب التمييز فيماعدا العقود من الاعداد
المركبة فيمابين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كرهوا) اى جعلوا مكروها
فيمابينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز والعددان
اللذان تضمنهما المركب العددى (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلا
كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد
اضافة ذلك المركب الى مابعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة
اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولايرد عليه) جواب للنقض
الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد
بعينه جارى فى التركيب الصحيح فيمابينهم وهو تركيب (خمسة عشرك) باضافة
خمسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك
الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان نقول لانسلم جريان الدليل المذكور على هذا
التركيب لان خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد
(لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشرك (لما كان) اى ذلك
المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف
(امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى خمسة عشر
رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد

مع ممیزه لم یلزم منه المحذور المذکور وهو (صیرورة ثلاثة اسماء شیأ واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما یرد علی اصل الدعوی بانهم ان کرهوا امتزاج الممیز بالعدد المرکب یلزمهم ان یکرهوا ایضا اضافة ثلثمائة الی ممیزه لانه مرکب ایضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا ترکیب (ثلثمائة امرأة مع ان فیها) ای فی کلمة ثلثمائة (صیرورة ثلاثة اشیاء) یعنی ثلاث ومائة وامرأة (شیأ واحدا) ای اعتبارشیء واحد ولیس هذا التجویز لعدم المحذور المذکور بل (لیطرد) ای لیکون الترکیب الذی ترکب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) ای بالترکیب الذی ذکر فیه لفظ المائة منفردا ولایخفی ان کراهة شیء لعلة لاینافی تجویزه لعلة اخری ثم شرع فی بیان وجه افراد ممیز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) ای واما جعل ممیز هذا النوع مفردا مبنی علی کونه منصوبا لانه (لما صار) ای الممیز فی هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم المفعولیة التی هی الفضلة فی الکلام (فاعتبر وا افراده) ای افراد ذلک الممیز المنصوب (لکون الفضلة قلیلا) بسبب کونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنی ایضا بخلاف کونه جمعا لانه اکثر حروفا من المفرد غالبا واکثر معنی منه ایضا لکونه جمعا لثلاثة آحادا واکثر فی کلمة واحدة وقال العصام الظاهر ان یکون لفظ قلیلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف فی بیان احوال ممیز المائة والالف الذین من الاصول فقال (وممیز مائة والف و) (ممیز) (تثنیتهما) ای تثنیة المائة والالف یعنی به المائتان والالفان (و) (ممیز) (جمعه) (ای جمع الالف) وانما زاد الشارح لفظ الممیز فی الموضعین للاشارة الی ان قوله تثنیتهما وقوله جمعه معطوفان علی قوله مائة ولما غیر المصنف عبارته فی قوله وجمعه حیث افرد المضمر فیه اراد الشارح ان یذکر وجهه فقال (وانما لم یقل) ای المصنف (وجمعهما) یعنی لم یقل بتثنیة الضمیر (کما قال وتثنیتهما) لانه لو قال کذلک لکان خلاف الواقع (لان استعمال جمع مائة) وهو مئین اومئات کامر (مع ممیزها) ای حال کون ذلک الجمع مستعملا مع الممیز (فی الاعداد) ای فی باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) ای متروک ثم بین هذا المرفوض بقوله (لایقال ثلاث مئات رجل کما یقال) ای کما یجوز ان یقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لایجوز فی الاول

ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز ان يقال فى تثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بنصب المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا فى الجواز لقوله الفارجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله وميز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان ميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا كما فى قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب الذاذة والفتاء انتهى وانما افرد ميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالاحاد) اى كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الاحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون ميزهما) اى ميز المائة والالف جاريا (على طبق ميزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون ميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال لميز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون ميزهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون ميزهما مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الآحاد) واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد فى جانب القلة وبوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا فى ميزهما ايضا بان يختار (فى ميزها) اى فى ميز الآحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى ميزهما) اى فى ميز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر ما دل على الكثير فى موضع القليل وذكر ما دل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التمييز نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز (مؤنثا واللفظ) اى وكان اللفظ

(المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه (مذكرا) وذلك المذكر كلفظ الشخص اذا عبرت به) اى اذا قصدت التعبير به (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاء نى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر) نحو رجل والفاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى فى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية وقوله (التذكير) بان يعبره بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبره بالثلاث الى العشر ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدالة على التذكير (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الآخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما هو شأن المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان وثنتان) وقوله (يميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيده من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منها وانما حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجاز الكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصدا بقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع مميزه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يورد من قبيل عطف المفصل على المجمل يعنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (فلا يقال اثنا رجلين) ثم اراد ان يذكر حالهم اذا اراد وا ان يذكروا هذين العددين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اى للواحد والاثنان (على تقدير) اى على قصد

(ذكر التمييز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد والاثنين (و يطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلان حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استغناء) بالنصب على انه مفعول له لقوله ولا يميز وعلة لعدم ايراد تمييزهما معهما يعنى انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ التمييز) وانما فسره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز المستغنى به هو التمييز بالقوة لا التمييز بالفعل يعنى مامن شأنه (لان يكون تمييزا على تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (و) على (الاثنينية) فى نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقدير بان مستغنيا (عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (اذا كان التمييز) اى هذا اذا كان التمييز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التمييز (مثنى) ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على التثنية (الاثنينية فبذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الوحد والاثنان مستغنيين (عن التمييز) وفى بعض نسخ الشرح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت هذا شروع فى تقرير

منع ورد على قوله استغناء بلفظ التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو ههنا (ان تمييز الواحد مغن عنه) يعنى ان كون تمييز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم لكنا لانسلم ان تمييز الاثنين) اى لانسلم ان كون تمييز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كتمييز الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان تمييزه) اى تمييز لفظ الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يغنى عنه) اى فالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لامطلقا بل اذا كان تمييزه مثنى ايضا وقوله (لم لايجوز ان يكون اى المميز (مفردا كما يقال اثنا رجل) سندا للمنع والدليل على جواز كون تمييز الاثنين مفردا وروده فى الشعر وهو ثنتا رجل حنظل كذا فى العصام وقال ايضا ان من اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الشارح فى الجوابين عن طرف المصنف لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة يعنى ان تمييز لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لايجوز ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون المميز (فى تمييز سائر الاحاد) مجموعا يعنى فى ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم (ان يعتبر فيما) اى فى التمييز الذى (لم تتيسر الجمعية فيه) اى فى ذلك التمييز لكونه تمييز الاثنين لانه لو جمع التمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ماهو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعبر اى ينبغى فى تمييز الاثنين الاسم الذى يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من المفرد لان اللائق عند تعذر شئ هو المصير الى ماهو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنية ثم شرع فى جواب آخر فقال (ولايبعد ان يقال) اى ولايبعد ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز فى قوله (انه لايميز

واحد

واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التمييز (المصورة) اى التى صورت (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة للحوق علامة الافرادية اعنى) اى بتلك العلامة (التنوين او علامة الاثنينية) اى القابلة للحوق علامة الاثنية (اعنى) بتلك العلامة (حرفى التثنية) وهما الالف او الياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتنوين (استغنى) اى ذلك التمييز (به) اى بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافائدة التنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعنى الرجلان مثلا (مع علامة التثنية) وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التمييز مستغنيا (به) اى بلفظه الدال على الاثنية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة و بذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الاخر (فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما) اى على الطريق التى هى الاستدلال عليه بذكر الواحد والاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بديهيا نبه عليه بقوله (ولاشك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة التثنية فى رجلان (اخف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه الشارح بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التمييز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى فالادة لفظ التمييز) اى مامن شأنه يجوز ان يكون تمييزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التمييز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التمييز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله (اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس

معناه الاصطلاحي الاصولي وهو ما سبق له الكلام بل المراد به معناه المصدري اعني بمعنى جعل الشيء منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اي بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعني لافادته التصريح به (الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعني التنصيص الذي قصد بذلك العدد وانما فسره الشارح بقوله (اي بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود (استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كما نبه عليه في الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ما ذكر في صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه في نسخته اولا خذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العصام يعني انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصييره و بين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر في الاستعمال قال وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اي الكائن من المتعدد واما حال منه اي حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اي في الواحد) للاشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد او الثاني او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير لكنه ذكر تبعا للواحد و يحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهي التصريح بلزوم كون الواحد جزأ من المتعدد وقوله (باعتبار تصييره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر في تقول فتكون الباء للملابسة اي تقول حال كونك ملابسا بتصييره واما مفعول مطلق من تقول اي قولا باعتبار تصييره فيكون بيانا لنوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسره بقوله (اي بسبب اعتبار تصييره) وهذا تفسير

للباء وقوله (اى تصيير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصيير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الياء بمعنى الجعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف اداة التأنيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر للمبتدأ اى والغرض من هذا بيان لكون لفظ الثانى فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه على الممثل يعنى لاشك ان لفظ الثانى (انما هو) اى انما يعبر بالثانى (باعتبار تصييره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد) اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه) اى الى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتدأ) اى المصنف (من الثانى) اى دون الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواقع قبل الواحد (واحدا) وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالتاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشرة (فى المؤنث) (لاغير) قوله (اى لاتقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر راجع الى ما تحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (فلا يجرى ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فيما) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين) يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم

الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسيط قوله تقول فى المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته) يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الآحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ماقبله بانه يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصيير وقال العصام لا يخفى ان التصيير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح الحال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث) حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول وفى اثنائها او فى اخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدلان على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدلا على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى

للدلالة

للدلالة ) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا ) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره ( الى العاشر و ) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى عشر ) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكره (الى التاسع عشر و ) ينتهى مؤنثه الى ( التاسعة عشرة ) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك اسم الفاعل مستعملا ( بمعنى المصير ) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى اولم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين ) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكره بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع ) منتهيا (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الاحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الاحاد على احد العقود الثانية مثال الاول (نحو الثالثة عشرة ) بالثائين فى الجزئين ثم بين كونهما بالثائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم فاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب المؤنث كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء ( فى المذكر نحو الثالث عشر ) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال ( وانما ذكروا الاسمين )اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث

مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الاحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) اى فان هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر (والثالثة والعشرون) بالتاء فى الجزء الاول فى المؤنث ثم شرع المصنف فى بيان الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصرحة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار تصييره واعتبار حاله) وقوله (اختلفت اضافتهما) مقدر ههنا ليتعلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة فى الاعتبارين لاجل ماتقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للاشارة الى ان قوله (قيل فى الاول) معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف فى الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول وفسر الاول بقوله (اى فى المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصييره) وقوله (ثالث اثنين) تائب فاعل لفظ قيل اى اذا اريد بالعدد الاخير الذى يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى عبر به عن العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه بواحد ثلاثة ثم بين المصنف مايشتق الثالث منه فقال (من) اى هو مأخوذ من (قولهم) (ثلثتهما) (بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيد به الشارح

لانه

لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما بتشديد اللام من التثليث لانه حينئذ يكون مأخوذا من قولهم مثلث بالتشديد وهو الشراب الذى طبخ حتى ذهب ثلثاه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من باب ضرب اذا كان ثالثهم وكملهم ثلاثة بنفسه اى صير الاثنين ثلاثة وهذا تفسير للمجموع قوله (و) (قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر الثانى بقوله (اى فى المفرد) اى فى العدد المفرد (من المتعدد) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته (ثالث ثلاثة) (او ارابعة اى ثالث اربعة (او خمسة) اى ثالث خمسة (بالاضافة) اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى) اى ذلك المضاف اليه منه (عدده) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة (او يكون) اى او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا فوقه) اى فوق مأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة او خمسة اوستة ومعناه (اى احدها) اى المراد من الثالث احد ما اضيف اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه فى مرتبة اولا واراد الشارح ان يقيده بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال لكن لا مطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد فى مرتبة من المراتب كوقوعه (فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعا يعنى كونه مستبعدا من المرام قطعى ثم شرع فى بيان ما فوق العشرة بالاعتبار الثانى فقال (وتقول) (فى اضافة مازاد) يعنى فى اضافة المفرد الذى هو فى مرتبة من المراتب التى هى ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد

بالاحد لبس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير فى مرتبة اخيرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به لكونه مفعولا له لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار الثانى) لانه يقال كذا فى الاعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه فى قوله الى العاشر والعاشرة لاغير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق العشرة (اعتبار بيان الحال) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصيير وقوله (خاصة) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير (لا يتجاوز العشرة كما عرفت) فى قوله لاغير ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (فى اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك (حادى احد عشر) فالمعنى باق فى الصورتين ثم اشار الشارح الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (بحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ عن ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره (فى المركب الثانى ثم) اشار المصنف الى منتهى ما يقال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا) تقول ليكون قوله (الى تاسع تسعة عشر) مقيسا ويكون قوله حادى احد عشر مقيسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى

فقال

فقال (فيعرب) (الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير فى المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقى منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن الآخر وفى الاعراب ساكن الاخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءنى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءنى حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتفظ فى الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى فى الاول ومعرب تقديرا فى الثانى واما فى حالة النصب قلت فى الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفى الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزء آن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء فى الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مباحث قسم آخر منها فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر ما سيجئ او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الاتى بحث المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما فى ما عدا باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بدونها فناسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف

مباحث سائراقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر فى الذكر على المؤنث (لاصالته) اى لكون المذكر اصلا لانه لايحتاج الى علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا اوتقديرا وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعاله والاصل مقدم طبعا فالانسب تطبيق الذكر بالطبع وقوله (وأخر) عطف على ماقبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمى لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ماوجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعدام تعرف بملكاتها كما ان تصور العمى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (مافيه) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشارح لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله (علامت التأنيث مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ بالحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة اوغير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء (كامرأة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقة فهو (عرفة اوحكما) اى او كون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها لبست بملفوظة بالحقيقة لانها لبست فيه العلامة فى اللفظ

بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى العقرب (فى حكم تاء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لاتظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لايقال فى تصغير عقرب عقيربة بل يقال فيه عقيرب وقوله (اوتقديرا) عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ التى استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الافى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وقد جمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

نفسى الفداء لسائل واقانى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى بافقى فى عرفهم ضربان
قد كان منها مايؤنث ثم ما * خيرت فيه باختلاف معان
اما الذى لابد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والفس ثم الدار ثم الدلومن * اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها واللظى ويدان
والغول والفردوس والفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن
وعروض شعر والذراع وثعلب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البئر والفخذان
وكذاك فى ذهب وفهد حكمهم * ابدا وفى عرب بكل مكان
والعين للينبوع والدرع التى * هى من حديد قط والقدمان
وكذاك فى كبد وفى كرش وفى * سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك فى فرس وفى كاس وفى * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت نحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ للاشارة

الى ماقال المصنف فى الايضاح من ان التاء مقدرة فى الجميع اى فى الثلاثى كنار وفى الرباعى كعقرب وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذهو الاصل وقد ورد التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة فى تصغير قدام وورية فى تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل كذا قال فى الامتحان ثم شرع فى تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسر الشارح بقوله (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لا نه اسم بمعناه كما قال فى الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد فى الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعدما تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف) وقوله حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحبلى مثال له من الصفة وقوله (اوممدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله (وحمراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه مازعم فيه بعضهم فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها من جملة علامة التأنيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذا وتا (وزعم) اى ذلك البعض (انها) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء ولولا الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث

(حجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال فى خلافه وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لاحتمال ان يكون اى كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت لانها تاء التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق اى سواء كانت هاء فى الوقف اولا فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وايضا ان لم يقيد بالاخر دخل نحو تراث وتكلان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما الواو وان قيد الاخر بالاخر الحقيقى خرج نحو ضاربتين لانها للتأنيث وليست فى الآخر الحقيقى وان قيد الاخر الحقيقى بالاخر الكائن بعد اصول الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هى من الاصول وان اريد ان المراد من التاء هو تاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث الثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى فى الضمير المنفصل وهافى الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضربين ونون ضربن وتاوته وهذه وهذى وكلتا وثنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخلة فى المذكر والبحث الثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد بالف التأنيث الالف مطلقا فلا يكون التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بها الف التأنيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول انا نريد بالتاء ما هو الاعم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثانى انا نقدر التاء فى الامثلة المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسلم التأنيث بالصيغة طردا للباب وحفظا للقاعدة تسهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف هو الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعين لا انه تعريف حقيقى يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما فى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث الذى سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيبويه

فى الالف الممدودة انها فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المدلان الالف للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المدقبله كما فى كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احداهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما فى سائر ودائر كذا فى المنهل وقال الجاربردى فى شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هى الالفان معا دون الهمزة فقط فلا يرد ما اورده العصام من ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا فى قوله الالف ممدودة نظر انتهى ثم شرع المصنف فى بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) وقوله (اى اسم) تفسير لما واشارة الى انها موصوفة كما مر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابله ذلك الاسم (ذكر) وهو بالرفع فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة اثنى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه وباعث التفسير مثل مامر وقوله (اى لبس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو انه اسم مؤنث لبس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة) كما فى عرفة (او حكما) كعقرب (او تقديرا) كعين حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود تانيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثالا للتقديرى

فان

(فان تاء التانيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا اريد تصغير كلمة العين تصغر (على عينة) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة ثلاثة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح ان يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمونث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة الى اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو طلحة (مظهرا) اى وسواء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت طلحة (اومضمرا) نحو امرأة ضربت وطلحة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء) جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الا اذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر)

متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (حقيق) وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه) وكل ماهو شأنه ذلك فهو ليس بواجب ومالبس بواجب لايدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت فى ظاهر غير الحقيق بالخيار) فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيق ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه السلام ولاتقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان الاستثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الشارح فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز لك (ان تقول) فى مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء (و) ان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى (فانه لايجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله لكون التأنيث علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامران (لكون التأنيث فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لاحقيقيا كامرة وقوله (واستغنائه) بالجر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث من الاشعار (اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (مايشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل

حينئذ يكون تحته فيجوزان يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشبه الامر فوجب الحاق التأء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه فى كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليه فقال (ولو كان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا يوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى او فى ماسواه

اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء انه لايحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لواستثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسن فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتباد ركما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء فقال (فى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى كحكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه كما تقول (وحضر القاضى امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل الى المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى بزيد (امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت القوم زيد) اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لرفع الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقال العصام الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءنى طلحة وجاءتنى طلحة مع

كونه

كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هوله فصار التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قوله تعالى قالت نملة انثى لانه لو كان ذكرا لما جازت التاء فى فعله كما لا تجوز فى فعل طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام اكانت ذكرا ام انثى فافهم فقال اى ابو حنيفة بعد الافهام كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقال قال نملة كما يقال جاءنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير ما اراد فى باب غير المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقى سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا او لم توجد فليتناول المؤنث الحقيقى وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى على ما اريد ههنا ولفظى على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال

(وحكم ظاهر الجمع) وقوله (لاضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لا حكم الفعل الذى اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا بالخيار فى التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار فى الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء او جاؤا) اى او الرجال جاؤا بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء وقوله (غير) (الجمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو

الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله لانه لو كان علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم (لانه لو كان) اى المسند اليه (جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى سواء كان واحده) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفرده مؤنث (او) كان واحده (مذكرا نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث الحقيقى) بالرفع خبر للمبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) جمع المذكر (السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) اى لا غيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجئ فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن

كما كان فى فعلت ولاتأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هوالاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهونوع جمع المذكر للعاقلين ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهوجمع المؤنث المكسر (والايام) وهوالجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيجئ من قوله فعلت وفعلوا) اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولولم يكن ذلك الجمع المماثل لها) من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء و بين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء اومن غير العقلاء (كالعيون) وهو جمع العين المؤنث سماعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هوجمع كالايام (وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها اى يكون مماثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون المماثل جمع المذكر غير السالم) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فعلت وفعلن) ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هوالبارز فسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لما لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسره بقوله مقرونا ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال (اما فى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء والعيون (فظاهر لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اى لجمع المؤنث سواء كان عاقلا اولا واما فى جمع المذكر اى (واما كونه بالنون (فى جمع المذكر الغير العاقل) كالايام (فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لااصل له) اى لجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو لجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراعى حقه) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهومعطوف على جملة لااصل له وهوداخل فى النفى اى لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع على قوله لااصل له وداخل فى النفى اى اذا لم يكن لمثل هذا الجمع

اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل النا قص بالنسبة الى المذكر العاقل لان فى الثانى كمالين دون الاول فان فيه كمالا واحدا وهو كونه من العقلاء ومانحن فيه من غير العاقل ليس له كمال اصلا وحاصل مابينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث ومالبس له اصل منهما فالواو موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ماذكر فيها يومى الى كون الامر ههنا على وجهين حيث قالا (فى الحواشى الهندية) حال كون مافيها (موافقا لشرح الرضى) وهو (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا اومذكرا (كالواو) اى كما ان الواو (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء كالمسلمون اوجمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قولنا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على عكس ماوجهه الشارح وانما حملا المؤنث على غير العقلاء (اذ الاناث) اى لان الاناث وقوله (لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (يجرين) اى انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجر مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ماحققه الشارح ولغير العقلاء على ماحققه الهندى تبعا للرضى فنحو الايام مضين ليس بحقيقة عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لانها غير العقلاء ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع فى بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) اى الاسم الذى يطلق عليه المثنى وهو فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى ماوكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الى تقدير يصحح ماهو المراد فقال (اى آخر مفرده) يعنى المراد باللاحق ماهو لحق آخر مفرده لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر و بين الضمير المجرور (اوقدر) اى

(او) التوجيه فى تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل (قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه) والمعنى على التقدير الاول ان المثنى هى الصيغة التى ركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزأ منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى هو المفرد واللواحق اى مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى فحال الاول ان المثنى كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة ومال الثانى ان المثنى اسم فى آخره الف او ياء مع نون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اى وان لم يقدر المضاف او قولنا مع لواحقه (لايصدق التعريف) اى تعريف المثنى على فرد من افراده (الا على مسلم) اى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى هو لفظ (مسلمان) مثلا فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كما لايخفى) لان الملحقات انما تلحق باخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل فى افراد المحدود فلا يكون التعريف مانعا او بعد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى يلحق بآخره اى باخر لفظ مسلمان او مسلمين الف او ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الالف او الياء باخر لفظ مسلمان او مسلمين ولايخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى هو المسلمانان والمسلمينين وكذا ناصرانان وضاربانان فلا يصدق التعريف على شئ ولما كان لا احتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) اى فى تعريف المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا لكن المقصود الاظهر هو ان يكون فى آخره الف ونون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب فحينئذ لايحتاج الى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر فى كثير من المواضع قرينة على المراد واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه انه ما لحق آخر مفرده واو وياء مع انهما جمع لامثنى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه بتحرير المراد بان المفرد ههنا يراد به ماهو مفرد للتثنية كما يراد به فى الجمع ماهو مفرد

للجمع لان المفرد يطلق بالاشتراك على مايقابل التثنية وعلى مايقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفرد التثنية بالنسبة الى ناصران ومفرد الجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظ انما مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وكذا الحال فى سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مفرده من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثانى انه على تقدير قولنا مع لواحقه لم يصدق على المثنى الذى حذفت نونه بالاضافة فى نحو مسلما بلدة لانه على هذا التقدير يكون المثنى مجموع المفرد والالف اوالياء والنون ولانون فى مثل هذا المثنى واجيب عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لاينافى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لاتقدير للتنوين مع الاضافة كذلك لاتقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون كالتنوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التنوين والحركة لايوجدان الابعد التركيب مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة اوالتنوين كذا فى الامتحان وسيجئ فى كلام الشارح مايخالفه من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستغناء عن هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن فى التعريف لفظ اللحوق كما لم يكن فى عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف حيث ادخل اللحوق ففى كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله لحق انه على وجه اللحوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله (الف) بالرفع فاعل لحق فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى فى حالة كون المثنى مرفوعا الى ان كلمة او فى قوله (اوياء مفتوح) لتقسيم المحدود يعنى ان المثنى قسمان احدهما ماالحق آخره الف وهو ما كان مرفوعا والاخر ما الحق آخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسره به فيما سيجئ ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد ان يحترز عن التى فى الجمع بقوله مفتوح (ماقبلها) ثم اراد ان يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان) اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالتى النصب والجر)

للاشارة

للاشارة الى محل الياء وهو حال النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ماقبل الياء مفتوحا يعنى انما فتح ماقبلها ليحصل الامتياز بين الياء التى فى المثنى و بين التى فى الجمع لانها فيه مكسور ماقبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة فى المثنى بقوله (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ماقبل الياء فى المثنى و يفتح فى الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا فى الالسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت له جموع مكسرة كانت معينة له فى الاستعمال فكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية مايعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب ان يتعين لها ماهو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (ونون) بالرفع معطوف على احد الامرين المفهوم من اوالداخلة فى التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق اوحال من النون اى انما لحقت النون فى آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا اوحال كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التى فى المفرد مطلقا او) عوضا عن (التنوين) الذى فى المفرد العارى عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى فى جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية (فى صورة الرفع) اى فى صورة كون المثنى مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية اربع ثلاثها موجودة وواحدتها مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحداها تحقيقية واثنتاها تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهى (فتحة ماقبل الالف) واما الموجودة التقديرية فهى الالف (التى هى فى حكم الفتحتين و) اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله (لدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك اللحوق) اى ليدل ذلك اللحوق السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف والياء والنون (وحده) بدون الملحوق هذا يلائم لتقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك اللاحق (مع الملحوق) اى مع صيغة المفرد وهذا يلائم لتقدير مع لواحقه ولما كان بين كون

النون من اللواحق و بين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتماله) اى فى اشتمال اللاحق او تعريف المثنى (على لحوق النون) حيث قال ولحق نون مكسورة وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحوق النون (على ذلك) اى على ماسيجئ فى قوله على ان معه مثله من جنسه لان النون لما كانت عوضا عن التنوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز ان تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما فى باقى اللواحق واما (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امر ان من امور ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامر ان من الثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها دالة عليه) اى على ذلك الشئ فلا يضر خروج احد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما فى الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ليست كدلالة الامرين الاخرين فى القوة بل التحقيق (ان تكون دلالتها) اى دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحوق وبواسطة الالف او الياء المفتوح ماقبلها لان النون لو وجدت مع الواو او مع الياء المكسور ماقبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما اورد فى الحواشى الهندية حيث اراد بالدلالة معنى اللحوق بقرينة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة فى ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة و بلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهى عوض عن الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على

تقدير

تقدير تسليمه فى غاية السخافة وكيف لاوليس الغرض من الحاق الالف
اوالياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف اواليـاء انتهى يعنى ان قوله
على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم
دلالتها مجمع عليه ومنع ما اجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله
اعلم بالصواب وقوله (على ان) متعلق بقوله ليدل اى انما الحق بآخره هذه
الملحقات ليدل بعضها على ان (معه) (اى مع مفرده) يعنى مع مدلول
مفرده وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقدير المفرد فى التعريف انتهى واقول
واما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى ما فى ما الحق
آخره كذا فى المعرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها
اى مثل ذلك المفرد وقوله (فى العدد) بيان لوجه التشبيه المنفهم من قوله
مثله يعنى ان المراد بالمماثلة بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخره حتى
يكون المجموع منهما مثنى هى المماثلة فى العدد (يعنى) بالعدد هو العدد
(الواحد) وقوله (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه
حال من قوله مثله وقال فى المعرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولا يجوز
ان يكون حالا لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكون
معنى التحقيق المستفاد من لفظ ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى
وقوله (اى من جنس مفرده) اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف
المقدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كما مر
ولما كانت المجانسة بين الشيئين تطلق على معنى ان هذين الشيئين يكونان
تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى
دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثله اى دخول المماثل (تحت جنس
الموضوع له) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع يعنى ان المفرد والفرد الذى
ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما) اى بين المفرد وبين
ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما
المفرد الذى لحق به الالف والنون اواليـاء والنون وهو مذكور بجوهره
والثانى المفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره
وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم

مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصام ان قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ماذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير الشارح المماثلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلايم لقول المصنف حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسر بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس ولما اريد بالمماثلة هى المماثلة فى العدد بقى المماثلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الآخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (يماثله) اى يماثل المفرد (فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله) اى قول المصنف (ليدل) ليس بقيد مدخل ولا مخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من الحوق الالف او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تثنية القرء (فلا يقال قرءآن ويراد بها) اى لفظة قرء آن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحدفردهذه التثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها) اى بل يجوز ان يقال قرآن ويراد بهذه التثنية (طهران او حيضان على

الصحيح

الصحيح ) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية ( خلافا لبعضهم ) ثم انه لما ورد النقض عليه بباب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير جوابه فقال (فان قلت هذا ) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى ينقض (بالابوين) اى يجوز اطلاق لفظ الابوين ( للاب والام ) اى حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا بالقمرين للشمس والقمر ) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف مافيه وانما ينتقض به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم ( فانه ثنى الاب ) ههنا ( باعتبار معنيين مختلفين هما ) اى ذانك المعنيان احدهما (الاب) (و) الآخر ( الام ) مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك فى تقرير النقض انه ( ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (القمر و) الاخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لايجوز التثنية فيها لانه ( جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر ( ثم يؤول الاسم) اى اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب ( ليحصل مفهوم ) وهو من يسمى بالاب يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك فيتجانسان ) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد ( فيثنى ) اى فيجوز ان يثنى ( باعتباره ) اى باعتبار رجعلها كالاب ادعاء ( فيكون ) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين ) معنى ( المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر ) اى بان يعتبر الشمس قمرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تناف لانه لو جاز اعتبار

هذا التأويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرئين ايضا بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام اباوانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء اسمية الطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقه اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (ولياول) اى ولياول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر (فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرءآن بمعنى الحيض والطهر (قلنا) اى فى جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطيه القائلة بانه لوجاز الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لانسلم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز التثنية) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا هو الجواز (الذى اختلف فيه) بين المصنف وغيره من الائمة (والمصنف اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن مالك اختار واجواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المصنف لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (اوادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينها كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص التى وضع لفظ زيد لها باوضاع متعددة فى المفهوم الذى هو من سمى بزيد لا لانها مشتركة فى لفظ زيد كما فى مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة الاشتراك فى التسمية فيؤول اولا بالمسمى بزيد (ثم يثنى

ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حالا الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله (يؤول بالمسمى بعمر) يعنى ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هى لاطلاق لفظ عمر على ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما حقيقة والاخر ادعاء ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعلة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة فى الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم اى بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان فى الاعلام المشتركة علتين احدهما كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال الاعلام) فقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله يكفى وقوله (لتثنيتها) اى لصحة جعلها مثناة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك اى مجرد الاشتراك فى اللفظ والاتفاق (فى الاسم) فى صحة تثنية الاعلام وجمعها لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف به المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالقرء) فانه يشترط فيها الاشتراك فى المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترك بينهما (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك فى الاسم (ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية فى معنى وان كانت علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله والمقصور الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد) وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد فى بعض مادة من المواد من الاخر الذى (يتطرق اليه التغيير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفا مقصورة او ممدودة حيث يمتنع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) و يعرض (اليه اى الى ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان

حكم مايتطرق اليه التغير ولم يتعرض لحكم ماوراءه (لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم مايتطرق اليه التغير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التى اقتضتها الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (والمقصور) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واو اخبره يعنى وحكم المقصور ولما كان المقصور فى اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة و بين ذات الالف التى لبس بعدها همزة تقتضى مدها فسره الشارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايذان الى ان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اراد به المعنى الثانى لقال والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى و بين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين الاولين فقال (و يسمى اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس من الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن العنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشرنا اليه انفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان لكون لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المصنف وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف

ولما

ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والآخر غير ظاهر فسره بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب اوغيره وانما عرف بكون اصله واوا لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (اوحكما) اى وسواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكمى بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا او ياء (ولم يمل) اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق بالبائى لان الامالة امارة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية الى بكسر الهمزة وبالالف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد به ههنا استعماله (فى المسمى اى فى الشخص الذى سمى (بالى) يعنى كونه عملما له لا فى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه ينبغى ان يقول ولم يمل اواميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسرة الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى) وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان) ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى الفه الراجع الى الاسم المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسر بقوله (اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرباعى والخماسى لا الثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى بيانية لما فى قوله غير ما يعنى ان المراد بما فيه هو الرباعى اى المجرد (او الثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرباعى المزيد على الثلاثى وللخماسى والسداسى المزيدين عليهما وقوله (قلبت) جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر فحكمه اذا اريد

ان يثنى ان تقلب (الفه) (واوا) ليمكن الحاق الف التثنية وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هواصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (اوحكما) اى اوفى الحكم كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام فحينئذ يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثى) بالجر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى لبس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون مجرورا معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى هوالواو مقطوعا اوموهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى خفيفا بالنسبة الى مافوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا (حيث لايرد) اى لانه لايرد الواو ولاينقلب الالف (فيه) اليه لانه لولم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولايقال يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حرفا وقوله (والا) عطف على قوله ان كان) اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور منقلبة (عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء حقيقة كرحيان فى رحى) لان الالف التى فى آخر كلمة رحى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او) يكون اصلها ياء لافى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان كون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد (اوعديمه) اى اوكان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لاتكون منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف فى الاسماء العريفة البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل اوعديم الاصل حال كونه مما لا وقوله (كمتيان) مثال لما هو معدوم الاصل مما لا وهو بفتح الميم والتاء وبعدهما ياء مفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول ميتان بقلب الف مفرده ياء (فى متى) اى فى تثنية متى

فانه

فانه معدوم الاصل وقد اميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله ( حيث جاء متى ممالا) اى وقد جاء مفرده الذى هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم يكونا مثل متى وقوله ( اوكان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى بينه بقوله والاهو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد الذى كان مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى) فان الفهما اصلية لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) اى سواء كانت الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحبلى) فان الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة جزائية لقوله والاوالتقدير (اى فالفه مقلوبة بالياء) يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية بالياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبار الاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله الياء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما فرغ من حكم الالف المقصور شرع فى حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله والمقصور واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما لبست كذلك فشرع فى بيان حكم الاول بقوله ( ان كانت همزته اصلية ) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله ( اى غير زائدة ولامنقلبة عن اصلية اوزائدة) يعنى ان المراد بالاصلية هى الهمزة التى ليست بزائدة ولامنقلبة عن همزة اصلية ولاعن همزة زائدة ( تثبت) اى ان كانت همزته اصلية تثبت تلك (الهمزة) على طريق) الوجوب (فى الاشهر ) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب)

كما سيذكره وقوله (لاصالتها) متعلق بقوله تثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثاله (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرءان (او) موضوع (للمتنسك) اى لمن تعبد وعلى كلا الوضعين انه مأخود (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرءان فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو وفى القاموس القرآء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ وجمعه قراؤن وقوارئ كصابيح انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثنى تثبت فيقال قرآآن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو على) يعنى السيرافى (عن بعض العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلية فى تثنيته (واوا نحو قراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله (وان كانت) (الهمزة) (للتانيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمرا بالفين) ثم فصل الالفين بقوله احداهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدال لشئ بل لمجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التى للتأنيث (همزة) لا للزوم اجتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف الاولى كما ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله (قلبت واوا) جملة جزائية لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزته للتأنيث قلبت تلك الهمزة فى تثنيته واوا على طريق الايجاب (فيقال) فى تثنية حمراء

حمراوان) وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما فى الاصلية ولم يجز فيها الامران كما فيما سيجىء (لان الهمزة) مطقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لا مخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك او الف ساكن ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما فى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيلا لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبغى ان لا تقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لا تقع تلك الهمزة بين الالفين احداهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم ثبتت تلك وقلبت هذه فاراد ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة الى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تاييد لاقربية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة مضمومة قلبت الواو اليها (فى مثل اقتت) من الافعال (و) فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة فى اول الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتانيث واوا وجوبا وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما فقال (وربما صحت) يعنى ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبت فى الاصلية (فقيل) فى تثنية حمراء (حمراءان)

باثبات الهمزة بين الالفين (وحكى المبرد عن المازنى قلبها) اى قلب الهمزة التى للتأنيث (ياء نحو حمرايان والاعرف) اى المسلك الاعرف (قلبها) اى قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهى جملة وان كانت للتأنيث او على البعيد وهى جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الامر كبة من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهمزة (للالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة و بسكون اللام و بالباء الموحدة عصب العنق كذا فى الصحاح من علب فاذا لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واو او ياء (فان همزته) اى همزة لفظ علباء (للالحاق) اى لالحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداى) وهو من الردية وقال فى المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او فى حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حرباان لكونها فى حكم الهمزة الاصلية والمحذوف العجز نحو اخ واب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفى نحو يد ودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجى وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو (جائزان) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (ثبوت الهمزة) وقوله (و بقاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشئ قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة فى الصورة الاولى) اى فى مثل علباء الذى همزته للالحاق (منقلبة عن واو او ياء) وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملحقة يعنى ان الهمزة فى الصورة الاولى كان اصلها واوا او ياء زيدت للالحاق بالاصل كسين قرطاس (وفى الاخرى) اى وفى الصورة الاخرى

(عن اصلية) اى منقلبة عن واو او ياء اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) فى كونها اصلية من حيث ان احدهما منقلبة عن حرف اصلى والاخرى ملحقة بحرف اصلى (فتثبت) تلك الهمزة (فى الصورتين) اى فى صورة الالحاق وفى صورة الانقلاب عن الواو والياء الاصلية (كما فى قراء) اى كما ثبتت فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين هو (قلب الهمزة واوا) فيقال علباوان وكساوان وردوان (لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية) اى ليست كهمزة قراء (فشابهت) تلك الهمزة فى كونها غير اصلية (همزة حمراء) واذا كانت كذلك (فقلبت) على صيغة المجهول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك فقلبت الانقلاب (مثلها) اى مثل همزة حمراء (واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعنى انه وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المصنف حيث قال والافالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انه اشارة الى الوجهين المذكورين فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز ان يقال فى رداء) اى فى المهموز الذى اصل همزته ياء لا يجوز فى تثنيته (الا) احد الوجهين اما (رداءان بالهمزة اورداوان بالواو) ثم قال (لكن المشهور) يعنى لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو خلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان التثنية فيما اذا كانت همزته منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز ان يقال فيه رداءان بالياء) اى بالياء التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المصنف والافوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بنكرة (ليكون) اى ليكون لفظ فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه فيشمل الوجهين السابقين والوجهين الاخرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل) اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثانى وقوله (لا اشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة (الى الوجهين المذكورين) وهما اثبات الهمزة

وقلبها واوا (كما هو) اى تعيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام) فى كلام المصنف فانه للعهد الخارجى ههنا فكونه للعهد هو الذى يتبادر للذهن وان كان غير المتبادر احتمال حمله على العهد الذهنى ههنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة اعتراضا منه على المصنف فورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة لكا قد تصفحنا) اى تتبعنا) وهذا منع لقوله لكن المشهور يعنى لانسلم ان اللازم من كلام المصنف هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تتبعنا (كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فاوجدنا فيها) اى فى تلك الكتب (اثرا) اى دلالة خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (مما) اى من الاثر الذى (حكم) على صيغة المعلوم اى حكم صاحب هذه الترجمة (باشتهاره حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ماوقع) بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى فما وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو انه (قد تقلب المبدلة من اصل) وقوله تقلب انما ينبئ عن ضعف هذا الوجه لا عن قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد تثنية ما فى آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا او ياء قد تقلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الشارح (وهذا) اى قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (او ياء) نحو رداء فيكون الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثانى قلبها واوا سواء كان اصلها واوا او ياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد تقلب وادعى صاحب الترجمة شهرته هو انه ان كان اصلها واوا تقلب اليه فقط وان كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوا اكتفى الشارح بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام عصمه الله عن الاثام فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الشارح فى الحاشية فعبارة المفصل هذا وما فى آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف اولا فالتى سبقتها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء اوزائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء ففى هذا الاخير

تقلب

تقلب واوا لاغير كحمراوان والقياس فى البواقى ان لاتقلبان وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والالم تقلب سواء كانت اصليه كقراء اومنقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن جارى مجرى الصحيح وهوان تكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب توافق مافى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تقلب وهو اكثر فى افادة الضعف واما عبارة غير فبقد الداخلة على الماضى فلاتفيد التقليل والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى من مسائل المثنى فقال (ويحذف نونه) (اى نون التثنية) (للاضافة) وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليحذف لاان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفعولا فيه كما فى المعرب ثم بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذا النون وقوله (وانقطاعها) بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع عطف على النون وقوله (يوجب الاتصال عطف على يوجب وقوله (والامتزاج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة لان النون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيلتا فيان) اى فيلتا فى النون والاضافة ولما كان القياس فى يتنافى الاسماء التى آخرها تاء التأنيث ان لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقى باقيها على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء التأنيث) ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفا له وصفه الشارح بقوله (التى قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها (فى خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث حذفت فى هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان واليتان بالتاء قبل الف التثنية لكن لاوجوبا بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك التاء (فيهما)

اى فى هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا فى جواز الاثبات اتفاقا ثم بين الشارح نكتة تخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين دون غيرهما (ان كل واحدة من الخصيين والاليين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالهما بالاخرى) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والاليين بالمفرد الآخر من كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملابسا بحيث لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية او الالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى او الالية الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا مع كونهما مثنيين فى منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل فى الاخر واللازم منه ان يقول خصينة واليتة ولما لم تقع التاء فى الاخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلته وههنا وقع فى وسط الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لا تقع فى حشوه) اى فى حشو ما هو بمنزلة المفرد ثم نقل الشارح وجها آخر فى حذفهما منهما فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس مبنيا على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبنى على اختلاف اللغة فى مفردهما تين الكلمتين فان فيهما لغتين احداهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وثانيتهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا) اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على اللغة الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر ومافهم

من

من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة فيما بين المسئلتين من تغاير العبارة حيث قال فى المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفى المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضى فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية فى حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اتى) اى اتى المصنف فى بيانه) اى فى بيان حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) فى الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس فى مادة مخصوصة) وهى مادة الخصية والالية (فلذا) اى فلوقوع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى) اى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع فى بيان تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع (مادل) ولما كان فى المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفرده مع الزوائد التى تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفرده فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثانى تكون الزوائد حروف مبنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا فى شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثانى بقرينة ذكر المجموع فى ابواب الاسماء فسره الشارح بقوله (اى اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل على جملة (آحاد مقصودة) وانما قيد الشارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعمال له فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الآحاد جملة اومتفرقة طائفة طائفة اواثنين اثنين اوواحدا واحدا فيدخل فى قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلان هذا كذا فى العصام وقوله (اى يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى بتلك الاحاد (القصد) اى قصد القائل (فى ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجئ ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفرده)

للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسره الشارح بقوله (اى بحروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة (لمفرده الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغيير جملة تلك الآحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيير ما) حال من الحروف والى ان الباء للملابسة وما صفة للتغيير ذكر للابهام يعنى بتغيير اى تغيير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما بزيادة) اى سواء كان ذلك التغيير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (او اختلاف) يعنى او كان بسبب اختلاف (فى الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سيجئ وانما قال هذا ليدخل فى الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال فى مفرده ناقة هجان وفى جمعه نوق هجان لكن حركته فى الافراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما فى الحكم لا فى الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار فى قوله بحروف مفرده) وهو الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط (او بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفا اى ما دل بحروف مفرده على آحاد الحروف التى تقصد تلك الاحاد بحروف مفرده واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين لان مادة مفرده كما هى مادة لمفرده مادة ايضا للجمع والمدخلية فى الدلالة كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن حروف مفرده المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من اوزان المشهورة للجمع الذى مفرده على فعال بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة

كرجال اواعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذما من جمع الاويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره اما فى العصام فعلى هذا لامدخل للحروف فى الدلالة استقلالا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لها مدخل فى مقصود الآحاد استقلالا (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمتعلقة بما قبلها كما فى الباء الاولى ثم بين التغيير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغيير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض الحركة الاعرابية والنون عوض للتنوين وكلاهما من تتمة الاسم ولبسا باجنبيين (وكذا الالف والتاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف (ما دل على آحاد جنس) اى للتعريف (يشمل الجموع) التى هى الافراد (واسماء الاجناس) اى و يشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار كتمر ونخل فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدل عليها) اى على الآحاد (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل عليها (عليها) اى على الآحاد استعمالا) فانه كما يجوز ان يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله واسماء الجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله ما دل على آحاد الاسماء التى هى مفرد ولكنها لا تطلق الا على جماعة (كرهط ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد) عطف ايضا على ماقبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (و بقوله مقصودة بحروف مفرده) متعلق بقوله (خرجت اسماء الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء الاجناس التى هى من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعنى مثل الرجلية فى نحو رجل والثانى معنى الافراد وكان

قوله مقصودة بحروف مفرده مركبا من قيدين احدهما مقصودة والآخر بحروف مفرده وكان خروج اسماء الاجناس بمعنييه ناظرا الى القيدين اراد الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (نفس الجنس) يعنى نفس الرجلية مثلا فى رجل (لا افراده) وهو بكسر الهمزة مصدر اى كونه مفردا يعنى ان قصد بها احد المعنيين الذى هو الجنس ولم يقصد المعنى الآخر الذى هو كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعنى فحينئذ تخرج اسماء الاجناس بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفرده فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل لمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفردا (استعمالا) اى على ما وقع عليه الاستعمال (فبقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف بالقيد الآخر وهو قوله (بحروف مفرده) لان الافراد الذى قصد باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفرده لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج (بقوله بحروف مفرده اسماء الاجناس (خرج) به ايضا (اسماء الجموع) كرهط وقوم ونفر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست بحروف مفرده اذ لا مفرد لها ولما وقع اختلاف فى اسماء الاجناس التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع اولا ذكر المصنف ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فنحو تمر) والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح التحرير بقوله (مما الفارق) ومن فى قوله مما بيانية وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعنى المراد بنحو تمر هو الاسم الذى يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذى هو من لفظه (التاء يعنى من غير تغيير فى لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا اريد واحده يلحق التاء باخره فيقال تمرة (و) (نحو) (ركب) واراد الشارح لفظ نحو للاشارة الى انه معطوف على تمر يعنى ونحو ركب

ايضا (مما) اى من الاسماء التى (هواسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهومذهب سيبويه كما سيجئ ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول) اى نحوتمر (اسم جنس والثانى) اى نحو ركب اسم جمع كالجماعة) يعنى كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم لجماعة الركبان من غيران يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعنى ان نحوتمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثانى اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف انهما ليسا بجمع فينتج انهما ليسا بجمع ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة وكلما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فردا وفردين اوافراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لايقع على الواحد ولاعلى الاثنين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين) يعنى ان قولك فى الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفرده الذى هو الكلمة وعلى مثناه الذى هو الكلمتان (وهو) اى والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمنع فقال قلنا ذلك بحسب الاستعمال) يعنى انه لانسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لاينافى عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لابالوضع) اى لابحسب الوضع ثم ترقى بالعلاوة فقال (على انه لاضير) يعنى انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لاضرر (فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اى والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ماعليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل) وهوجمع جمل (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد

منها (جمع) اى داخل فى المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا فى القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش فى ان امثال هذه الاسماء التى هى من اسماء الجموع كلها داخلة فى افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما واما اسماء الاجناس فلبست بداخلة فى الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعنى كما ان اسماء الجموع داخلة فى افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفرده فيها (كتمر وتمرة ونخل ونخلة) يعنى التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثانى ان بعض اسماء الجموع داخلة لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم شرع فى بيان ما هو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك) (مما) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة مفرده واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد الجموع (عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغيير مأخوذ فيه) اى فى تعريفه وقيد معتبر (واعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسره الشارح بما ذكر فيما قبل واذا كان التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفردا) اى اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لاتصافه بالمفرد الذى هو المشحون وقوله (فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة فاء الفلك اذا استعمل مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد

(واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما فى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف المجموع شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر) اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون) (لمذكر و) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسره بقوله تارة لئلا يتوهم من العطف بالواو انه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (فا) (لجمع الصحيح ا) (لمذكر) وسلك الشارح فى التقدير الى مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر الجمع صحيحا وكلا التقديرين جائزان كما فى المغرب (ما) اى هو جمع (لحق آخره) (اى آخر مفرده) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله (ماقبلها) نائب فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (او ياء مكسور ماقبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين صفة جرت على غير ما هى له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث لوجوب الموافقة فى مثلها الى ما بعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله (فى حالة النصب والجر) يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال من النون يعنى حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (او التنوين) اى او عوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو النون فى الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لشئ آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون عوضا عنهما معا فان الجمع المذكر على ثلاثة انواع احدها المعرف باللام نحو الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفرده الذى هو الضارب وثانيهما المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذ لا حركة فى مفرده لسكونه

مضافة الى ياء المتكلم بل هى عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو ضاربين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما فى مثله لان مفرده ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون فى الجمع ليكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو والمضموم ماقبلها بخلاف النون فى التثنية كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق تلك اللواحق ليدل (ذلك اللحوق) اى المذكور ضمنا فى لحق (اواللاحق فقط) بدون ملحوقه (اى مع الملحوق) اى اواللاحق مع الملحوق (على انه معه) (اى مع مفرده) وانما فسره به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هى الوحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هى الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف فى تعريف الجمع المذكر التقييد بقوله من جنسه اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكر) اى ذكره (فى التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم فى التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للا كتفاء لا لعدم لزومه ههنا ولزومه هناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة فى المفضل عليه ايضا ورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة فى ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل (وهو الكثرة ههنا (فى المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (فى الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) فى جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى فى المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون تحققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (اوعلى سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل فى المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما لبس من شأنه ان يوجد فيه

الفقه اوالعلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوزان يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لوفرض ان يوجد الفقه فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة فى المفرد محققا لكن توجد فيه فرضا ثم شرع المصنف فى بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء اوالالف فى آخر مفرده فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الشارح بقوله (اى آخر مفرده) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيده الشارح بقوله (ملفوظة كالقاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (اومقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله (حذفت) (اى الياء) جزاء الشرط يعنى ان كان كذلك حذفت منه الياء التى فى آخره فان قلت كيف يصدق فى الثانى اى الياء المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واوالجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها ولبست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا فى العصام وتقرير السؤال ان قوله حذفت لبس فى محله لان الياء فى مثل قاض لبست بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرير الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علته فى الجمع لان سبب التقاء الساكنين فى المفرد هو التنوين وفى الجمع سكون واوالجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض فان اصله قاضيون فنقلت ضمة الياء الى ماقبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة ماقبلها) وهى كسرة الضاد (طلبا للتخفيف) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقلية (وحذفت الياء) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثانى واوالجمع الساكنة وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وواقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء الساكنين (حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعنى ياءين بعد الضاد احداهما ياء الكلمة وثانيتهما ياء الاعراب (حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احداهما كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء

وهما الكسرتان الحقيقيتان ( واليائين ) اى ولثقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت ) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها ( لالتقاء الساكنين ) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمع وقوله ( وان كان ) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان (اخره) (اى آخر الاسم الذى اريد جمعه (وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا لتفسيره فى الاول للتفنن اعلم ان قوله آخره ليس موجود افى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فاما راجع الى الاسم الذى اريد جمعه اوالى آخر ذلك الاسم كما فى العصام وقال صاحب المعرب اعنى الزينى زاده والاول هو الراجح لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الاخر مقصورا اما مسامحة اوعلى مقتضى اللغة لاعلى اصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود مع انهما ليسا من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الشارح قوله ( مقصورا ) بقوله (اى الفا مقصورة ) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوى وقوله ( حذفت الالف ) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين ) اشارة الى علة الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع ( وبقى ) (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف وقوله (ماقبلها) فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور المؤنث راجع الى الالف وقوله (على ماكان عليه ) تفسير لبقى وقوله ( مفتوحا ) بالنصب حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فانه لو غير بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا ( مثل مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ماقبلها (فى حالة الرفع ) ( ومصطفين ) بالياء الساكنة

المفتوح

المفتوح ماقبلها حال كون ذلك اللفظ (فى حالتى النصب والجر فان اصلهما) اى اصل هذين اللفظين الذين بفتح الفاء (مصطفيون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفيين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيهما (الفا لتحركها) اى لكون الياء فى اللفظين متحركة بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولانفتاح (ماقبلها و حذفت الالف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما فقال (وشرطه) (اى شرط اسم اريد جمعيته) اى اريد جعله جمعا وقوله (جمع الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلفت الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا لتذكيره او شرطا لجمعيته حيث قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ماجمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله شرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به مايقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وبقوله (اسما) اراد به مايقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسره الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لايرد عليه ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فان ماكان اسما فهو الاسم بالمعنى الاعم وماكان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله ان كان اسما شرط وقوله (فمذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم) خبر بعد خبر او صفة للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجملة (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لايجوز كون شرطه مبتدأ ومابعده خبره من الشرط والجزاء لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن

لهذا الكلام معنى كما لايخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما ولبس فى العبارة مايجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لايجوز فى السعة فاجاب الشارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر قوله شرطه بلاتقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه لبس فى العبارة مايجعله مصدرا لانه يندفع بقيدا لحيثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة وكان الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر وبقى ايضا انه هل يسمع منع الهندى لما ادعى الرضى من غير سند موثوق به كذا فى العصام ملخصا ووجه الفاضل الهندى هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى شرطه ماسيذكر وقوله فمذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كما فى قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كما سبق فى صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما يعقل بقوله (من حيث مسماه لامن حيث لفظه) ليندفع به مايوهم من ان التذكير والعلمية صفة اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلايجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلما للعاقل شرطا فى صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفرده (فيه) اى فى ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة لانه غير بناء مفردها فيه فكل مالبس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره) اى من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى فى الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح (الكل

اى

اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعاقل (كالعين) فانه مؤنث سماعى ليس بعلم ولا يستعمل فى العاقل فان كلا من معانيها خالية عن الشروط المذكورة وقوله (او الاثنان) عطف على قوله الكل اى او ان لم يوجد الاثنان من الشروط (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الآخران وهما التذكير والعلمية (او واحد) اى او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال فى القاموس اعوج بلا لام فرس لبنى هلال فيكون حينئذ علما لفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يجز ان يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكسير فتجمع العين بالعيون او بالالف والتاء كما قيل فى جمع اعوجى اعوجيات ولما اورد الرضى على كلام المصنف بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر ان يقول فمجرد عن التاء لئلا ينتقض بدخول نحو طلحة وبخروج نحو سلمى وورقاء اراد الشارح ان يجيب بتحرير مراد المصنف بقوله فمذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فذكر (ما يكون) اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة اومقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة اومقدرة فى نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه (ليخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعنى يصدق عليه انه مذكر علما للعاقل مع انه لا يجوز ان يجمع بالواو والنون عند الجمهور (خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع نحو طلحة بالواو والنون مخالفين للجمهور لكنهما اختلفا فى انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجاز واطلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل فى وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل

كانامذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون اتفاقا) من
النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد بالمذكر مايكون
بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة اومقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله
(لان علم التأنيث) ينبغى ان يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى
فيه الالف دون مافيه التاء يعنى انهم انما اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيما
هو بالالف دون ماهو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعنى ان التاء
والالف وان اشتركا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة
التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لايمنع ما كان
مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب)
اى همزته (واوا) اذا اريد جمعيته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون
(فتنمحى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانمحاء وهو قبول
المحواى اذا انقلبت الهمزة فى الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث)
قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة
اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال
كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام
فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فمجرد عن
التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولايخفى ان هذا
الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد بالمذكر هو المذكر اللغوى
يعنى ما كان معناه مذكرا لا الاصطلاحى الذى هو ملبس فيه علامة التأنيث
فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا
الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين
وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من
المذكر مايكون مجردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء
وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم
القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف
للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع فى بيان شرط النوع الثانى فقال
(وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح) (ان كان)

اى

(اى ذلك الاسم) (صفة) (من الصفات) وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لا فائدة فيه ولقائل ان يقول انا لا نسلم انه لا فائدة فى ذكره اصلا بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة و يجمع بالواو والنون بلا شرط شئ من شروط كونه صفة و يحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسم الفاعل والمفعول) (فذكر يعقل) قال فى شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناوله نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى ولما كان له شروط آخر اشار الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها وجودى اى بشرط شئ و بعضها عدمى اى بشرط لا شئ (فالشرط الاول) وجودى وهو كونه مذكرا يعقل) كما مر (و) (الشرط الثانى) مع ما عطف عليه كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلاء) (اى مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا غير مستوى فى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هى له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف لمستوى وهذه القيود كلها للمستوى المنفى لانها قيود للغير المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساويه لصيغة مؤنثها نحو ضارب ضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها والثانى ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كاحمر المذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعلان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول وارد الشارح ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مساويا لمؤنثها فى الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا

يكون قوله (بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرابا عن قوله غير مستوى اى لايكون المذكر فى افعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو احمر حمراء) فانه لايصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلايقال فى جمعه احمرون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعلة كون هذا الشرط شرطا له يعنى وانما لايصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعل الذى لغير اسم التفضيل (و بين افعل التفضيل) اى و بين وزن افعل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلايجوز فى جمع احمر احمرون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل و بين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه و بين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لايجوز الجمع فى افعل التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة) ومايدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى مايدل عليه بلازيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعلان فعلى) (اى والشرط الثالث ان لايكون مذكر اغير مستوى فى تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلان ليس بمساو (بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران وسكرى) (فانه لايقال فيه سكرانون) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (و بين فعلان فعلانة) اى و بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمان) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كما ان وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل و بين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ماكان مؤنثه فعلى و بين ماكان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء

وعدمها

وعدمها ) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان بغير الضمير وفى بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ ينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الراجع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكره ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامت التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان لايكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) وتذكير ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والافيلزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لايكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضميران لايكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لايكون الوصف المذكر المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولامعنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولوقال ولامستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لايكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندى بان ضميران لايكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلايلزم ماذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا فى العصام وقال بعضهم فما ذكره الفاضل الهندى وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واما ماذكره الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلايندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الاان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لايكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث فى تلك الصفة الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعول

بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال للاول فانه بمعنى المجروح (وصبور) مثال للثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا فى المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بذكوريته ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) فى ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى) (و) (الشرط الخامس) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان الباء فى قوله (بتاء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة) فانه اسم ملابس بتاء التأنيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا الشرط يعنى وانما لا يصح جمعه لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رايحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فقيل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا فى العصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فنحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (وتحذف نونه) (اى نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر فى التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شذ) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين

جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما فى مفرد (وارضين) (بفتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى وقد جاء فى بعض اللغة اسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذهما) اى بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اى لانتفاء الشروط المذكورة فى صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما او صفة) وقال فى حاشية العصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعانى من تجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتمام البيت لعبن بناشيبا وشيبننا مردا فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما فى اللباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابق فى الاضافة على خلاف القياس كما فى هذا البيت وفى قوله (وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين) فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشذوذهما انما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب اللباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوها من الجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من الجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من الثبوت وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب اللباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من الجموع التى ابقاها (ارضين) جمع الارض (وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون

اوتوهما كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو مالم يكن مذكرا عاما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارايضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشرح وكذا فى سنون وثبون وقوله اوتوهما كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لايجب ان يكون اصل اوزبان الادغام اوززا بفكه وبتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لاتوهما انتهى ماقال فى اللباب وما قال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو سنين فلا فرق فى دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتهما من الشذوذ منهما سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولوقال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون مما لم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ولله در صاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذ الخ جواب عن سؤال مقدر وكانه قيل فى صورة النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين فى جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والثبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها ومحلها ان الواو والياء والنون فيهما البتة للاعراب بل هى عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى ارض او عن الاعلال والادغام كما فى سنة وحرة وهو فى غاية السماجة انتهى ملخصا ولايخفى ان هذا موافق لما فى اللباب فقوله (والمؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالمذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النوع الثانى من الجمع المصحح وفسره الشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (ماالحق) شروع فى تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسره ههنا ولم يفسره فى تعريف المذكر المصحح للاهتمام به لبعد المسافة ههنا بخلاف الاول (اخره) (اى آخر مفرده) اى مفرد ذلك الجمع (الف وتاء

وشرطه

وشرطه) اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعنى ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفرده لان مفرده اما صفة واما اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ (ان كان) فقوله كان من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله (اى مفرده) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو فى قوله (وله) حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فشرطه ان يكون (مذكره) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه ان يكون ذلك المذكر مما يجمع (بالواو والنون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة فى الجمع المذكر الصحيح وحينئذ لم يجز جمع مثل صحراء وسكرى وفعيل بمعنى المفعول وفعول بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى المفعيل هذا الجمع لامتناع مذكره بالواو والنون وانما اشترط هذا (لئلا يلزم) اى لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكره بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء وفعلى فعلان كعطشى وعطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكره به وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى ان لم يكن (له) (اى لمفرده) يعنى للمفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفى فى قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون كما فى حمراء وعطشى وقال العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفى والاثبات مع انه لا تنافى فى مثل هذا اذ يراد به نفى القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صحة جمعيته) تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ

المحذوف والجملة جزائية يعنى ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيته شئ عدمى وهو (ان لا يكون ذلك المفرد (مجردا) (عن تاء التأنيث) (كحائض) فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز ان يقال فى جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال فى جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض والطمث فى الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا تختص بزمان دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف حائضة بالتاء (لانه يقال فى جمع حائضة حائضات) وكذلك فى جمع الطامثة طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا فى شرح اللب فيكون مشابها للفعل فى اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل فى جمع حائض) يعنى الذى بغير التاء (حائضات لزم الالتباس) اى التباس الصفة التى لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التى اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر فيها الحدوث بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصان مشابهته للفعل واذا اعتبر فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها الفعل و يجمع على حائضات والحاصل انه اذا قيل فى جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لا جمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة ثم شرع فى بيان النوع الذى يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اى قوله والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اى وان لم يكن المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الا مركب من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما (اضراب عنه اى ان كان مفرده اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان فى الاونائب فاعله تحته اما راجع الى مصدره كما فى قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول

فظاهر

فظاهر واما الثانى فبحذف المضاف اى مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول مطلق مجازى اى جمع جمعا مطلقا وقوله (اى من غير اعتبار شرط) تفسير لمطلقا يعنى ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتاء ليست بمشروطة بشرط من الشروط مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لا يكون مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة اى الذى تأنيثه لفظى (و) فى جمع (زينب) اى الذى تأنيثه معنوى ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف فى قوله مطلقا فقال (وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة فى بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة (يعنى المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها) اى فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى فى تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع (كالسموات) فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفى تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها مؤنثا وقوله (ولاظاهر العلامة) بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها ليس ظاهر اعلامتها فيه كما فى طلحة قوله ولاظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكاسات والشمالات فى الرياح فحاصل مراد الرضى النقض لكلام المصنف يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا اوغيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله اعلم ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (جمع التكسير)

اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسر ايضا وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة على ان يكون مجهول المضارع من غير يغير والنسخة التى اختارها صاحب المغرب بفتح التاء على انه ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع يغير) للاشارة الى ان لفظ ماموصوف و يغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده) مرفوعا على انه نائب فاعل يغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه وامور الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ماذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها اثنين صارت عشرة و يكون المجموع الثانى غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا فى جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال فى حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المصنف بالتغير المذكور فى تعريف جمع التكسير غير التغير الذى ذكره فى تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير ههنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التى دخلت فى نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير فى نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ماكان عليه وقيد الحيثية معتبر فى التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشئ الثانى غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغيير نفس المفرد و بتغيير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغيير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغييره ليس بتغيير نفس واحده بل تغييره (لتغيير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغييره) اى من تغيير

واحده

واحده لبس التغيير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغيير يكون بحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية اومع حصول الجمعية (فلاينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كالاينتقض جمع السلامة منعا (بمثل مصطفون من الجموع السالمة التى يكون آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ماقبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه اى فى مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدتين لا قبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغيير هو التغيير فى نفس الواحد فلم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغيير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغيير المذكور فى تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما اومكسرا (فهو) اى فهذا التغيير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان فى جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان فى جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما الابهامية) كالشاهد على خروج التغيير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم فى قوله) اى فى قول المصنف (بتغيير ما) حيث وصف التغيير بما فالوصف بالتغيير ههنا وتركه فى تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثانى وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر فى التعريف لانه لما حمل التغيير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغيير الحقيقى خرج عن التعريف جمع التكسير الذى تغييره تغيير اعتبارى كالفلك مع ان امثاله داخلة فى جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغيير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغيير فى تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان (ذلك التغيير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد فى الاول مغير حقيقة بكسر رائه وادخال الالف بين الجيم واللام وفى الثانى بادخال الهمزة فى اوله واسكان الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغيير اعتباريا بلا تغيير فى بناء واحده (كفلك لما مر) من انه داخل

فى مطلق الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخلا فى النوع الثانى وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه فى الثانى اعنى بالنسبة الى التغيير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا فى العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغيير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر فى افراس التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغيير لم يعتبر فى تعريفه ثم قال والا وجه ان يقال المراد بالتغيير هو التغيير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه اعتبار التغيير فى التعريفين وارادته فى الثانى غير ما اريد فى الاول بقرينة المقابلة فما كل التعريف الاول ما غير بالحاق الزوائد المخصوصة ومال الثانى ما غير بغير الالحاق المذكور ثم قال لا حاجة الى التكلف فى اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يغير مفرده بتغيير آخره لا بتغيير صيغته لان ما يطرأ على الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا ثم شرع المصنف فى تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (وجمع القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح والصحيح هو الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الشارح الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو منتهاه (وما بينهما)

اى

اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة وهو (كافلس جمع فلس (وافعال) اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر فى قوله (وافعلة) اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف) (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين وبفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع (الصحيح) عطف على ماقبله ايضا اى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكرا كان) ذلك الصحيح (كمسلمين اومؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجح (انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر ان جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة (وماعدا ذلك) وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا ويجاوز ذلك (المذكور من الاوزان) اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وماعدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق على ما) اى على العدد الذى (فوق العشرة الى ما لانهاية له) فيرتقى جمع الكثرة الى ثلاثة وعشرين وزنا (فعل) كحمر (وفعلان) بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرها كغلمان جمع غلام (وفعلى) كجرحى بفتح الفاء (وفعل) بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقة (وفعال) بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم (وافعلاء) كاولياء جمع الولى (وفعل) بضم الفاء وتشديد العين كحيض (وفواعل) كصواحب (وفعلى) بضم الفاء كحبلى (وفعال) بكسر الفاء كرجال (وفعل) بضم الفاء وفتح العين كغرف (وفعلة) بالفتحات كبررة (وفعائل) كترائب (وفعلة) بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة (وفعالى) بفتح الفاء كيتامى (وفعلة) بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنبة جمع القرط (وفعيل) كعبيد جمع العبد

(وفعول) بضم الفاء كوجوه (وفعلاء) بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء (وفعال بكسر الفاء كضرار (وفعالى) كمعانى (وفعالى) بضم الفاء كاسارى ولما جاز استعمال احدهما مكان الآخر فى السعة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة (للآخر) لا فى الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة فى الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع للكثرة فى القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء) فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل فى القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفى الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ وقروء كفلوس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كما جادل ومصانع انتهى ما نقله وقال بعضهم ان الفرق بين الجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها منكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى فى التلويح اعلم انهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى فدل كلامه بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هى فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فادونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واقول فلعل مراد العلامة من ماذكره فى التلويح من عدم التفرقة انه مسلك الاصوليين وما) ذكره بعض من التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم فقال (المصدر) وهو فى اللغة اما مصدر ميمى بمعنى الصدور او اسم مكان وفى الاصطلاح (اسم الحدث) واضافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد او تضمنا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث ومن النوع او العدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص

بما

بماهو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ماهو اعم فقال ( يعنى ) اى المصنف ( بالحدث ) اى المذكور فى تعريف المصدر ( معنى قائما بغيره ) اى بفاعله ( سواء صدر ) ذلك المعنى ( عنه ) اى عن ذلك الغير ( كالضرب والمشى ) فانهما صادران عن الضارب والماشى ( اولم يصدر عنه كالطول والقصر ) فانه اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس بحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا فى العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الانفعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد ان يحترز عن المعنى الثانى فقال ( الجارى على الفعل ) يعنى ان المراد بالحدث فى تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله ( والمراد بجريانه على الفعل ان يقع ) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث ( بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له ) اى لذلك الفعل ( او بيانا لنوعه او عدده ) اى لنوع الفعل او عدده ( مثل جلست جلوسا ) وهذا للتأكيد ( او جلسة ) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس ( او جلسة ) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشئ على ما يقوم ذلك الشئ به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هى له او على غير من هى ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه فى حركاته وسكناته فيقال ان الناصر مثلا جار على ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير فسره به ومما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم فى مقامه

فلا تلزم الغرابة والابهام فى التعريف وانما يلزم لو لم يكن مشهورا فى واحد منها كذا فى العصام ولما اعتبر فى هذا الجريان امران احدهما ان يشتق منه الفعل والثانى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعتبرين او كلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (مثل القادرية والعالمية) اى مما يوجد فى آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المثالان مثال للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المعتبرين لان القارية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله وويحاله) معطوف على قوله مثل القادرية اى من المصادر التى لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح يويح اووال يويل وقوله (مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة فى عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله فمثل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى فمثل هذه الاربعة من النوعين لا يكون مصدرا فى اصطلاح النحويين لانعدام الامرين فى النوع الاول ولانعدام عدم الاشتقاق فى الثانى واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان مثل ويلاله وويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثانى من الامرين المعتبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المعتبر عليهما واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز فى مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فيرده قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع فى هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا فى كلامهم اذ لا يقال علم عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما

انه

انه يحكم عليه بانه سماعى والآخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف فى بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحدهذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر حال امامن الضمير المرفوع المستكن فى الخبر وهوقوله (سماع) فانه لما جاز تأويله بالصفة جازوقوع الضمير فيه كما تعرف وامامن المبتدأ على قول ابن مالك وامامن الضمير المجرور فى عليه فى الكلام المتفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذوسماع اوالمصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد مصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب التصريف) يعنى فى المراح وغيره على مذهب سيبويه وضبطه على ماذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اماساكن اومتحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ اولم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل اومكسور نحوفسق اومضموم نحوشغل وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء اوالف اوالف ونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء اما مفتوح نحو رحمة اومكسور نحونشدة اومضموم نحوكدرة وان كانت الفا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى اومكسور نحو ذكرى اومضموم نحو بشرى وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحوليان اومكسور نحو حرمان اومضموم نحو غفران وفى هذا القسم وزن آخر الحق به وهو زوان بفتح النون والزاى وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح اومكسور اومضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب اومكسور نحو خنق ولم يجئ مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لاغير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لاغير نحو هدى اذاصله هدى

وان كان بزيادة شئ اما ان يكون تاء التأنيث فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما
مفتوح نحو غلبة اومكسور نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين ايضا
فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان يكون فيه مدة اما الالف اوالواو اوالياء فان
كانت الفا فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو
ذهاب اومكسور نحو صراف اومضموم نحو سؤال وان كانت معها
زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة
اومكسور نحو دراية اومضموم نحو بغاية ولم يذكره سيبويه لندرته وان
كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لاغير نحو كراهية ولم يذكره ايضا
وان كانت المدة واوا وايضا اما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فيه زيادة
اخرى فالفاء اما مضموم نحو دخول اومفتوح نحو قبول ولم يجئ منه
مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة هى التاء ولم يجئ
الا مضموم الفاء كصبوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ منه الا مفتوح العين
نحو رجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون الا مفتوحة فاما مع زيادة شئ
آخر اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح نحو مدخل اومكسور نحو مرجع
على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادران ايضا
وان كان مع زيادة شئ فتلك الزيادة هى التاء بحكم الاستقراء وعينه اما
مفتوح نحو مسعاة اومكسور نحو محمدة وقوله (وفى غيره) حال من
المبتدأ المحذوف بقرينة السباق اى وهو حال كونه فى غيره وفى نسخة من غيره
ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن فى قياس لكونه مؤولا ايضا بمعنى
المفعول اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثلاثى وعطف قوله قياس
على سماع لعدم تقدم المجرور اذ قوله من الثلاثى منصوب المحل وهذا لا يجوز
عند المصنف خلافا للفراء فانه لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده
كذا فى المغرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير
(الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد و) الرباعى (المزيد فيه) (قياس) (اى
قياسى) (كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد
الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان
تقول يجوز (كل ما) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على

افعل

افعل ) اى يكون على وزن افعل ( فمصدره ) اى فمصدر ذلك الفعل يكون (على ) وزن ( افعال ) بكسر الهمزة ( وكل ما ) اى كذلك تقول كل مصدر (ماضيه ) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على ) وزن (استفعل فمصدره ) يكون (على ) وزن (استفعال وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثى (مثل ) (اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ) اى تقول اخراجا فى مصدر اخرج واستخراجا فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ) اى تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه عاملا فقال ( ويعمل ) (اى المصدر بالقطع ) اى يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له اولفعله وانما قيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله ( عمل فعله ) بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر وقوله ( المشتق منه ) اشارة الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله ( حال كونه ) اشارة الى ان قوله ( ماضيا ) حال من الفعل اى حال كون ذلك الفعل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا ( نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس ) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذى هو مفعوله وقوله ( او ) عاطفة ووسط الشارح قوله ( حال كونه ) بينها وبين قوله ( غيره ) للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا ( اى غير الماضى ) اى حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله ( مستقبلا ) تفسير للغير اى مستقبلا ( كان ) اى ذلك الغير ( اوحالا ) مثال المستقبل والحال ( نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا اوالآن ) يعنى ان قيدته بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيدته بالآن يكون مثالا للحال فان الاكرام

ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغدا عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالآن يكون عاملا بعمل الحال وقوله ( وذلك العمل ) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله ( لمناسبة الاشتقاق ) الثابت ( بينهما ) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل ( لاباعتبار الشبه ) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات ( فلهذا ) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر ( لم يشترط فيه ) اى فى المصدر ( الزمان ) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط يعم الماضى وغيره ( كاسمى الفاعل والمفعول ) اى كما اشترط الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل او الحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله ( اذا لم يكن مفعولا مطلقا ) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الشارح بقوله ( يعنى عمل المصدر ) اى يريد المصنف من هذا التقييد ان عمل المصدر ( عمل فعله بالقطع ) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل ( مشروط بان لا يكون ) ذلك المصدر ( مفعولا مطلقا اصلا فانه ) اى المصدر ( اذا كان مفعولا مطلقا ) نحو ضربت ضرب زيد عمرا ( سيجئ حكمه ) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالفعل المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا او بيانا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال ( ولا يتقدم معموله ) ( اى معمول المصدر ) فسر به الضمير لئلا يتوهم ارجاعه الى الفعل او غيره ( عليه ) اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه ( لكونه ) اى لكون المصدر ( بتقدير الفعل مع ان ) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب ( وشئ مما ) اى ومعمول من المعمولات التى وقعت ( فى حيز ان ) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية

لايتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلايقال) اى فحينئذ لايجوزان (يقال (اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة و بين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولاتأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالتتمم للعامل الملابسته اليه فى الاغلب فيدخل فى مالايدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى وماانت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما كذا فى شرح اللب واشار اليه العصام ثم شرع فى بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولايضمر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او الظرف الآتى واشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لايجوزان يضمر معمول المصدر من الفاعل وغيره فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لايضمر اى لايضمر معمول المصدر فى المصدر وقوله (اويكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى اولايكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لايضمر وقوله (لانه لواضمر) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لوجاز ان يضمر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لاضمر فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل مايجوز الاضمار فى واحده من الفعل والصفة يجوز الاضمار فى مثناه وجمعه لكن الاضمار فى مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين) فى صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر و) الآخر نظرا

الى ( الفاعل ) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احداهما ان تثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله ( ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل ) بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضربا وضربوا ( وكذا ) اى كالفعل ( اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ) اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه قوله ( لا يلزم ) جواب لما كان كذلك لا يلزم ( فيها ) اى المذكورات من الفعل وغيره من الصفات ( محذور ) وهو اجتماع التثنيتين والجمعين لانهما مقصوران بالنظر الى الفاعل في ما ذكرتم اشار بقوله ( بخلاف المصدر ) الى المقدمة الى الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل ( فان له ) اى للمصدر ( في نفسه ) اى في معناه الذى يدل عليه بالمطابقة ( تثنية وجمعا ) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله ( ولا شبهة ) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما في نحو ضربى زيدا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لا شبهة ( ان الاضمار ) اى الذى دل عليه قوله لا يضمر مقيد بقوله ( فيه ) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه ( يستلزم الاستتار ) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام ( فانه اذا كان ) اى الضمير ( بارزا ) كما سبق في ضربى زيدا ( لم يكن ذلك البارز ( مضمرا فيه ) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه ( بل ) يكون ( مضمرا مطلقا ) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل في باب الضمائر هو البارز وقوله ( فلا حاجة ) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمر بقوله فيه لا حاجة ( الى اعتبار

قيد

قيد الاستتار على حدته ) وقوله ( ليخرج ) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لايضمر ( نحو ضربى زيدا حاصل ) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحثا اما اولا فلانا نمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع فى التثنية والجمع المقبسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لايجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع فى اللفظ حقيقة فبا طل اذ الكلام فى الاستتار انه لابد من علامة فى استتار ضمير المثنى والمجموع ولما اتحدا فى الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمنع لزومها واسناده اسم الفعل والحاصل ان التعليل العارى عن هذه المنوعات ماعلل به شارح اللب بانه انما لايجوز اضماره فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ماقام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لاوضعى فلا يحتاج الى الامر الحكمى انتهى ثم شرع فى ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال ( ولايلزم ذكر الفاعل ) (اى فاعل المصدر ) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام فى الفاعل للعهد الخارجى والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا فى الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى ولبس الذكر كالانثى وقوله (لامظهرا ولامضمرا) تفضيل للذكر اوعدم اللزوم يعنى انه لايلزم ذكره حال كونه مظهرا ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لايضمر فيه ( نحو اعجبنى ضرب ) بالتنوين (زيدا) فان الضرب فى هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لامظهرا ولامضمرا وان كان له فاعل فى الحقيقة وقوله ( لان النسبة ) علة لقوله لايلزم يعنى وانما لايلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ماغير مأخوذة فى مفهومه) اى فى مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة فى مفهومه ( فلا يتوقف تصور مفهومه ) اى مفهوم المصدر ( عليه ) اى على فاعل ما ( بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة ) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ماما مأخوذة فى مفهوم كل منهما فلا يدلها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع فى مسئلة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال ( ويجوز اضافته ) اى اضافة المصدر ( الى الفاعل ) كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا فى فاعله ولما كان عمل المصدر فى فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا نحو اعجبنى ضرب زيد بتنوين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين و بلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا فى اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو القسم الاول كما قال ( مع ان اعماله ) اى اعمال المصدر ( منونا ) اى حال كونه منونا ( اولى ) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله ( لانه ) اى لان المصدر ( حينئذ ) اى حين كونه منونا ( اقوى مشابهة للفعل ) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله ( لكونه ) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعنى انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون ( نكرة ) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه مع التنوين منصوص بنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة ( نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عن الاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال و جاز جعله تابعا لمحله ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحله المعمول الارجح بان يكون مرفوع المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند الاكثر يقتضى ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثالا بنحو قوله

تعالى

تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه فى هذه الاية مضاف باتفاق القراآت والله اعلم ولما بين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسئلة اضافته الى غير الفاعل من المعمولات فقال ( وقد يضاف ) ( اى المصدر ) ( الى المفعول ) اورد هذه المسئلة بقد ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومه بقوله ( سواء كان ) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر ( مفعولا به او ) كان ( ظرفا او ) كان ( مفعولا له ) وقوله ( على قلة ) اشارة الى قلة هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله ( نحو ضرب اللص الجلاد ) مثال لاضافته المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع ( و ) نحو ( ضرب يوم الجمعة ) مثال لاضافته الى الظرف ( و ) نحو ( ضرب التأديب ) مثال لاضافته الى المفعول له ولما فرغ من بيان ما كثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ما قل فيه اعماله فقال ( واعماله ) ( اى اعمال المصدر ) وقوله ( ملتبسا ) للاشارة الى ان قوله ( باللام ) حال كونه من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله ( اى بلام التعريف ) لئلا يظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله ( قليل ) خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعرف باللام عاملا قليل وقوله ( لانه ) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين التباسه باللام لان المصدر ( عند عمله ) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو ( مقدر بان ) اى المصدرية حال كونها ( مع الفعل ) يعنى ان معنى قولنا اعجبنى ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا كان كذلك ( فكما لا يدخل لام التعريف على ان ) المصدرية حال كونها ( مع الفعل ينبغى ان لا يدخل ) اى اللام ( على المصدر المقدر به ) اى على المصدر الذى قدر بان مع الفعل ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله ( ولكن جوز ذلك ) اى اعماله مع اللام ( على قلة فرقا ) اى ليحصل الفرق ( بين الشئ ) وهو ان مع الفعل ههنا نحو

ان يضرب ( و بين المقدر به ) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنه ثم نقل وجها ضعيفا فى زعمه فقال ( قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل اومفعول صريح ) بل قد جاء فى الشعر وهو قوله ضعيف النكاية اعداءه فان النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل فى اعداءه كذا فى الوافية ( بل قد جاء ) اى فى القرآن ( عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء ) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعرف باللام وهو عامل فيه ثم شرع فى النوع الذى يكون العمل للفعل فقط فقال ( فان كان ) ( اى المصدر ) ( مفعولا مطلقا ) ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسره بقوله ( صرفا ) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون ( من غير اعتبار ابداله ) اى كونه بدلا ( من الفعل ) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيذكر واما ان كان صرفا ( فالعمل للفعل ) وقوله ( من غير تجويز ان يكون ) اى العمل ( للمصدر ) احتراز عما سيجئ من تجويز ان يكون له اوللفعل وقوله ( اذ لا يجوز ) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز ( اعمال الضعيف ) اى المصدر ( مع وجدان القوى ) اى الفعل ( سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا اومحذوفا غير لازم ) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان المحذوف لازما بان يكون من المواضع التى يجب حذف فعله كما سبق فان حكمه ماسيجئ فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف ( نحو ضربا زيدا ) فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من المواضع التى وجب الحذف فيها ثم شرع فى بيان مايجوز فيه الوجهان فقال ( وان كان ) وقوله ( اى المصدر ) تفسير للضمير المستتر فى كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله ( مفعولا مطلقا واقعا ) اشارة الى ان قوله ( بدلا منه ) خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعنى الذى هو

المفعول

المفعول المطلق (بدلا) اى عوضا (منه) (اى من الفعل وهو) اى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له) فان كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعنى سقيت وشكرت وحمدت حذفا لازما سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اى فيجوز فيه) اى فى اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقيا له متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (الاصالة) وهذا مذهب السيرافى اى لكون الفعل اصلا فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل للنيابة) اى لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه وقيامه مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمر فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما (عمل المصدر للنيابة) اى لكونه نائبا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمل المصدر للمصدرية) اى لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبا عن الفعل (ففى قوله) اى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول فى وقوله وقوله (وجهان) اى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى فى قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنيابته ولمصدريته اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجه لصاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلائم حمل كلامه على ان عمل المصدر

للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمى المصدر اراد الشارح
ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف ( بين قسمى المصدر
اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى المصدر الذى (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان)
اى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان ( اياه ) اى مفعولا مطلقا ( بالجمل
المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز
اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المسئلتين بذكر تلك
الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين وان يذكر تلك الجمل بعدهما
(لبيان) اى لقصد بيان ( بعض احكام عمل المصدر ) وهو عدم جواز تقدم
معموله ( لان عمله فى القسم الاول ) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا
(اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرت) اى
لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه ) اى
تعلق ماذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن
فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب
عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان تؤخر
عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان له مزيد
اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ماعرفت من ان امتناع تقديم المعمول
يخص القسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام
الجمل الى هذا اعنى ان المشترك بعضها لا جميعها والله اعلم ثم شرع فى بيان اسم
الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله ( ما) مع صلته التى هى قوله
( اشتق ) خبره (اى اسم اشتق ) ( من فعل ) وهو بسكون العين مع كسر
الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث ) يعنى المصدر
فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب
الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر
بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب و يضرب
وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة
وقوله (موضوعا ذلك الاسم ) للاشارة الى ان اللام فى قوله ( لمن ) متعلق
باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى

راجع

راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من (قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام به الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقترب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر وقال العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول هذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لايقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لابد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ الا على التعيين انتهى ماحققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين ولما كان لفظ من مختصا بالعقلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق على المصنف ان يعبر بعبارة شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول (بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تغيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر فى

اشتق اى ملتبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال فحقيقة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف فيه ثم شرع فى بيان فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغيره) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها يشتق من الفعل فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بما عداه اسم المفعول والصفة المشبهة (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعرف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم

المفعول واسم التفضيل ( لبس ) اى لبس موضوعا (لمن قام به ) ثم صرح الشارح حقية كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى قول المصنف لاقول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتى ثم بين حقيته بقوله ( لان المتبادر من قوله ) اى من قول من عرف اسم الفاعل وهو قوله (ما اشتق لمن قام به) والذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود ( موضوعا لمن قام به و يكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من تمام المعنى الموضوع له ) قوله (من غير زيادة ونقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولانقصانها منه فخروج اسم المفعول منه ظاهر لانه لبس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله ( كالزيادة فيه ) اى كما ضم فى اسم التفضيل يعنى لو جعلت تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى فحينئذ لا يصدق (على هذا الاسم) اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل ) اى الى تمامه (بل) يصدق عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون المذكورون ( اخراج الصفة المشبهة اليه ) اى الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم ) اى لحصول الظن منهم ( ان الاشتقاق ) اى المذكور فى ضمن قوله ما اشتق لمن قام به (شامل لاسم التفضيل ) اى مجردا عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت اذ مجرد الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو

مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ماقرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد الشارح ان يشير اليه مع جوابه فقال (ويخدشه) من الاخداش وهو من الخدشة والخدشة فى الاصل هو السعى والكسب كما فى الصحاح والمراد ههنا ازالة السعى بان يكون همزته للازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ يجب السعى الى ازالته ودفعه بادنى سعى وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان نلتزم ذلك) يعنى ان نقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا بل خروجها لازم وقوله (يدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اى فى الصيغة التى حصر المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضروب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء ما و وجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فان الظاهر

ان كلمة من للبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم الفاعل باعتبار انها لمن قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفى علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفة بقوله (وفى الترجمة الشريفة مامعناه) اى وقع فى الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو لبس خبره يعنى وفيها ايضا ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لاعلى هذه الصيغة) اى لبس على صيغة فاعل (فهو لبس باسم فاعل بل هو اما صفة مشبهة اوافعل التفضيل اوصيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه ثم شرع فى بيان صيغة من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال (وصيغته) (اى صيغه اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل عمله بخلاف توجيه المصنف فى شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من مجرد الثلاثى) ظرف مستقر حال من المبتدأ اومن الضمير المستكن فى الخبر واضافة المجرد الى الثلاثى من قبيل جرد قطيفة يعنى من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا فى المعرب اى صيغة الاسم الذى يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثى المجرد المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله من مجرد الثلاثى اى صيغته من غير الثلاثى المجرد ثم فسر ذلك الغير بقوله (اى ثلاثيا) وهو وماعطف عليه منصوب على انه حال وانما فسره بهذه الصورة ليطابق التفسير بالمفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثى يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثى المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه اور باعيا مجردا او) رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان

اسم الفاعل مشتق من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهمل المصنف هذا القيد لان قوله (بميم) الى آخره مغن عنه كما لايخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اى مع ميم) للاشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم ثم بين الشارح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا) ليشمل مضارع الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج اومفتوحا كما فى الخماسى والسداسى مثل يفتعل ويستفعل وقوله (و) (مع) (كسر ماقبل الاخر) عطف على قوله بميم ولذا وسط الشارح قوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فبها ونعمت وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل) يعنى مافى اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع فى بيان امثلته من غير الثلاثى المجرد فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضمومة فى مضارعة فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان (ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضارعة المفتوحة) فان حروف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم واعلم ان الشارح تفنن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الاول وانثها فى الثانى مع انها فى الموضعين مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحينئذ وجب تأنيثها وانما فسر المثالين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى فى المفتوحة لانه لولم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعنى ان يذكر امثال اللخماسى المزيد على

الثلاثى

الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا للرباعى المجرد ثم قال (ولواقيم) اى ولواتمام
المصنف (متفاعل) اى مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام
كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعال وقوله (كان) جواب لواقيم يعنى لواقيم
كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت الميم
مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع
ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل آخر المضارع كما لا يخفى للفهم الا ان يقال ان
المراد من الآخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى بنيت
والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) فى المتن وانما كان
اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمى الميم مثال)
متعلق بقوله (يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال) يعنى يكون كلام
المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمى الكسر احدهما الكسر
الغير الواقع فى آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع آخر
المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة موضع
الحرف المضموم فيكون ماقبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح
منه والثانى الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثانى ايضا على قسمين
احدهما مكسور ماقبل الاخر والثانى مفتوح ماقبل الاخر فنحو مدخل
يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما
المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا فكان مثال الاخير غير مذكور ثم شرع
فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اى اسم الفاعل
وقوله (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهى يعنى يعمل مثل عمل
فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله)
اى فعل ذلك الاسم (لازما) اى غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اى
ذلك الاسم (ايضا) اى كفعله (لازما) فلا يعمل فى المفعول الصريح (ويعمل
عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج
كعمله (وان كان) اى فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو) اى
اسم فاعله الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا
كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعله (متعديا الى اثنين) اى الى مفعولين

كاعطى وعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معطى وعالم (ايضا) اى كفعله (كذلك) اى يتعدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معط زيدا درهما (وكما ان فعله) اى وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اى المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ما هى فضلة اى غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اى اسم الفاعل (اليها) اى الى المذكورات ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (اى يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بشئ يشترط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (وهو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المنفصلة حقيقية لانهما لا يجتمعان ولا يخلوا الا اشترط عنهما ولما كان الزمان المضاف غير مباين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى احداهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (يا تيتان) يعنى ليستا بلاميتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى بمعنى من فيكون معناهما انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) اى انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبهه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل المضارع بالمشابهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعهما صفة للنكرة فاذا كان عمله

لمشابهته

لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لايخالفه) اى لايكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لوكان مخالفا له فى الزمان بان يكون زمانه ماضيا لتنقصت المشابهة بينهما ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (اوغدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى اونحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان الضارب فى المثالين عمل عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله وهو عمرا لاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى وكلبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لايخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال اوالاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ماهر من زيد ضارب الآن (اوحكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآية عامل فى مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الاية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو ههنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كانه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو ان يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كانه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لايخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال اوالاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا ومظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفى والاستفهام ثم قال الاولى

ان لااشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لايشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لانسلم ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله اوالهمزة اوما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال اوالاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه اوالى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واسناده عليه كذا فسره العينى و فسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على الموصوف به) اى على اسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او منسلخا بدخول النواسخ عليه نحو كان زيد ضارب اعمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضارب اعمرا (او الموصول) عطف على المبتدأ ثم انه لايخفى انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لما يعمه بقرينة ما سيأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لايتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح على الوهم واقول ولعل ذكره ههنا للاستطراد اولبيان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هى لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذا الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة لترشلاط اى انما يشترط فى العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة

الفعل

الفعل اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كون تلك الجهة ناشئة من كون اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاسناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاسناد فلزم فى العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع فى امثلة كل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال للعامل فى الضمير المستتر فى المفعول فان فرسه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتماده) (على الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر فى الهمزة فسرها الشارح بوصفها بوصف (الاستفهامية) واشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة ثم بين لفظ النحو بقوله (من الفاظ الاستفهام) سواء كان حرفا كهل او اسما نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكران وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او شرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة ثم قال (ونحوهما من حروف النفى كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسرنا نحوهما فى الاول بالانفاظ وفى الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد فى الحرف وفى الاسم ولو قلل من الحروف لم يوجد الشمول واما النفى فيوجد فى الفعل كليس وفى الحرف كما ولا ولما لم يدخل الفعل فى هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف فى ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام او النفى كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة فى الاستفهام والى اصالة ما فى النفى ثم شرع فى بيان توجيه علة الاشتراط باحدهما حين انعدام الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان

الاستفهام والنفي ) وقوله (بالفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبران يعني ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كما بين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل ( فازدادبهما ) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه ) اى شبه اسم الفاعل ( بالفعل نحو اقائم الزيدان وماقائم الزيدان) وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياطالعا جبلا فان طالعا عمل في جبلا لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر فعنى ياطالعا ياربجلا طالعا وهذا ما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ اومقدر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل امازمان الحال اوالاستقبال اوللماضي وفرغ من بيان حال في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان ) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورده وصفا بقوله (المتعدى) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهوانما وجد في المتعدى ( للماضى ) ولما كان كونه للماضي على وجهين احدهما بالاستقلال والآخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله ( اى للزمان الماضى بالاستقلال ) يعني سواء كان المراد بكونه للماضي انه مقارن للزمان الماضي دون الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيدا مس ( او ) وجد ذلك الماضي ( في ضمن استمرار ) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو انا ضارب زيدا ثم الشارح ضم قوله (واريد ذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة ( وجبت الاضافة ) ( اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ) ( معنى ) وفسره بقوله (اى اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازى للاضافة ولبيان

نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى معمولها يعنى انما كانت تلك الاضافة معنوية لا لفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى معموله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب فى هذا المثال لما كان للمعنى الماضى لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط فى عمله بكونه مقارنا للحال او الاستقبال (خلافا للكسائى) اى خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائى (فانه) اى الكسائى (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل فى مفعوله (عنده) اى عند الكسائى بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضى او الاستقبال او الحال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال فى الوجود لكنه مؤخر عنه فى الملاحظة فروعيت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله منصوبا) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هى الجائزة عنده ايضا (ليست) اى تلك اضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك اضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اى عند الكسائى (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شانها كذلك فهى اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائى) اى استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملا فى مفعوله وناصبا له مع كونه بمعنى الماضى ولو لم يجز اعماله مع كونه للماضى لم يقع المفعول منصوبا فى هذه الاية (وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اى عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبا فقال (وان كان له) (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر اى المراد بذلك المعمول

الآخر هو غير المعمول الذى اضيف ( اسم الفاعل اليه ) من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت ( فبفعل مقدر ) ( اى فانتصابه ) اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو ( بفعل مقدر ) وقوله ( لا باسم الفاعل ) للاشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائى قائل بان انتصابه باسم الفاعل ( نحو زيد معطى عمرو درهما امس ) ( قدر هما اى ) فان لفظ درهما فى هذا المثال ( منصوب باعطى المقدر ) اى بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله ( فانه لما قيل معطى عمرو قيل ) اى سئل بقوله ( ما اعطاه فقيل درهما اى ) فاجيب عنه بانه ( اعطاه درهما ولما فرغ من ) مسائل اسم الفاعل المجرد عن اللام شرع فى مسئله التى هى حين دخول اللام عليه فقال ( فان دخلت اللام ) واورد الشارح وصفها بقوله ( الموصولة ) للتخصيص يعنى المراد بدخول اللام ( على اسم الفاعل ) هى اللام الموصولة وقال العصام ان الشارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهى ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بابداء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم كذا فى الرضى وقوله ( استوى الجميع ) جزاء لقوله فان دخلت يعنى اذا كان كذلك استوى ( اى استوى جميع الازمنة ) من الماضى والحال والاستقبال ولم يشترط فى عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ من الصواحب ( فتقول ) اى فحينئذ يجوز ان تقول ( مررت بالضارب ابوه زيدا امس ) اى حال كونه مقارنا للماضى ( كما تقول ) اى كما يجوز ان يقول ( مررت بالضارب ابوه الآن او غدا ) وقوله ( لانه ) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط فى العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فانما علة الاحتياج الى

اشتراط

اشتراط احدهما منتفية ههنا لان علة الاحتياج انما هى لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصول عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اى لكراهة العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من خواص الاسم (عليه) اى على الفعل ثم شرع فى بيان احكام صيغة المبالغة فقال (وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على ما فى الترجمة الشريفة وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية وبضم المبالغة فى معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل كالتكثير الذى فى باب التفعيل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك والفعل اوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعول ومفعال بكسر الميم وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب ومضراب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيبويه وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ما وضع وقوله (اى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله) تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبنيا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح

فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا على احتمال ان يكون داخلا فى الحد فقال ( هذا ) اى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراط ( على تقدير ان تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل ) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد بذلك الاشتراك هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم ( واما ) اى واما توجيه كلام المصنف ( اذا كانت ) اى صيغ المبالغة ( داخلة فيه ) اى فى حد اسم الفاعل ومشتركة معه فى المفهوم ( فمعنى هذه العبارة ) اى فيكون معنى قوله مثله ( ان صيغ اسم الفاعل اذا كان ) اى وقت كون اسم الفاعل ( للمبالغة ) اى ذلك الفرد منه ( مثله ) اى مثل اسم الفاعل ( اذا لم يكن ) اى مثل الفرد الذى لم يكن ( للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ) يعنى فلا يجوز ان يقول امس كما لا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدأ ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال ( و ) نحو ( مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس ) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله ( ومافيه ) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى ( من معنى المبالغة ناب ) اى قام ذلك المعنى ( مناب ما ) اى مقام المعنى الذى ( فانه من المشابهة اللفظية ) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موازنته له فى الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم ان فى قوله وناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فات المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جبر لما فات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواب بقوله وناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهته الفعل فكيف يكون جابرا وقال فى شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هى التى بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة

فى

فى الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد لغير المناقى للفعلية ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع فى هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما فقال ( والمثنى ) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اى المثنى (من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضرابان ولما لم يمكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اى من اسم الفاعل ومما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله ( مصححا كان ) اى سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضرابون ( اومكسرا ) كضربة ( مثله ) ( اى مثل اسم الفاعل ) وقوله ( اذا كان مفردا ) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله ( فى العمل وشروطه ) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق بين مفرده وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى الصيغة المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة ( بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون اومن الياء والنون ( والجمع ) اى وعلامة الجمع من الواو والنون اوالياء والنون لبقاء صيغة المفرد فيهما ( تقول الزيدان ضاربان اوالزيدون ضاربون عمرا الآن اوغدا ) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله ( اوالزيدان الضاربان اوالزيدون الضاربون عمرا الآن اوغدا اوامس (وهذا مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجميع وقال العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تنفى لوجه عمل المصحح لانه لاتتغير صيغة مفرده فيه واما فى عمل جمع المكسر فلا تنفى لانه تتغير صيغة مفرده الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون ) وتفسير الشارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع ) اشارة الى تعميم تلك المسئلة فى نون المثنى والمجموع وقوله ( مع العمل ) متعلق بيجوز وظرف له وقوله ( فى معموله بنصبه على المفعولية ) تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المفعولية نحو نحن الضاربو زيدا وزيدو عمرو الضاربا بكرا ويجوز ايضا ذكر النون

عليها الضرب ( واعتذارا قامة من ) اى الاعتذار من المعرف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع ( مقام ما ) اى ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لعموم ما اى هو الاعتذار الذى ( مر فى اسم الفاعل ) فلا يلزم تكراره ( فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة ) وقوله ( من المصدر ) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ( وقوله لمن وقع عليه ) فصل ( يخرج ) اى من هذا التعريف ( ماعدا المحدود ) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير ( كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل ) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو فى المتعدى ولما كان لاسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله ( مطلقا ) وفسر ذلك المطلق بقوله ( سواء وضع ) اى سواء وضع ( اسم التفضيل لتفضيل الفاعل ) نحو اعلم ( او لتفضيل المفعول ) نحو اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد ( فانه ) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل ( هو مشتق من فعل لموصوف له بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول ) بخلافه فانه ( موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط ) اى من غير اعتبار زيادته ثم شرع فى بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال ( وصيغته ) اى صيغة اسم المفعول حال كونه ( من الثلاثى المجرد على ) ( وزن ) ( مفعول ) نحو منصور ( ومن غيره ) ( اى غير الثلاثى المجرد ) من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى المجرد او الرباعى المزيد فيه ( على صيغة اسم الفاعل ) اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله ( بفتح ) اى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملابسة بفتح ( ما ) اى الحرف الذى ( قبل الآخر ) وانما اختير الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول ( لخفة الفتحة ) اى لكونها اخف الحركات ( وكثرة المفعول ) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى

اثنين او الى ثلاثة ولكن بوجدله مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكثرت (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع فى بيان عمله فقال (وامره) (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبر ومشبه به وقوله (فى العمل) متعلق بالامر كذا فى المغرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اى فى عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله فى العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام فى الاشتراط للعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو انه يشترط عمله فى المفعول به (باحد الزمانين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كامر اسم الفاعل) (اى مثل شانه وحاله) وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كامر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابى على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال او الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس فى كلامهم مايدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اكتفى بقوله وامره كامر اسم الفاعل فى العمل لكفى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فلو كان) اى بعد رفعه لذلك المفعول بالنائبية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هذا مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبا (يبقى) اى ذلك المفعول الآخر (على نصبه) اى على نصبه الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد معطى غلامه درهما) فقوله معطى بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوبا به على حاله

وقيد الشارح المثال بقوله ( الآن اوغدا ) وقد اهمله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ما كان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا باللام واورد له مثالا بقوله ( او المعطى غلامه درهما الآن اوغدا اوامس ) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال ( الصفة المشبهة ) يعنى الصفة التى لبست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة ( باسم الفاعل من حيث انها ) اى تلك الصفة ( تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ) كما يثنى اسم الفاعل و يجمع و يذكر و يؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله ( ما اشتق ) اى اسم اشتق ( من فعل لازم ) وهذا القول ( احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين ) اى المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو مرو به وكذا يخرج عنه افعل التفضيل من المتعدى نحو زيد اعلم من عمرو كذا فى الوافية ( لمن ) اى موضوعا لمن وفسره بقوله ( اى لما ) اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف فى التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك ( قام به ) وقال فى الوافية ايضا ـ قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم يتعرض له الشارح العلامة ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله ( على معنى الثبوت ) يعنى انها موضوعة لما يستمر و يلزم ( لا بمعنى الحدوث ) كاسم الفاعل او المفعول وهذا ( احتراز عن نحو قائم وذاهب ) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم واشار اليه بقوله ( مما اشتق ) وهو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق ( من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه ) اى فان ذلك الاسم ( اسم فاعل ) لكونه بمعنى الحدوث ( لا صفة مشبهة ) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعل التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل اه وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار

فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولادليل فيهما فليس
معنى نحو حسن فى الوضع الاانه ذوحسن سواء كان فى بعض الازمنة اوفى جميع
الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك
بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى
من بعض ولم تجد نفيه فى جميع الازمنة كانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه
فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الاان تقوم قرينة على تخصيصه
ببعضها كما تقول كان هذا حسنا ففيما اقول فهنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد
وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع
الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة
مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد
والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو
القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) اى المراد من
قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن
فانه مشتق من حسن اى من الباب الذى اختص باللازم (اوعند الاشتقاق)
اى سواء كان لازما حين الوضع اولم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه
مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند
كونه فى هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة
مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه
لم يجز اشتقاقهما منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لم يصدق تعريفه حينئذ عليه
بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب
الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى
يكون لازما بنقله و يصدق عليه تعريفه و يتمار من الراحم الذى هو اسم الفاعل
فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة
مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم
بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع
الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك لكون هذا
الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يجئ من الباب الذى بضم العين

فى الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فانه فعل ماضى بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا) من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للاشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتنوين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذى اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ماقبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثلاثى المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد) الى الاحتمال الثانى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ الفاعل وقوله الذى هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت

المخالفة

المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى مافوقه من الرباعى وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله ( فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا ) الى الاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع ) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله ( اى كائنة ) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن فى مخالفة حيث قدر المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله ( بحيث لا تجاوزه) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله ( فالظرف) شروع فى بيان الاعراب الجائز فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف المستقر ( منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة ) وهذا هو الاعراب الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره ( او صفة ) اى او الظرف المستقر منصوب على انه صفة ( لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما نسمع ) وفى العصام انه يرد على قوله اى كائنة على قدره ان وزن افعل من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع انهما مخالفان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجئها من غير الثلاثى قياسيا مقصورا على ماسمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال ( وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله ( بالبيان ) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعنى ان المخالفة

ممتازة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حيئذ ان يقول مخالفة لصيغتى الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما الا من حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا كذا فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر) فى الاوصاف التى ذكرت واسم المفعول (بخلافه) وقوله (كحسن) مع ما بعده خبر لمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها بعضهم فى بيت هر زده آمد بنظم وزن صفات ❊ حسن ضيق وشجاع وجبان احول وشكس وصلب وصفر وسليم * وبس خلوع وخشن وجنب وعطشان نفسا آمد ودكر قيوم ❊ پس امام وندس دكر حيوان ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يريد عملها على فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سيأتى من ان النصب على التشبيه انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييز فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن

فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار الوصف كذا فى المغرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) اى من الازمنة الثلثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعنى انها انما لم تشترط بالمقارنة لزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشتراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن المتجدد وقوله (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصول على الاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضارب والحائض كما عرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنونه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها اقساما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لا بد لها من موضوع ومحمول ففقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقساما بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع

فى وجه التسمية وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشأن (يسئل عن حكمه اى عن حكم كل قسم (و يبحث عنه) اى و يحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسئل عنها وقوله (ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يعنى ان لها اقساما بحسب ذاتها و بحسب معمولها و بحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للملابسة والى انه ظرف) مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله (مضافا) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبسا) (باللام او مجردا عنهما) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجرور المثنى فى عنهما والفاء فى قوله (فهذه) للفذلكة يعنى فاذا انقسمت الصفة كذلك فهذه (الاقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين (وهما كونها باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام ثم شرع فى تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام فى المعمول للعهد الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجهه او حسن الوجه او حسن وجه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلاثة اقسام (مرفوع) (تارة) (ومنصوب) (تارة) (ومجرور) (اخرى) اى تارة اخرى وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) (ليكون توطئة لقوله (صارت) اى فبنأ على كون المعمول المذكر معربا

بالاعاريب

بالاعاريب الثلاثة صارت اقسام مسائلها ) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب ) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام ) اى فى الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال ( فالرفع ) اى الحاصل الجائز ( فى المعمول) (على الفاعلية )(اى فاعليته للصفة المشبهة) يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة ( والنصب ) اى وكون المعمول منصوبا مبنى ( على التشبيه ) ( اى تشبيهه ) اى مبنى على جعل ( معمول الصفة ) شبيها ( بالمفعول ) وقوله ( فى ) ( المعمول ) ( المعرفة ) ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله ( وعلى التمييز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تمييزا ) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل ( فى ) (المعمول) ( النكرة ) ( هذا ) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز ( عند البصريين ) حيث فرقوا بينهما ( وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى منصوب على التمييز (فى الجميع ) اى فى جميع صورتين اللتين احداهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطر والى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطروا الى الحكم معمول غريب ( لانهم) اى لان الكوفيين ( يجوزون تعريف التمييز ) اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه

بالمفعول ) اى يحكمون بان النصب ( فى الجميع ) اى فى جميع الصورتين ( وقال الشارح الرضى ) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال ( والاولى ) اى الاحرى والانسب ( التفصيل ) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التمييز فقوله ( والجر ) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر فى المعمول ) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى ( على الاضافة ) ( اى اضافة الصفة اليه ) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال ( وتفصيلها ) ولما احتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله ( اى تفصيل هذه الاقسام ) للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو وظاهر وقوله ( فى ضمن ) جواب لمن قال ان الضمير المجرور راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يابى عنه السياق ولان التفصيل انما يمشى فى الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم تكن مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة فى ضمن ( امثلة جزئية ) فقوله فتفصيلها مبتدأ وقوله ( حسن وجهه ) خبر وقوله ( بتنوين الصفة ) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردا عن اللام وعن الاضافة وقوله ( ورفع ) بالجر عطف على التنوين اى فحينئذ اذا قرأت معمولها الذى هو ( وجهه ) برفعه مرفوعا ( بالفاعلية ) اى بكونه فاعلا للصفة ( او نصبه ) اى او قرأت ذلك المعمول بنصبه ( على التشبيه بالمفعول ) واورد ههنا بعلى حيث قال على التشبيه وفى الاول بالياء حيث قال بالفاعلية لتحصيل الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما بين النحاة وقوله ( وبحذف التنوين وجر وجهه ) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون وجهه مجرورا ( بالاضافة ) اى بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الشارح قوله

فهذا

(فهذا التركيب) لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبر للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها) اى ذكر تلك الامثلة وقوله (لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلة للقصد المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع فى بيان امثلة اخرى فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل وقوله (فى كونه امثلة ثلاثة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة و بمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اى حال كونه ملابسا بالوجوه المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرئت بالتنوين ومن جره اذا قرئت بحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى هى مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا او منصوبا او الصفة التى بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجه) (عطف) اى هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اى هو ايضا) تفسير لصورة العطف يعنى ان تركيب حسن وجه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها حين كون معموله مجرورا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك الواو معطوف ايضا بالعاطف المقدر كذا فى المغرب حال كون هذا التركيب (بادخال اللام على الصفة ورفع) اى و برفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا (او نصبه) اى او بنصبه (بالتشبيه) اى تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا للصفة المتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها (او جره بالاضافة) اى او بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام و بالاضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريدها عنهما كما سبق ثم المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر

العاطف واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغيير فقال (وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير القسم السابق وقوله (لان الامثلة السابق) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت (مثالا للصفة ذات اللام) فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة الملتبسة باللام مع رفع معمولها والثانى للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول او نصبه او جره مع كون المعمول مجردا عن اللام ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح ان يبين لاختياره وجها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (و الثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى مقدم على العدمى طبعا فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقوله (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسما واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كما سيأتى (وسائر الاقسام) منها (صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها (وهما الحسن وجهه والحسن وجه (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه

لما قال فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه يعنى ان اثنين منهما (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (ممتنعان) اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها وقوله (المضاف) بالجر صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (اوغير واسطة) اى اواضيف بغير واسطة المتعلق ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجه اوالى وجه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او بحذف النون) اذا كانت تثنية اوجمعا سالما (كحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله اوبحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلابد ان توجد فيما اضيفت اليه من المعمول (اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير

الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضميران المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) فى معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكانه قال ان الخفة اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اى فى مثل الحسن وجهه (بواحد) اى بواحد (منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدهما اى وثانى الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذى تجرد (عن اللام) وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام (الى وجه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستتاره) اى و باستتار ذلك الضمير (فى الصفة) كما حذف واستتر فى الحسن الوجه (لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا فى الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اى ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف

ما اضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا في اضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهي اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة لان المعهود المعروف في الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع فهذا التركيب ممتنع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ما هو مختلف فقال (واختلف في) (اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (في صورة كانت الصفة فيها) اى في تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) واما وسط الشارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو لفظ في وبين مجروره الذي هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ المثل الى الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اورده بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجورونها) اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اى جوازا كائنا مع قبح ولا يجوزونها مع حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اى انما يجوزونها مع قبحها في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف على فسيبويه اى والكوفيون (يجوزونها) اى تلك الصورة (بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح) اى ووجه حكم الاولين بقبحه (انهم) اى النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اى اضافة الصفة المشبهة اى تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخريين لها وقوله (لقصد التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا اى انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل القصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضي الحال) اى حال القاصدين (ان يبلغ) اى التخفيف (اقصى) اى اعلى (ما يمكن منه) اى تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويقبح) بالنصب عطف على ان يبلغ اى تقتضي تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على اهون التخفيف) اى على اسفله وقوله (اعني) تفسير لاهون التخفيف اى اريد باهون التخفيف

(حذف التنوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير من المعمول الذى اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقبح مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم التعرض (لاعظمه) اى لاعظم التخفيف (مع امكانه) اى مع كون التعرض اومع كون اعظم التخفيف ممكنا ههنا لكون المعمول وجيها (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المجرور فى قوله وجيها رفى قوله غلامه (مع الاستغناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير المجرور وقوله (بما) متعلق بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثانى المغنى يعنى سبب الاستغناء واراد ان يذكره بقوله بما (استكن فى الصفة) اى سبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد مايفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجازها) الخ دليل الكوفيين وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها وقوله والذى مبتدأ وقوله (النظر) خبره يعنى والداعى الذى دعا الى اجازة مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال (والبواقى) اى الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التى خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقى التى من الثمانية عشر هو مابقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اثناها ممتنعان وواحدها مختلف (وهى) اى التى بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن وقبيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره ماسيأتى من قوله احسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد والثانى ما كان فيه ضميران والثالث مالا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المجرور وانما اتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى وهى

قوله

قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والآخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شأنه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (ينصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لها لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضميرا مستترا تحته فيوجد فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بجره) اى بجر الوجه فان هذا القسم الذى تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحته فيوجد فى هذه الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه اى بنصب لفظ الوجه وفى هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن فى الصفة اعنى بهذا القسم ما تكون الصفة فيه مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا بالتشبيه (و) رابعها (حسن الوجه بجره) اى بجر لفظ الوجه وهذا القسم الذى كانت الصفة مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها ينصبه) اى كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسها (حسن وجها بنصبه) اى بتنوين الصفة وبنصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة عن اللام والاضافة (و) سابعها (حسن وجه بجره) اى بان تكون الصفة مضافة الى معمولها مجردة عن اللام ففى كل من هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر فى الصفة وقوله (واما فى المعمول) عطف على قوله اما فى الصفة اى ذلك الضمير الواحد اما يوجد فى معمولها ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى ومثل الحسن وجهه وقوله (برفعه) قيد للمعمول فى المثالين اى حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فيهما) اى فى هذين المثالين الان الصفة كانت مجردة عن اللام فى الاول وغير مجردة عنها فى الثانى (وهما) اى اللذان يكون الضمير الواحد فى المعمول (قسمان) اى هذان

القسمان من البواقى الخمسة عشر (والمجموع) اى المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) اى مافيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة (احسن) اى يحكم بانها احسن الوجوه فانشعبت منها تسع مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد احسن فهذا التركيب احسن فقس عليه البواقى فكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر ومحمولها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذى فيه ضمير واحد اى وانما كان ماكان فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اى فى هذا القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هى الضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة اوضميرا مجرورا يضاف اليه المعمول ففى تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ونقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت فى الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا للمحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اخلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية فى البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما) (كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى ماكان اى التركيب الذى وجد (فيه ضميران) (منها) اى من تلك البواقى ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران فى الصفة معا اوفى المعمول معا اشار الى ماهو الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين (فى الصفة و) الضمير (الآخر فى المعمول) لانهما يوجدان معا فى الصفة اوفى المعمول فانه ممتنع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثالين ايضا اى حال كون المثالين ملابسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى فى هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتملا للضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا بالمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستترفاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذان المثالان (قسمان) من

الاقسام

الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن و بين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لولم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبيح فقال (ومالاضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البواقى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لافى الصفة ولافى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (رفعه) قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل على الضمير فبقى كل منها بلاضمير فهذا القسم (قبيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الابعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى لما لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجرور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكة الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة وغير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت) اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة الى

ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة فحذف لمعاوميته وقوله (بها) متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اى) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حينئذ) اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعلها) اى لتلك الصفة اذ لا مرفوع غير الفاعل (فلو كان لها) اى و بعد كون فاعلها ظاهر لو كان للصفة المذكورة (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احده الفاعل الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذى هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (فهى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها الفاعلها الظاهر (كالفعل) اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اى كما لا يجوز فيه ان يجعله مثنى ولا مجموعا (بتثنية فاعله الظاهر) اى بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى و بسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع تثنية (وجمعه) اى و بسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولا الحسنون الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا) عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييز (او تجر) بان جعلت الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف) مبتدأ مؤخر اى فحينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى لتلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (اى انت) للاشارة الى

ان قوله فتؤنث صفة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة قوله بها فان وجود بها قرينة قوية على انه لايجوز ان يكون قوله رفعت فعلا غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز لك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فحينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فنعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجها) اى بنصب معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله فتؤنث (اى وتثنى) انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (وحسنان وجها) اى الزيدان حسنان وجها بنصب المعمول على التمييزية ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجه) اى بالاضافة (وحسنون) اى والزيدون حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفعل واسم المفعول اللذين لبسا بمتعديين كحكم الصفة احال مسئلتهما على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما تثنية مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى مابعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه تقديرا وقوله (غير المتعدين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ماهو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لامحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى ما لايكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى كحكم اسم الفاعل الغير المتعدى

لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبرا فى اسم المفعول (لاشتقاقه) اى لانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى الى مفعول واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت (فاذا بنى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فبقى) اى فبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعد له والحاصل ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (مثل الصفة) اى حكمهما كحكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها ممتنعا وبعضها مختلفا وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى ان كان الرافع اسم فاعل (ومفعول مالم يسم فاعله) ان كان الرافع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانهما) اى ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ماذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام مالم يسم فاعله فى الثانى على التشبيهية بالمفعول اوعلى التمييزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز ان يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (برفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لاضمير فكون قبيحا (ونصبه) اى وبنصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجره) اى وبجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه اوقائم اباه اوقائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا

متعديين

متعديين فيما ذكره بقوله ( واذا كانا ) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين لا تجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى ازيد من مفعول واحد ( اليهما ) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما ) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يجز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيها بالمفعول او على التمييزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى ( بالمفعول كما اذا قلنا مثلا ) فى اسم الفاعل المتعدى ( زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او ) هو (فاعل له ) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها ) اى جعل منصوبا على التشبيهية ( بالمفعول هذا فى اسم الفاعل (و ) كذا لم يعلم ( فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه ) اى ان لفظ اباه هل هو مفعول ثان لمعطى او هو مفعوله الاول) اى الذى ( اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية ( بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهية بمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنصوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوان (مثل الصفة المشبهة ) كان (المنسوب) ايضا كذلك ( تقول زيد تميمى الاب ) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر ( ومجرورا) باضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل ) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الاخر ومعناه فى الاصطلاح انه ( ما اشتق ) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجملة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) واشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (الموصوف)

ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل اووصف بالزيادة على غيره كذا فى العصام وسيجئ ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحواعلم ومن المفعول نحواشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعمهما فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (اووقع عليه) اى اوالموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم) فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل) اى لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحواعلم (و) القسم الآخر (ماجاء للمفعول) نحواشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ماقام به الشئ لاماوقع عليه الشئ فالتعميم لايتأتى الاعلى تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور فى تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ماقام به لاماوقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اومعنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا انتهى وقال فى اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال فى شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لوكان لهما لكثر الاشتباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال فى ماسيجئ ومع وجود هذا فى كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسر اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهوموصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا فى العصام وتفسير الشارح بقوله (فى اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد

علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن فى المشتق منه كذا وجهه العصام ثم قال لافائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان اعراب المتن وفى بيان فوائد القيود فقال ( والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف ) فيكون المعنى (اى لذات متصفة بتلك الزيادة ) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد فى جانب ما قام به او فى جانب ما وقع عليه وقوله (او ظرف مستقر ) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة ) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع فى بيان فوائد القيود فقال ( فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة ) وانما يخرج ( لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء ) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب الشارح بما صرحوا ان اسم الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما لموصوف فلابد وان يكون كل من اسم الزمان والمكان لموصوف فظهر لك من ذلك ان كلام من اسم الزمان والمكان والآلة لموصوف فلابد من العناية ليخرج انتهى فحينئذ سقط ما قال العصام من انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره فى اصل الفعل

بل كل منهما موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لايكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع فى بيان صفته وشروط بنائه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير لرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام لبيانه من حيث الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكر) وزن (فعلى) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة اشار الشارح الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع) يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذ كان المراد هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى فى وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر) فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل اخير واشر خففتا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لايكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون بجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا خير واشر للجميع لانهما مغيرا خير واشر المستعملين بمن انتهى ثم شرع فى بيان شرط بنائه فقال (وشرطه) (اى وشرط اسم التفضيل) من حيث بناؤه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى) وقوله (لا رباعى)

قيد

قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولايجوز ان يبنى من الرباعى (مجرد) وقوله (لامزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط الثلاثى هو الثلاثى المجرد لا الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن البناء) (اى بناء فعل وافعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشترط لبنائه ان يكون مبنيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بنائه منه (اذ البناء) اى فان بناء افعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد نحو دحرج (والثلاثى) اى ومن الثلاثى (المزيد فيه) اى من نحو اكرم واكتسب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر) اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعل وفعلى (لاتسع) اى لاتحتمل (الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والآخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه ليصح بناءه (يلزم الالتباس) اى التباس مايبنى من الرباعى مثلا بمايبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لايعلم انه) اى افعل او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) معنى اذا قيل اخرج على وزن افعل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعل من استخرج باسقاط واوه لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الحاء والراء والجيم مثلا فى اخرج (يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اى ويحتمل ايضا ان تكون من (حروف المزيد فيه امامن اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده)

يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او ممتزجا منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية و بعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج اوزيادة اخراج اوزيادة استخراج وقوله (لبس بلون) صفة للثلاثى المجرد ولذا فسره الشارح بقوله اى من ثلاثى مجرد لبس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى لبس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اى ولا دالا على عيب (ظاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجئ فائدة القيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا (لان منهما) فاللام فى لان متعلق بلبس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشان المحذوف يعنى ان وزن افعل الذى اشتق من اللون والعيب يكون (لغيره) (اى لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره (ولم يعلم ان المراد) اى بوزن احمر (ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى او المراد بوزن احمر انه (زائد الحمرة و) بوزن اعور انه زائد (العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بنائه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منعا يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بنائه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما يتم) اى هذا التعليل (اذا بين) اى تبين وظهر (ان افعل الصفة يقدم بناؤه) اى بناء افعل الصفة (على افعل

التفضيل

التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بنائه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقدم طبيعى على مايدل على زيادة على الاخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهى اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى ثم اراد ان يمثل له فقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولاعيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولاعيب وكل ماهو شأنه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجردا ويكون من لون اومن عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه للغير بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى وهو ان لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا لفعل (على غيره) اى على غير ذلك الاحد ولاشك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذى هو افعل لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد اولكونه لونا اوعيبا فحينئذ ان قصد هذا المعنى بغير افعل (توصل اليه) (اى الى غير الثلاثى المجرد) (باشد) اى بلفظ اشد (ونحوه) اى توصل ايضا بنحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعل من مادة الحدث الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوصله هذا المعنى وفى العصام ان اللام فيما فسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون

ولاعيب فحينئذ لايرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولاعيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فقال ( مثل هو اشد منه استخراجا ) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا مثال (للثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد ان يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افعل من استخراج ممتنع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشد ومرجع الضمير المستتر فى اشد لاستخراج الاشد ومرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تمييزا له فحصل المفضل وهو فاعل لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجرور من وقوله (واكثر بياضا معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الآخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمى) عطف على قوله بياضا اى وهو اكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولاعيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المصنف (بالظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقى فى جواز البناء منه (لايرد) اى لايرد النقض على كلام المصنف (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لايكون عيبا باطلا لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلاشرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لانسلم ان قوله ولاعيب جار على امثاله فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لايرد يعنى ان التقييد بهذا القيد يدفع مايرد عليه من النقض المذكور ولكن لايدفع الايراد الآخر الذى يرد على هذا التقييد فانه ( يرد عليه انه صح على هذا التقدير ) يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان تصحيح (اشتقاق) لفظ (احمق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق

دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احمق من عمرو (فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق) اى وبين الحمق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لو صح اشتقاق الاحمق لكن صحة اشتقاق الاحمق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشتقاق الاحمق الواقع (فى نحو احمق من هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بشذوذه فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكعملس الاحمق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزدين ثروان فجعله لقبا لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب يمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحمق فى نحو احمق من هبنقة يعنى لا نسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحمق) اى المذكور فى ضمن الاحمق فى نحو احمق من هبنقة ليس بالحمق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحمق الظاهرى الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن هبنقه من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظام وخبوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو تحصيل عرفانى بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلد تأييد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلاده اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخى انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لانى لو كنت انا لكانت القلادة فى ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى فى هذا الجواب (شائبة من حمق) اى حصة فى المجيب من حماقة

(هبنقة) والمراد بالمجيب هو الفاضل الهندى (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احمق) اى لفظ الاحمق (من حمق) اى من الحمق الذى (لايكون بهذا الظهور) اى كظهوره فى هبنقة (قياسا) لكونه حمقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس لكونهما عيبا ظاهريا (ولا يقول بذلك احد عاقل) اى هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والآخر انهما فى الظاهر كالحماقة الظاهرة فى هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونهما عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقد شنع الشارح رحمه الله تشنيعا شنيعا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امر ابديعا ولا يرضى بمثله عن مثله مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه لبس ما نقل من الهدى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يلتزم فلا يليق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احمق) اى عد لفظ احمق من مايشتق قياسا على انه (من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيد العيوب بالظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يبنى منها) اى يصح ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق ولما فرغ المصنف من بيان شروط بنائه شرع فى بيان مايشتق على القياس ومايشتق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى قياس الواقع

فى اسم التفضيل ) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه اشارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله ( للفاعل ) متعلق بذلك المحذوف على انه ظرف لغوله وانما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى قياس الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره ( لا للمفعول ) اى ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره وانما كان القياس كذلك ( فانه لو اشتق ) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطردا ) اى غير متخلف بان كان لفظ افعل مشتركا بين ان يكون للفاعل و بين ان يكون للمفعول (لكثر الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلتبس لنا انه هل المراد به انه زيادة العالمية اوزيادة المعلومية واما اذا علمنا القياس المذكور نعلم ان المراد به زيادة العالمية ( فاقتصروا ) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار ( على الاشرف ) اى على ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال ( وقد جاء ) اى اسم التفضيل ( للمفعول ) اى مشتقا للمفعول حال كونه ( على خلاف القياس فى مواضع قليلة ) وحمله على معنى المفعول بمعونة القرائن ( نحو اعذر )مشتقا ( لمن هو اشد معذورية ) لا لمن هو اشد معتذرية ( والوم ) ( لمن هو اشد ملومية ) لا لمن هو اشد لائمية (و)(على هذا القياس ) ( اشغل واشهر واعرف ) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاولين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاوليين بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا لمن هو اشد مشهورية والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفية وكذا احب اى اكثر محبوبية واخوف اى اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجئ

اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات النحيين كما فى النكت للسيوطى وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حبا لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له افعل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زى زاده فى المعرب للكافيه ثم قال بعد ما حكاه فاحفظه فانه من النفائس واللطائف ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال ( ويستعمل )(اى فى اسم التفضيل )(على احد ثلاثة اوجه ) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى اخر اولم يجعل اسما كما فى الدنيا واذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الشارح ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لايحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله بل على سبيل التنبيه والتتميم للفائدة ولما ذكرت الاوجه الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال ( وهى )اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعمال اسم التفضيل ( بالاضافة اومن ) وهو اصل استعماله (اواللام) اى استعماله باللام ولما كان مآل هذا الكلام الى تركب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقى ) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقيق والانتفاء بمعنى انهما لاينتفيان بان لم يوجد واحد منهما ولايجتمعان بان وجد لاستعمالان فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلابد من اواحد منها ) تفريع على كونها على سبيل الانفصال الحقيقى يعنى اذا كان

هذا

هذا التقسيم على هذا السبيل فلابد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة
فى اسم التفضيل وقوله ( لان وضعه ) علة لوجوب تحقق واحد منها ولامتناع
خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل
(لتفضيل الشئ على غيره) لما عرفت فى تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا
يقتضى ان ينتسب احد الشيئين الى الآخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه
واذا كان امرا نسبيا ( فلابد فيه ) اى فى اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو
المفضل عليه ) يعنى المزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح بالمفضل
عليه كما يسمى المزيد بالمفضل ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا فى الظهور
بان يكون لزوم ذكره بديهيا فى بعض من الثلاثة ونظريا فى بعض آخر اراد ان ينبه
عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من ومع الاضافة ظاهر)
اى وجوب ذكره فيهما ظاهر لايحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو
وزيد اعلم عمرو فالمفضل عليه الذى هو عمرو مذكور فيهما بالبداهة (وامامع
اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اى المفضل عليه
(فى حكم المذكور ظاهرا ) اى فى حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه
يشار عليه لكونه فى حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه فى صورة
كون اسم التفضيل باللام كالمذكور فى الحكم لان المشار اليه (باللام ) انما يشار
( الى معين ) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو
المعين بتعيين المفضل عليه ) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين
المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا قلت شروع
فى تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اولا (شخص) من الاشخاص بان يكون
شخصا مبهما غير معين ( افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل
عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ( ثم) اى ثم اذا ذكرت حال
كونه مبهما واردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو الافضل) بان تستعمله
باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل
وقوله ( اى الشخص الذى ) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير
المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) لا غير
الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لايصح التصوير المذكور واما تصوير كونه

مذكورا حكما كما اذا تصورت فى نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد تأمل ياعمرو الافضل فان الانسان قد يتفكر فى مطلوب الغير فاذا لاحظه تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كان الغير حاضر ثمة فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العينى ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله ( فعلى هذا لايكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد ) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمر والافضل هو الشخص المذكور لفظا فى قوله شخص افضل من زيد اومتصورا كما كان فى المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام فى اسم التفضيل المستعمل بها للعهد الخارجى والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل ارادة الزيادة التى هى لازمة له وقوله ( فيجب ) تفريع على كون التقسيم انفصالا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبيه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن اومعرفا باللام انه يجب ( ان يستعمل ) ( اما مضافا ) وهو وما بعده منصوب على انه بدلا من محل قوله على احدو يؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا ( نحو زيد افضل الناس ) ( او بمن ) اى استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه ( نحو زيد افضل من عمرو ) ( اومعرفا باللام ) اى اواستعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل ( نحو زيد الافضل ) كما عرفت ماهو المراد منه فالفاء فى قوله ( فلايجوز ) تفصيلية وفاعل لايجوز لفظ نحو زيد الافضل فانتزع الشارح من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك المنتزع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لايجوز يعنى ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لايجوز خلو اسم التفضيل عن احد منها لايجوز ايضا الجمع بين الاثنين منها بناء على قول المصنف ( نحو زيد الافضل من عمرو ) يعنى لايجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن ( والا ) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما ( يكون ) احد الحرفين لغوا اما ( ذكر اللام ) يكون لغوا ومن مفيدا

للمقصود

للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مقيدا للمقصود ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا فى قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله (واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى ﴿ وانما العزة للكاثر) حيث وقع الجمع فى لفظ الاكثر بين اللام و بين من يعنى فى قوله منهم (فقيل) اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى فى هذا البيت يعنى فى قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من فى هذا البيت (للتبعيض) وما هى للتبعيض ليست بالتفضيلية (اى لست) يعنى ان معنى البيت لست يا علقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامر اعلى علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع عامر اكثر من اتباعك وانما العزة للتكثير وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه عن احد الاستعمالات الثلاثة بقوله (ولا) والوا وفيه عاطفة ولا زائدة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف فى قول المصنف قوله نحو زيد افضل وفى قول الشارح هو قوله (لا يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (من الكل) اى كل من الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل فى احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كما لا يجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذى خلا اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فحينئذ فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولذا فسره الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه

ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ماسواه ثم اختلفوا فى التقدير فى مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الاخران فى الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال فى مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار انه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل فى مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كما فى قبل وبعد وقوله (او انه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف فى مثل الله اكبر (لفظ من مع مجروره اى اكبر من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ فى التقدير الاول انه لابد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لايجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتنوين ثم اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافى له تنوين التمكن كما سبق ولو سلم فاى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما فى قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ماهو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله

بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الآلهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل فى تعريف لفظ الجلالة والله اعلم ثم شرع فى بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف) (اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعمل بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك (معنيان) اى جائزان بان يراد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجائزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما و بين الخبر الذى هو قوله (ان يقصد به) واشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الآخر الذى سيجئ يعنى احد المعنيين ان يقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجملا بانها باى شئ قامت اراد الشارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله (اى احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبر له و بقوله (زيادة موصوفه) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد فعل مجهول مؤل باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسره به ليصح الحمل بين المبتدأ الذى هو احدهما و بين الخبر الذى هو ان يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حمل موصوفه فلا معنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا فى الحواشى الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اه لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة فى تصحيح الحمل المذكور احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو ان يقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكانه جعل ان

يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ماقال المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اى على ما) للاشارة الى ان من بمعنى ما ليشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب فاعل اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل فى المزيد عليه والباء متعلق بالقصد والضمير فى تحققه راجع الى ما وفى بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد فى ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى فى ضمنه هو ماعدا المفضل ولا يخفى مافى تركيب الشارح من الاضطراب فى افادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد فى الطرفين لكن فى المفضل زائد على المعنى الذى وجد وتحقق فى المفضل عليه ووجه المحشى محمد العينى كلامه بماذكرناه ولذا قال العصام الاولى فى ضمن ماعداه يعنى الاولى للشارح ان يقول فى ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة توجيه الشارح لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق فى الفرد الذى يوجد فى المفضل اوفى المفضل عليه (يلزم تفضيل الشئ على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل فى زيد وفى افراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم ان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر فى الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنهم ثم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجئ (لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت فى تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضول) وهو الغير الذى اريد

بقوله

بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ماهو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال فقال ( فيشترط ) (فى استعماله ) اى فى استعمال اسم التفضيل المضاف ( بهذا المعنى ) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون ) وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر فى يكون بقوله ( موصوفه ) للاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لانه فى معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل ( بعضا ) ( منهم ) شرط فى هذا الاستعمال ولما كان كون الشئ بعضا من شئ اعم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون ( داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف ( وان كان ) اى ولو كان اى الموصوف ( خارجا عنهم ) اى ممن لا يصدق عليه لفظ الناس بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا ( بحسب الارادة ) يلزم تفضيل الشئ على نفسه كما عرفت وقوله ( لان المقصود ) بيان لعلة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل ( من استعماله هذا ) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه ( على مشاركيه ) اى على مشاركى ذلك الموصوف (فى هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس ( مثل زيد افضل الناس ) ( اى افضل مشاركيه فى هذا النوع ) اى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله ( فلا يجوز ) تفريع على مالم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى ) للاشارة الى انه يجوز التركيب الآتى اذا قصد به المعنى الثانى وقوله ( قولك ) للاشارة الى ان قوله ( يوسف احسن اخوته ) مثال مصنوع

لانه استشهاد من كلام البلغاء ولان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبيه على ماقلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور فى اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مباينا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا فى الاخوة لزم اضافة الشئ الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع فى ثانى المعنيين فقال (والثانى ان يقصد به) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثانى معنييه) اشارة الى ان قوله واثانى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير المثنى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسره بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى لتحصيل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو ان يقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة للزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه

غير مقيدة بهذا القيد يعني كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذ لا ينافي هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعني يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لا حقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقي صرح به الرضي ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجميع ماسواه يعني ان تصريح الرضي بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقي لكن المتبادر منه انه قصر عرفي بان يراد بالجميع هو الجميع الذي من شانه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصد به ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى الثاني سؤال وهو انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة في الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة في ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين اعني المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما لمعلوميتهما يعني ان اسم التفضيل اذا استعمل في المعنى الثاني يضاف الى ما بعده (للتوضيح) يعني فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر اذ لا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف او الاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص

التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة فى سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر واضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المباين الى المباين بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم وقوله (مما لا تفضيل فيه) بيان لقوله بسائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز ان يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله (هو مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاول اما داخل فيهم او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها على قريش فقط

بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المصنف فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته) (فان يوسف) اى مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف) المتبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المصنف فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع الشارح فى بيان النوع الآخر الجائز الذى اهمله المصنف ايضا فقال (وان يضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان يضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله (اى اعلم مما سواه) يعنى المراد به انه اعلم مما سواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى ممتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بلدة بغداد اما (منشأه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا ما لانها افادت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) (النوع) (الاول) ثم فسره الشارح بقوله (اى من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المصنف يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصد به الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان موصوفه) اى موصوف

اسم التفضيل ( مثنى اومجموعا ) قوله ( كذا التذكير ) يعنى يجوز ايضا تذكير
اسم التفضيل ( وان كان ) اى ولوكان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل
( مؤنثا ) وامثلة الافراد (نحو زيد اوالزيدان اوالزيدون) وامثلة التذكير (او
هند اوالهندان اوالهندات ) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحمل
قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد
افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان
افضل الناس ثم شرع فى علة هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم
التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت ( لانه ) اى لعلة ان اسم
التفضيل الذى يستعمل مضافا ( يشابه افعل من ) اى يشابه اسم التفضيل
الذى يستعمل بمن وقوله (الذى) صفة لافعل من يعنى افعل الذى (ليس فيه)
اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير ) كما سيجئ حكمه وقوله ( فى كون
المفضل عليه مذكورا معه ) بيان لوجه الشبه يعنى ان ماهو مستعمل
بالاضافة مشابه لما هو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل
واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو يذكر
المفضل عليه بخلاف مايستعمل باللام اعنى قولنا زيد الافضل فان المفضل
عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله
الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى
فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها ومابه المطابقة
اعنى صورتها اشار الشارح بقوله ( اى مطابقة اسم التفضيل ) الى فاعله
وبقوله ( افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ) الى صورته وماذكر المصنف
بقوله ( لمن هو ) الى مطابقه وانما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه
لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة
المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل
من هو ( اى اسم التفضيل ) ( صفته ) والضمير المجرور فى قوله راجع الى
الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون) اى
ونحو الزيدون (افضلوهم) اى افضلوا الناس وهذان المثالان للمطابقة فى التثنية
والجمع وقوله (وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات

اى

اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهة) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ما هو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فمن حيث كونه مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى يأخذ حكمه الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله (واما) (النوع) (الثانى) حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع من النوعين (الذى يقصد به زيادة مطلقة) وقوله (والقسم) (المعرف باللام) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذى يكون من الثانى واشار الشارح اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلابد) اى لابد (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المعرف منه (من المطابقة) وانما اورد الشارح قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) وباعث التفسير مامر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعلة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوفه فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اصلا لايعد عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل ممتزجا (بمن التفضيلية لفظا) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد افضل من عمرو (اومعنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المعرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع

فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المعرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا ومالا مجرور له لا جار له واما عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المعرف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه له بل هو شئ آخر كما مر ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديه واقسامه شرع فى بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل) اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (فى) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله ثم نفى وزاد الشارح قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسره به (بقرينة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قرينة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان وجهه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعموله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر بفاعليته والعمل فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية انتهى ولا يخفى ان فى عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه لا يعمل فى مظهر الا اذا كان الخ والكلام فى مقام النفى والاثبات فى عمله فى المظهر لا فى رفعه بالفاعلية مع انه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم يعنى وانما خص المنصف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل فى الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يعمل فى المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط (لان العمل فى المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (فى اللفظ) لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله فى المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العمل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط

واعترض

واعترض عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيدا فضل هى منه وماذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر فى لفظه اثر العمل والاجاز عمله فى سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله فى المضمر يوهم ان ضعف عمله فى المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر فى العلة عدم ضعف عمله فى سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيدا فضل هى منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر فى اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظ هى فى هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع فى بيان وجه تخصيص النفى بالفاعل فقال (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعنى ادار الكلام بين عمله فى الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى فى اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اى فحين وجدان ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعل عاملا فى ذلك اللفظ الذى يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفعل) المحذوف (الناصب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعول به لاعلم لكنه ليس كذلك لان المعنى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل ثم شرع فى بيان حال عمله فى سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز فيعمل) اى اسم التفضيل (فيها) اى هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل فى المضمر (بلا شرط) وانما لم يشترط العمل بشئ فى هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذان الاثنان من الثلاثة (يكفيهما) اى فى عملهما (رائحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شئ مثالهما) نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط فى الظرف الذى هو اليوم وفى الحال التى هى راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على قوله لان الظرف اى وانما يعمل فى التمييز بلا شرط لان التمييز

(ينصبه مايخلو) اى ينصبه العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل ومابمعناه ومثال الذى ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز فى هذا المثال هو لفظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهو خال عن معنى الفعل وعن رائحته ثم شرع فى بيان علة عدم عمله فى الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما نقلنا عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل فى الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى فى غيره فقوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها فى مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والآخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر فى الاول وتفتح فى الثانى وفى هذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (فى الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على الاصل المصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمله فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفاعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فحينئذ يكون قوله (لا يثنى) ومابعده خبرا عنه يعنى لما كان اسم التفضيل فى استعماله

الذى

الذى هو الاصل فى اسم التفضيل لايثنى ( ولايجمع ولايؤنث ) وان كان الاحتمال الثانى فقوله لايثنى ومابعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل فى الاستعمال الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث ( بعدت مشابهته ) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة ( عن اسم الفاعل ) واذا كانت بعيدة ( فلا يعمل ) اى اسم التفضيل ( بمشابهته ) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل ( ايضا ) اى كما لم يعمل بمشابهته للفعل وقوله ( الا اذا كان ) ( اسم التفضيل ) استثناء مفرغ يعنى لايعمل فى الفاعل الظاهر فى وقت من الاوقات الا وقت كونه ( صفة ) وفسر الشارح الصفة بقوله ( اى وصفا سببيا ) اى وصفا لايكون فاعله ماجرى عليه بل يكون ذكر ماجرى عليه سببا متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله ( وهو فى اللفظ ) تمهيد لقوله ( لشئ ) واشارة الى ان تعلق الصفة لشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المصنف بقوله الآتى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشئ فى اللفظ ثم فسر كونه صفة لشئ بقوله ( معتمدا عليه ) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على ذلك الشئ فى اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله ( بان يكون نعتا له ) يعنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشئ اما ان يكون نعتا له اى لذلك الشئ ( او ) يكون ( خبرا عنه ) اى عن ذلك الشئ ( او ) يكون ( حالا من ذلك الشئ ولما بين تعلقه اللفظى شرع فى بيان تعلقه المعنوى بقوله ( وهو ) والواو فيه حالية يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشئ فى اللفظ والحال انه ( فى المعنى ) ( صفة ) ( لمسبب ) واعلم ان العصام حكى عن الرضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسببا وقال الهندى اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ماجعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كان سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لايلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع بل يكفى ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله اوسقيما انتهى ماقال العصام ملخصا وقال بعضهم المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولامناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحلى فى هذا المثال مثلا

مسبب عين الرجل عين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى
وحاصل التوجيه الذى ذكروه فى نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب
ان اطلاق المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة
الى كون المسبب جعليا يعنى بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله
صفة للاشارة الى الخبر المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى
المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشترك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة
الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشئ) وهو ما يكون
اسم التفضيل صفة له فى اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشئ
وسيأتى فوائد القيود وقوله (مفضل) بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة
لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع الى ما فسره الشارح بقوله
(ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من
المستتر فى مفضل كذا فى المغرب واما تفسير الشارح بقوله (اى باعتبار
تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق البائين
بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله
باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين
متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست
فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد
فى الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من
مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام
عنه ومن ثمة اختار زبى زاده الحالية فمال التفسير ان فى ذلك المسبب
اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار
الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب (بذلك الشئ الذى اعتبر اولا) وهو جريان
صفته عليه فى اللفظ فقوله اعتبر اولا اشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية
لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولا وان اعتبر جانب المعنى
يكون الثانى اولا والمراد بالشئ الذى قيد به المسبب هو ما ذكر بقوله لشئ فكون
الاعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون الشئ اولا وقوله
(على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك المسبب) تفسير

للضمير المجرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشئ يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقييده اى تقييد ذلك المسبب (بغيره اى بغير ذلك الاول) وهو التقييد بالشئ (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه) وقوله (منفيا) (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا (او) انه منصوب على انه (حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب على انه (صفة المصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زينى زاده فى معرب الكافية ان كون مفعولا مطلقا انسب لقوله الاتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنفى التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة وعدم الوسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفى الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينيه الكحل منه فى عين زيد) (فرجلا) اى لفظ رجلا (هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (فى اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز ان يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر بعد خبر لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه من التسامح فى قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه فى الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين رجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى فى عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة التغاير الاعتبارى هى تغاير العينين والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم التفضيل وقوله) فى اللفظ متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا فى اللفظ (لشئ) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (فى المعنى لمسببه) شرطا فى عمله فى الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى

لاسم التفضيل ( صاحب ) اى موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل (عليه اى على ذلك الصاحب بان يكون خبرا اوصفة اوحالا كما مر (و يحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل ( مظهر متعلق بذلك الصاحب ) حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لان بالاعتماد تحصل المسببية و بكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله ( حتى يتيسر عمله ) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة ( لانحطاط رتبتهما ) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة ( عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل ( يعمل فى المظهر ) اى فى الظاهر الذى يقع ( بعده سواء كان ) اى ذلك الظاهر ( من متعلقات الموصوف ) نحو زيد ضارب غلامه ( اولم يكن ) اى اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا ) فان عمرا اوقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما و بين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل ولقائل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وماقاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر و قد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التغاير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا و مفضلا عليه فان اعتباره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه ) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك

مارأيت

مارأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانه غير جائز صرح بذلك
فى الحواشى الهندية ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان)
اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كان
مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل
او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة مستعدلان
يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين
الرجل (وتارة بذاك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ
المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا
المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولئلا
يبقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد
باتحادهما بالذات لئلا يبقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما)
اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل
(التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل
لقوله لئلا يبقى يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل فى استعماله ليكون
(اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا
(كما ستتضح فائدته اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا
لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار
اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار ثم شرع فى بيان
وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم
التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيد الكلام المصنف فقال (وانما
قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ليوجد ربط كلامه وهو قوله
(لانه) بقوله منفيا يعنى انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان احسن
فى هذا المثال اى فى المثال الذى اورده المصنف وهو قوله مارأيت رجلا آه
(بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ
احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفى يكون بمعنى حسن كذلك
(كل افعل) اى كل ماهو على وزن افعل (فى المواد الاخر) اى سواء كان

مشتقا من الحسن اومن غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفي يكون ( بمعنى فعل ) مثلا اذا قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد واعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة فيه وفي بعض الحواشي انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول ليتحقق الاعتماد والشرط الاول ليتحقق الثاني ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال ( وهذه العبارة ) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الخ ( تحتمل معنيين احدهما ) اى احد المعنيين المحتملين ( ان يكون احسن ) اى لفظ احسن و قوله ( مثلا ) للاشارة الى ان احد هذين الاحتمالين غير منحصر في لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعل واقعا في حيز النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله ( بعد النفي ) حال منه وقوله ( بمعنى حسن ) ظرف مستقر خبره يعني ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفي يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك ( لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه ) النفي ( الى قيده ) اى الى قيد اسم التفضيل ( الذي ) اى القيد الذي ( هو الزيادة فيفيد ) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو ( انه ليس حسن كحسن عين رجل زائدا على كحسن عين زيد ) واذا توجه النفي الى القيد الذي هو الزيادة الزائدة على اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد ( فيبقى ) حينئذ يبقى ( اصل حسن كحسن عين رجل ) حال كون ذلك الحسن الباقي ( مقيسا الى زيد ) اى الى حسن الكحل في عين زيد وقياس الحسن الباقي الى زيد بحسب ما يفيده هذا التركيب يجوز بوجهين ( اما بان يساوي ) اى يساوي حسن كحسن عين الرجل المقيس حسن كحسن عين زيد بحيث لم يكن في احدهما زيادة على الآخر ( او بان يكون ) اى او بان يكون حسن كحسن عين الرجل ( دونه ) اى منحطا عن حسن عين زيد ( والمساواة ) اى الاحتمال الاول الذي هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان جائزا بحسب ما يفيده التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه ( ياباه ) اى يرد

ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فرجع
المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا وملائما لقرينة المقام رجع معنى
هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى
بعد النفى اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى
(دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى
كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفى) اى باعتبار
اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل
فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن
اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين اللذين تحتملهما هذه العبارة (هو
ان يجعل احسن قبل تسليط النفى عليه مجردا من الزيادة) يعنى ليس المراد من
قوله رأيت رجلا احسن انه) احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا
المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفى جائز (عرفا)
وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفى الزيادة لا يلائم المدح) لان
المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود لا يحصل بنفى زيادة
الحسن عن غيره لان نفى زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان
يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المقصود وهو اثبات
ان يكون بدونه (فبقى) اى فحينئذ بقى (اصل الحسن قبل توجه النفى لما مر
من التجريد قبل النفى (وتوجه النفى الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقيسا
الى حسن زيد) يعنى ان النفى يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس
الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة
بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه
دونه) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس)
اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه)
اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى
حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى
اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا منافى لقصد المدح
واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفى قياس المساواة (فرجع

المعنى) اى معنى هذا التركيب الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتفى) اى حينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال لما اقتضاه المقام) يعنى ان حمل نفى المساواة على نفى الزيادة لامر اقتضاه مقام المدح ثم شرع فى بيان الوجه الاخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة) يعنى فى قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا النفى (نفى الزيادة ايضا) اى كما قصد به نفى المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفى المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفى الزيادة فيدل قوله ليس بمساوى على نفى المساواة بالمطابقة وعلى نفى الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان فى الزائد على شئ) فقوله فى الزائد خبر مقدم لان وقوله (ما يساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع الى الموصول فى يساويه يعنى انه يوجد فى الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة كما يدل هذا الكلام على نفى المساواة يدل ايضا على نفى الزيادة فى مقام المبالغة لان فى العشرة شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وثانيهما الاثنان الذى هو زائد على الثمانية التى فى ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى فى ضمن العشرة ولا الاثنان الزائد عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان فى الزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفى المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى فى ضمن الزائد او المساوى الذى ليس فى ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزأ للعشرة ولا للاثنان الذى هو جزء زائد عليها وقوله (فانتفى) تفريع لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد فى التعرف فى قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز بان ينتفى (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع

يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذى هو النقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساوى له فى احد لا يكون ذلك المساوى ايضا مشابها له فى كيفيته وان كان مساويا فى كميته (فان قلت لو كان وزال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيا بطريق النقض الحقيقى يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشى الخ جار بعينه على قولنا ما رأيت رجلا الخ لان لفظ افضل وقع صفة لرجل حال كونه منفيا وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه فى المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز مختلف فى مثل هذا المثال مما كان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كما جاز فى المثال المذكور) يعنى يقتضى جواز عمله فى هذا المثال كما اقتضى فى المثال السابق وهذا اشارة الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله (قلنا) يعنى لا نسلم جريان هذا الكلام بعينه فى هذا المثال الغير الجائز وانما يجرى عليه اذا لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبين ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور) وهو المثال الجائز الذى اورده المصنف فى المتن (متحدان بالذات) وهو الكحل الذى هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كما مر (والاصل فى اسم التفضيل) يعنى ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع فى مادة النقض فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (ففى صورة الاتحاد) وهى صورة المثال الاول الجائز حيث اتحدا فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلى) لوجود خلاف ما هو الاصل فيه والعدل عنه (فاذا زال) يعنى اذا ضعف المعنى التفضيلى باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى

( بالنفى ) اى بتسليط النفى عليه (زال ) اى زال ذلك المعنى التفضيلى الضيف ( بالكلية ) اى لم يبق له معنى تفضيلى اصلا (ولم يبق له ) اى لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه ) وهو عدم جواز العمل فى الظاهر اصلا ( بعد الزوال ) اى بعد ان يكون ذلك الحكم زائلا بالنفى ( بخلاف مارأيت ) اى بخلاف مادة النقض وهو قولنا مارأيت (رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه ) وهو زيد ( فيه مختلفان بالذات ) اى مختلفان فى هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف فى معناه التفضيلى ) فاذا انعدم الضعف ( فله ) اى فجاز للمعنى التفضيلى (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو ) اى الحكم المذكور (عدم جواز عمله فى المظهر ) ثم النحاة لما جوزوا عمل اسم التفضل فى المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز جواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجها قريبا للوجوب فقال ( مع انهم ) فقوله مع منصوب على انه مفعول فيه ليعمل اى الذى يتعلق به اللام فى قوله لانه بمعنى حسن يعنى ان اسم التفضيل يعمل فى هذه الصورة لكونه بمعنى حسن ولعدم جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب ( لو رفعوا ) ( احسن بالخبرية ) ولم يكن منصوبا بالنعتية ( و ) رفعوا ( الكحل بالابتداء ) ولم يكن فاعلا لاحسن ( لفصلوا ) اى للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل ( بين احسن ومعموله ) اى و بين معمول احسن وقوله ( اى ماعمل فيه ) تفسير للمعمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه ( احسن من حيث انه ) اى احسن ( اسم تفضيل فيه معنى الفعلية ) وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل فى وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذى هو احسن فيما سيأتى لان احسن حال كونه خبرا عامل فى المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو ان العامل فى المبتدأ هو الخبر فحينئذ يرد عليه انه لا انسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبى ( وذلك المعمول ) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لا من حيث كونه خبرا ( قوله منه فى عين زيد ) اى هذا اللفظ الذى وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن فى هذه المسئلة وقوله ( باجنبى )

متعلق

متعلق بقوله لفصلوا ( وهو ) اى ذلك الاجنبي ( الكحل ) وقوله ( اذكل مالبس ) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل مالبس ( معمولا من هذه الحيثية ) اى من حيث كونه اسم تفضيل ( فهو ) اى فذلك المعمول ( اجنبي له ) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة ( من هذه الحيثية ) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله ( لايجوز ) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون حينئذ اما صفة لاجنبي اوابتدائية يعنى يكون الكحل حينئذ هو الاجنبي الذى لايجوز ( تخلله ) اى وقوعه ( بينه ) اى بين احسن ( و بين معمولاته من هذه الحيثية ) اى من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا اوهو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله ( ولايخرجه ) ماعرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلايخرج الكحل ( عن هذه الاجنبية ) ايضا ( ماعرض له ) اى للكحل ( من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر ) هو وانما لايخرجه ( اذ العامل بالحقيقة حينئذ ) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء ( هو معنى الابتداء ) فقط ( لااسم التفضيل ) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون الكحل اجنبيا اقتضا جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبي واشار اليه بقوله ( بخلاف ما ) الى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل اوكان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما ( اذا عمل ) اى احسن ( فى الكحل بالفاعلية ) اى بكونه فاعلا له ( فانه لم يبق ) اى الكحل ( اجنبيا حينئذ ) اى حين اذا كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبيا ( لانه ) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له ( من معمولاته ) اى من معمولات احسن ( من حيث انه اسم تفضيل ) لا من حيث انه خبر قوله ( ولو قدم قوله منه ) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ

منه ( فى عين زيد على الكحل ) فيقال مارأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل ) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله ) وهو قوله منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له ( من حيث كونه اسم تفضيل ) فحينئذ لامحذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف جواب عنه بانه لوقدم لزم عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى مالم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندى معترضا على المصنف بانه لانسلم الركاكة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخرا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخرا لفظا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا تركيك فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف ( ولكن فى معناه ) اى لكن حصل بهذا التغيير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب ( تعقيد تركيك ) اى تعقيد منافٍ للفصاحة والتعقيد فى نفسه مخل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد تركيك وههنا كذلك اما فى النظم فبسبب التقديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال ( وكذا ) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكته لزمت الشبهة المذكورة ايضا ( لو قيل ) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة ( بهذه العبارة ) وهى قوله (مارأيت رجلا احسن فى عينه هو ) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل فى عين زيد ) وقوله (لايخلو ) جواب لو اى لو عبر كذلك لايخلو هذا القول ( عن ركاكة وتعقيد ايضا ) اى كما لايخلو القول الاول عنهما ( مع انهما ) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مختلفان للمقصود لان المقصود هو الاستدلال

بالعبارة المشهورة وانهما (ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى ادآء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هى مسئلة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى فى العبارة المشهورة وقال العصام هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو مايقتضى منه لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين فى اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لوقدم لم يبق التركيب على ماهو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه فى النفى يضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ماذا كان المعنى التفضيلى قويا فانه لايعمل مع الاضطرار ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسئلة الكحل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل فى المظهر (وبين شرائطها) اى شرائطها التى تعمل فى المظهر باجتماع تلك الشروط (وماعبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك المسئلة على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى اثبات شئ بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اى بلا اخلال يحصل فى العبارة وينقص حسنها (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الادآء وقوله (وينتقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى واراد ايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) اى بذكر مايقرب به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيبويه واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا

(فى اثبات هذه المسئلة ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك) اى وجازلك (ان تقول) (مارأيت رجلا) (احسن فى عينه الكحل من عين زيد) اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولايجوز حذفه لانه لوحذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه فى عين زيد) يعنى بحذف فى من فى عين زيد و بحذف الضمير المجرور فى منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة فى) يعنى ان الاخصرية تحصل بحذف كلمتين فى الجملة احداهما ضمير منه والاخرى كلمة فى من فى عين ولما انفتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه (واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة فى كما فى الاول وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعنى ان هذا التركيب مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لولم يكن باقيا مع الحذف لم يجز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالمعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور الذى (كان اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قبل هذا التغيير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب لبس هو

التركيب

التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لايحصل المقصود الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشئ على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لايكون) اى اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعنى وانما لايكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلايكون من القبيل المذكور ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الآخر الذى ذكره الشارح بقوله ولو رفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتعبير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال (فان قدمت) (على اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التى كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير مقام فى عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال كعين

زيد حسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز كون كعين زيد
فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة لعين والى جواز كون الكاف كافا
اسمية بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال ( تقديره ) اى تقدير قوله
مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول
لقوله مارأيت وقوله ( مماثلة لعين زيد ) اشارة الى كون الكاف بمعنى
المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل التكحل) اشارة
الى وجه التشبيه يعنى ان النفى وارد على هذا القيد وان المراد به نفى اصل
التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من
الاحتياج الى حذف المعطوف فى الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها
الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب اما مفعول ثان لقوله مارأيت
ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت اوحال من مفعول رأيت ان كان بمعنى
ابصرت بخلاف ماقدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت
وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى
مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولازائدة عليها ومعنى احسن فيها
الكحل احسن فيها الكحل ولامثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على
وضوح المعنى ثم قال ولايجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين
زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة
على عين زيد فى حسن الكحل فيها ثم اورد سندا لقوله ولايجوز بقوله وكيف
يكون مثل الشئ زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة انتهى فالشارح
اشار الى انه لامانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف
اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة
موصوف محذوف لان التناقض الذى ذكره الرضى فى السند مندفع
اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لافى الفضل فى حسنه
واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه
الابلغ واشار الى الثانى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره
الرضى اما بما ذكرنا فى التقدير الاول او بان تقول (معناه ) اى معنى قوله مارأيت
كعين زيد الخ (مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (فى كونها احسن) اشارة الى

ان وجه التشبيه ههنا هوالاحسنية وهوالفضل المنفى والضمير فى كونها راجع الى العين وقوله فيها متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهوالمفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (فى غيرها) اى فى غيرها حال من الكحل ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهونفى المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفى الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها فى الحسن الناقص منها فيلزم (الكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولوقدمت ذكر العين الخ بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لاضرورة فى اعمال اسم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لايلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبى اذلامعمول لاحسن فى هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولولم يكن (فيها) اى فى هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبى بين احسن ومعموله فى الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا فى الحكم وقوله (لورفعت افعل) قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولولم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افعل مرفوعا (بالابتداء) كما لزم فى العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز هذه الصورة شئ آخر وهوانها (فرع للاولى) لانه قدمر ان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما فى هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل المقتضى لاضطرار كون الكحل معمولا لاحسن موجود فى هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهولفظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى بقولنا وتقديره او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرا وقال

العصام ان المصنف فرق بين التركيب الاخصر و بين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقرير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقرر بوجه لايطابق الاول الاباعتبارات كما اشار اليه بقوله اوتقول الخ ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله ( مثل ولاارى ) ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله ( مثل ) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره ( اى قلت مارأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك ) اى المصنف ( صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت على وادى السباع ( ليكون) اى تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدأ بما) اى باللفظ الذى (هو مبتدأ لمماثلة) اى به تحصل مماثلة قوله لقول الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (و ترك) عطف على قوله انما ترك ولايخفى مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا ( موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره ) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله ( اذهو ) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله ( واديا ) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور )فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا مايقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل مارأيت عينا كعين زيد (لانه ) اى لان المصنف ( كان فى مقام بيان الاختصار )وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه لترك وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام فى الموضعين

فرجح

فرجح ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا (و) تمام البيت الذى تركه (هو) قوله (مررت على وادى السباع ولا ارى) (كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الا ماوقى الله سار يا) ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لا ارى واديا اقل به ركب) فقوله لا ارى اشارة الى مبدأ النفى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم تفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله فى وادى السباع فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لا ارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كعين زيد فى المثال السابق ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لانه جمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبى الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكبين على شئ مطلقا كما ان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص فى العرف بذات القوائم الاربع (والتئية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تأية بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من ايى يؤيى كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ايى) يعنى بفتح الهمزة وبالياءين كما هى لغة فى امثاله نحو حيى بفك الادغام (او) من (اى) يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التئية حال ثلاثية ايى اوى على وزن التحية التى هى مصدر (من حيى) بفك الادغام (اوحى) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ويحيى من حى عن بينة (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والتأنى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى

انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده (فقوله ارى) يعنى المنفى بقوله لا ارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى اعلم متعديا الى مفعولين (فعلى الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر (يكون واديا مفعوله وكوادى) اى ويكون كوادى (السباع حالا) اى حالا (منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه مماثلا لوادى السباع (قدم عليه) اى على تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب (يكون واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى بمجهولا اى لا اظن ونفى الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضيا لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرؤية فانه لو وجدت الرؤية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (ظرف) اى ظرفا للتشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرئى بوادى (السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع فى وقت الظلام لا فى النهار (والواو) اى الواقعة (فى ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الشارح (او) اى الواو الواقعة فى ولا ارى واو (حالية) وسيجيء ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجار) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى والضمير المجرور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتثية) بالنصب على انه (تمييز عن نسبة اقل) اى انه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تثية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تثية صفة لذلك المصدر فاقيمت الصفة مقام ذلك المصدر

كما

كما فسره بقوله (اى اتيانا تئية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق التأنى (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (واسند) اى اسند لفظ اخوف (اى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا مخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع ثم شرع فى اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة ما الواقعة (فى) جملة (ما وقى الله مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقى الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا) اى ولفظ ساريا فتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقى) تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وقى (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الا ما وقى الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقيتية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف فى كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الا فى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال فى المغرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما فى قوله تعالى وما بناها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن فى اخوف وجملة وقى الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى وقيل ما مصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تأتيه (تقول مررت على واد منسوب الى السباع

لكثرتها فيه ) وقوله (والحال انى لارى) اشارة الى ان الواو فى ولارى حالية والى ان جملة لارى مضارع منفى حال من فاعل مررت وقوله( مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولارى حالية ولااختار ماقاله الرضى من انها اعتراضية وقوله(حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم(واديا)وقوله( يكون توقف الركب به ) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هى العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادى السباع)اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلط النفى على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى مما عداهذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات ( فى كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه راكاسار يابالليل فيه من الآفات والمخافات) اى مواضع الخوف ولما كان مايعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وثانيهما جعله وادى السباع كما فى عبارة المصنف بعد تغيير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال( ولوعبرت) اى لواردت ان تعبر معنى البيت ( بالعبارة الاولى ) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول ان المراد به انه(ولارى واديا اقل به ركب اتوه منه ) اى من الركب الذى ( بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولوعبرت بالعبارة الثانية ) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن ( لقلت ولا ارى وادا اقل به ركب اتوه من وادى السباع ) وهذا اللفظ الآخر هو مابه يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا اوحالا لقوله لارى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه

هو

هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ماقصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى و بعدهذا شرعنا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمى الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعينني بعدهذا ايضا بالعناية التى اعانني بها بلطفه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لماقاله المصنف من قوله الفعل قال ( ولماقسم المصنف ) وهو بتخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا ( الكلمة ) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف ( الى اقسامها الثلاثة ) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف ( على وجه ) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى ( علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ) والمراد من دليل الانحصار قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسه الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله ( ولم يكتف ) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب لكنه لم يكتف ( بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه ) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره ( فلما وصلت النوبة ) اى بعد اتمام مباحث الاسم وفراغها ( الى مباحث الفعل سلك ) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى ولما قسم ( تلك الطريقة ) وهى طريقة مباحث الاسم ( وصدرها ) اى وصدر ايضا مباحث الفعل ( بتعريفه ) اى بذكر تعريف الفعل ( فقال ) اى المصنف رحمه الله ( الفعل مادل ) وفسره الشارح بقوله ( اى كلمة ) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة و بقوله ( دلت ) الى ان تذكير دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والافهو راجع الى الكلمة ولوظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأنيثه ( على معنى ) متعلق بقوله دل وقوله ( كائن ) بالجر للاشارة الى ان قوله ( فى نفسه ) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله ( اى فى نفس مادل ) اشارة الى ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجح ان يرجع الى ما و يكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله ( يعنى الكلمة ) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه فى نفس الكلمة لكون ما عبارة عنها ولما كان المآل ان

المعنى فى نفس الكلمة اراد ان ينبه على تفسير ذلك المأل فقال (والمراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة
الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المتفهمة منها (من
غير احتياج) اى غير محتاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى تلك الكلمة
الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيجيء وانما لم يحتج الى الضم
(لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما
من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان
المظروف اذا استقر فى مكانه لايحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا
كان فى مفهوميته من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شيء ثم شرع فى بيان
توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير فى نفسه
الى المعنى) ترجيحا للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ)
اى وحين اذ ارجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه
استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من
اللفظ (فرجع كون المعنى فى نفسه كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى
ومرجع كون المعنى (فى نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مأل
التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى رجعا اليه (استقلاله
بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى
فى نفس الكلمة فظاهر اذ لامعنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما
منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها واما ان كان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه
لامعنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى الا انه لايحتاج فى حصوله الى شيء آخر
بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فى حصوله الى شيء آخر حيث لايحصل
بدون حصوله كما فى الحرف ثم الشارح لما سوى بين الارجاعين ورجح الارجاع الى
الكلمة ولم يرجح الوجه الذى هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربه وتذكيره حيث
لايحتاج فيه الى التصرف اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق
يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى
يطابق (لما ذكره) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها

اما ان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث ( ارجاع الضمير الى مادل كما لايخفى ) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لماذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاث ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم و بعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لايرد على التعريف نقض بالحرف فقال ( اعلم ان الفعل ) يعنى انه مخالف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو ( مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان ) ماضيا كان اوحالا اومستقبلا ( وثالثها النسبة الى فاعل ما ) اى الى فاعل غير معين و بعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخل الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخل فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل اونسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثتها ماذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ماسواه والله اعلم ( ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى ) اى غير مستقل بالمفهومية ( هو آلة لملاحظة طرفيها ) اى طرفى النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة

بينهما يلاحظ بها الطرفان و يعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك ( فلا يستقل بالمفهومية ) واذا لم يستقل بالمفهومية ( فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ) فانه لو اريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان ( تعين ان يكون المراد به) اى بقوله على معنى فى نفسه ( الحدث ) ولما تجر الكلام الى ارادة الحدث من المعانى الثلاثة وكان الحدث جزأ من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز فى التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعة للمعانى الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى فى قوله ما دل على معنى معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق ليس بمستقل فى نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عن ما اريد فى الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا ما دل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال ( فالمراد بالمعانى) اى فى قوله على معنى ( ليس معناه المطابق ) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة ( بل ) المراد بالمعنى ( اعم ) اى سواء كان مطابقيا او تضمنيا لتكون دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما ورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة

الخاص استدرك الشارح بقوله ( لكن لايتحقق الافى ضمن التضمنى ) يعنى انه لايلزم منه المجاز لانه انما يلزم لوكان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لابشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه فى ضمن التضمنى وقوله ( فخرج بهذا القيد ) تفريع لقوله فى نفسه يعنى انه لما قيد المعنى فى تعريف الفعل بكونه فى نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق فى ضمن التضمنى خرج ( الحرف ) عن تعريف الفعل ( لانه ) اى لان الحرف ( ليس مستقلا بالمفهومية ) كما سيجئ فى بحثه لكن كان الاسم داخلا فى التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله ( مقترن ) ( وضعا ) اى اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجئ فائدة زيادته ( باحد الازمنة الثلاثة ) وقوله ( فى الفهم من لفظه الدال عليه ) للاشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن ( فهو ) اى لفظ مقترن ( صفة بعد صفة للمعنى ) وهذا تفريع على كونه قيدا مخرجا يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له قوله مقترن ( يخرج به ) اى بهذا القيد ( الاسم عن حد الفعل ) فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه فى نفسه لكنه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادته لفظ وضعا حيث غفل المصنف عنه فقال ( وبقولنا ) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقوله ( وضعا اسماء الافعال ) نحو هيهات وتراك ( لان جميعها منقولة ) يعنى ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاولى لان مجموع تلك الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة ( عن المصادر او غيرها ) اى او منقولة عن غير المصادر ( كما سبق ) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله ( ودخل ) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان قولنا وضعا كما خرج به اسماء الافعال التى

من الاغيار دخل به (فيه) اى فى حد الفعل (الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه فى الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية انتهى يعنى ان كلا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوعان على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى ما يتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (اقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل على الزمانين لزم منه دلالته على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الناشئ (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة (اما لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (او لتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او تحقيقه) اى او لقصد اخبار تحقق

الفعل

الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشيء من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) ومالا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل وهما لا يوجد ان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر لانه ان اريد انه لا يمكن وجوده ممنوع وان اريد ان وجودهما فى غيره ممكن لكن لا يدل مسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد ثم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول) (الجوازم) يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما) فانهما وضعتا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى اووضعت تلك الجوازم (لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (للنهى عنه) اى عن الفعل (كلا الناهية) وهذا فيما علمت فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم (لتعليق الشى) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعليه او فى ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كمهما ومتى (وكل من هذه المعانى) اى من نفى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشى به (لا يتصور الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل امارة الاختصاص لان الشى ما لم يخص الشى لم يعمل فيه واعترض

عليه شارح اللب بانا لانسلم ان اختصاص العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لايجوز ان يختص عملها لا نفسها الا ترى ان ما ولايختصان بالفعل ولايعملان فيه انتهى و يمكن ان يجاب من طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشئ لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شئ يعمل فهو مختص بدون العكس يعني و بعض ماخص لم يعمل وماولا من هذا القبيل والله اعلم ( ولحوق تاء التأنيث ) ولما غير المصنف عبارته ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلامعنى له (وانما خص به) اى وانما اقتصر على الفعل ( لحوق تاء التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها) اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لاتدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولاتلحق) اى لاتلحق التاء المذكورة ايضا (الا بما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لابد له من فاعل اونائبه وذلك هو الفعل لاغير (والصفات ) اى الصفات التى لابد لها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لايكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شئ (لحقها) اى لحق لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة مثلا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على التأنيث واذا كان كذلك (فلاجرم اختص) اى لحرق تلك التاء (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة ) بالنصب ( حال من تاء التأنيث ) لكونها واردة بالنكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص المتحركة (بالاسم كما عرفت (و) ( لحوق ) ( نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه ايضا لحوق التاء آت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المصنف (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة ) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل

من

من كلمة نحو يعنى فحينئذ تدخل (فيه) اى فيما يخص لحوقه (تاء فعلت) اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التاء آت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها البيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى عن ذلك الفعل (بمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اى لقصد (التحرز (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستتر (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر) من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى ما دل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان

يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول اوزمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسره به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق والكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر نا شئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشأوه الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث اخر والوجه فى تركها ما قال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ثم شرع فى بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله ما دل على زمان شامل لجميع

الافعال

الافعال ) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه) فان ماعدا الماضى اما دال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم انتقاض التعريف منعان بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله ( والمراد بالموصول) يعنى ما فى قوله مادل ( الفعل ) كما فسره الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلا ( فلا ينتقض منع الحد ) اى حد الفعل ( بمثل امس ) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك و بالجمع بالماضى الذى وقع شرطا وجزاء فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لا على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله ( و ) المراد ( بالدلالة ما هو بحسب الوضع ) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها هذا المعنى ( فلا ينتقض منعه ) اى منع الحد ( بلم يضرب )فانه ليس موضوعا فى اصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعا له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال ( وجمعه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت)اى فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت)اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بها عن اخواته من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال ( مبنى على الفتح )واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبنى فقال ( خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى ) اى بمرجع الضمير ( الماضى ) وهو بالنصب مفعول يعنى ( مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفا صحيحا (او) هو مبنى على الفتح (تقديرا نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة ثم شرع الشارح

فى بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال ( اما البناء على الحركة ) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولاشئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولامقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع ابقى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنيا على الحركة و بين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا على الحركة اى التى هى غير الاصل فى المبنى ( دون السكون الذى هو الاصل ) اى ترك ما هو الاصل (فى البناء فلمشابهته) اى المشابهة الماضى (المضارع ) اى الذى هو متحرك لكونه معربا ( فى وقوعه ) اى فى وقوع الماضى ( موقع الاسم نحو زيد ضرب ) فان ضرب ههنا وقع فى مايجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم ( و )قوله (شرطا وجزاء ) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع ايضا فى وقوع الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع ( تقول ) اى يجوز ان تقول (ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح ) اى واما وجه كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اى فلكون الفتح (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لاشئ اعنى بشرط عدمى قال ( مع غير الضمير المرفوع المتحركة )(فانه) اى فان الماضى (مبنى على السكون معه اى مع الضمير المذكور نحو ضربن )وهو لجمع المؤنث الغائب (الى ضربنا) اى منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصيغ الثمانى معلوما ومجهولا وهى ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربت وضربنا فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت وضربنا وقوله ( كراهة ) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انما بنى على السكون لالكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الاصل بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهة ( اجتماع اربع حركات فيما) اى حاصلة من اللفظين اللذين (هو) اى احدهما مع الآخر ( كالكلمة الواحدة ) يعنى اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها

كلمتين

كلمتين لبس اتصال احداهما بالاخرى شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كريه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال احداهما بالاخرى شديدا بحيث تجعل احداهما مع الاخرى كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك ( لشدة اتصال الفاعل بفعله ) يعنى انه لما كانت تلك الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال لكونه مدلولا للفعل دلالة التزامية كما عرفت ( وانما قيد ) اى المصنف ( الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا ) اى لقصد الاحتراز ( عن مثل ضربا فانه ) اى فان فعل ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو مثنى ضرب ( ايضا ) اى كمفرده ( مبنى على الفتح ) لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله ( و ) ( مع غير ) ( الواو ) معطوف على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسيط لفظ مع غير بينه و بين العاطف يعنى ان كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكر ( فانه ) اى لان الآخر ( يضم ) اى يجعل مضموما ( معها ) اى مع كلمة الواو وقوله ( لمجانستها ) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى انما كان مبنيا على الضم اذا كان مع واو الجمع لكون الواو من جنس الضمة من الحركات ( لفظا ) يعنى انه يضم لفظا ( كضربوا ) يعنى اذا كان الحرف الاخير صحيحا ( اوتقديرا ) اى او يضم تقديرا يعنى انه كان مضموما فى الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ما قبله مفتوحا ( كرموا ) بفتح الميم يعنى اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وما قبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك فى اللفظ وفى بعض الحواشى ان هذه العبارة من الشارح موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو الظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها لحرف لما صرح به فى المنهل وغيره انتهى ولما فرغ من بيان خواص الماضى وتعريفه شرع فى بيان حد المضارع وخواصه فقال ( المضارع ما اشبه ) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله ( اى فعل ) تفسير لما وضمير ( اشبه ) راجع اليه وقوله ( الاسم ) بالنصب مفعوله وقوله ( باحد حروف نأيت ) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله ( اى حال كونه ) اى كون ذلك الفعل

(ملتبسا باحد حروف نأيت) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده هذا في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف اوصفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اى المصنف بحروف نأيت (الحروف التي جمعتها كلمة نأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين ونأيت ونأتي فالابتداء في الاولى متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمتين ثم الغائب ثم المخاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغير الكلام الى ماترى وفسر الضمير المجرور بقوله (اى لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعني ان تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المعنيين يعني (بين زماني الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان في استعمال المضارع في الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعني انه من الالفاظ المشتركة والثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرهما

وتخصيصه

(وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على وقوعه) وقوله (اى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد المصنف كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى الا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشتركا بينهما بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الشارح بيان اتصاف الاسم ايضا فانا اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (وانما عرف) اى المصنف (المضارع بمشابهته الاسم) حيث قال ما اشبه ليكون التعريف مطابقا للفظ المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا) اى لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها مشتقة (من الضرع) وقوله (كان كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشبئين المشابهين شبها بالاخوين اللذين (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة

بصيغة مخصوصة فقال (فالهمزة) وقوله (من تلك الحروف) اما صفة اوحال يعنى المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف نأيت فالفاء فى قوله فالهمزة تفصيلية والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهمزة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (اومؤنثا نحو اضرب) ولايخفى ان المصنف غير ترتيب ماذكره فى الاجمال الذى هو لفظ نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهمزة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو تقديم الهمزة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال (والنون له) اى النون له (اى للمتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا اوكلهم مؤنثا اومختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحدا كان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (اواكثر) فيكونان جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمثناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة فى المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعاينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح فى كتب الصرف وقوله (وكانهما) لبيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والنون للمتكلم يعنى اظن ان الهمزة فى اضرب والنون فى نضرب (مأخوذان) اى الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا و) النون مأخوذة من نون (نحن) (والتاء للمخاطب) (واحدا كان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (اومثنى اومجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (اومؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله (وللمؤنث) عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره فى مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله

(غيبة) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبينة للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (اوذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان (والياء للغائب غيرهما) وقوله (اى غير القسمين) تفسير لضمير غيرهما اى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث و) الآخر (مثناه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرهما) اى القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافة) اى لم يضر بسبب اضافته الى الضمير معرفة لكنه) اى لكن الشان انه (خرج بها) اى بالاضافة (عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لايجوز ان يكون صفة له لان غيرا لايتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه لايجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو كونه (حالا) من الغائب ثم رجحه فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقته السابق) بيان لوجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لايكون حالا ولايجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا لبس لضعف كونه بدلا كما توهم بل لوجه آخر ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة

فقال (وحروف المضارعة) اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع الذى (كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة مجردة عن الزوائد (كبدحرج اولا) اى اولبست جميع الاربعة اصلية بل كان احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزيد فيه (كيخرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى الحقت بالرباعى المجرد (مفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة (فيما سواه) (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف (مثل يتدحرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يتدحرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر ويضرب اما وجه كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرته ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقلة المستدعية للتخفيف ايضا كذا فى بعض الحواشى (ولايعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع) وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم (فيه) اى فى ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يجز تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لايعرب اراد الشارح ان يمهد مقدمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان هذا الكلام) آه واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لايعرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لايعرب بشرط عدم اتصال نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولايخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره لايعرب اصلا سواء اتصل به النون اولم يتصل فيلزم صرف عبارته الى وجه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لايعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع) فقوله (صح)

جواب

جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح ان يتعلق به اى بقولنا لا يعرب قوله (اذا لم يتصل به نون) فانه لما فى اعراب غير المضارع انفهم منه اثبات اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار المجيئية فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون (تأكيد) (ثقيلة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة (او خفيفة) نحو يضربن بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول تقييدا لحصر اعرابه فى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدلها اى يعرب مغايره فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احداهما) اى نون التأكيد او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيا) وانما يقتضى اتصال احداهما كونه مبنيا (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا يكون النون المذكور (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع دخوله

على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ بيان لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونهما لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ماقبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع و) ثانيها (نصب) (شارك) اى شارك المضارع (الاسم فيهما) اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم (يختص) اى يكون الجزم مختصا (به)) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون وان اقتضاه العامل لا بمعنى مايه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف نون او حذف حرف اقتضاه العامل انتهى ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (فالصحيح منه) اى من المضارع ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين وبين النحاة وهو انه فى اصطلاح الصرفيين ماسلم جميع حروفه من حروف العلة وعند النحاة ماسلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو) اى الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم يكن حرفه الاخير حرف علة) سواء كان لامه اوعينه اوكلاهما حرف علة فكلمتا وعد وقال صحيحتان عند النحاة وغير صحيحتين عند الصرفيين وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح مبتدأ وخبره الآتى قوله بالضمة (المجرد) بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز مرفوع) متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله ومايضرب

الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ يضرب لم يجرد عن الضمير البارز المرفوع لان فاعله الضمير الذى ذكر بعد الا وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذا قيد المرفوع بالمتصل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لاحاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله (للتثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح يعنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا كان) اى ذلك التثنية (اومؤنثا) وقوله (مثل يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر) ليحصل تعميم الجمع الى المذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) وهو للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ماقبله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط للحكم الذى سيذكر ان يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات يبقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكر) ثانيها (تضرب) حال كونه (فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكر) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد) رابعها (نضرب) حال كونه (فى المتكلم مع غيره) (بالضمة) خبر للمبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال النصب) (لفظا) وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى النسخ التى وجدها الشارح وليس بموجود فيما وجده صاحب الوافية وزينى زاده (والسكون) اى بالسكون (فى حال الجزم) ثم قال العصام لم يقيده بقوله لفظا كما قيدا خويه لان السكون لا يكون الا لفظيا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع

قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجيه بان هذا ناشئ عن عدم الفرق بين اللفظى والتقديرى فالباء فى قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن فى الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى فى السكون كما اعتبروه فى الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب و) مثال كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتمهما الشارح ولعل وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدا وخبره ماسيأتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المجرر راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى الضمير البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) جملة معترضة اورد ها الشارح فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالنون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا (وحذفها) وقوله (اى بحذف النون) للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على ان حذف النون اعراب له فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما انه) اى كما ثبت ان النصب (فى الاسماء تابع للجر) يعنى انما اعرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة

الحركة

الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء كذا فى بعض الحواشى ثم شرع فى بيان امثلته فقال (مثال يضربان) وهو تثنية الغائب حيث رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة (و يضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون) (وتضربين) مثال المفرد المخاطبة وهذا كله فى حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع فى بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار الى ان هذا الحكم مختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيجئ حكمه يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرا) فى حال الرفع) وانما كان تقديرا لا لفظا (لان الضمة) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (يدعوو) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية (والفتحة) يعنى ان اعراب ذلك المعتل بالفتحة (لفظا) (فى حال النصب) وانما كان لفظيا (لخفة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما (نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعوو) من اليائى نحو (لن يرمى) (والحذف) وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام فى اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (فى حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين فى حال الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركة) فى آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط كذا فى العصام نقلا عن الرضى

وفى بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال المجزوم من الواوى (لم يغزو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر) شروع فى حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يكون آخره (بالالف) يكون اعرابه (بالضمه والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظيا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا تقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) فى حالة رفعه (يرضى و) فى حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى بحذف الالف فى حال الجزم) كما كان فى الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب شرع فى بيان المواضع التى حمل فيه نوعا من انواعه فقال (ويرتفع) وقوله (المضارع) تفسير للضمير المستتر فى يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان اوزمان لقوله يرتفع يعنى انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة فى العامل للمضارع وقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكسائى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع فى ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايما الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا فى بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (او كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد

المذهبين

المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لا يعين اختيار المذهب الاول بل يومي اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان آه وفي بيان المجزوم وينجزم بلم آه ولو كان مراده ان يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) اي وقوع المضارع (موقع الاسم كما في زيد يضرب حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (اي ضارب او مررت بزيد يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل واذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فما وجه دلالة عبارته اعني قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم فمن لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع. فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم التزم الشارح هذا المذهب حيث تعرض الى تفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع لوقوعه) اي المضارع (موقع الاسم لانه) اي المضارع (اذن) اي على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه معه في هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطي) اي اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اي اعرابه الذي هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اي لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذ هما العمدتان في الكلام (وهو) اي

وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل فى المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف فى كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع فى المضارع كونه واقعا فى موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع فى مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا فى المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا فى المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا فى الصلة (نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حروف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وفى خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى (واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بان لا نسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه انما لم يقع اذا لم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز ان تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخر (ويكفينا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى اعراب يضرب

ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعا ( مع تقديره اسما ) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم ( غير الاعراب مع تقديره ) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم ( فعلا ) فانهما حين كونهما فعلا يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضر نا تلك المغايرة (وعن سيقوم ) اى واجيب عن سيقوم ( ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده ) يعنى انه لم يجز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين ) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين ( صار كاحد اجزاء الكلمة ) وقوله ( وسوف ) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه ( فى حكم السين ) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لا يقوم وحده يعنى انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم حقيقة ( وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه ) اى فى خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاسم ) الى الفعل الذى هو غير الاصل ( لما ) اى للوجه الذى ( يجئ ) اى ذكره (فى باب افعال المقاربة ) ان شاء الله تعالى ( وينتصب )(اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب ( بان )وقوله ( ملفوظة ) بالنصب حال من كلمة ان وانما قيده به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقديران كما سيجى لا تكون مقدرة فكانه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة واثانى مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول ( ولن ) اى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها ( قال الفراء اصله لا ) اى النافية بقرينة كونها لنفى الاستقبال ( ابدل الالف نونا ) وردبانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين كذا فى حاشية العصام ( وقال الخليل اصله لا ان) اى انها مركبة من النافية والمصدرية ( فقصر كأيش ) يعنى انه حذفت الالف من لا والهمزة من ان واوصلت اللام المفتوحة بالنون يعنى ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر ( فى اى شئ ) يعنى فى استفهام ماهية الشئ فابقى من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت فيه عليه لان ما فى حيز ان لا يجوز تقديمه عليها

لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب
فى قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الراد
بانه لايلزم من ان يكون الشئ مركبا من شئ وغيره كون حكمه كحكم جزئه لان
الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذهو وضع مستأنف الايرى
ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التخصيص
نحو لولا اخرتنى كذا فى بعض الحواشى ( وقال سيبويه انه ) اى لفظ لن ( حرف
برأسه ) يعنى ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العصام مذهبا
آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل
الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأكيد النفى بل لتوكيد الفعل المنفى حتى يفيد
اللفظ نفى التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا
خص لن من بين حروف النفى بتأكيد النفى انتهى والله اعلم ( واذن ) وهو
ثالث النواصب ( قيل اصله اذان ) يعنى انه مركب من اذا الظرفية التى للماضى
ومن المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعنى بكسر الهمزة وبالالف
بعد الذال وهى ( الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه ) كانون ادحين
حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ وحينئذ والمعنى فى نحو اذا كرمك لمن
قال انا آتيك اكرمك وقت اتيانك ( وكى ) وهى رابعها اى وينتصب بكى
ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع
مخصوصة فقال ( وبان ) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيده بقوله
( مقدرة ) لدفع توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقى المعطوف عليه ملفوظة
والملفوظة غير المقدرة يعنى انه كما ينتصب بان حال كونها ملفوظة ينتصب
بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع ( بعد حتى )
( نحو سرت حتى ادخلها ) يعنى سرت الى ان ادخل البلدة ( و ) ( بعد )
اى وكذا اذا وقع بعد ( لام كى ) يعنى بعد اللام التى بمعنى كى ( نحو سرت
لادخلها ) اى سرت كى ادخل البلد ( و ) ( بعد ) ( لام الجحود ) اى بعد
اللام التى اكد بها النفى السابق ( وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى )
اى يحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى ( فما كان الله ليعذبهم )
وانما قدر ان بعد المذكورة ( لان هذه الثلاثة جوار ) اى حروف

جارة

جارة والجر من خواص الاسم ( فيمتنع دخولها ) اى الحروف الثلاثة ( على الفعل ) بحال ( الا بجعله ) اى بتصرف فى ذلك الفعل بان يجعله ( مصدرا بتقديران ) اى بسبب تقديران ( المصدرية ) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم ( و ) ( بعد ) ( الفاء ) اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة ( نحو زرنى فاكرمك ( و ) ( بعد ) ( الواو ) اى الواو العاطفة ( نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ( و ) ( بعد ) ( او ) ( نحو لالزمنك او تعطينى حقى ) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو ( فان الفاء والواو ) ههنا ( عاطفتان واقعتان بعد الانشاء ) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء ( وقد امتنع ) اى والحال انه قد امتنع ( عطف الخبر على الانشاء ) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر ( فجعل ) اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصدان يجعل المضارع ( مفردا ليكون من عطف المفرد ) اى الذى فهم من المضارع ( على المفرد المفهوم ) اى على المفرد الذى فهم ( من ذلك الانشاء ) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز ( فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ) انه ( ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك ) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها الاكرام منه للمخاطب ( وفى لا تأكل ) اى فيكون المعنى فى لا تأكل ( السمك وتشرب اللبن ) انه ( لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه ) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما او فهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك فى جميع الاوقات الا وقت ان تعطينى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال ( فان ) بفتح الهمزة وسكون النون يعنى ( التى ينتصب بها المضارع ) ( مثل اريد ان تحسن الى ) ( مثال النصب ) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها ( بالفتحة ) ( و ) ( مثل ) ( ان تصوموا خير لكم ) ( مثال النصب ) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا ( بحذف النون ) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا من القرءان وكان

اللازم عليه ان يقول قوله تعالى * ولعله تركه ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة او بالتأويل بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحا بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين امارة الفرق بين المصدرية وبين المخففة من المشددة بقوله ( و ) ( كلمة ان ) ( التى تقع بعد العلم ) وقوله ( اذا لم يكن بمعنى الظن ) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى لا يكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيجئ حكمه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيذ يفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان التى بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كون المراد منه الفعل وما فى معناه كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته مجئ بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لا نسلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى قوله وقوله والتى مبتدأ وقوله ( هى ) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ ( ان ) للاشارة الى انها موصوف لقوله ( المخففة ) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت بعد لفظ مشتق من العلم هى المخففة ( من ) ان ( المثقلة ) وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل لا انها المصدرية وانما كان كذلك ( لان المخففة ) موضوعة ( للتحقيق ) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق ( فتناسب العلم ) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق ( بخلاف الناصبة ) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع ( فانها ) اى لان

المصدرية

المصدرية الناصبة لبست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للرجاء والطمع) وهما دالان على ان ما بعدهما غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق واذا كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه بالاستشهاد فقال (ولبست) وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر وهو اسم لبست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما يلايم دخول السين اوسوف اوقدا وحرف النفى عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتمثيل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و) (ان) (التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعنى كونها مصدرية ومخففة وانما يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالته) يعنى ان الظن يلايم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالته (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلائم ان المخففة الدالة على التحقق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذ فى ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء فى قوله باعتبار دلالته متعلق بقوله يلايم ههنا وكذا فى قوله (وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية) يعنى ان الظن لما لم يدل على الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان المصدرية واذا وجد فى الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجرى فى ان) اى فى كلمة ان (التى) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهى ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره

والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد ان تحسن يعنى ان كلمة ان مثل ماوقع فى لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفى المستقبل) اى نفى الفعل الذى وجد فى الزمان المستقبل وقوله (نفيا مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفى الفعل نفيا مؤكدا لا نفيا مجردا عن التأكيد كما فى لا يقوم ولا نفيا مؤبدا كما قاله بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفى نفيا مؤبدا (يلزم) التناقض المنافى لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (فى قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (لن ابرح الارض) اى لن ازال فى الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لى) اى الى ان يأذن لى (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى فى البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفى البراح فى المستقبل مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد (تناقض) فى كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان لن) على مازعمه (تقتضى التأبيد) لانه فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى يأذن) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأبيد لان حتى يقتضى (الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف فى التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة النواصب وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التى ينتصب بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا هى التى ينتصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا القيد فى لن لانها لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله (اذا لم يعتمد ما بعدها على ماقبلها) اما ظرف للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتماد يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو ان لا يكون ما بعد كلمة اذن من الفعل المضارع

معمولا

(معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) اى قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا و يكون مابعدها خبراله كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اى لانه (اذا اعتمد مابعدها على ماقبلها لا تنصب) اى لايكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كلمة اذن (لضعفها) اى لكونها عاملة ضعيفة (لاتقدر) اى كلمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لان يكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والآخر ماقبلها فرجح الاول للعمل لقوته و لضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا للعامل الذى قبلها (فصار كانه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اى سبقا حكميا بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لايكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها واذا كان (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذى ذكر بعدها اى بعد اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط بكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى والحال ان الجواب والجزاء (لايمكنان) اى لايمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل لابد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ماقبله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما) اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبلا (و) هو (كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع فى المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا فكان معمولا لمعنى

الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثانى وهو كونه مستقبلا وفى المثال الثانى وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى انى اظنك فى حال التحديث ولا يدل على معنى انى لم اظنك فى الحال بل اظنك فيما يأتى وفى المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله ( وجب الرفع ) جواب ان فقد يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع بعدها وفى العصام ان فى تعليل الشارح الشرط الثانى بقوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال بحثا لانا لا نسلم وجوب كونهما مستقبلين لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل فى الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فمحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لا حالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا كون اذن التى ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على الاغلب وهما فى المضارع لا يمكنان الا فى الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء فى الحال فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم ( مثل ) ( قولك لمن قال اسلمت ) وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله ( اذن تدخل الجنة ) صريحا فى الجواب السابق عليه وقوله ( مثل بمثال ) بيان لوجه اختيار المصنف فى التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا ( لا يحتمل الا الاستقبال ) اى لا يحتمل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم دمك ونحوهما مما يحتمل الحال ثم شرع فى بيان الاعراب فقال ( فقوله ) اى قول المصنف ( اذن حيث يراد به اللفظ او الكلمة ( مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف ) اى لغو ( للانتصاب الملحوظ معها ) اى مع كلمة اذن ( كما اشرنا اليه ) وهو قوله التى ينتصب بها المضارع ( وقوله مثل اذن تدخل

الجنة

الجنة خبر المبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع مايتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته فى اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينها وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمعدول عن طرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهى ان ولن (الا انه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ماسبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد مابعدها على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة النواصب وقوله (التى ينتصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا لبس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة بين المعطوفين ولما كانت السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرها بقوله (اى سببية ماقبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه

(كسببية الاسلام) اى فى هذا المثال وهوقوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقديران) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب الملحوظ كماسبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولوكان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا اومستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية (والى) اى اوكان حتى بمعنى كلمة الى الكائنة (لانتهاء الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلايرد ماقال العصام انه لافائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك اكس تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذى هوحتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ماوقعت فى هذا المثال وفيما سيجئ من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا له وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدما لك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا

(بالنظر الى ماقبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (اوحالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (اومستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير (واسير حتى تغيب الشمس) (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لايحتمل ان تكون غيبوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ماقبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حاصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (مابعدها) اى مابعد كلة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبوبة تقع بعد السير اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترد بها المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تمييز من الحال فانه لوكان حالا من الحال لفسره بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان يكون) اى الحال (هو زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (اوحكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط جزاؤه ماسيجئ فى قوله كانت حرف ابتداء ولما كان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح ان يخبره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال مايراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ماقبلها ومابعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض

فعبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو انه (كانك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيئت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك السابقة فى التعبير (وتحكيها) اى كانك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيئته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتفرضه موجودا فيه فكانك هيئت تلك العبارة وتحكيها (فابقيته بعينه على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المصنف وقوله (ففى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) فى زمان الحكاية كما كان مرفوعا فى زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين كان مراده حكاية الحال (تقديران) اى المصدرية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر فى كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لا جارة)

اى

اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان ( ولا عاطفة ) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد ثم انه لما تبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها ) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لا ان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل ) اى المضارع الذى وقع ( بعده ) اى بعد المبتدأ (خبره ) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه ( لتكون حتى داخلة على اسم ) وهو المبتدأ المقدر ( كما توهمه بعضهم ) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع ) ( اى ما بعد حتى ) وهو المضارع الواقع بعدها و انما يرفع ( لعدم الناصب والجازم ) ( و يجب السببية) ( اى كون ماقبلها) اى ماقبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لماقبلها كما عرفت وانما تجب السببية ( ليحصل الاتصال المعنوى) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات ) اى ولو فات (الاتصال اللفظى ) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ماقبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال اللفظى ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوى ليكون جابرا للمافات حتى لا تخالف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة اتصال ماقبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة ( مثل مرض فلان حتى لا يرجونه ) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به ) اى بقوله لا يرجونه (نفى الرجاء فى زمان التكلم ) حيث رفع المضارع بالنون و لو اراد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفى الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية انتهى لكن الشارح خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد

به حكاية ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن ثمة) فالجار متعلق بما سيأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمة اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير للامرين يعنى ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعدها) وهذان الامران موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما يمتنع الرفع ولذا (امتنع) (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع) اى رفع ما بعد حتى) (فى) (قولك) (كان سيرى حتى ادخلها) وقوله (فى) (وقت حصول كان) (الناقصة) (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا المثال اذا جعلت كان فى كان سيرى ناقصة (بان تجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لا تامة) كما تجعل فى المثال الجائز الذى سيأتى فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيرى اسمه وحتى ادخلها خبره فيكون معناه كان سيرى منتهيا الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها) اى لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى لا تتم الا بخبر منصوب (بلا خبر) اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعض الحواشى جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (فيفسد المعنى) وانما خص الشارح الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز

ان يكون السير سببا للدخول فى البلد ( و ) ( امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى ) وهو كون ماقبلها سببا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع ( فى قولك ) ( اسرت حتى تدخلها ) اى بهمزة الاستفهام وانما امتنع السببية فى هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون مابعدها ) اى مابعد حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعنى لكونه كلاما مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وماقبلها سبب لمابعدها وهو مشكوك فيه ) يعنى لو فرض حينئذ ان ماقبلها سبب لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سببا للمقطوع به وانما كان ماقبلها مشكوكا فيه ( لوجود حرف الاستفهام ) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير ( وهو ) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب ( محال ) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع اى ومن ثمة جاز رفع المضارع الذى بعده ( فى ) ( وقت حصول كان ) ( التامة ) وفاعل جاز قوله ( كان سيرى حتى ادخلها ) اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير مابعدها كلاما مستأنفا فانه لايلزم تعلق مابعدها بماقبلها تعلقا لفظيا فان معناه ) اى معنى كان سيرى ( ثبت سيرى ) ومعنى حتى ادخلها ( فانا داخل الآن ) بتقدير المبتدأ المحذوف وباراده معنى الحال من المضارع ( ولافساد فيه ) من المفاسد التى تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقها لماقبلها ( و ) (جاز ) ( ايهم سار حتى يدخلها ) اى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اى الدالة على العموم وقوله ( بالرفع ) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سببا لمحقق ( لان السير فى هذا المقام محقق ) لانه لما قال ايهم سار فكانه قال ان السير من اى فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد ( والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكانه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائره اى هو ( فقوله ) اى قول المصنف (ايهم عطف ) اى معطوف ( بتقدير جاز ) اى على قوله جاز ( فى التامة )

على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيرى) اى لايجوز ان يكون معطوفا على قوله كان سيرى (حتى ادخلها بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيدا (بقوله فى التمامة كالمعطوف) اى كما كان المعطوف (عليه) صالحا له فان فى المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا للتقييد بالتمامة وغيرها (وفى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هكذا وهو قوله (وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التمامة) اى بتأخير قوله فى التمامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التمامة فعلى هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سيرى ولا فساد فيه) اى فى كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى فى المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة الاولى بتقدير الفعل (ولام كى) وهو مبتدأ وقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقديران) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذى بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اى اللام الجارة التى تكون بمعنى كلمة كى وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لادخل فى اسلمت لادخل الجنة (وانما تقدران بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى لان تلك اللام (جارة) وامتنع دخول الجارة على الفعل ليكون الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التى ينتصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هى) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (للنفى) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى مؤكد بالفتح وقول (بعد النفى) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اى للفظ كان متعلق بالنفى اى بعد النفى الذى قصد به نفى كان يعنى ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفى هى لام التأكيد بعد النفى للفظ كان وهو غير صحيح لان النفى لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى

اجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النفى الموضوع لدخول كان او بعد النفى لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله ( لفظا ) اشارة الى الاول يعنى ان المثال الذى اورده المصنف مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله ( مثل وما كان الله ليعذبهم ) وقوله ( او معنى ) اشارة الى الثانى ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما بمعنى كان ( وهى ) اى لام الجحود ( ايضا ) اى كلام كى ( جارة ولهذا ) اى ولكونها جارة ( تقدر بعدها ) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة فى قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره اشترط فى الخبر اتحاده مع الاسم وخفى الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان فى المثال المذكور فى المتن او فيما اورده الشارح ( بمعنى المصدر بان المقدرة ) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اى فحينئذ كيف (يصح الحمل ) اى حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه ( على حذف المضاف) يعنى انه وان لم يجز حمله بالحمل المتواطئ بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما ( من الاسم ) اى من جانب الاسم ( اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر ) اى من جانب الخبر ( اى ما كان الله ذا تعذيبهم ) وقوله ( او على تأويل المصدر ) معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان التوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذفى والآخر طريق المجاز فى الكلمة فقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم ) وقال العصام موردا على الشارح بان الاولى فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات

الفعل وهذا المجيب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفى ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين واشار الشارح بقوله (التى بنتصب المضارع بعدها بتقديران) الى صفة تميز لهذه الفاء عن غيرها من الفاآت وقوله (فتقديران بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى تقدير ان بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) (بشرطين احد هما السببية) (اى قصد سببية ماقبلها لمابعدها) يعنى احد الشرطين كون ماقبل الفاء سببا لمابعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقديران حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك لاوجه للفاء فى قوله فتقديران والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو لبس باصل فيه (للتنصيص اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث بدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ماقبله يعنى اذا قصد السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لايحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى الشرط الثانى للانتصاب بالفاء (ان يكون ماقبلها) (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر اونهى آه وفى قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) (وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء احد الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (اومافى معناه) اى اوبسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفى) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفى وبيان لوجه كون النفى بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفى (جوابا) وقوله (عن توهم كون مابعدها) متعلق بقوله ليبعد يعنى ليبعد المضارع بسبب تقدم الانشاء

ومابمعناه عليه عن توهم كون مابعدها اى مابعد الفاء ( جملة معطوفة على الجملة السابقة ) وهى الانشائيات ومابمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر ان ليعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم فلابد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع فى حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد فيزول المحذور وقوله ( امر ) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد قبل الفاء امر ( نحو زرنى فاكرمك ) بالنصب ( اى ليكن منك زيارة فاكرام منى ) يعنى ان مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة ( اونهى ) اى اويوجد قبلها نهى ( نحو لاتشتمنى فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى ) وقوله ( ويندرج فيهما ) الخ رفع اشكال وهو انه مابال المصنف ترك ( الدعاء ) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر والنهى ( نحو اللهم اغفر لى فافوز ) وهذا دعاء بصورة الامر ( ولاتؤاخذنى فاهلك ) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التخضيض والترجى فيندفع بماسيأتى من ادراج الشارح لهما فى محلهما ( اواستفهام ) اى اويكون قبلها استفهام ( نحو هل عندك ماء فاشرب به اى هل يكون منك ماء فشرب منى ) ( اونفى ) اى اويكون قبلها نفى ( نحو ماتأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا ويندرج فيه ) اى فى النفى ( التخضيض ) اى تحريض المخاطب الى فعل وسيأتى فى بحث الحروف ( نحو ) قوله تعالى حكاية عن الكفار ( لولاانزل عليه ) اى على الرسول عليه السلام ( ملك فيكون ) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل ( معه ) اى مع ذلك الرسول ( نذيرا ) وانما كان المناسب ادراج التخضيض فى النفى ( لاستلزامه ) اى لكون التخضيض مستلزما ( نفى فعل ) وهو نفى الانزال ونفى كون الملك نذيرا مع الرسول يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التخضيض على النفى بالالتزام ( فيندرج ) اى فناسب ان يندرج ( فى النفى ( اوتمن ) اى اويكون قبلها تمنى ( نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ) اى فى التمنى ( ما ) اى التمنى الذى ( وقع على صيغة الترجى ) وهى لعل ( نحو ) قوله تعالى حكاية عن فرعون ( لعلى ابلغ الاسباب ) وقوله تع ) اسباب السموات ) بدل من الاسباب وقوله ( فاطلع بالنصب على قراءة

حفص ) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لاحد الراويين العاصم الكوفى ( اوعرض ) اى او يكون قبلها همزة عرض (نحو الاتنزل فتصيب خيرا اى الايكون منك نزول فاصابة خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله ( فتنى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله ( السببية ) وبين الخبر الذى هو قوله (مقصودة) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على جملة السببية مقصودة يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر الآخر (مما) اى من الفعل الذى وقع قبل الفاء) اى من ماذكر من الانشائيات وملحقاتها (وامانحو قوله) اى قول الشاعر (ساترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز فاستريحا) يعنى ينصب المضارع الذى هو استريح وهو متكلم من يستريح من الاستراحة والمعنى ساترك المنزل الذى كان لبنى تميم واجعل ملحقا بالحجاز لاكون مستريحا وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعد الفاء منصوبا حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر ) اى هذا القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله الضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سبق منى ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاستراحة و يمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان تجعل ساترك والحق من معنى الامر اى لاترك ولاالحق فاستريحا انتهى (والواو) ( التى ) اى كلمة الوو التى (ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان مشروط وجعل الشارح ههنا قوله الواو مبتدأ بلاتقدير كما فى الفاء واستحسنه العصام ( بشرطين )( احدهما ) اى احد الشرطين (الجمعية) ولما كان على المصنف ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله ( اى مصاحبة ماقبلها ) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبى وهو كون ماقبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى ( فالواو للجمع ) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها جشوا لان الواو للجمع ( دائما) سواء كان داخلا على المضارع اوعلى غيره اعلم

ان

ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ماقبلها ومابعدها مجتمعا فى زمان واحد اولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكانه قال ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ لاحشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لمابعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ماقبل الواو وزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى مايماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرهما (وامثلته) اى امثلة ماوقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ماوقع قبلها امر (ولاتأكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه والنفى نحو ماتأتينا وتحدثنا والتمنى نحو ليت مالا وانفقه والعرض نحو الاتنزل وتصيب خيرا (واو) (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله اواى كلمتها مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الا ان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلمة او دلالة على معنى الجار والاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد ان يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون) اى لفظا وملابسا (بمعنى الى او الا

الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الامع ان يلزم من تقديران بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والآخر انه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لالزمنك او تعطينى حقى) (اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى فى التركيب لا لكونهما معنى او كافى الامتحان انتهى وفى بعض الحواشى وانما يلزم تقديران لانها اما بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الا على الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضمار ان ليصح دخولها على الفعل والثانى كلمة استثناء وهى لا تنصب المضارع فيلزم تقديران انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه اختلاف فى تقديرا وفى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اى يقدر او (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لالزمنك) يعنى معنى قولنا لالزمنك او تعطينى حقى هو لالزمنك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى حقى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او (بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرور باوالتى بمعنى الى اى لالزمنك) اى معنى قولنا لالزمنك او تعطينى حقى عند غير سيبويه هو لالزمنك (الى اعطائك حقى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد بها ههنا هى ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (اولا

اى

اى اولم تكن من المذكورة (كثم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ماذكر) فى كل منها (من الشروط فان كلة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقديران بعدها) اى بعد غير المذكورة (ينتصب) اى فحينئذ ينتصب (المضارع) الذى (بعدها بها) اى بتلك العاطفة (بتقديران) وقوله (اذا كان المعطوف) ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة العطف يعنى ان كلة ان تقدر بعد العاطفة اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم) بالنصب اى وان تشتم (اوفتشتم) اى فان تشتم (اوثم تشتم قثم) اى فلفظ ثم (ليس من الحروف المذكورة وتقديران بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال العصام ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لاتقدر ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديران فالاولى ان لايقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف فى اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقييد بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقديران اعنى) اى اريد باول المعدودات (قوله حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقديران واذا كان مستقبلا ظرف له (اوعلى آخرها) اى اوانه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (اوبشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر لحتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة ثم اراد الشارح

ان يبين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال ( وظاهر ) وهو خبر مقدم وقوله ( ان هذا ) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهر ان هذا اى كونه مجرورا ( وان كان ) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه ) اى لكن هذا الاعراب (اقرب ) للمقصود ( بحسب المعنى ) بخلاف الاول فانه بالعكس ( لانه ) اى الشان وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله ( ان جعل ) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما ذكر) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا اقرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات اوعلى اخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واوكما ذكرنا اى قولنا سواء كانت آه اويراد به ماعدا ماذكر فان اريد به الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما ) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان الاجمال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها اولا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ العاطفة لانه يلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز ان توجد العاطفة الغير الشاملة لها ( وان خصت ) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة ( يلزم تخصيص الحكم ) وهو كون المضارع منصوبا (به ولبس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كما سبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى كجريانه فيما ذكر (ويرد عليه) اى فين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ ) اى حين اذا اريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة ( مرتين مرة فى الاجمال ) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة ( ومرة فى التفصيل ) بان يقول و بان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة وواو العاطفة (كسائر ما ذكرنا ) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقديران على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بالشرط لتضبط

وفصل

وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العدبذكر تناسب المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدران بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التي ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التي ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع في بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (ويجوز اظهار ان مع لام كى ) اى كما يجوز تقديرها ( نحو جئتك لان تكرمنى ) وقوله (ومع ما الحق ) معطوف على مع لام كى في كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد قائلين على قول القائل الآخر وانما سمى تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي يعني انه كما يجوز اظهار ان مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق (بها) اى بلام كى ( مع اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ) فاللام فيه زائدة ( و ) (مع الحروف ) (العاطفة ) ( نحو اعجبنى قيامك وان تذهب ) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله ( لان هذه الثلاثة ) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعني انما جاز اظهارها في ماوقع مع لام كى ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة ( تدخل على اسم صريح ) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئتك لاكرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبنى ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو ( اردت لضربك ) فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجار) تفريع لقوله تدخل يعني اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهي مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة ( ما ) اى حرف ( يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو) اى الحرف الذي يقلب الفعل الى الاسم الصريح ( ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعني وجه عدم جواز اظهارها في لام الجحود (فلما) اى فلما ثبت لان لام الجحود لما ( لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن

معتادة به ( لم يظهر بعدها ) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظا ان ولم يجز ان يقول ما كان لان يقول ( وكذا ) اى كلام الجحود ( حتى ) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح ( لان الاغلب فيها ) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى ) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره ( وهى ) اى حتى حال كونها ملابسة ( بهذا المعنى ) اى معنى كى ( لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها ) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حمل عليها ( لان المعنى الاول ) هو معنى ( اغلب ) اى من معنى الى ( فى التى ) اى فى كلمة حتى التى ( يليها المضارع واما الواو والفاء واو ) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلانها) اى فثابت لان العواطف الثلاثة ( لما اقتضت) اى لما اوجبت ( نصب ما) اى المضارع الواقع ( بعدها ) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتنصيص) اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية ) اى كما فى الفاء ( والجمعية) كما فى الواو ( والانتهاء ) اى كما فى فى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب لعدم التخلف فى النصب ( فلم يظهر الناصب بعدها ) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة والآخر احد هذه الحروف التى توهمت عاملة ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال ( ويجب ) ( اى اظهار ان ) (مع لا) ( الداخلة ) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها اى بان فقوله مع لا يجوز ان يكون ظرفا ليجب اوحالا من المستكن فى يجب وكذا قوله ( فى ) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة) ( دخول اللام ) حال كون تلك اللام ملابسة ( بمعنى كى ) وقوله ( عليها) كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان ) وانما يجب اظهارها ( لاستكراه اللامين المتواليين) احدهما ( لام كى و) الآخر ( لام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم ) ولما كان لاضمار ان مواضع اخر غير هذا الواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان الناصبة تضمر) اى وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا ) اى وقوعا كثيرا لكنها لا تضمر حال كونها عاملة وناصبة له بل تضمر حال كونها (من غير عمل لضعفها )

اى

اى لضعف ان المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز حينئذ تقدران حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (اومع عمل) عطف على قوله من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (على الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء كان بعمل اوبغير عمل (ليس بقياسى كما فى تلك المواضع اى كما كان قياسيا فى المواضع السابقة (ولذلك) اى ليكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى ولم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع فى بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اى) يكون (المضارع) مجزوما (بلم ولما ولام الامر ولا) (المستعملة) (فى) معنى (النهى) وقال العصام اضاف اللام لانها قابلة الاضافة ولم يضف لا لانها عام لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بجعل فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اعم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا فى العبارة لا لعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازا) اى تقييد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لا التى (استعملت فى معنى النفى نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى النفى وهو اخبار نفى صدور النصر بخلاف

النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيجئ وكذا وقع الاحتراز عن لا التى لم تستعمل فى شئ من النهى والنفى نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلا واحدا) وانما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجئ وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول لا تضرب وتفعل انتهى (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ماقبله فقوله (اى وبتجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجازية قلبت الياء الفا وتكتب تاؤه قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لاجعا وقوله (التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة او اسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والمجزوم بها اى بتلك الكلم (فعلان) كما سيجئ يعنى قد يكونان فعلين كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذ ما وحيثما) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاذ وحيث يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما وامابدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجزمان (واين ومتى) اوهما (يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقترنين (مع ما اولا) اى اولبسا بمقارنين لها (وما ومن وماى) بالتنوين (وانى) وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس (واما) (انجام المضارع) (مع كيفما واذا اى مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (امامع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذا مع كيفما (فلان معناه) اى معنى كيفما (عموم الاحوال) وهو ينافى التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذا (مع اذا فلان كلمات

الشرط

الشرط) اى بماعدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف اواستفهام اوغيرهما ومحض هذه المعانى لايقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للابهام) لاللتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى وبجزم المضارع بان مقدرة و سيجئ بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منهامع مايختص بكل منهامن المعانى والاحوال فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (تقلب المضارع ماضيا وتنفيه) (اى تنفى المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى تقلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى تنفيه الى المضارع كما فسر به الشارح ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولايبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى تنفيه (راجعا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد انها تنفى الحدث الماضى فالتوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة لما (مثلها) (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه وهذا مابه الاشتراك واما مابه الامتياز فهو قوله (وتختص) اى تمتاز (لما) من لم (بالاستغراق) والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما لان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بواو وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقة بالنفى من وقت كونه منفيا الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت الاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه

(ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم) فلان (ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان يقول فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس و يقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلا وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه دليل) اى قرينة على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكره وجها ظنيا فقال (وكان ذلك) بتشديد النون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحتراز عن الفصل بفاصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله) الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة حروفها بالنسبة الى ما لبست بقوية فى الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان ان فى ان لم اضرب يعنى مثلا ليس عاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لم لا اثر ان فاثر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بانا لا نسلم ان الفعل المنفى بلم ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لا على الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كما تختص بالمذكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما

غالبا

(غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظر وقوعه (اى ينتفى بها) اى بلما (فعل) اى حدث (متوقع مترقب تقول لمن يتوقع) و ينتظر (ركوب الامير) اى تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب) ولا تقول لم يركب وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص للاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (فى غير المتوقع ايضا نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشارح نظرية لم يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون قوله (اللام) خبرا للمبتدأ وبين كونه صفة فكانه اشار به الى ان اللام خبر لا صفة كما هو شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون تائيه مذكرا وهو قوله (الفعل) يعنى ان لام الامر التى ينجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها الفعل اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله (وتدخل فيها لام الدعاء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر لنا الله) ثم شرع فى بيان بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين لام الابتداء التى دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت باللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا فى بعض الحواشى (وفتحها) اى فتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو والفاء وثم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولتأت طائفة اخرى) هذا مثال الواو (لم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذان فى آية واحدة و(ثم ليقضوا) هذا مثال ثم وقد قرئ الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت فى باب كتف

وكتف لان سكون العين قياس فى فعل نحو كتف وكتف بكسر العين وسكونها كذا فى الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو وليصلوا تأمل (ولا النهى) بالاضافة وفى بعض النسخ ولا للنهى كذا فى المغرب مبتدأ (هى) (لا المطلوب بها الترك) خبره كامر وقوله (اى ترك الفعل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك فان ماهو من الافراد هو لا تترك كما حقق فى محله (وفى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (ولا النهى ضدها) اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم للنهى فلا يصح اضافة العلم وكانه نكرة اوجعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفى شرح اللب ولا النهى بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهى ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهى بجواز الدخول فى جميع انواع المضارع وفى بعضها اراد ان ينبه عليه فقال (وهو) اى النهى وفى بعض النسخ وهى كلمة النهى (يدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالتاء على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبنى للفاعل والمفعول) بالجر بدل من الانواع او بالرفع خبره للمبتدأ المحذوف اى تلك الانواع وبالنصب مفعول اعنى اى لا النهى يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للفاعل وبنى للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان (مخاطبا اوغائبا اومتكلما) نحو لا تنصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل فلزمته مسندا الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصر النيصروا لانصر لتنصر واما فى غيرهما فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه اذا اريد المخاطب فالتعبير له بالامر بغير اللام تقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن يعنى ان النهى الغائب والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا فدخولها نادر كما سيجىء حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات التى يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله

المذكورة

(المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهرا فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المصنف فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى لتجعل الاول سببا والثانى) مسببا وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولا شك) اى من البديهى (ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها) الى بجعل الكلم المذكورة (الشئ سببا يعنى) فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ) وقوله (بل ملزومية شئ لشئ) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما للثانى لئلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردهما) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة ايراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا (مسببا حقيقيا له لا ذهنا) اذ الشتم

فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن ( ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم والاكرام (اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم المذكور (ويسميان) (اى هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (اولهما) (شرطا) وانما سمى الاول شرطا (لانه) اى لان الفعل الاول (شرط لتحقق الثانى) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذى هو نائب فاعل يسمى يكون تثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتيب فاقتضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين يسمى احدهما شرطا والآخر جزآء اولهما يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء) فقوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزاء ناشئ من اجل كون الثانى (يبتنى على الاول ابتناء) اى مثل ابتناء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به (فان كانا) شروع فى تفصيل الفعلين اللذين وقعا شرطا وجزاء وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى ان كان الفعل الذى وقع شرطا والفعل الذى وقع جزاء (مضارعين) (نحو ان تزرنى ازرك) (اوالال) اى ان كان الفعل الاول الذى وقع شرطا (فقط) اى دون الثانى فقوله والاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك) وهذا من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله ( واجب ) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان مضارعين اوالاول مضارعا فالجزم واجب (فى المضارع) اى الواقع شرطا وجزاء اوشرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع (وهو) اى ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل فى الشرط (اوما) اى اوالكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع صلاحية المحل) اى مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا اوتقديرا وهو

المضارع

المضارع بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا او تقديرا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلى (وان كان الثانى) وهو معطوف على قوله وان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعا) والاول ماضيا (فاوجهان) (اى ففيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان) احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاءله (اداة الشرط) من كلمة ان اوغيرها (و) ثانى الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحيلولة الماضى) اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلا بينه و بين الجازم (والفصل) اى ولوقوع الفصل بينه و بين عامله الذى هو الجازم (بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا اوتقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا مضرا اعنى الفعل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آنه) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتيه) يعنى بالرفع ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء و جوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز ان يكون حالا منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى) اى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ماوقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء اوبفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول و بضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماضى لفظى (اومعنى) اى اوكان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه جحدا مطلقا وان كان مضارعا لفظا (يحتمل ان يكون) اى قوله لفظا اومعنى (تفصيلا لقد اى لم يقترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد سواء كان) اى لفظ (قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل اومعنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه

قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يجز الفاء) اى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه) وذلك (لقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة) وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم تكرمنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المتحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقد ملفوظا اومقدرا (وان كان) (الجزاء) (مضارعا مثبتا اومنفيا بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيا بلم) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى بلم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اى لكون المنفى بلم (ماضيا معنى) وقوله (اوبلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعنى كما يكون قوله اومنفيا بلا احترازا عن المنفى بلم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) اى لانه (يجب فيه) اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثيران فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان) احدهما (الاتيان بالفاء و) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ماذكر من المضارع المثبت اوالمنفى بلا (كما تؤثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فحينئذ يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (واثرت)

وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان ارادة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهر انه بتشديد اللام من التخليص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى دخلته خالصا وخاصا (لمعنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح ولما وقعا فى حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فترك الفاء) اى فحينئذ جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير) اى لكون تأثير ارادة الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها فى المعنى (وان لم يكن) اى ولو لم يكن التأثير فى المعنى قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ فمثال الترك (نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين) ومثال الاتيان نحو قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) فان يغلبوا فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارعين مثبتين وقعا جزاء فتركت الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال العصام ينبغى ان يقيد المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجئ انتهى (والا) (اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان ماضيا بقد او مضارعا منفيا بلم او بلن (فالفاء) (لازمة فيه) اى فى ذلك الجزاء (لان الجزاء حينئذ) اى حين اذ كان ما عداهما (اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس) حال كون الثانى (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقد لفظا وبقد تقديرا (لا تأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة) معطوف على قوله اما ماض يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى فلا يشتمك

احد (او دعاء) نحو ان تكرمني فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد افتضربه (او مضارع منفي بما) نحو ان لم يضربك فما تضربه (او لم) تضربه (او بلن) تضربه (الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير في الاسمية فظاهر واما في الامر والنهي والدعاء والتمني والعرض والمنفي بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما في الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتصغير الى الاستقبال كالجملة الاسمية واما المنفي بما فلانها للنفي الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفي بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله (ويجئ اذا) اسئنافية وقوله (التي للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية لها وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجئ وقوله (التي وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين ظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجئ يعني انه يجوز ان يستعمل اذا التي للمفاجأة في موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كذا في حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة (تنبئ) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فانه اذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اى فيحصل في اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر) اى اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية في كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التي كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احداهما بالفعلية وباختصاص الاخرى

بالاسمية

بالاسمية ولما اختصت الشرطية بالفعلية ( فاختصت هذه ) اى التى للمفاجأة ( بالاسمية فرقا ) اى لقصد الفرق ( بينهما ) اى بين الشرطية والمفاجأة ( نحو قوله تعالى ) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى ( وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون ) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله فهم يقنطون بالفاء فجاء فى التنزيل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال ( وان ) ولما جاز فيها اعرابان احدهما كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة والثانى ما اختاره الشارح وهو ان كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله ( التى يجزم بها المضارع ) وقوله ( حال كونها ) للاشارة الى ان قوله ( مقدرة ) بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن فى الخبر وقوله ( انما كانت مقدرة ) للاشارة الى ان قوله ( بعد الامر ) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لا حاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر ( نحو زرنى اكرمك ) فالشرط مع الجازم مقدر ( اى ان تزرنى اكرمك ) ( و ) ( بعد ) ( النهى ) ( نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك ) ( والاستفهام ) اى وبعد الاستفهام ( نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه ) ( والتمنى ) اى و بعد التمنى ( نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه ) ( والعرض ) اى و بعد العرض ( نحو ألا تنزل نصب خبرا اى ان تنزل نصب ( خيرا ) وانما قيده بقوله ( اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم ) لان قصد السببية متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجز قصد السببية وقال العصام لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى وقوله ( اذا قصد السببية ) ظرف للانجزام المفهوم اى انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية ( اى سببية ما تقدم ) وهى الاشياء الخمسة ( له ) اى للمضارع الذى ينجزم بان يكون مسببا له ( فحينئذ ) اى فحين اذ قصد ان يكون المضارع الذى اريد انجزامه

مسببا لما تقدم (تقدران) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (مما تقدم) اى من مادة ما تقدم من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك لفظ تزرنى وفى لاتفعل الشران لاتفعل وهكذا قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحينئذ تقدران مع مضارع ويجعل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما به) اى بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة للشرط فانه لولم يقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة اوحالا او استينافا (وانما اختص تقديران بما بعد) اى وانما كان تقديران مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) اى طلب الفعل اوطلب الترك فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض (والطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوبه مطلقا اعنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى لتلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسبب له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصود الذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان ذلك يعنى اذا كان المضارع الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصد (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامران احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم ان يقدران (مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اى المذكور الذى وقع فى التلفظ بعد

الاشاء

الاشياء الخمسة (جزاء) ان يجعل جزاء للشرط المقدر قوله (فينجزم) عطف على يجعل اى بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعد ها مجزوما (بها) اى بان المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام (مطلوب فائدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة (وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدر) اى فلذلك القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءله) اى لذلك المقدر (فقيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر (و) (نحو) (لاتكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لاتكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لاتكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة الفعل المنفى) وهو لاتكفر (لا المثبت) اى لانه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع عطف على ماقبله بحسب المعنى وكانه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لاتكفر تدخل النار) فانه ممتنع عند الجمهور (خلافا للكسائى) (فانه) اى الشان (لايمتنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبتا مع وقوعه بعد النهى (عنده اى عند الكسائى فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم على ماعرفت اى من قولنا فى تقدير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لاتكفر تدخل النار) خبران يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائى

فلانه ) اى الكسائى ( يقول معناه ) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت ) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى ( والعرف قرينة قوية ) اى لاتعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احداهما قرينة النهى فمقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبرا الجمهور الى الاولى والكسائى الى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصد السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل ( بل يجب ) حينئذ ( ان يرفع ) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له ( كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن ) اى فى قراءة من ( قرأ ) اى قرأ لفظ (يرثنى مرفوعا ) فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فحينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان لايقصد به السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى ( او بالحال ) اى او يجب ان يرفع بالحال (كقوله تعالى فذرهم ) اى فاترك الكافرين (فى طغيانهم يعمهون) اى يتحيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه مالم يقصد ان يكون الترك سببا للحيرة لم يجز انجزامه بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا من مفعول ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم (او بالاستيناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا ( كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار) فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب

الماء

الماء والكلاء وارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها وتزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير تزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى قدره الله لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المصنف من مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال ( الامر ) قال الشارح ( هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها ) اى وفى بعض النسخ ( مثال الامر ) اى بزيادة لفظ المثال كما هى فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه النسخة الثانية فقال ( وكأن المراد ) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر ( صيغة الامر فانهم ) اى فان النحاة ( يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون ) اى بالامثلة ( صيغهما ) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف لبسا بقسمين من الفعل كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيها آخر فقال ( وفى بعض الشروح ) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال ( انما قال ) اى المصنف ( مثال الامر ) اى ولم يقل الامر ( لان الامر ) اى لان لفظ الامر ( كما اشتهر ) اى استعمال ذلك اللفظ ( فى هذا النوع من الافعال اشتهر ) اى استعماله ( فى المعنى المصدرى ايضا يعنى من امر يأمر امرا ( فاراد ) اى المصنف ( النص على المقصود ) اى ما يكون نصا على ان المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال ( وهو ) اى لفظ الامر ( فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف فى شرحه ) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قال فى بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم ( كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة

الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة الاخرى فلا تنافى بين تعدد النكات وقوله ( صيغة ) بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة ( يطلب بها ) اى بتلك الصيغة ( الفعل ) ( شامل ) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل ( لكل امر غائبا كان ) نحو لينصر ( او مخاطبا ) نحو انصر ( او متكلما ) نحو لانصر لننصر ( معلوما ) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر ( او مجهولا ) نحو لينصر لننصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم ( من الفاعل ) ( احتراز ) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به ( عن المجهول مطلقا ) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما ( فانه ) اى وانما حصل به الاحتراز لان المجهول ( يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل ) ( المخاطب ) ( احتراز ) اى هذا فصل آخر يحترز به ( عن الغائب والمتكلم ) فانه يطلب بهما فى الاول من الفاعل الغائب وفى الثانى من الغائب المتكلم والباء فى قوله ( بحذف حرف المضارعة ) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانى مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثانى متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور ( احتراز ) اى وهذا القول يحترز به ( عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فمن قرأ على صيغة الخطاب ) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب ( وعن مثل ) اى قوله بحذف احترازا ايضا عن مثل ( صه ) بمعنى اسكت ( وروید ) بمعنى امهل فانهما وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة ثم شرع فى بيان حكم هذا الامر من الاعراب والبناء فقال ( وحكم آخره ) ( اى آخر الامر ) هذا تفسير للضمير المجرور والمراد بالحكم هو الاثر الحاصل فى آخر الكلمة وقوله ( فى الحقيقة ) تفسير للفظ الحكم يعنى وانما قال وحكم

آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر فى الحقيقة ليس بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اى لانتفاء الواسطة الذى (يقتضى اعرابه وهو) اى السبب المقتضى الاعراب هو (حرف المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع (للاسم المقتضية) اى المشابهة التى تقتضى (للاعراب انما هى) اى تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا وقوله (وفى حكم الصورة) معطوف على قوله فى الحقيقة يعنى انه فى الحقيقة مبنى وفى حكم الصورة حكم اخره (حكم المجزوم) وقوله (اى مثل حكم المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير المضاف وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله (فى اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر فى المبنى لاثر المجزوم يعنى ان اثر الامر المبنى على الوقف كاثر المضارع المجزوم فى كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا (وسقوط) اى وفى سقوط (نون الاعراب) وهى نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اى وفى سقوط حرف العلة اذا كان آخره حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامر بالصيغة (لما شابه) اى ذلك الامر (ما) اى الامر الغائب الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال كون ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من جهة المعنى فى كونهما للطلب (اعطى) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكمه) اى حكم الامر الغائب المجزوم (تقول اضرب) بسكون الباء (واضربا واضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك فى اضربى واضربا (واخش) اى وتقول ايضا واخش بسقوط الالف فى آخره (اغزوا رم) بسقوط الواو والياء فيهما كما تقول) اى فى المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغزو ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اى الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب فى محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا وبقى مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال

فى شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين على السكون فى المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونها صلافى البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الآخر فى المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم استحسن ماقيل ان اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف فى الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر انتهى واقول خذ ماصفا والله اعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع فى بيان حكم اوله فقال ( فان كان ) الفاء تفصيلية يعنى ان فى حكم اوله تفصيلا لانه اما ان يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك اوحرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثانى فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله الآتى ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول ما زجا لقول المصنف بان يجعل اسم كان فى قوله ان كان ( بعده ) ( اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه ) قوله ( متحرك ) اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد حذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك ( اسكن ) اى حكمه انه اسكن ( آخره ) فقط ( وجعل مابقى ) من جوهره ( امرا تقول فى تعد ) بعد حذف التاء منه ( عد ) لان العين التى وقعت بعد التاء متحرك ( وفى تضارب ) اى وتقول فى تضارب من المضاربة بعد حذف تائه ( ضارب ) ثم اراد ان يعتذر من طرف المصنف لترك بيان هذا الشق بقوله ( ولم يذكر المصنف هذا القسم ) يعنى ما كان بعده متحرك ( لظهوره ) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر ثم اوصل الشارح بقوله ( وان كان بعده حرف ) لقوله ( ساكن ) الى قوله فان كان بعده والواو فى قوله ( ولبس ) حالية وفسر اسمه بقوله ( المضارع ) وقوله ( برباعى ) خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من قوله ساكن يعنى ان كان بعد حرف المضارعة او حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعى زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذى الحال فى هذه الجملة هو الواو فقط فانه لبس فى الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا فى المغرب وفيه ايضا

لم يتقدم

لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو لان الحال اذا اقترن بالواو كما فى جاءنى رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم الحال على ذى الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما صرح به عصام الدين فى الحاشية انتهى ولما كان قوله برباعى شاملا للرباعى المزيد على الثلاثى والمجرد يوهم شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعى المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح ان يفسر الرباعى ههنا فقال (والمراد بالرباعى) اى المنفى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لامن المجرد هذا تخصيص للرباعى من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لاغير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعى هو باب الافعال لاغير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لايخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضميره لايعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن انتهى وقوله (زيدت) جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزاد (همزة الوصل) (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون مابعده اى بعد الساكن (ضمة) يعنى من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه مضموما وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعا) اى لقصد الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا على تقدير الفتح اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة اومكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقتل) بضم الهمزة

اقتل بفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون تبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقيل بكسر انه همزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما لا يريده فى الظاهر وقوله (وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة) يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (على تقدير الكسر) اى على تقدير كسر الهمزة وقوله (ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيما سواه) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجرور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة فى صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا فى صورة ساكن لان الهمزة لا تزاد فى نفس الساكنين ولا معنى فى ان يقال انها زيدت فى ساكن كذا فى بعض الحواشى وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الى صور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) لزم الالتباس فى كل صورة منها فانه (لو ضم) اى الهمزة (فى مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح) اى الهمزة على تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب

ولوضم) اى الهمزة (فى اعلم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لانتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولوفتح) اى الهمزة على تلك التقدير ايضا (لانتبس بالماضى الرباعى) (نحو قتل) (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (ففتوحة) فقوله (فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلة فى حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استيناقية يعنى انها هى الهمزة التى كانت فى اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها كانت مردودة الآن (لارتفاع موجب حذفها) اى ارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد لابتداء الكلمة لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده الثلاثى المجرد من التعدى وغيره من معانى باب الافعال وقوله مقطوعة) بالرفع خبر بعد خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هى بعينها علة كونها مفتوحة وهى كونها اصلية فان كل همزة هى اصل فى الكلمة لازائدة لاجل شئ فهى همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع فى بيانه فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعنى الفعل المجهول وقوله (اى فعل المفعول الذى) اشارة الى ان ما فى قوله لم يسم موصولة وعبارة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذى ذكر تعريفه فى المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله (واضافة الفاعل) شروع فى تصحيح اضافة

الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة لفظ الفاعل اليه) اى الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعنى هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى بين الفاعل والضمير فى قوله فاعله (اى فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملابسة وهى مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل لفعل الذى لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اى العام الشامل له ولغيره (اليه) اى الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهى اضافة لامية من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد كذا فى المعرب لزينى زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله مرفوع على انه مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ما موصولة وقوله (ما حذف) خبر القوله فعل او يكون هو ضمير امرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التى ليس فيها الواو فى هو كما هى النسخة التى اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التى وجدناها فى بعض نسخ المتن وهى هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سيأتى او نحوه وجملة هو ما حذف تكون جملة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقيم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادا به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقيم المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل

مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف فاعله واقيم مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع فى تفصيله من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقيم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قبيل واذا قرأت القرآن يعنى يذكر الفعل ويراد سببه (ماضيا) وجواب ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التغيير وكان الضم سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس المجهول بالمعروف واشار بقوله (بان) (ضم اوله) الى ان علة التغيير هى دفع اللبس والضم سبب له فاقيم السبب مقامه وقوله (وكسر ماقبل آخره) عطف على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) يضم الضاد وكسر الراء (ودخرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغيير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغيير الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ماقبل الآخر مع انه ان عكس امر بان كسر الاول وضم ماقبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له) اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اى لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب ولم اختاروا الاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن

الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلا ضروره فى اختيارة) اى فى اختيار الاثقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقيل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (و يضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما فى لم يمد لانه معطوف على ضم يعنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره و يضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث و بكسر اللام الذى هو ما قبل الآخر (واقتدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث و بكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث و بكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لئلا يلتبس فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله (و يضم (الثانى مع التاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ما قبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل نعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين و بكسر اللام الذى هو ما قبل الآخر (وتجوهل) بضم التاء والجيم و بكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلها (وتدحرج) بضم التاء الدال و بكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لئلا يلتبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم

لو اقتصروا في التمييز على ضم التاء وقالوا في مجهول تعلم اعني بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه في مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضي او مجهول تعلم المضارع وكذا في جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضي او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل في مجهول ماضي تدحرج بضم التاء وفتح الدال لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضي او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله و يضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث او الثاني في بعض الاحيان واشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها نصا في الماضي وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله و يضم الثالث والثاني) وفصله الشارح كما عرفت ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الافصح منها وما هو غير ذلك فقال (ومعتل العين وهو مبتدأ اول وخبره جملة الافصح فيه قيل وبيع ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد فقال (اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه طوى وروى من اللفيف) يعني المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولامه معتلين فان الحكم الآتي خاص بالاول ولو لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا تبنى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان تقلب واوهما ياء وان تكسر فاؤهما لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين اللفيف لئلا يفضي) اى لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في يروى و يطوى اى في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التي هي لام الفعل الفا والثاني نقل حركة الواو التي هي عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها

الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلا لان بل فيه اعلال واحد فقط كونه صحيحا (قيل الاصوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المصنف بان الاصوب فيها ان يقال (معتل العين المنقلبة عينه الفا) يعنى بزيادة قوله المنقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم ينقلب عينه الفا (لئلا يرد عليه) يعنى لانه لو كان شاملا للذى لم ينقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو وصيد بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لا يجوز ان يقال فيهما عير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يرد عليه فان عينهما لا تنقلب الفا (وانما اختص معتل العين اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرناه) اراد به ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والخفاء ولوقوع زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال فى رمى ولا نقل فى دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيجئ ولا اختلاف فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين فى المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان فى كلام الشارح اختلالا فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال ان ما ذكر ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول فى الماضى بدل قوله فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن فى المتن كما فى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح فى ماضى معتل العين ان يقال فى الواوى (قيل و) فى اليائى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول بضم القاف وكسر

الواو(و)اصل الثانى(بيع)بضم الباء وكسر الياء(نقل كسرة العين)يعنى كسرة الواو فى الاول وكسرة الياء فى الثانى(الى ماقبلها)اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف فى الاول والباء فى الثانى(بعد حذف حركته)اى بعد حذف حركة ماقبلها من القاف والباء لاستثقال الضمة قبل الكسرة(فصار)اى فحينئذ صار الثانى(بيع)بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم ينته فى الاول(و)صار الاول(قول)بكسر القاف وسكون الواو(فابدل واو قول ياء لسكونها)اى لسكون الواو(وانكسار ماقبلها)فصار بعد ذلك القلب قيل ثم شرع فى بيان اللغة الثانية فقال(وجاء الاشمام)ويحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استينافية او اعتراضية كذا فى المغرب ولما كان المقابل للافصح لغتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال(وهو فصيح)يعنى الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه وقوله(فى نحو قيل وبيع)يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ما سيجىء ثم اختلفوا فى حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واشار اليه بقوله(وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو)اى ان تميل(بكسرة فاء الفعل نحو الضمة)اى جانب الضمة(فتميل)اى و بعد امالة الكسرة الى الضمة تميل(الياء الساكنة بعدها)اى بعد الضمة(نحو الواو قليلا)اى ميلا قليلا الى حد تكون واوا خالصة(اذهى)يعنى انما امليت الياء نحو الواو لان الياء(تابعة لحركة ماقبلها)يعنى ان كان ماقبلها مفتوحة تقلب الفا وان كان كسرة استراحت فى حالها وان كان ضمة اضطربت حالها(هذا)اى ماقرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء(هو مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع)اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى شىء وجيء وحيل ونحوها مما وردت به الرواية فى القراءة المتواترة(وقال بعضهم الاشمام ههنا)فى هذا الموضع(كالاشمام حالة الوقف اعنى)به(ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا)يعنى من غير امالة فى الفاء لا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة(وهذا)اى

قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه لاروايه عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشمام هوان تأتى بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كما فى القول الثانى عندهم اى عند النحاة والقراء بل لم يقل به احد من ائمة القراءة (والغرض من الاشمام الايذان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو) ففوله والواو بالرفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كاجاء الاشمام لكنه (على ضعف) اى لاعلى لغة فصيحة كالاشمام (فقيل اى فاذا اريد ان يقرأ على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلا نقل) اى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) اى محض الاسكان (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء واوا لسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى وانضمام (ماقبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ماقيس على ماسبق فى هذا الحكم فقال (ومثله) (اى مثل باب المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرد) ففوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح مزجه بقوله (باب) (الماضى المجهول فى معتل العين فى باب الافتعال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضى المجهول من باب الافتعال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله (فى مجىء اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذ خير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين يجىء فيهما اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد (منه مثل قيل وبيع بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف وبين قيل وبيع (دون استخير) اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء وبكسر الخاء مجهول استخار (واقيم) اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول اقام فانه لاتجىء اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم (مثل قيل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ماقبل) اى

لكون

لكون الحرف الذى وقع قبل (حرف العلة فيهما) وهو الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كانا ساكنين (فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذا صلهما استخير) يعنى بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (واقوم) يعنى بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليد اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ماقبلهما) اى كما فى حالهما قبل الاعلال (ان تنقل حركتهما) يعنى حركة الياء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه) اى الى ماقبلهما من الخاء والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقياسا كنين مكسورا ماقبلهما فحينئذ تقلب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت) اى عين فعله (واوا) اى فى اقوم (فيقال) حينئذ (استخير) اى بضم التاء وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة) اى حال كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولايجئ الاشمام والواو فيهما لعدم كون ماقبلهما مضموما فى الاصل كما كان فى اختير وانقيد ولما فرغ من بيان الماضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واريد اقامة المفعول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر فى كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل مجهول جزاء الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فحكمه ان يضم (اوله) وهو (اى ذلك الاول) حرف المضارعة وانما فسر الاول بحرف المضارعة لئلا يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويتدحرج) وانما فسر الشارح اسم كان بقوله اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذا لم تعتبر الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل مالم يسم فاعله هو ماضم اوله الخ فى الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله (وفتح) معطوف على قوله ضم يعنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وثانيهما ان يفتح (ماقبل آخره) اى الحرف الذى وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ماقبل الآخر فى المجهول (لخفة الفتحة) اى بين الحركات (وثقل المضارع بالزيادة) اى بسبب زيادة حرف المضارعة فى طرف اوله (ومعتل العين) وهو مبتدأ وقيده الشارح بقوله (المبنى للمفعول)

ليحترز به عن المبنى للفاعل لان الحكم الذى افاده بقوله (تنقلب العين الفا)
مختص بالمبنى للمفعول يعنى ان عين فعل ذلك المضارع تنقلب الفا (ياء كانت)
اى سواء كانت تلك العين ياء (اوواوا نحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله
يبيع (ويختار) واصله يختير بضم الباء وفتح التاء (وينقاد) واصله ينقيد بضم الياء
وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما تقلب العين
الفا فى هذه المذكورات (لتحركها) اى لكون العين متحركة فى كل منها
(اما حقيقة) كما فى ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة (اوحكما) اى بعد النقل
كما فى يقام فانه كان فى الاصل متحركا (وانفتاح ماقبلها) اى ولكون الحرف
الذى وقع قبل تلك العين مفتوحا فى كل منها حقيقة لاغير ولما فرغ من تقسيم
الفعل بحسب الصيغة شرع فى تقسيمه بحسب توقف فهمه على الآخر وعدم
توقفه فقال (المتعدى وغير المتعدى) اى بحثهما فيما سيأتى اوماسأذكره
بحثهما فكانه قال الفعل مطلقا اما متعد اوغير متعد ثم فصل كلا منهما فقال
(فالمتعدى) وقيده الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدى
الذى هو قسم من الفعل لان المتعدى اعم من الفعل وغيره وهذا بقرينة
التعريف فان المتعدى المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر
لايمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف فهمه
على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى
الفاعل والتعلق بالمفعول جزء ان لمعنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه
فنقول المصدر المتعدى مايشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق
مايتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم مايشتق هومنه عليه وكانه لذلك
قال المتعدى من الفعل (مايتوقف) اى فعل يتوقف (فهمه) اى تعلق مضمونه
(على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد ههنا
هو الثانى فسره بقوله (اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اى بذلك الامر
الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعنى لايكفى فيه
مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اى فهم الفعل
(عليه) اى على ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله
(فان كل فعل) اى انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لابد له من فاعل

وفهمه

وفهمه اى والحال ان فهم الفعل ( موقوف على فهمه ) اى على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور ) كقام (و ) بطريق (القيام و ) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح ) اى فى اصطلاح النحاة (انه) اى الفعل ( متعلق به) اى بالفاعل وانما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل اوغيره و بقرينة هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله ( فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم شئ غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب ) الى الممثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعلق بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (لكن لا يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الا بعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله ( بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول و بين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب و يمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن ) (وغير المتعدى بخلافه ) ( اى بخلاف المتعدى يعنى ) اى يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) و يمكن تعقله بدون تعقله ومثاله ( كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز ) اى ممكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير ) اى ينقلب و يتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى بنقله الى باب الافعال ( نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى بنقله الى

باب التفعيل ( نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة ) اى بنقله الى باب المفاعلة ( نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر ) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهبت بزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلهم لم يذكروهما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعلل نحو تدحرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم جوعه الى غير المتعدى فى اول النظر وان لم يجز عقلا يعنى ان المتعدى ( يكون متعديا الى ) مفعول (واحد كضرب) (وهذا ) اى المتعدى الى الواحد ( فى الكلام كثير ) بالنسبة الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين ) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثالين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين فقال ( ثانيهما) يعنى ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين ثانيهما ( غير الاول ) ( كاعطى و ) اما متعد ( الى اثنين ثانيهما عين الاول ) لا بمعنى ان مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه) يعنى ان الثانى يصدق على ما صدق عليه الاول نحو ( علم ) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللثانى باب علمت ( والى ) مفاعيل ) ( ثلاثة ) اى ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل ( كاعلم وارى) حال كون ارى ( بمعنى اعلم) يعنى بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى اعلم وارى (اصلان فى هذا القسم ) اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اى فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اى حين كانا ثلاثيين كانا ( متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة) اى فيما نقلا الى باب الافعال ( زاد مفعول آخر يقال له) اى للمفعول الآخر الزائد ( المفعول الاول ) فانا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا فاضلا فالزائد ههنا هو بكر ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج

كلام المصنف بكلامه واشار الى ماهو الاصل منها فاراد ان يشير الى ما ليس باصل منها فقال (و) (اما الافعال الاخر وهو) اى احدها (انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى ثلاثة) مفاعيل (بل تعديتها اى تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتمالها) اى اشتمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت فى بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبأ ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعولى) (باب) (اعطيت) خبر الثانى والجملة خبر الاول وقوله (فى جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول له كحكم المفعولين لباب اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول و يحذف الاخيران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفى جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فكما لا يجوز ان يقال اعطيتنى درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمتنى عمرا فاضلا كذا فى العصام ثم شرع فى بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعوليها) بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وجواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمهما كحكم مفعولى علمت فيما ذكر

وفى جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا يذكر الاول فقط و بترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لاوجه لتخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا العمرو قائم اوهل عمرو قائم اوما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين اشئ واحد فنقول زيدا اعلمتنى قاعدا انتهى ولله در شارح اللب حيث لم يختص فقال ونحوهما ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك و بافعال اليقين ولما كانت تسميتهم بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكانهم) يعنى اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما فى القاموس لا بمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والا فلا شئ) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلا يجوز تسميتها بافعال الشك لانه لا شئ (من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى) اى معنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للاشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر للمبتدأ وانما قدره كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر (وحسبت وخلت) بكسر الخاء (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما خبر بعد خبر اواستينافية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولا اول وما هو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (لبيان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال انما تدخل على تلك

الجملة لتكون مبنية لكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبرهى وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم او يظن اولا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعنى لبيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث ارجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشأ عنه وقال العصام الاظهر ان المراد لبيان ماهى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضميرهى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ماذكره الشارح او بمعنى ماذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انها خلاف ماعليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهى اى الافعال عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر داخل الجمل فافهم انتهى ماقاله العصام فقوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك الافعال فقال (ومن خصائصها) (وهى) اى الخصائص

جمع خصيصة وهى ) اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية ( يختص بالشى ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير للفظ الخصائص وقوله ( اى من خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير و بعضها (انه اذا ذكر احدهما) اى احد مفعوليها (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار ( على احد مفعوليها ) وان جاز ان لا يذكرا معا لقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته فان احد المفعولين غير مذكور فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ماينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ماينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك ) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر ( مع كونهما ) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال ( فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف ) اى والحال ان حذف ( المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا ) اى سببه ان المفعولين ( بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة ) وهو مصدر الثنى المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف ( كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ) فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا ) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف ( اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة

يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ ( ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لايحسبن هؤلاء ) يعنى الذين يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله ( بخلهم ) هو المفعول الاول الذى حذف وقوله ( هو خيرا لهم ) مفعوله الثانى الذى ذكر ( فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول ) بقرينة لفظية وهى يبخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لايقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره فى الفعل وهو انت فحينئذ يكون الذين يبخلون مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة ( واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر

لاتخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء )

فقوله لاتخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومدلوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف ( اى لاتخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى ) ونقل عصام الدين عن الحاشية اى لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لاتظن انا جازعون اى خائفون لاغرائك اى لانبا ئك الملك ولانمامك حالنا اليه لانه قد وشى بنا وانمحا اليه قبل ذلك الوشاة والنمامون عند الملك فلا يضرنا ( بخلاف ) اى هذا الحكم كائن بخلاف ( باب اعطيت ) ( فانه يجوز فيه ) اى فى هذا الباب ( الاقتصار على احدهما ) اى على احد المفعولين ( مطلقا ) اى سواء قدر ذلك المحذوف اولم يقدر يعنى كان منسيا ( يقال ) او يجوز ان يقال ( فلان يعطى الدنانير ) يعنى بذكر المفعول الثانى الذى هو المعطى فقط يجوز هذا الذكر ( من غير ذكر المعطى له ) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله ( ويعطى الفقراء ) مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا ( من غير ذكر المعطى وهو الدنانير او الدراهم ( وقد يحذفان معا ) اى المفعولان معا ( كقولك فلان يعطى ويكسو ) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين ( اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين ) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة فى ذكرهما او فى ذكر احدهما ( بخلاف مفعولى باب علمت ) فانه لاتستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة ( فانك لاتحذفهما ) اى المفعولين

(نسيامنسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لايجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى فى ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذمن المعلوم) يعنى وانما لم توجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لايخلوعن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لايخلوعن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معافمشترك بين باب اعطيت و بين باب علمت تقديرا كان نحومن يسمع يخل وسأل زيد عمرادرهما فاعطى اونسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون وفلان يعطى و يمنع ثم قال وهذاهو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لايجوز الحذف نسيافى مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذمن المعلوم ان الانسان لايخلوعن علم وظن وهذا لايفيد نفى الجواز عندارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الاترى ان علماء المعانى اوردوا الآية السابقة مثالاللتنزيل منزلة اللازم فلوقيل العلم فى الآية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقديبقى العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذاحذفانسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلابأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل (مسموعه صادقا) ولايحمله على الكذب (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر الغى يلغى اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الالغاء بخلاف التعليق كما سيجئ ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ماسيذكره فى تفسير التعليق كما سيجئ ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال يعارض لاالالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هواذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم) (اوتأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لاستقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا اومفعولين لها) وقال العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين

او حال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن تاما لم يجز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحية لهما وكذا لا فائدة فى تقييد الكلام بالتمام وكلامية غير مفيدة فى تقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء بان يجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) وذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد تنقل الالغاء عند التقدم) اى عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كما جاز عند التوسط والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوز) لانها قويت بالتقدم ولان عامل النصب لفظى مع تقدمها يغلب العامل المعنوى ثم شرع فى بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال) اى افعال القلوب التى يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها) اى ابطالها (فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى الغيب بسبب التأخر (زيد قائم فى ظنى) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة اسمية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى قوله جواز الالغاء) اى وحصلت فى قول المصنف جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى بعض الشروح) اراد به شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء والاعمال (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير

التأخر) وانما كانا متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء فيها) اى في هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسباني وظني (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو لست بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذي هو زيد ومعناه ايضا اني لست بمكرم زيدا في حسباني (وبين معمولي ان) يعني بين اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعني انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمرو فمعناه جاءني زيد في حسباني وظني وعمرو يعني ان مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه مظنون (ولا شك ان الغاءها) اى الغاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعني في صور توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولي ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين (قيد) اى المصنف (جوازه) اى جواز الالغاء (المنبئ) اى لفظ الجواز الذي يخبر (عن جواز الاعمال ايضا) اى كما هو منبئ عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت يعني به توسط تلك الافعال (بين مفعوليها او تأخرت) يعني به ايضا تأخرها (عنهما) اى عن المفعولين لها (و) بالجملة ان قيد التوسط والتأخر

بالمفعولين

بالمفعولين يكون احترازا عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كما فى تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لايجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثانى الالغاء المطلق اعنى سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال ( وانما خص ) اى امتاز ( هذا الالغاء الخاص بالذكر ) من ذكر مطلقه ( مع ان مطلقه ايضا ) اى بقيده ( من خصائصها ) وقوله ( لشيوعه ) متعلق بخص يعنى ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا ( وكثرة وقوعه ) اى وكثرة وقوع المقيد فى الكلام ( ومنها ) (اى من خصائص افعال القلوب ) ( انها ) اى افعال القلوب ( تعلق ) يعنى يحكم عليها بانها تعلق يعنى يعرض لها مايقال له التعليق فى اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها ) يعنى المراد من تعليقها ( وجوب ابطال عملها لفظا ) بان لم تؤثر فى نصب الجزئين (دون معنى ) بان ابقيا على ماهما عليه من معنى المفعول وقوله ( بسبب وقوعها ) اشارة الى ان المعتبر فى اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله ( قبل ) ( معنى ) ( الاستفهام ) وقوله ( بلا واسطة ) اشارة الى انه يشمل القسمين يعنى سواء كان بلا واسطة مضاف ( كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان ) اى اذا وقع ذلك الفعل ( قبل المضاف ) اى قبل اسم اضيف ( الى ما ) اى الى لفظ ( فيه ) اى فى ذلك اللفظ ( معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت ) فقوله علمت معلق مع ان بينه و بين مافيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لاحاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا فى هذا المثال الذى اورده الشارح لان المضاف الى مافيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر و يصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى ( و ) ( قبل ) ( النفى ) ( الداخل ) يعنى و يعرض

التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي الذي يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اى و بسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معمولها) (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق) اى هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل لسبب ذلك عمله فى زيد وعمرو ولكنهما فى المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المصنف (مثالى اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فمثال النفي علمت ما زيد فى الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذي دخل على معموليه (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع فى صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ما هي موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمرفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) اى التوفيق بينهما باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والآخر) اى وباعتبار الآخر (معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء) بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزء ان مفعولين لها فى المعنى ثم شرع فى بيان المعنى العرفي للتعليق وفى بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة (كالشيء المعلق) اى كالشيء الذي يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من

بيتها

بتهما لمؤنة بيتها (ولا) انها (بلازوج لتجويزها) اى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها العدم يقينها بموته او بتطليقه (فلاتقدر) اى فحينئذ لاتكون قادرة (على التزوج) اى بزوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (ممنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) اى وهوعامل (معنى وتقديرا) لامكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) هوانه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهوتعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ماهو معلق وبين مضمون غير المعلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرا قاعدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف ينصب الجزئين وان المعطوف عليه يرفع الجزئين حيث عطف جزأ الثانى على محل جزئى الاول ولو لم يكن الجزءان للمعلق مفعوليه معنى لما جاز هذا العطف ثم بين مابين الالغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ماتقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهولغو ثم قال وغاية مايمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصوصى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله

الوجوب فتدبر انتهى اقول فكان المحشى اراد ان يوجد مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب فى بعض افراده كما فى الصور المفصلة وان القيد بالجواز فى كلام المصنف قيد بخواصه التى يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اى ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ اوخبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكونا فاعلها) فى تأويل المفرد خبره اومبتدأ يعنى ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اى فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشئ واحد) (وانما قلنا) اى قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اى احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظننت) يعنى بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظننت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان عن شئ واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتنى منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم (وعلمتك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد (فى سائر الافعال فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (ضربتنى وشتمتنى) يعنى بضم التاء فيهما (بل يقال) اى بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك) يعنى ان وجه عدم الجواز فى غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسى حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اى الاصل فى الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستتر المرفوع فى ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعنى لان الاصل فى الفاعل ان يكون مؤثرا وان (يكون) مفعوله (متأثرا واصل المؤثران يغاير المتأثر) وانما كان التغاير اصلا فيه لتغايرا كثر افراد المؤثر والمتأثر اى وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن الكون اكثر افراد مما كذلك يحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التغاير (ولا يتحقق الاتحاد) اى اتحاد المؤثر والمتأثر (الا نادرا) واذا كان كذلك (فان اتحدا) اى فحينئذ ان اتحد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين

او محاطبين (كره) على صيغة المجهول اى استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذى هو التغاير فى الجملة (فقصد) عطف على كره اى و بسبب استكراه الاتفاق فى اللفظ (مع اتحادهما معنى) اى فى صورة كونهما متحدين (تغايرهما لفظا) بان يجعل احد الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المنبئ للتغاير (بقدر الامكان فمن ثمة) اى ولاجل قصد التغاير (قالوا) اى عبروا فى الصورة التى اتحدا فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتنى (فان الفاعل والمفعول به لبسا متغايرين) اى فى قولنا ضربتنى (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لاتفاقهما) اى لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كانها) اى بحسان انها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصارع) اى فحينئذ حصل المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع منصوبا اولا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى غيرها من الافعال من اصالة تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتنى قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بعينه كقولنا ضربت نفسى (فجاز) اى فحينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (لبسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشئ

واحد هو فعل (فقدتنى وعدمتنى) بضم التاء فيهما وانما اجريا مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين (نقيضا وجدتنى) بضم التاء (فحملا) اى ولكونهما نقيضه حملا (عليه) اى على وجدتنى (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما اجرى هذان الفعلان مجرى افعال القلوب (اجرى مجراها ايضا (راى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتنى بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى ما رأى فى النوم حيث جاز فيها رأيتنى فى النوم (على رأى القلبية) اى حملا رأى القلبية التى بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما) اى فى رأى البصرية والحلمية (ماجوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون) بيان لما يعنى ان ماجوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلميه (ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر

ولقد رانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وامامیا)

هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدريئة يهمز ولا يهمز الحلقة التى يعلم عليها العطن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى اى من جانب يمينى فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه معنى البيت والله لقد رأيت نفسى مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التى يتعلم عليها الطعن فتأتينى من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول وحد على خلاف ماهو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (وبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله (ماعدا حسبت وخلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله وبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة دائما العلم والظن (يعنى انها اثنان فحينئذ يكون المراد من المعانى

على ماوقع فى بعض النسخ مافوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس معناه الاول وانه بهذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحيثية (لئلا يقال) اى لئلا يرد على قول المصنف بانه (لا وجه للتخصيص بالبعض) اى بما عدا هذه الثلاثة (لانه لكل واحد) اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت) اى جاء (بمعنى صرت ذا حسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها الاول ولا يتوهم منها انه متعد الى المفعولين لكونها بعيدة من معنى العلم والظن وقوله (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لا اثنين) اى كما هو المتوهم من قربه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل الذى هو ظننت يكون (بمعنى اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت (زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين) اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متهما (وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شىء من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت بمعنى ابصرت) (دون معنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية (ومنه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصر وفى كون قوله تعالى فانظر من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية

شئ ولامن رؤية انقلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لاان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولوجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة و) ثانيها (وجدت موجدة و) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى وغضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لاتتم بمرفوعها بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها ولبست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لايسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم برفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة التى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو

اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل و بيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ لافرق بينها و بين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فمعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما فى ماوضع عبارة عن الفعل والفعل لايخلو عن الحدث والفاعل الزمان لكونها اجزاءله فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام و بين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة (للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام ماوضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتام بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال

( والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ) فان صار للانتقال وكان للدوام ومابرح للاستمرار كما سيجئ وقوله ( ولوجعل الموضوع له ) اشارة الى تصحيح الحد فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج مازادها على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لوجعل الموضوع له ( جزئيات ذلك التقرير ) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا ( فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال ) اى على طريق انتقال الفاعل ( اليه ) اى الى المذكور فى مقام الصفة ( فى الزمانى الماضى ) وفى يصير فى الزمان المستقبل ( وكذا كل فعل منها ) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله ( فلاشك ) جواب لو يعنى لوجعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك ( ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ماهو الموضوع له والصفة ) اى وان الصفة ( خارجة عنه ) اى عن تمام ما وضع له ( فخرج الافعال التامة منها ) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام فى التقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولايخفى انه مع ذلك ايضا لايكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال ( ولايبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة لوضع ) كما فى السابق وقوله ( ولاشك ) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك ( ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات ) والصفة خارجة عن الغرض ايضا ( بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها ) اى من وضع التامة ( مجموعهما ) اى مجموع التقرير والصفة ( لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت ) اى الافعال التامة ( عن حدها ) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين وفى الامتحان شرح اللب انه لايجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشتمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما او مجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافيه شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره الفاعلة تكلف الشرح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص

الصفة

الصفة بالخبرای یحدث خبر الفعل الناقص و بعضهم یعنی الشریف خصها بالخارجة عن مدلوله و بعضهم یعنی صاحب المتوسط والسید عبدالله خصاها بغیر مدلول مصدره وشیء منها لایفهم من اللفظ فالتقیید بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه تمنع کونه جامعا لخروج لیس حینئذ لانه لیس لتقریر الفاعل علی الصفة بل علی نفیها ولو اریدبالمصدر الموجود فی الاستعمال دخل نحو تعال بل اسماء الافعال کلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم ردما قاله الجامی بقوله و بعضهم فان معنی الحدان العمدة فیما وضعت له هذه الافعال هو التقریر المذکور لاغیر بخلاف الفعل التام فان الصفة فیه عمدة ایضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غیر عمدة وهذا التوجیه بعد عدم تمشیته فی لیس وکونه تحکما یجعل التقریر عمدة بخلاف الزمان لاقرینة له یعتد بها علیه فلا یلتفت الیه فی الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل علیهما لکان اقرب انتهی ملخصا ورده العصام ایضا حیث قال جعل التقریر بمعنی النسبة یحتاج الی تقریر الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنی لانفسه ثم قال والاوجه عندی ان المراد بالتقریر ما اشتهر فی بیان فائدة التأکید والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقریر الفاعل علی صفة وتأکیدا تصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وکیفیة لها من الزمان وغیره والتزام دخولها علی الجمل الاسمیة الدالة علی النسبة المدلولة بها فتأکد النسبة المدلولة للجمل بدخولها علیها ولاریبة فی ان الغرض افادة الزمان ایضا غایته ان العمدة افادة التقریر بمعنی التأکید هذا علی تقدیر کون اللام للصلة واما علی تقدیر جعلها للغرض فقال فیه ایضا انه علی هذا التقدیر ایضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقریر الفاعل علی ان العمدة تقریر الفاعل انتهی ما فی حاشیة العصام وانما حکینا ما قاله الفاضل فی هذا المقام لکونه من مشکلات ذوی الافهام فخذ ما هو الاوجه فیه ( وهی ) (ای الافعال الناقصة ) ( کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات وآض ) بمد الهمزة ( وعاد وغدا وراح ومازال ومانفک ومافتئ ) ( بالهمزة ) یعنی بعد التاء المکسورة ( وقیل بالیاء ) یعنی المفتوحة بعد التاء ( ومابرح ومادام ولیس ) وهذا مذهب الجمهور

( ولم يذكر سيبويه منها ) اى من المذكورات ( سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال ) اى سيبويه ( وما كان نحوهن ) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها واشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى والافعال التى كانت نحوهن اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله ( من الفعل ) بيان للنحو وقوله ( مما لا يستغنى ) بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى ( عن الخبر ) يعنى لا يتم بمرقوعه كلاما ( والظاهر ) اى الراجح من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه ( انها ) اى الافعال الناقصة ( غير محصورة وقد ضمن كثير من الافعال الثامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة ) وقال العصام التضمين ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله بهذه الملاحظة ولابرازه فى مقام التفسير طريقان بجعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال فى تفسير تتم التسعة بهذا عشرة تتم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث جعل الاصل الذى هو تتم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال ( اى تصير عشرة تامة ) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تتم لانه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار فى قوله ( وكل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا ) حيث اخذ من كل لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسمه وعالما خبره اله ( وقد جاء ) ( جاء فى قولهم ) وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله ( ما جاءت حاجتك ) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكانه قيل قد جاء الافعال المذكورة الناقصة وقد جاء ما جاءت حاجتك ( ناقصة ) اى حال كون كلمة جاء ناقصة ( ضميرها ) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها ( اسمها ) اى اسم كلمة جاءت ( وحاجتك ) بالنصب ( خبرها ) اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله ( اما بان تكون ) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون ( ما ) اى لفظة ما فى ما جاءت ( نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ) اى وفى تلك الكلمة ( ضمير لما تقدم ) اى راجع لما تقدم ( من الغرارة ) بالغين المعجمة من الغرورية ( ونحوها ) اى ونحو الغرارة من الالفاظ الدالة على الغفلة ( اى لم تكن ) يعنى فمعناه

على هذا التقدير انه لم تكن ( هذه ) اى الغرارة (على قدر ما تحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (لو استفهامية ) معطوف على قوله ما نافية اى وامابان تكون ما فى ماجاءت استفهامية ( والضمير ) اى المستتر (فى ماجاءت يعود اليها ) اى الى ما ( وانما انث ) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا ( باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله ( كما فى من كانت امك ) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك ) وفيه وجوه اخر ذكرها زينى زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى مغنى اللبيب روى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضى الله عنه ( وجاء) (ايضا) ( قعدت ) ( ناقصة فى قولهم ارهف شفرته ) اى حدد سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة ) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن فى قعدت راجع الى الشفره بفتح الشين وهى السكين العظيم وقوله (كانها ) حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله ( حربة) خبر لقوله قعدت وقوله ( اى رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير ولما انفهم من كلام المصنف كون قعد وجاء مستعملا ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذى استعملهما العرب فيه) اى فى ذلك المواضع

(خلافا للفراء) فانه قال يتجاوزهما الموضع الذى استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى طرد جاء فى مثل جاء البرقفيزين قال الرضى واجازه المصنف وقيل هو حال قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البرجاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له ثم قال المصنف يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد فى الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاثنا بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حرته كذا فى بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللب اختار قول الفراء وقوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كما فى اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحوهن) اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى والافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدها الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقائم زيد وماقائم زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله (لاعطاء الخبر) متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر تلك الجملة اثره الذى ترتب على معناه (مثل صار زيد غنيا فمعنى صار) وهو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى (هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل

وافاد

وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (وهو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للاثر وكان الشارح اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء فى قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء) (الاول) (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) (وتنصب) الجزء (الثانى) (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل المتعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء فى قوله (فكان) تفصيلية يعنى ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث مافيه ضمير الشان فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (لثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت (خبرها) اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وقوله (دائما بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان يكون ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه امثال قوله تعالى وكان الله عليما حكيما وقوله (او منقطعا) عطف على قوله دائما يعنى واما ان يكون منقطعا (نحو كان زيد غنيا فافتقر) يعنى انقطع غناه بعد ثبوته له فى الزمان الماضى ولا يخفى ان القسم

الاول مختص بالواجب لله لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال فى حقه عزوجل واما ماسواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شئ هالك الاوجهه والله اعلم ثم شرع فى القسم الثانى فقال (و بمعنى صار) (عطف) يعنى ان قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها اى كان) يعنى كلمته (تكون ناقصة كائنة بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لابمعنى ثبوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قبيل عطف احد القسمين على الآخر) يعنى من قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو) اى معطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دائما اومنقطعا (كقول الشاعر

بتيهاء قفر والمطى كانها ❊ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

والباء فى بتيهاء بمعنى فى والتيهاء بفتح المثناة الفوقية وسكون الياء التحتية وبالمد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى جمع مطية وهو المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ماغلظ من العرض وارتفع وكانت بمعنى صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لابمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة يتحير فيها السالك والحال ان المطايا فى سرعة سيرها كانها قطا الحزن اى كانها الطائر الذى يبيض فى المكان المرتفع قد كانت بيوضها فراخا فتسرع اليها وقوله (اى صارت بيوضها فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لوكانت بمعنى كانت بمعنى يقتضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولايجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لاتثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجائز انها (صارت فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها فراخا ثم شرع فى القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون وقوله (ضمير الشان) اسمه (هذا) اى قوله يكون

(ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبرا مفسر اللضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف آه مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة اوتامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقوله

اذا مت كان الناس صنفان شامت ﴿ وآخر مثن بالذى كنت اصنع)

والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه لما كان بالالف اقتضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومثن اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع فى كونها تامة فقال (وتكون تامه) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمته (تكون تامة) وقوله (تتم بالمرفوع) صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى منصوبها) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للتامة اى ملابسة بمعنى ثبت (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لايحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ماثبت ووقع ماوقع (و) كقولهم (المقدر كائن) اى ماقدر فى الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كن فيكون) اى اظهروا وجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت فمعناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا

بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهى) اى الزائدة (التى وجودها وعدمها سواء) وقوله (لايخل) صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها لايخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعنى ان اصل المعنى لايزيد بزيادتها ولاينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى هنا (لتحسين اللفظ) لالافادة معنى زائدة وقوله (اذليس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذى وجد فى الزمان الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظة كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة اوزائدة ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء لجميع حالاتها واستعمالها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لايبقى حال اواستعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ماسبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار يكون (للانتقال) اى لبيان ان مرفوعها انتقل الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل الى

العلم

العلم ( واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ) انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة الخزفية ( وتكون ) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا ( تامة بمعنى الانتقال ) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان من غير تحول الفعل ( اومن ذات الى ذات ) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب ( وتتعدى حينئذ بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان ( اومن بكر الى عمرو ) اى انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله ( ويلحق بصار مثل آل ) بمد الهمزة ( ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا ) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما القى عليه قميصه رجع بصره الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب ( وقال الشاعر

ان العداوة تستحيل مودة ❊ وقال ❊ فيالك من نعمى تحولن ابؤسا ❊

قوله تستحيل اى تصير العداوة مودة اى تنقل منها اليها وقوله من نعمى بضم النون اى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة وكانت نعمة والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة الى النقم التى هى المودة والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال ( واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها ) وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منسوباتها لمرفوعاتها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة ( بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة اولا اعنى الزمان هو مدلول الفعل ( مثل اصبح زيد قائما

وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول ) وهو اصبح (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو ) اى المضمون ( قيام زيد ) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح ) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ) يعنى بهما امسى واضحى فمعنى امسى زيد ان سرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد ان حزنه مقارن بوقت الضحى ( و ) ( تكون ) اى تلك الافعال ( بمعنى صار ) ( نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار ) يعنى معناه صار زيد غنيا واشار بقوله ( وليس المراد ) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها (انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين (وتكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون ( تامة ) كائنة ( بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على دخول الخبر فى هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد فى وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل فى هذه الاوقات كذا ذكره المصنف فى شرح المفصل ثم شرع فى بيان صنف آخر منها فقال ( وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما ) ( فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اى لزيد (ذلك) اى السير (فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله )(وبمعنى صار) اى ويكون هذان الفعلان ملابسين بمعنى صار ( نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعنى بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا (وقد يجئ هذان الفعلان ) اى ظل وبات (تامين ايضا) يعنى كما جاءت الافعال الثلاثة الاول ( نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا ) اى دخلت فى النار ودخلت فى الليل بمبيت طيب ( ولما كان مجيئهما) اى مجئ الفعلين اعنى ظل وبات حال كونهما ( تامين فى غاية القلة جعله ) جواب لما اى لما كانا كذلك

جعل

جعل المصنف مجيئهما تامتين (فى حكم العدم ولذلك) اى ولكونه فى حكم العدم للعلة (لم يذكرهما) اى لم يذكرا المصنف اياهما (تامتين) كما ذكر فى الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين فى المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمهمزة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعنى لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اى هى تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (فى مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا) اى وكذا غدا وراح تكونان تامتين اذا كان معنى غدا (اذا مشى فى وقت الغداة ومعنى (وراح اذ امشى فى وقت الرواح وهو) اى وقت الرواح (ما بعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعنى ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعنى آض وعاد وغدا وراح (من البين) اى من بين الافعال الناقصة (فى مقام التفصيل) اى فى مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها فى مقام الاجمال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره فى الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات (انه لم يذكرها صاحب المفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها آض وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المصنف (من البين اشارة) اى لقصد الاشارة (اى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النحاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (ومازال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانها) اى

لان ما كان مضارعها يزول (تامة) لا ناقصة وفى الصحاح زال الشئ من مكانه يزول زوالا ومازال فلان يفعل كذا انتهى (ومابرح) بفتح الراء (بمعناه) اى بمعنى مازال يقال مابرح زيد يفعل كذا اى مازال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها لزوالها (ومافتىء) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح ومافتىء اى مازال ومابرح ويختص بالجحد وقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى ماتفتأ يعنى ماتزال فى ذكره (ومادام) وفى الصحاح ماانفك فلان قائما اى مازال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللازمى الانفكاك ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ماانفصل وقوله (لاستمرار خبرها) ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبى وهو كون خبرها (اى) خبر (تلك الافعال) مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال المصنف ههنا لفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الشارح بقوله (قيل سمى اسمها فاعلا) اى عبر المصنف عن الاسم بالفاعل (تنبيها) اى قصد التنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل لخبرها واذا قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكانه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعده المصنف من المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا الان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لا تتم الفائدة وبدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه الفعل الخ فكل ماهو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يعد المصنف فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه مخالفا للمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح هذه النكتة بطريق الحكاية

ولم

ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمريض لاتيانه فى غير محله لان محله فى قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولايخفى ان هذا التنبيه ليس فى مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل خبر فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما لايسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله ( مذ ) مبنى على السكون ظرف من الظروف المبنية اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله ( قبله ) من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله ( اى قبل فاعلها خبرها ) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف اليها مذ وفى شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا فى شرح لب الالباب للسيد عبد الله كذا فى المغرب فمعناه على الاول ان اول مدة الاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اى صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل فى زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر ( اى من وقت ) وهذا تفسير لمذ يعنى ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذى ( يمكن ان يقبله ) اى ان يقبل الفاعل ذلك الخبر ( عادة ) اى فى العادة لا فى العقل ( فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته ) اى المفهومة من الخبر الذى هو اميرا ( من زمان قابليته وصلاحيته للامارة ) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيام الامارة به فى ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لايقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت

تقلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذقبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور ثم شرع فى بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اى وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفى مأخوذ) اى فلكون النفى ماخوذا (فى معانى هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (كانت معانيها) اى معانى تلك الافعال (نفى النفى) لان معانى كل منها دالة على النفى وهو الزوال والانفصال فاذا ادخلت عليه حرف النفى يكون نفى النفى اعنى نفى الزوال والانفصال (ونفى النفى) اى القاعدة العقلية ان نفى النفى (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع فى بيان فائدة قوله مذقبله يعنى كانه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولااعتبروها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة العادة والحاصل ان الفرق بين الدلالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلة والثانية عقلية اى خارجة وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لامقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذقبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد و يمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لا تفسير لكلام المصنف يعنى انه فى الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (النفى) وهو بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تعميم النفى بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفى (عليها) اى على تلك الافعال لفظا (وهو) اى وكونه لفظا (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ماذكرت فى المتن (اوتقديرا كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام (تالله تفتأ تذكر يوسف اى لاتفتأ) ولازال وانما لزم النفى (فانه لولم تدخل ادواته) اى ادوات النفى (عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر خبره وقوله (اى تعيينه) تفسير

للتوقيت

للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج عن الفعل مذكور قبلها ( بمدة ثبوت خبرها ) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها ) متعلق بالثبوت يعنى ذكر كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا للفاعل ( بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له اى لذلك الامر ( وذلك ) اى افادة ذلك المراد ودلالتها على الوقت حاصل به ( لان لفظة ما ) فى مادام ( مصدرية فهى ) اى كلمة ما (مع مابعدها فى تأويل المصدر ) يعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية ومابعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة فى تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله ) اى قبل لفظ ما (فلا بد هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث (يفيد فائدة تامة) اى مفيدا لما اراده المتكلم وقال عصام الدين رحمة الله عليه ان قوله وتقدير الزمان آه يفيد ان تقدير الزمان لكونه من المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما فى مادام لا لكونه مصدرا فان مادام صار علما فى تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر انتهى وقوله ( ومن ثمه ) متعلق بقوله احتاج ( اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ) ( احتاج ) اى احتاج لفظ مادام (الى) ( وجود ) ( كلام ) ( مستقل بالافادة ) وقوله ( لانه ) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام ( حينئذ ) اى حين كونه كما ذكرنا (مع اسمه وخبره ) ( ظرف ) اى لذلك الامر ( والظرف فضلة ) اى ليس بعمدة فى الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة ) صفة كاشفة للفضلة اوخبر بعد خبر ( مثل اجلس مادام زيد جالسا ) فقوله اجلس هو الامر الذى اريد تعيينه وقوله مادام ظرفه (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء فى قوله (فمادام) تفريعية (لم يشفع مادام ) وفى هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو جعل الشئ زوجا للآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة صلة ما فى مادام الاول وهو ظرف لقوله لايفيد وقوله ( باجلس ) متعلق بلم يشفع وقوله (ولم يحصل من مجموع الكلام) عطف على لم يشفع عطف بيان وقوله (لايفيد)

هوالامر الذى اريد توقيته يعنى ان قولنا فى المثال المذكور وهومادام زيد جالسا لايفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ اجلس وترفيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التى تصدر (بحرف النفى) ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهوان سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلاحاجة الى وجود كلام) اى آخر منها (وراءها) اى وراء تلك الافعال (وليس) وهومبتدأ وفى الصحاح ان ليس كلمة نفى وهوفعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها لاتتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقوله (لنفى مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب على انه مفعول فيه للنفى (اى فى الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هومعدود من الافعال الناقصة كائن لنفى مضمون الجملة التى فيها مرفوعه ومنصوبه فى زمان الحال يعنى هوالمتبادر منه سواء كان مثبتا فى الماضى والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هوقيام زيد وهومنفى فى الحال (اى الآن وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه فى زمان الحال (هومذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى لنفى مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هوفقط لامع ماقبله وقوله (ولذلك) آه اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن) وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفى ماض عن وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان الاستقبال نحو قوله تعالى الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فان نفى الصرف فى يوم القيامة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع فى بيان مسئلة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمها أنها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى

اخبار

اخبار الافعال الناقصة ) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله ( كلها ) وقوله ( على اسمائها ) متعلق بالتقديم وقوله ( اذ لبس فيها ) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه لبس فى هذه المسئلة ( الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما ) اى فى المعمولات التى ( عامله فعل ) وهذا غير مضر بل هو جائز فى مابين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا الى معنيين احدهما الامكان الخاص والاخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثانى يحتاج الى قيد آخر فقال ( فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه ) اى ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص ( فينبغى ان يقيد ) اى الجواز ( بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى ) يعنى انه يجوز تقديمها مالم يعرض شئ يقتضى ( تقديمها ) اى تقديم اخبارها ( عليها ) اى على اسمائها وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض مايقتضى التقدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لاجائزا فيبطل ارادة ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها ويمتنع تأخيرها على الاصل ( نحو كم كان مالك ) فان كلمة كم خبر كان فيجب على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها وقراءته على الاصل وقال العصام الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله ( او تأخيرها ) بالنصب معطوف على قوله تقديمها يعنى اولم يعرض مايقتضى تأخيرها ( نحو صار عدوى صديقى ) فانه لما انتفى اعراب الجزئين وانتفت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها فوجب التأخير وامتنع التقديم ( وان اريد به ) اى بالجواز ( نفى الضرورة عن جانب العدم فقط ) يعنى لا عن جانب الوجود على ماهو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب ( فينبغى ان يقيد ) اى الجواز ( بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع يعنى لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بما لم يمنع ( من التقديم ) مانع ( وحينئذ ) اى

حين اريد بالجواز نفى الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور اعنى مالم يمنع مانع (يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور) يعنى نحو كم كان مالك وامثاله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجويز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال فى شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ماوجهه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع فى بيان تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى) وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) وترك ماهو الانسب وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع اليها كذا فى العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يجز حينئذ ارجاع ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (فى تقديمها) متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة اقسام (اى فى تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اى على تلك الافعال) وقوله (واقعة اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم) بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اى كائن منها فحينئذ يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى على تلك الافعال (وهو) اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف مستقر خبره اى من لفظ كان منتهيا (الى راح) (وهو) اى هذا القسم (احد عشر فعلا) يعنى بها كان وصاروا صبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد

وغدا

وغدا وراح وقوله ( لكونها ) بيان لعلة الجواز يعنى انما يجوز تقديمها فى المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال ) يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع جائزا بديهى ( لقوتها ) اى لكون الافعال قوية فى العمل لاصالتها وقوله ( وقسم ) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة (لا يجوز ) ( تقديم اخبارها عليها ) اى يمتنع (وهو ) ( اى هذا القسم ) (ما) اى فعل ( فى اوله ) اى وقع فى اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة اوصلة لما وقوله ( ما ) فاعل الظرف والمراد به كلمته واليه اشار بقوله (اى كلمة ما) وانما فسره بالكلمة ولم يقل لفظ ما لئلا ينتقض بما الزائدة فانها واقعة فى اول تلك الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهملات وكذا لو قال حرف ما لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعبير الشامل لهما هو الكلمة واشار اليه بقوله ( نافية كانت او مصدرية ) يعنى ان كلمة ما الواقعة فى اولها سواء كانت نافية كما فى نحو ما زال او مصدرية كما فى مادام تمنع جواز تقديم اخباره عليها (اما ) يعنى اما منعها ( اذا كانت ) اى تلك الكلمة ( نافية فلامتناع تقديم ما ) اى تقديم المعمول الذى يقع (فى حيز النفى ) اى فى محل بعده يعنى للقاعدة المقررة وهى ان تقديم معمول ما يقع فى حيز النفى ممتنع وانما يمتنع ذلك ( لانه ) اى لكون حرف النفى ( يقتضى التصدر ) اى يجب ان يتصدر فى الكلام ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما ) ) منعها (اذا كانت ) اى تلك الكلمة (مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالف الا ابن كيسان اراد المصنف ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله ( ويخالف هذا الحكم ) ليكون اشارة الى ان قوله ( خلافا ) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله ( ثابتا ) الاشارة الى ان اللام فى قوله ( لابن كيسان ) متعلق بثابتا المقدر لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفطن كما اشار اليه بقوله ( بان يكون

هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه ) اى من جانب ابن كيسان ( ومن جانب الجمهور كما يقتضيه ) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين ( باب المفاعلة ) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما فى القسم الآتى فان باب المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله ( لتقدمهم ) اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم ( فكانه ) يعنى فصار ذلك الخلاف مشابها بحكم ( لاخالفة منهم ) اى من احد من الجمهور ( وذلك الخلاف ) اى الذى ذكره المصنف او الذى وقع ( منه ) اى انما صار من ابن كيسان وقوله ( فى غير مادام ) اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام يعنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لا فيما وقع فى اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها فى عدم جواز التقدم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوز فى المصدرية ( لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى ) يعنى زال وانفك وانفصل كما عرفت ( افادت ) اى تلك الاداة ( الثبوت ) لما مر من ان نفى النفى اثبات فتكون تلك الافعال افعالا ثبوتية لانفى قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستمر ( فصار بمنزلة الثبوت ) اى صار ذلك المجموع من اداة النفى والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك ( فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى ) اى فلا يجرى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم الممتنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز الثابت عليه وهو جائز جدا الان تلك الافعال وان كانت فى ظاهر منفية بحسب اللفظ لكنها البست بمنفية ( بحسب المعنى ) بخلاف غيرها فانها البست كذلك فيجرى عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها افعالا مثبتة نظرا الى المعنى ( وقسم ) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ماقبله اى قسم من الثلاثة وقوله ( مختلف ) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله ( فيه ) اى فى هذا القسم وقوله ( ظهر فيه الخلاف ) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف

يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ (من الجمهور وخلاف بينهم) يعنى المخالف والمخالف له هو دائر فى مابينهم كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للآخر منهم فى الجواز وعدمه وقوله (فان الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكانه اجاب عنه بان الافتعال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحا بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) (اى القسم المختلف فيه كلا) (ليس) والانسب والاولى ان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى) ثابتون (على انه) اى تقديم خبر ليس على نفسها (لايجوز مراعاة) اى لقصد الرعاية (للنفى) الواقع فى ليس (اذ يمتنع) يعنى انما راعوا للنفى لانه يمتنع (تقديم معمول النفى عليه) اى على ذلك العامل الدال على النفى وكانهم قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان النفى مستفادا من الخارج اولا (والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى) ثابتون (على انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل) وقوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول الفعل عليه) اى على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اى الداخلتين فى جملة الجمهور فى حكم هذا القسم وهو مالم يكن فى اوله مامع كونه للنفى (معارضة ومجادلة وبهذا) اى بهذا البيان الصادر منى (اندفع ما) اى اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى القسم الثانى الذى (فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) اى فى القسم الذى ليس فى اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه فى القسم الثانى وفى التفريق بينهما اطناب لافائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون

المخالفين معاصرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه فى الاختلاف لانه لبس فيه خلاف ماتقرر كذا فى العصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتميز لبس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة فى لبس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى لبس بخلاف النافية انتهى ماقاله العصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة شرع فى بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع فى تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ماوضع) (اى فعل وضع) وقال العصام اشار اى الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اى هو ما وضع انتهى فكانه اشار الى مايمكن ان يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد انحشى دفعه بانه اراد اشارة الى ماهو اللائق فى باب التعريف وهو الافراد واما ضرة الحمل فدفوعة بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره واللام فى قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع (اى للدلالة) وانما فسر به للاشارة الى ان اللام لبس بصلة للوضع بل هى لام الغرض كما اشار اليه فى قوله نتقرير الفعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله (على قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله وهو الخبر والى ان المراد بترتب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلا عسى زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما لدلالة رجاء او حصول او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه مصدر او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب

رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان الرجاء فعل المتكلم (طمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع حصول الخبر (له) اى للفاعل وقوله (لايجزمه) يجوز ان يكون حالا من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمعه لانك جازم به) ثم اشار الى النوع الثانى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم المحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فانه لما علم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر اخبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى الكمال قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود فاذا شرع الحجر فى الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا الى الحصول بهيئة الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اى مضمون الخبر (للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه فى الطمع بعد ولبس فيه جزم (او) (وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل) (اخذ فيه) اى دنو اخذ) وقوله (وشروع فى الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشروع فان اخذ اذا عدى بفى يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر) والباء فى بسبب متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (متصديا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب التى تكون مفضية وموصلة الى الشروع (فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل) اى ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه) اى بشروع الفاعل (فيما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه ثم شرع فى بيان تعيين الالفاظ الموضوعة لكل من المعانى الثلاثة فقال (فالاول)

(اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى) اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل (فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل (فى المكروه) اى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم اى الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من عذاب ربهم مشفقون اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا لا نقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لا نا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان ترك التقييد مضر للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم (وهو) اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لا يجئ) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف يعنى المراد بغير المتصرف لانه لا يجئ (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول) اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للغائب وهما عسى زيد وعست هند وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف) مع انه فعل (لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف) وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لا تتصرف تصرف الافعال الغير الانشائية ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على خبره وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشيرا بهما الى الاول فقال (تقول) (على احد استعماليه) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو) اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر

المضارع

المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا (فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصافه بالخروج حال كون استتباعة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير (اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حمله بحيث يتجه على حال زيد لا على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او) ذلك التقدير (فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها (وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين (عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية (مشبه بالمفعول ولبس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا بالمواطأة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى فى هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى المفعولية فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع

قابلا للنصب ( لشبهه المفعول) اى فى الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية و( يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو ( فى محل الرفع ) اى مرفوع محلا حال كونه ( بدلا مما قبله ) وهو زيد ( بدل الاشتمال) وانما كان بدل اشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل اشتمال من الاول وقوله (وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما ( ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ فى النفس) بخلاف ما يذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة ( ان هذا ) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية وجعله بدلا طريق شائع وردا بن هشام فى مغنى اللبيب قول الكوفيين بانه حينئذ يكون بدلا لا زما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجاب عن رده الدمامينى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما فى بعض الصور مع مجئ مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى بقوله ( و ) (تقول على الاستعمال الاخر) (عسى ان يخرج زيد) (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع ( كان منصوبا فى الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستغنى) اى انه كان لفظ عسى فى هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم المنسوب ) وهو ان يخرج ( على المنسوب اليه ) وهو زيد لكونه فاعلا له ( كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعتبر (فى علمت) اى فى باب علمت ( ان زيدا قائم ) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هناك مشتمل على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى

هو

هو مفعوله الثانى كان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر) الذى هو مفعوله الثانى (فاقيم) اى لاستغنائه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح فى باب علمت فان بعضهم يقدر فيه المفعول الثانى كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى (فى هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت فى الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها فى هذا الاستعمال لما قدران يخرج مع فاعله اسم لها وانها مستغنية عن الخبرية واقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فحينئذ كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر هنا ثم قال (وههنا) اى فى صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير) اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضر فى البلاغة فان زيد وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (فى محل النصب بانه خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه (فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى و) كان (ان يخرج خبرا له) مقدما عليه فحينئذ يقدر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثانى) بان يكون زيد فاعل يخرج فبقى عسى مجردا عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى فى عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى) اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا (اى كما تكون ناقصة فى الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرجا لمرجعه وايضا انه لو كان كذلك لكان ينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد

بحذف ان فانه حينئذ لاحاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثانى تتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج الزيدان ولوكان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلاسيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثانى فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل عسى فيلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا فى العصام ثم شرع فى بيان الاستعمال الاقل له فقال ( وقد يحذف ان ) (عن الفعل ) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (فى الاستعمال الاول ) احتراز عن الاستعمال الثانى فانه لايجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تشبيها لها بكاد) مفعول له لقوله يحذف يعنى ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى بكلمة كاد لئلا يحتاج الى تقدير شئ وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل للتشبيه يعنى كما حذفت ان فى المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه ( كذلك عسى زيد يخرج لايذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان ( كقولهم

عسى الهم الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وكان الاصل ) اى الاستعمال الاصلى فيه ان يقال عسى الهم الذى (ان يكون وراءه فحذف ان ) وانما جاز حذف ان فى الاستعمال الاول ( دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كاد زيد يخرج) وقال العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة محققة كما كانت فى الاستعمال الاول اعلم ان فى عسى صورتين احداهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه فهى فى الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج فى محل النصب على انه مشابه بالمفعول اوفى محل الرفع على انه بدل اشتمال من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج فى تأويل المفرد خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين وفى الصورة الثانية فهى ايضا اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج فى تأويل المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج فى تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولاخبر لها حينئذ

لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد اوانها من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فتدبر هذا (والثاني) اى النوع الثاني من افعال المقاربة (اى ماوضع) يعنى ان النوع الثاني هو ماوضع (لدنو الخبر دنو حصول) (كاد) اى كلمة كاد (تقول كاد زيد يجيء) (فتخبر) اى فقصدك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنو الخبر) اى مضمونه وهو المجيء ههنا (باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر لك (على الحصول للفاعل) وقوله (في الحال متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لزيد في الاستقبال طلع عليك بامارائه القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد (اسم محض كما هو الاصل) اى في الفاعل وهو ان يكون اسما محضا لا مأولا به كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل في الاستقبال قريبا من الحال التي هي زمان التكلم (باعتبار احد معنييه من غير ان) اى معنيي المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركها في باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم الكلام يعنى انما اختير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان في خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافي للحال) ولا يحسن حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح من الوجوه المذكورة في ترك ان في باب كاد واعترض عليه في شرح اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لاستوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجيه عنده ان المصدرية على الرجاء وهو منافي للجزم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان) (على خبر كاد تشبيها له بعسى) اى يريد بالتشبيه (كانه) اى الشان (يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على خبر كاد ايضا بناء على هذه

المشابهة لاعلى شئ آخر فان عسى لما شابه لكاد فى معنى المقاربة المشتركة تلزم ان يشابه كاد له ايضا لاشتراكهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد من طول البلى ان يمصحا) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى يبلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشئ مصوحا بمعنى ذهب وانقطع والالف لبس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر كاد وقد دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من طول البلى (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه) واذا دخل النفى على كاد فهو (اى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقى الافعال وقوله (فى افادة اداوات النفى نفى مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفى الداخلة على باقى الافعال ان مضمون ذلك الفعل منفى كذلك كاد اذا دخل عليه النفى افاد نفى المقاربة التى هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى تحقق المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فمعنى ما كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال (وقيل نفيه) (اى نفى كاد) ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفى مطلقا فى القول الاصح فمعنى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (واما فى الماضى) يعنى اما كونه للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فمعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال

المخالف

المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد اثبات الفعل) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان ينفى المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به نفى الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فلتخطئة الشعراء) اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح) يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكد والرسيس يقال لبقية الشى وقوله من حب مية اما حال من الرسيس يعنى حال كونه باقيا من محبة مية اومتعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكد والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (ولتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى تخطئة الفصحاء (تغييره) اى ولتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطاه (قوله لم يكد بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يبرح ليوافق الكلام بمراده (فلو كان نفى كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حينئذ انه لا خطأ فى كلامى فان المستفاد من قوله لم يكد نفى القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف خطأه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (ان قوله وما كادوا يفعلون بدل على انتفاء الذبح وانتفاء العرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك الشئ (فى وقت آخر وعن الثانى) اى واجيب

عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة تلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئته خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة ايضا) اى كما ان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عنبة) وهو على وزن طلبة من الاسماء الغريبة (انه) اى عنبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته (وقال عنبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثت ابى) وهو ابو عنبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأ وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (خطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكد (كقوله تعالى لم يكد يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائى واغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد بالفعل الواقع خبر الكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفى فانه فى معنى لم يرها فان المراد بتلك الاية تمثيل حال الكفار ممن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى العظمة مبلغا لبس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاءه التى هى اقرب مرئياته لم يكد يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فحينئذ يكون معناها انه (لم يرها) وهو منفى ولو كان المراد به الرؤية فهو فى ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع فى القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى النفى الداخل على كاد) نحو وما كادوا يفعلون وما يشتق منه) نحو لم يكد ويكاد (فى الماضى) يعنى ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالافعال) (اى كسائر الافعال فى افادة النفى) اى الداخل عليه (نفى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول وقوله (تمسكا) ان كان مصدر المجهول بمعنى المتمسك بفتح السين يكون مفعولا له لقيل وان كان مصدر المعلوم يكون مفعولا له

لقالوا

لقالوا المقدر اللازم لقيل يعنى لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه للنفى فى الماضى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل اى الذبح لانفيه بدليل فذبحوها (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى عن هذا التمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لامن النفى الداخل على كاد وقال العصام لايخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفى القرب وكان وجه قول من قال انه فى الماضى لاثبات انه انما ينفى به فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل يؤيده انه قال واثباته نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة اذا غير الهجر الحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح) (حين اراد) يعنى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذو الرمة (بالنفى الداخل على يكاد اتفاء قرب رسيس الهوى عنى البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده ثم اراد ان يزيف قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتخطئتهم عليه فيه فقال (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه فى الماضى للاثبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل استلزامه الاثبات المنافى لوضعه (لكن لايثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك اى بمجرد التمسك بالقولين (مالم يثبت) اى ما لم يقع الاثبات منه (دعواه الاولى) وهى ان كونه للاثبات فى الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للاثبات فيما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلالتها على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى خبر

المنع ومادام يكون فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المصنف انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح ثم شرع فى بيان النوع الثالث من افعال المقاربة فقال (والثالث) (وهو ماوضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دنو اخذ وشروع فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق واشار به الى مابه الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلمة (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع فى الفعل (يقال طفق يطفق) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يجئ (طفقا) على وزن نصرا (وطفوقا) على وزن دخولا وقد جاء فى بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت للغروب) (وجعل) (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى شرع) (وهى) (اى هذه) الافعال (الاربعة فى الاستعمال) (مثل كاد) واشار الى وجه التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل او جعل تقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد فى التنزيل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (يخصفان) (واوشك) حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهى) (اى) كلمة (اوشك) (مثل كاد وعسى فى الاستعمال) يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد ان يجئ) وهذا وهو الاستعمال الاول (واوشك ان يجئ زيد) وهذ هو الاستعمال الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم (نحو اوشك زيد يجئ) ثم شرع فى بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ماوضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التى هى ايراد الفعل مفردا لاغبار فيها لان الاصل فى التعريف هو الجنس والاصل الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخريين حيث وقعتا على

خلاف

خلاف الاصل فتحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الشارح ان يشير اليها فقال (فى بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعنى بالجمع (وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخذف صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس فى الرسم لكنها تلتبس بالمفرد فى اللفظ بحذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطرادا (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع فى بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع فى اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كلا التقديرين) اى الاخيرين (فالتعريف) اى فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعنى لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (فى ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر فى النسختين الاخيرتين للمفرد المذكور فى ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل فى التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيف الجواب المذكور فى الحواشى الهندية بان يقال ان اضافه التثنية كاضافة الجمع بجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه فى تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال اضافة التثنية على اضافة الجمع فى جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا فى بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل فى التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى باب صحيح التفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (فى قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حد فعلى التعجب معا (بما مثل لله دره فارسا) والتعجب من حسن صنيعه

على انه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع ( و بمثل واها له ) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل ( لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر و ) بنحو ( لاشل عشره ) فانه يصدق على قوله قاتله و على قوله ولاشل انهما فعلان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ماهو المسموع ولبست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل المعارف لطلب التعيين غالبا ولاتدخل النكرة كذا فى بعض الحواشى وقوله ولاشل الشلل اليبس فى اليد او اذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا يتعجب من حسن الرمى وقوله (فانه فعل وضع ) اشارة الى دليل الانتقاض يعنى ان التعريف ينتقض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب ) وقوله (وليس جواب لما قيل انه لاينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع) للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لايدفع النقض لانه ليس (لمحض الدعاء ) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقض و الى ضعفه يعنى انه لايندفع الابان يقال ( هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اى للتعجب (بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال فى الجواب بتحرير المراد يعنى انه لاينتقض لان المراد بالوضع المذكور فى تعريف التعجب انه (ماوضع لانشاء التعجب فحسب) يعنى اختص ذلك الوضع بالتعجب ( بحيث لايستعمل فى غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لايصدق الا على فعل التعجب (وماذكر من مواد النقض ) وان استعملت فى التعجب احيانا ( فكثير اما يستعمل فى الدعاء) ومايستعمل فى الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لايصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام و يمكن ان يجاب يعنى لدفع النقض بنحو قاتله ولاشل بان المراد ماوضع الانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وهذا لايجرى فى قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لامن قاتله وشل انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان صيغته وحصرها فى عدد فقال (وله) وفسره الشارح مرجع الضمير

بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب) والاخر قوله (اولما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثانى مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائزان فى امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجح العصام انوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشئ ينافى للحكم عليه لاللحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صيغتان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى مابه الاشتراك فى الصيغتين والى مابه الامتياز فيهما فقال (احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (ما افعله و) (اخراهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل المتضمن بفتح الميم هومابه الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هوهذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة الماضى والآخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لايجب وجوده فى ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما تنافى اشتراط وجود ذلك الفعل فى ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع فى بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال (وهما) (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى ان المراد بكونهما غير متصرفين انهما لايتغيران (الى مضارع) معلوما كان اومجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هوماض معلوم غائب مذكر فى الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر فى الثانية ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما فحينئذ كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفة) والمناسب ان يقول وفى بعض النسخ وهى غير متصرفة بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره فى التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد) وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له ثم شرع فى بيان خاصة اخرى له فقال (ولاينيابان) (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين فى ضمن الصيغتين لا يجوز بناؤهما من

مادة (الا) اى يجوز ان يبنيان حينئذ (مما يبنى) اى من المادة التى يجوز ان يبنى (منه افعل التفضيل) (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلانه لايتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره فى الصفة وتجاوز حدا شكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيد اصل الفعل وتقريره كذا فى بعض الحواشى يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولاجرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكانه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذى هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لايبنيان) الى كلام المصنف يعنى انهما لايبنيان ايضا (الا لفاعل) يعنى يقعان على صيغة المعلوم ولايقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كالفعل التفضيل) اى كما وقع افعل التفضيل كذلك (وقد شذ) اى حكم بشذوذ ماوقع مجهولا قوله (ما اشهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يتعجب ان الطعام غير مشتهى وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اى لم يصر الكذب المذكور مبغوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق بنائه فى ذلك فقال (ويتوصل فى) (الفعل) (الممتنع) فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل وهو طلب الوصلة الى شئ بتكلف وقوله فى الممتنع نائب فاعله ووسط الشارح قوله الفعل ليظهر موصوف الممتنع ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله (بناء صيغتى التعجب منه) اى من ذلك الفعل وقوله (من رباعى) بيان للفعل الذى يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء افعل

التفضيل

التفضيل فانه يمتنع بناؤه من فعل رباعى فصاعدا (اوثلاثى مزيد فيه اوثلاثى مجرد مما فيه لون اوعيب) بل يجب بناؤه من ثلاثى مجرد غير لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعى فصاعدا اوثلاثى فيه لون اوعيب يتوصل (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) فانه لما اريد بناؤهما من استخرج يستخرج امتنع بناؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثى فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اى يتوصل ببنائهما من فعل لايمتنع بناؤهما منه) وهو اشد ههنا فانه مشتق من شد يشد وهو ثلاثى غير لون وعيب (وجعل الممتنع) اى وجعل الفعل الذى يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا) فى الصيغة الاولى (اومجرورا بالباء) فى الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولايتصرف فيهما) اى فى صيغتى التعجب) يعنى ومن خواصه انه لايجوز ان يتصرف فى صيغتى التعجب (بتقديم) (اى بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز فى سائر الافعال (كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز فى سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخير) (اى بتأخير جائز فيما عداهما) يعنى ولايجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما عدا فعلى التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اى عن الجار والمجرور ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اى فسرناهما بالقيد بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف بهما) اى بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتى التعجب) وانما حملناهما على الوصف المخصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما لابيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان فى امتناعه وقوله (فلايقال) تفريع لقوله ولايتصرف يعنى انه لما لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقاله اى فحينئذ لايجوز ان يقال (مازيدا احسن بتقديم المفعول (ولابزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك فى سائر الافعال وانما لم يجز فيهما لانهما) اى لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اى بعد نقل الاولى من الماضى والثانية من الامر الى التعجب) اى لانشائه (جريا) اى كان هذان اللفظان جاريين

(مجرى الامثال) واذا جرى مجرى الامثال فى الاخراج عن موضوعها الاصلى الى غيره وانما قال مجرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليسا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله فى المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها فى المورد ولما ورد الاعتراض على تعبير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعنى ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الاخر (لان تقديم الشئ) اى على الغير (يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره) اى تأخير الشئ عن الغير (يستلزم تقديم غيره عليه) لان بين التقديم والتأخير تقابل التضايف (فلو اكتفى باحدهما لكفى) وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اى لتأكيد معنى منفهم مما قبله ضمنا (لا للتأسيس) اى لانه ذكر لافادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكرت من لزوم الاكتفاء فورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقض وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولا بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعنى انا لا نسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع فى جواب آخر بالعلاوة يعنى مع انا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولو لم ينفك احدهما (عن الاخر بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (ينفصل عنه) اى عن الآخر (بالقصد) اى بكونه مقصودا للمتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون تأخيره مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكانه) اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الاخر

فيه

فيه فذكر كلاهما على حدة لعدم اجتماعهما فى القصد وقال العصام لايخفى على الفطن ان شيأ من الجوابين لبس بالمسكن والماء البارد لايحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لايقدم لفظ احسن يعنى فى ما احسن زيدا على مايعمى الاستفهامية ولايؤخر عما بعدها المانع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلة ما فتفطن انتهى ولايخفى ان هذا التوجيه جارى فى الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديم شئ وتأخيره بالنسبة الى شئ آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخيره عنه بحيث ينقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن اومازيدا احسن وكتقديم احسن على الكل اوتأخيره عنه كما يقال احسن مازيدا اوما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلة ما او ماذكر بعدها ولايخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لايغنى عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جارى فى الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلة ما وبتأخيرها لاخصوصية له بصيغتى التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيما له خصوصية اقول والاوجه مانقله الشارح من الجوابين والله اعلم ثم شرع فى بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال ( ولا ) وفسره الشارح بقوله (يتصرف فيهما بايقاع ) للاشارة الى ان قوله ( فصل ) مجرور معطوف على قوله بتقديم اوعلى قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلة وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء فى بايقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه ولازائدة يعنى انه كما لايجوز ان يتصرف فى فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لايجوز فيه ان يتصرف بايقاع كلة تفصل ( بين العامل ) اى الذى هو فعل التعجب ( و ) بين ( المعمول ) اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى وبزيد فى الصيغة الثانية ( نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد ) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين ( لاجرائهما ) اى لكون هذين المثالين جاريين ( مجرى الامثال كما سبق ) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء

كان بالظرف اوبغيره (واجاز المازنى الفصل بالظرف) (لما سمع من العرب قولهم ما احسن من الرجل ان يقصد) حيث وقع الفصل بين ما احسن وبين معموله الذى هوان يقصد بقولهم من الرجل ولولم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم ولما كان قوله من الرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب الوافية بان تجويز المازنى للاتساع فى الظرف ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما دل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) اى لفظ ما فى ما احسن (ابتداء) (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ لان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتدأ كما فسره به (اوذوابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والآخر بابقاء الابتداء على مصدريته وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى المعرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ) وانما حمل ما على النكارة (لان النكارة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب (يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيبويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون ما نكرة انما هو عند سيبويه (وما بعدها)

اى

اى ومابعد مايعنى الفعل الذى بعد لفظ ما ( الخبر ) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله ( من باب شر اهر ذاناب ) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لايجوز ان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة تخصصة من قبيل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذاناب لاشر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا الا امر جلى واما من جعل معنى قوله شر اهر ذاناب الاخير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لايبعد بحث كما لايخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذاناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شر اهر الخ فلا يرد عليه ما حكى عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله ( وموصولة ) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) ( عند الاخفش ) فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ ( والخبر ) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن زيدا ) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا حسن ) اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله ( شئ عظيم ) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال ( وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن ( استفهامية ) ومبتدأ بمعنى اى شئ (وما بعدها ) اى الفعل الذى بعد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله ( خبرها ) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى ) وانما يكون قويا (لانه ) اى المتكلم ( كان جهل ) اى جاهلا (سبب

حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله وما ادراك ما يوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن بزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال فى جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امر ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما فى الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالحم اى صار ذا لحم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن فى توجيه المجرور اقوال احدها انه (اى مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) كما فى كفى بالله (لازمة) اى لا يجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لا يجوز حذفها فى وقت الا وقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه مخل للقاعدة فان افعل لما كان امرا فى الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد لبس الا) اى لبس الا واحدا وقوله (وبه) شروع فى بيان مذهب آخر فى لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محل المجرور بالباء منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا احسن على ان تكون

همزة

همزة افعل للصيرورة ) ( والباء للتعدية ) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل فى الباء توجيهان احدهما انها للتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ يكون الباء للتعدية ( اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن ) وقوله ( او ) شروع فى بيان التوجيه الثانى فى الباء يعنى او ( الباء ) ( زائدة ) وهذا بناء ( على ان يكون احسن متعديا بنفسه و ) على ( ان تكون همزة احسن للتعدية كاخرج ) فحينئذ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذى افاد لتعديته ( ففيه ) ( اى فى الفعل ) اى واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة فى الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر ( ضمير ) اى مستكن تحته ومستتر وجوبا ( هو ) اى ذلك الضمير ( فاعله ) اى فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار ( اى احسن انت بزيد ) ان كانت الباء للتعدية ( اوزيدا ) ان كانت زائدة ( اى اجعله حسنا ) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين ( بمعنى صفه ) اى صف زيدا ( به ) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر فى التوجيه وهو قوله ( وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد ) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله ( بان يجعل زايدا ) متعلق بالامر يعنى كان المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شانه الخطاب بجعل زيد ( حسنا ) اى بالحكم بحسنه ( وانما يجعله كذلك ) يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى بجعل زيد حسنا ( بان يصفه ) اى بطريق ان يصفه ( بالحسن ) وانما فسر الجعل بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود ( فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص ) وفى توجيه الفراء من المبالغة ما لا يخفى وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا ( افعال المدح والذم ) وفسره الشارح بقوله ( يعنى الافعال المشهورة بهذا اللقب عند النحاة ) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافى يعنى بان يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال

المشهورة بين النحاة بهذا اللقب فانه لوكان المراد به مطلقها ينتقض الحد منعا بمثل مدحته وذممته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم فى اصطلاح النحويين ( ماوضع ) آه كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا كذا فى بعض الحواشى وفسره الشارح بقوله (اى فعل وضع) للاشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنسا له واختار كونها موصوفة لملايمة النكرة فى الخبرية وان كانت الموصولة ملايمة لمقام التعريف وقوله ( لانشاء مدح اوذم ) متعلق بوضع وقوله ( فلم يكن مثل مدحته وذممته ) يعنى من الفعل الذى يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة (منها) اى من افعال المدح والذم المصطلحة (لانه) اى لان كل واحد من مدحته وذممته (لم يوضع للانشاء) لانهما موضوعان لاخبار المدح والذم الواقعين فى الزمان الماضى لالانشائهما بهذين اللفظين ثم شرع فى بيان افرادها فقال ( فمنها ) اى من تلك الافعال فعل ( نعم و بئس ) يعنى ان نعم من المدح و بئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم و بئس (فى الاصل فعلان ) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضى فانهما فى الاصل (على وزن فعل بكسر العين ) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة ثم شرع فى بيان تصريفها فقال ( وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى كل فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و ) كان (عينه حلقيا) اى احد من حروف الحلق (اربع لغات ) فقوله اربع فاعل اطرد يعنى انه مطرد فى كل فعل شأنه كذلك لا انه مختص بهما ( احداها ) اى احدى اللغات الاربع ( فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى ) اى وهذه اللغة (الاصل ) كبئس وصعق (والثانية ) اى واللغة الثانية ( فعل باسكان العين مع فتح الفاء ) وهى لغة فى نعم ايضا كما قال فى الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين ( والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء ) كما انهما مشهورة فى هذين الفعلين ( والرابعة ) اى اللغة الرابعة ( كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين ) يعنى فى نعم و بئس عند بنى تميم (اذا قصد بهما المدح ) اى انشاء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب ) اى اكثرهم ( اتفقوا

على لغة بنى تميم ) ثم شرع فى بيان خواصهما فقال (شرطهما) (اى شرط نعم و بئس ) (ان يكون الفاعل ) اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون ( معرفا باللام ) اى باللام التى هى موضوعة ( للعهد الذهنى ) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (و يصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرف (و يكون فى الكلام) و يحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا ( تفصيل بعد الاجمال ليكون ) اى لقصد ان يكون ذكر الشئ الواحد مرتين (اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احداهما مبهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله ( او ) ( يكون ) ( مضافا الى معرف ) بيان للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف ( بها ) ( اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (اونعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطتين (وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) ( مضمر امميزا بنكرة منصوبة ) وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح اذا لتمييز اما منصوب اومجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرورة بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لا محلا فاحترز به عن نحو ما فى فنعما هى ليحسن التقابل بين النكرة و بين ما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمنفصل ردا لمذهب ابى على وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعنى ان تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (اومضافة الى نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى اومشروطة بكونها مضافة الى نكرة مثلها وقوله (اومعرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة الى نكرة اومضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية) لا تكتسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال للمضمر المميز بالمفرد (اوضارب رجل ) يعنى اونحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى النكرة (اوزيد) بالجر عطف على رجل اى نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل

مضافا الى معموله المفعول (اوحسن الوجه) اى اونعم ارادبه التمثيل لما وقع مضافا الى المعرف باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص الامثلة المذكورة وقوله (او) مميزا) عطف على قوله مميزا بنكرة يعنى ان هذا الفاعل المضمر ما ان يكون مميزا بنكرة اومميزا (بما) (اى باللفظ الذى بمعنى شئ) اى بمعنى الشى النكرة حال كونه (منصوب المحل على التمييز) (مثل فنعما هى) (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ما تمييز له وقوله (هى) مخصوصه وكون امثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو على هى موصولة) اى ما فى فنعما (بمعنى الذى) يعنى انها معرفة (فاعل لنعم) اى كما فى نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فتكون الصلة باجمعها) اى بطرفيها (فى فنعما هى محذوفة) وانما حذفت (لان هى مخصوصة بالمدح اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ هى) فحينئذ لايحتاج الى الصلة (فما) اى فحينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى اللام وهى) اى لفظة هى (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل المخصوص فقال (و بعد ذلك) (الفاعل) اى فى الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشروطه يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله بعد ذلك يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملا و ذلك هو معنى (بالمدح اوالذم) يعنى ما اريد مدحه اوذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى ان البعدية ليست بواجبة بقوله (و بعديته) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل (انما هى) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله (وهو) (اى المخصوص) (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تحتج) دفع لما توهم من ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لاتحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف

العهدى مقامه ) وقوله ( اوخبرمبتدأمحذووف ) اشارة الى ثانى الوجهين وهوان المخصوص مرفوع على انه خبر لمبتدأ المحذوف (وهو) ذلك المحذوف ( هو ) اى لفظ هوراجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذا المثال امامبتدأ ونعم الرجل مقدماعليه خبره واماخبرمبتدأمحذوف على تقديرسؤال سائل ) يعنى انهاجملة اسمية استينافية جواب لسؤال سائل ( فانه لماقيل نعم الرجل ) اشارالى منشأ السؤال (فكانه) اى المتكلم (سئل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيداى هوزيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية ( وعلى الوجه الثانى جملتان ) احدهما فعلية انشائية وثانيتهما اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط المخصوص ومسائله فقال (وشرطه) (اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا) (مطابقة الفاعل) ولماجاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشارالى الاول بقوله (اى مطابقته الفاعل) ى مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشارالى الثانى بقوله (اومطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جازفيه التقديران لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله (فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة او حكما اوتأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى الفاعل من كونه مميزا بنكرة او بما فى نعم رجل زيد ونعماهى فان الاول مطابق فى الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه تأويلا بان يأول ما بالشئ الذى يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشارة الى ماسيأتى من التاويل بحذف المضاف اوغيره فى الآية التى ستذكر (وفى الافراد) اى انه لابدان يطابق الفاعل فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطابه يعنى انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة عن الفاعل فى المعنى ) وان كان منفصلا عنه فى اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم

وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين اى الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل فى الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق فى التثنية (ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق فى الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال الذم للمطابق فى التأنيث (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) وقوله (ويجوزان يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كما جاز مطابقته لفاعله فى التذكير والتأنيث يجوزان لا يطابقه فيجوزان يقال (نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اى نعم وبئس (لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف) اى كانا مشابهين للحروف فى عدم جواز التصرف واذا كانا مشابهين لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة التأنيث فى التأنيث الحقيقى بهذين الفعلين كما وجب فى سائر الافعال (وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا) واشار الشارح بقوله (جواب سؤال) الى وجه ايراد المصنف يعنى ان هذا الايراد من المصنف فى معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهى هذه الآية الكريمة (حيث وقع المخصوص فيها اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يجيب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبهه) (مما) اى من المواضع التى (لا يطابق الفاعل) فى تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقض اذا لم يكن متأولا لكنه (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف فى طرف المخصوص بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعنى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وناب بهما بحذف المخصوص كما افاده بقوله (او يجعل) لفظ (الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناه جمعا (وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) ثم شرع فى ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا علم) بالقرينة (ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم (مثل) قوله تعالى (فى قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا) (نعم العبد) ومخصوصه محذوف) اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته (و) قوله تعالى (فنعم الماهدون) (اى نحن) يعنى ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ماقبله وهو قوله تعالى

والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون فان الباني للسماء والفارش للارض وماهدهما هوالله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم (وساء) حال كونه من افعال الذم (مثل بئس) (فى افادة الذم) اى فى المداول (والشرائط) اى فى الشرائط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه من جواز حذف المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى ومن افعال المدح والذم لفظ (حب فى) (حبذا) واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ماكان من جملة تلك الافعال هو حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهواى حبذا مركب من حب الشئ) بفتح الحاء (اوحب) بضمها (اذا صار) اى ذلك الشئ (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا صله حبب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب و ذا فاعله اى هو حبيب آه ولذا قال المصنف (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسئلة خاصة له فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (اوفاعله) اى ولا فاعله (اوذا) اى ولا لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا يعنى لا آثما ولا كفورا كما فى شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى كلا منها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها) اى لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مجرى الامثال التى لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان) حين كون المخصوص تثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله وشرط المخصوص مطابقة الفاعل ثم شرع فى بيان بعض ماهو مشترك فيه ومخالف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا) (المخصوص) كما فى اخواته (واعرابه) اى اعراب مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وماقبله خبره وعلى كونه خبرا لمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه

و بين اخواته وقوله (و يجوز ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل المخصوص) وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لئلا يتوهم الاشتراك (او بعده) (اى بعد مخصوصه) (تمييزا و حال حال كون كل منهما (على وفق مخصوصه) اى موافقاله (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد) وهذا مثال لما يقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) و هذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلين الزيدان اوحبذا رجالا الزيدون (وحبذا زيدا راكبا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد المخصوص (و) كذا (حبذا راكبا زيد) والاولى ايراده ايضا لئلا يتوهم عدم جوازه بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما ستعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين اوراكبين) اى اوحبذا راكبين (الزيدان وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما) اى الصالح للعاملية الواقع (فى) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هوذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجوزان يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لايجئ الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولوجعل حالا من المخصوص يلزم ان لايكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبته بابطال نقيضه يعنى ان لم يجزان يكون حالا من المخصوص يتعين ان يكون حالا (من الفاعل لامن المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هوحب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التمييز فى نعم رجلا ثم قال والظاهر ان العامل فى التمييز من الذات المذكورة هوالاسم المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا انتهى وقال فى الامتحان و يمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا و انما قدم التمييز على الحال لكونه راجحا لكونه انسب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (ما دل على معنى فى غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما واشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت

على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (فى غيرها) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعقل بالنسبة الى الغير) صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره ان تعقله لايمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير انه لايكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث لايصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بالمنفى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لايصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ اوفاعلا اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا اوخبرا (بل لابد له) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج يفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى الحرف (فى جزئيته) اى فى كونه جزأ (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنا له بان يكون عمدة (اوغيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعقل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لايتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة (اوفعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لايتعقل الا بفعل ضرب ثم شرع فى بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت (الافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير للافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشئ واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لايجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله (اومعناه) عطف على قوله بفعل

يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحى من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شئ) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا او غير مشتق (استنبط) اى استخرج (منه) اى من ذلك الشئ (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) (الى مايليه) اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما اوصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعنى كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل او معناه الى مايليه و) سميت (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجر معانى الفعل الى مايليه اولان اثرها فيما يليه الجر) اى او سميت بها لكون الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجر من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحى وهو التأثر فى الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال (وهى) (اى حروف الجر) (من) ابتدأ بها لانها للابتداء وعقبها بالى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى) لكونها للغاية (وفى) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والآخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت اعاريبها تقديرية يعنى مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشان (ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الآتية فان الحروف الآتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى عن مسمياتها

والباء

( والباء واللام ) بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة ( ذكرهما ) اى ذكر المصنف هذين الحرفين ( باسميهما ) فان مسمياتهما الباء واللام المكسورتان ( لوجوههما ) اى كون اسميهما موجودين (وكذلك ذكر الواو ) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اى للقسم (والكاف) اى ذكر الثلاثة ( باسمائها حيث ) اى لان اسماءها (وجدت بخلاف مابقى) اى الحروف التى بقيت ( منها ) اى من الحروف (ورب وواوها) ( اى الواو التى تقدر بعد رب ) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية فى ان الجار هل هو رب اوواوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح اليه بقوله (وفى عدها) اى فى عده واورب (من حروف الجر ) بان ذكرها على حدة (تسامح) بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باءه مع الباءات فرقا بين المعدود مسامحة و بين المعدود حقيقة وقال العصام والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة فى الشعر ايضا الا شاذا انتهى ( وو او القسم وتاؤه ) اى تاء القسم ( و باؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال ( فالعشرة الاولى ) وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون ) اى تلك العشرة (الاحرفا والخمسة التى تليها ) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومنذ ( تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة البواقى (وهى) خلا وعدا وحاشى (تكون حرفا فعلا) والفاء فى (فمن للتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله ( للابتداء ) خبره وفسره الشارح بقوله (اى لابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام (عوض عن) المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجاز فقال

والمراد بالغاية المسافة) اى بمجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على الكل) اى على المجموع وقوله (اذ لا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لا بالجزء الذى هو النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض المقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف تفسير للغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد واشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى ان من لابتداء له نهاية لا بد له نهاية ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعمالا له فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية ثم اشار الى نوعى الابتداء بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت فى سيره ابتداء ونهاية فابتداؤه من حيث المكان هو البصرة (او من الزمان) يعنى الابتداء اما من الزمان (نحو صمت من يوم الجمعة) يعنى ابتداء زمان صومى يوم الجمعة (وعلامة من الابتدائية) يعنى القرينة على كونها للابتداء (صحة ايراد الى او ما اى او ايراد شئ (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهى افادة الانتهاء وقوله (فى مقابلتها) متعلق بالايراد اى ايراد ذلك فى مقابلة من فمثال صحة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة و) مثال ايراد ما يفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه) اى الى الله فحينئذ يفيد ان ابتداء التجائى وفرارى هو الشيطان وانتهاءه الى ربى (والتبيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاظهار المقصود من امرهم) تفسير للتبيين بانه

بمعنى

بمعنى الاظهار يعنى اظهار ماقصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتبيين (صحة وضع الموصول فى موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت) يعنى اذا اولت قوله تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى يكون المعنى مستقيما وقوله (والتبعيض) بالجر عطف على ماقبله كما افاده بقوله (اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته) اى علامة كونه للتبعيض (وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) (وزائدة) بالرفع (عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرور اللفظ لكنه (مرفوع) محلا (بالخبرية) وقوله (وزيادتها لاتكون) اى لاتوجد (الا) اشارة الى ان قوله (فى غير) متعلق بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة والى انها منحصرة فى غير (الكلام) (الموجب) اى لاتوجد فى كلام مثبت بل هى منحصرة فى كلام منفى (نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالمنفى اعم من ان يكون منفيا بالصراحة نحو ماجاءنى او منفيا بالدلالة نحو هو جاءك فان الاستفهام للانكار وهو بمعنى النفى وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش) (فانهم) لم يحكموا بالحصر فى غير الموجب بل (يجوزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة فى الموجب هو قول العرب (قد كان من مطر) فان من فى قوله من مطر زائدة مع انها وقعت فى موجب (واجاب) اى واراد المصنف ان يجيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله) (وقد كان من مطر وشبهه) وقوله (مما يتوهم) بيان للشبه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب التام) وقوله وقد كان مراد به لفظه وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبره والجملة استينافية وقوله (بكونها) متعلق بقوله متأول يعنى اذا وقع من فى كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا لان التى وقعت فى امثاله ليست بزائدة لانها اما متأول بانها

( للتبعيض او ) متأول بانها ( للتبيين اى قد كان بعض مطر اوشئ من مطر اوهو ) يعنى هذا واشباله ( وارد على الحكاية ) فالمراد بكونه فى كلام غير موجب كونه فى الحال اوفى الاصل كذا فى العصام ( كان قائلا قال هل كان من مطر ) اى بالاستفهام ( فاجاب ) اى القائل عنه بقوله ( قد كان من مطر ) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام السائل ( والى ) اى كلمة الى موضوعة ( للانتهاء ) ( اى لانتهاء الغاية ) فى الزمان والمكان بلا خلاف ماهو المراد من الغاية واذا كان كذلك ( فهى ) اى كلمة الى ( بهذا المعنى ) اى حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء ( مقابلة ) بكسر الباء ( لمن ) اى لكلمة من التى للابتداء يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من اما للابتداء من الزمان اوللابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء فى غيرهما كذا فى العصام ( سواء كان ) اى سواء وجد واستعمل ( فى المكان نحو خرجت الى السوق اوالزمان ) اى واستعمل فى الزمان ( نحو ) قوله تعالى ( اتموا الصيام الى الليل اوغيرهما ) اى اواستعمل فى غير المكان والزمان ( نحو قلبى اليك ) فان الانتهاء فيه ليس فى الزمان ولا فى المكان بل هى للانتهاء المطلق ( فان قلب المخاطب منتهى اليه ) اى ينتهى اليه قلب المتكلم ( باعتبار الشوق والميل ) زقوله ( وبمعنى مع ) معطوف على قوله للانتهاء يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى ( قليلا ) اى فى زمان قليل اواستعمالا قليلا ( كقوله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم ) اى لاتأكلوا اموال اليتامى ( مع اموالكم ) اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم انتهى يعنى ولاتأكلوا اموالكم مضمومة الى اموالهم وفى الصحاح وقد يجئ بمعنى مع كقولهم الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا لمعنى الانتهاء ( وحتى ) اى كلمة حتى ( كذلك ) وقوله ( اى مثل الى ) تفسير للمشار اليه وقوله ( فى كونها ) اى فى كون كلمة حتى ( لانتهاء الغاية ) تفسير لوجه التشبيه ( وبمعنى مع ) يعنى حتى تجئ بمعنى مع ( كثيرا ) وهذا كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ماذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف

الى

الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف حتى كما سيجئ واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية) وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل وفى حتى كثير واشار الى الفرق الآخر بقوله (وتختص) (اى حتى) (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد داخلة فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد فى الى ايضا وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز ان يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز ان يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير مع اشتراكها الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يجز دخولها فى الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اى وقوع المجرور والمنصوب (بعدها اى بعد حتى) بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللعطف وهذا عند الجمهور (خلافا للمبرد) (فانه جوز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمر) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة) وهو قوله فلا والله لا يلفى اناس * فتى حتاك يا ابن ابى زياد (والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعيين الطرفين فقال (اى ظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال لكونه سببا للنجاة

ومشتملا له اومجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى وهو من عند الله عزوجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على) (قليلا) اى كلمة فى تجىء وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل فى ماوضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الآية مجاز التمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكن المظروف فى الظرف انتهى (والباء للالصاق) ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل شىء ملصقا بشىء اراد ان يعين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق (الى مجرور الباء هذه) اى كونها كذلك (كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم (والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس فى الاشتراء ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق حيث اجتمعا فى مادة وافترقا فى مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولايلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالصاق معا (فالالصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشىء فهو مصاحب به (من غير عكس) يعنى ان المصاحبة لاتستلزم الالصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شىء آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدية) (اى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه)

اى

اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء) اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه للازم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدر اله وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدى وثانيهما الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف على السماع وقليل فى الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد) وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعنى ان كلمة فى زائدة (فى الخبر) متعلق بزائدة وقوله (فى الاستفهام) متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتباره ظرف زمان يعنى فى وقوعه داخلا فى الخبر فى حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل لا بغيرها من اداة الاستفهام واليه اشار بقوله (لا مطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز ان يقال (از يد بقائم) فانه واقع فى الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفى) بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بلبس) قيد ايضا للنفى يعنى انها تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفى بلبس (نحو لبس زيد براكب وبما) اى فى النفى بكلمة ما التى بمعنى لبس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهد بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى الباء (تزاد فى الخبر فى هذه الصور) يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفى بلبس وبما (قياسا) اى زيادة قياس وقوله (وفى غيره) عطف على قوله فى الاستفهام (اى فى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى) (سماعا) ولما واقع سماعا اعم يعنى انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت

فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل (والقى بيده) حيث دخلت فى نائب الفاعل وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او) يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبر الكن لافى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد) حيث دخلت فيه فى الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكه (و بلا ملكية نحو الجل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لاملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى لبيان علة شئ اما ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظا ولا فى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (اوخارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله (و بمعنى عن) عطف على قوله للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردف كم) (و بمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اى لافادة التعجب (نحو لله لايؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالاتيان هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى فحينئذ لايجوز ان يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى المعرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسره بقوله (اى لانشاء التقليل ولهذه وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره

المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله ( لها صدر الكلام ) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام ( كما ان كم ) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها ( وجب لها ) اى لكلمة كم ( صدر الكلام لكونها ) اى لكونه كلمة كم (لانشاء التكثير ) وقوله ( مختصة ) خبر بعد خبر او خبر لمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة ( بنكرة ) فلاتدخل على المعرفة (لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة ) وقال العصام على هذا التوجيه بانه لافرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولايمنع غيرها فالوجه ماينبه الرضى وهو انه لايتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلايجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم للتكثير فهى شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد او بجملة وانما اشترط بالموصوفية (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب ) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما) اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل باعتبار ماصدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله ( واشتراط كونها موصوفة انما هو ) ليكون اشارة الى ان قوله (على ) ( المذهب ) ( الاصح ) ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا فى اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلايجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا ) اى هذا المذهب الاصح ( هو مذهب ابى على ومن وافقه )وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو انه ( لايجب ذلك ) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة اوموصوفة ( والمختار عند المصنف الوجوب ) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها )اى هو الاصل فى كلمة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله ( ثم تستعمل فى معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها فى التكثير وكان الاستعمال اغلب

من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفى التقليل) اى وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالمجاز المحتاج الى القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة ومجاز لعدم الاطلاع على معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى القرينة والثانى مشابه بالمجاز فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا (لانها) اى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك فى المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال للماضى لفظا وقوله (اورب رجل كريم لم افارقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثانى للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماض (اى ذلك الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن) ولو ذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحو رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) (وقد تدخل) (اى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمير) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مميز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمر يعنى على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة وقوله (على التمييز) متعلق بالمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد) خبره يعنى ان ذلك الضمير المبهم مفرد دائما (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى اومجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبرا وصفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (اوامرأة) اى نحو ربه امراة (اوامرأتين اونساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فاذكره المصنف بقوله

مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين)
وهذه المخالفة (فى مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله
محذوف اى فى كون المبهم مطابقا لتمييزه وقوله (فى الافراد) بيان لما به المطابقة
وهو كونه مطابقا فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم)
اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما
امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب
المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله
(المانعة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ما التى تكف وتمنع رب (عن العمل)
اى عن عمل الجر كما تلحق بان وكان وقوله (فتدخل) معطوف على قوله
تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بعد لحوق ما) يجوز
دخولها (على الجمل) (نحو) قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) فان رب
دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هو انها تدخل
على الجملة اذا قصد اقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد ور بما زيد
قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان
الماضى واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضى
لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد
ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم اتى باذ وهو للماضى
وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من
الريب كذا فى الوافية (وقد تكون ما) اى لفظتها (زائدة فتدخل) حينئذ
تدخل كلمة رب (الاسم) اى المفرد (وتجر) اى تعمل الجر فى ذلك الاسم
فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعنى رب ضربة حاصلة
(بسيف صقيل) اى مجلو (لقيتها) وقوله (وواوها) مبتدأ (اى واورب) وقوله
(فى حكمها) خبر فى كلام الشارح اما خبره فى كلام المصنف فهو قوله
(تدخل) يعنى ان واورب حرف جر ايضا ككلمة رب وحكمها كحكمها
فى اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها فى حكمها
فى كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجهه العصام بما وجهه حيث قال وكان
الشارح اشار بتقدير فى حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول وواوها

فى حكمها ولايخص مشاركتها فى الدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها فى حكمها لئلا يلزم لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس) فقوله و بلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او غامر والانيس المؤانس وكل مايؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليعافير بالرفع على انه اسم ليس يعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها مايؤنس به الا الظبيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا فى حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعنى اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو ان لم تقع (فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله) اى وان وقعت فى اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اى فحينئذ يقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اى كلمة الواو (حرف عطف) اى فى الاصل (ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اى لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصيرورتها) اى لانتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها) اى لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه) اى لان التقدير (تعسف) (واو القسم) اى الواو الجارة الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعنى انما تقع (عند حذف الفعل) (اى فعل القسم) اى الذى يتعلق به الواو يعنى فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اى التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اى لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (فى القسم فهى) اى الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعنى) اى اريد

باصلها

باصلها ( الباء ) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير السؤال) خبر بعد خبر ( يعنى لاتستعمل الواو فى السؤال ) يعنى فى الطلب (فلايقال) اى فلايجوز ان يقال (والله اخبرنى كما يقال) اى كما يجوز ان يقال فى الباء (بالله اخبرنى) فان الباء تستعمل فى السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال ( حطا للواو ) اى لجعل الواو منحطة ( عن درجة الباء) اى التى هى اصلها وقوله ( مختصة ) بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة ( بالظاهر ) ( يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر ) بان تكون داخلة عليه لاعلى المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله ( سواء كان ) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان ( اسم الله اوغيره ) بخلاف التاء فانها لاتدخل الا على اسم الله وقوله ( فلايقال ) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لايجوز ان يقال ( ولك لافعلن مثلا بل يقال والله اوورب الكعبة وذلك الاختصاص ) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا ) اى كوجه اختصاصها بغير السؤال ( لحط رتبته ) اى رتبة الواو ( عن رتبة الاصل و هو ) اى الاصل ( الباء ) وذلك الانحطاط ( بتخصيصه ) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر ) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين ( لاصالته ) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم ( والتاء ) اى وتاء القسم ( مثلها ) ( اى مثل الواو ) وقوله (فى اشتراطها ) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو ومشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط ( كونها لغير السؤال ) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله ( مختصة ) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة ) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله

حط رتبتها ) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتها اى رتبة التاء ( عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء ( ببعض المظهر ) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع ببعضها ( وخص منه ) اى رجح فى تعيين البعض ( ما ) اى اسم ظاهر ( هو الاصل فى باب القسم وهو ) اى الاصل فيه ( اسم الله ) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى ( والباء اعم منهما ( اى من الواو والتاء ) ( فى جميع ) ( اى فى جميع ما ذكر ) هذا تفسير للجميع وقوله ( من حذف الفعل ) بيان لما ذكر اى المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا ( و ) من ( كونها لغير السؤال ) كما هو شرط الواو ( و ) من ( الدخول على المظهر مطلقا ) اى سواء كان من اسم الله اولا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا ( وعلى اسم الله خاصة ) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله ( فهى ) تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما انها اى الباء ( كما تكون ) اى توجد ( عند حذف الفعل تكون ) اى توجد ( عند ذكره ) اى ذكر الفعل مثال المحذوف ( نحو بالله و ) مثال المذكور نحو ( قسم بالله وكما ) اى وايضا ان الباء ( تكون لغير السؤال ) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا ( تكون للسؤال ) اى توجد حين كون جوابه طلبا ( ايضا ) . مثال الخبر ( نحو بالله لافعلن و ) مثال الطلب نحو ( بالله اجلس وكما ) اى وايضا ان الباء كما ( تدخل على المظهر ) اى على الاسم الظاهر ( تدخل ايضا على المضمر ) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر ( نحو بالله لافعلن و ) مثال دخولها على المضمر نحو ( بك لافعلن ) وغير العبارة فى قوله ( وفى الدخول ) للاشارة الى انه مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز دخولها يجوز ايضا دخولها ( على المظهر لا تختص ) اى بحيث لا تختص ( باسم الله خاصة ) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله ( نحو بالرحمن لافعلن ) والباء فى هذه الامور كلها ملابسة ( بخلافهما ) اى بخلاف الواو والتاء ( فانهما ) اى الواو والتاء ( مختصان ببعض

هذه

هذه الامور كما عرفت ) وقوله (فالمراد ) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجميع بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد ( بالجميع جميع ماذكر من الامور المختصة لا الاختصاص ) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى الجميع انها اعم منهما فى الاختصاصات المذكورة فى كل منهما بمعنى انها مختصة ايضا بماذكر كما توهم وهذا اشارة الى ماذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب تقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو انها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ماذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان مسائل جواب القسم فقال ( ويتلقى ) ( اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم جواب القسم يعنى انه يجاب ( القسم ) وقيده بقوله ( الذى لغير السؤال ) ليحصل الاحتراز عن القسم الذى للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه وقوله ( باللام ) متعلق بيتلقى يعنى ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفى) (سواء كان ) حرف النفى كلمة ( ما او ) كلمة (لا ) ثم نبه على مواضع وقوع كل من الثلاثة فقال ( فاللام ) انما تقع ( فى الموجبة ) اى فى الجملة التى اريد ايجاب نسبتها ( اسمية كانت ) اى تلك الجملة الموجبة ( نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان ) اى كلمة ان تقع فى الجواب ( فيها اى فى الاسمية) خاصة لامتناع دخولها فى الفعلية (نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا) اى يقع كل منهما ( فى المنفية ) اى فى الجملة المنفية ( اسمية كانت ) اى تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ) مثال للاسمية المنفية ( ولا يقوم ) اى ونحو والله لا يقوم ( زيد ) مثال للفعلية المنفية ( وقد يحذف حرف النفى ) اى فى الجملة الفعلية لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ ) يعنى بالله لا تزال ان تذكر يوسف (واما قسم السؤال) اى الطلب (فلا يتلقى) اى فلا يجاب الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى و بالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب

فى ضمن الامر صريحا والثانى مثال للطلب فى ضمن الاستفهام (وقد يحذف جوابه) (اى جواب القسم) (اذا اعترض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم) يعنى معنى كونه معترضا انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التى تدل) اى تلك الجملة (على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخرا (او تقدمه) (اى القسم) يعنى يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اى الجملة التى (تدل عليه) (اى على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم فى هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم وانما حذف جوابه فى الصورتين (لاستغنائه) اى لكون القسم مستغنيا (عن الجواب فى هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه) اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استيناف يعنى وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التى ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اى لو كانت (جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه) اى الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب) للزوم وقوع القسم فى الصورتين فى غير صدر الكلام ووقوعه فى غير صدر الكلام ممتنع فى القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لا يجب) اى لا يقع (فيه) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفى (وعن) موضوع (للمجاوزة) وقوله (اى لمجاوزة شئ) اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه و قوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (اما بزواله) اى بان يكون الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المجرور بعن (ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال عن الشئ الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث (وحده) يعنى لا بزواله عن الثانى (نحو

اخذت

اخذت عند العلم ) يعنى ان العلم تجاوز عنه اى عن الثانى ووصل الى لكن لم يزل عن الثانى (او بالزوال وحده ) وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو اديت عنه الدين) يعنى زال عنه الدين (وعلى) اى لفظ على موضوع ( للاستعلاء)(اى استعلاء شئ على شئ) يعنى لافادة كون الشئ عاليا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) ( اى عن وعلى ) اى قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان اشار الى ان كونهما حرفين اكثرى كونهما اسمين يدخول من (يعلم ذلك) ( يدخول من) يعنى انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه ) ( والكاف ) اى مسماه وهو الكاف المفتوحة موضوع ( للتشبيه ) اى لتشبيه شئ بشئ فى صفة ( نحو زيد كالاسد) اى اى زيد مشبه بالاسد فى الشجاعة ( وزائدة ) اى الكاف قد تكون زائدة ( نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ) اى وانما حكم بانها زائدة فى الاية المذكورة لان تقديرها ( ليس مثله شئ) لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله لانفى ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الاية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ بمعنى ان اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا الملزوم والمراد نفى اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفى ان لله تعالى مثل مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلا مثله والثانى ماذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفى البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص اوصافه وبسد مسده فقد نفوه عنه كذا فى بعض الحواشى وقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة فى الاية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثانى بزيادة مثل لا بزيادة الكاف ( وقد تكون )

(اى الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) تتعين اسميتها بدخول عن عليها وتتعين حرفيتها لوقوعها صلة ويحتملهما فى نحو زيد كالاسد (نحو يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اى اسنان) وهو اشارة الى موصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للطافته) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهى بقر الوحش وقوله جم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لاقرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة واللطافة (ويختص) (اى الكاف) يعنى يمتاز الكاف من بين سائر الحرف الجارة (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) فسره به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعنى من خواص الكاف دخولها على اسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (كه) وقوله (استغناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله فى الضمير لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل ونحوه) اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه شئ بشئ معبر بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه (وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف (على المرفوع) اى على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها فى السعة على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اى لانه ينظر نظرا (الى ما جاء فى بعض اشعارهم) (ومذ ومنذ) فقوله مذ مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله (للزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كائنان للزمان وقيده الشارح بقوله (الماضى والحاضر) للاشارة الى التعميم من وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما التخصيص فلعدم شموله للمستقبل وقوله (للابتداء) بدل اشتمال من قوله للزمان يعنى انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى فى الظرفية فقوله

للابتداء

للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثانى يعنى انهما بمعنى من (فى) (الزمان) (الماضى) وفسره بقوله (يعنى انهما للابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضى (ان مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقتا به (المثبت او المنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا (هو) اى المبدأ صدور الفعل او الكف عنه ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما) اى بمذ ومنذ (لا) اى ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعملا فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (وما رأيت فلانا مذ سنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية) لا حاضرة كما قيده بقوله (لا تكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا فى الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذ اريد به كذا (ان مبدأ) زمان مسافرتى كما فى المثال الاول (او عدم رؤيتى) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتد) اى ثبوت الفعل او نفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (للابتداء اى وهما) يعنى مذ ومنذ كائنان (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى فى هذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيدا من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (فى) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما) اى بمذ ومنذ (الزمان الذى اعتبرته حاضر فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان اى)

المذكور بعدهما ( نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا ) اى ما رأيته فى هذا الشهر وفى هذا اليوم ( اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا ) اى ما كان المتكلم والمخاطب فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تتحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما ) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة فالمثالان المذكوران كلاهما اى الظاهر انهما مثالان للظرفية لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية و بالمثال الثانى الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الشارح بقوله ( ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر ) يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للمقصدين كما هو الظاهر من حاله ( لكن ) هذا الامكان انما يتأتى ( بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا ) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى (وحاشا وعدا وخلا) يعنى هذه الثلاثة (للاستثناء) ( اى لاستثناء ما ) اى المجرور الذى ( بعدها) اى بعد تلك الحروف ( مما ) اى من المذكور الذى (قبلها اى قبل تلك الحروف الثلاثة ( فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت ( بها) اى بتلك الحروف (ما بعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف ( تكون ) اى تلك الثلاثة ( حروفا جارة و بهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت) اى واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها ( تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا )(الحروف المشبهة بالفعل ) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها و بالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعى اصالة

حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف آه (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها فى اللفظ (فلانقسامها) اى لقبول هذه الحروف للتقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرباعى والخماسى) يعنى كما لم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما بنى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائها) يعنى مشابهتها له لفظا موجودة بوجه اخر وهو ان كل واحدة منها مبنية (على الفتح مثله) اى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابهتها له فى المعنى او من جهة المعنى (فلان معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف (معانى الافعال مثل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمنيت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضيه بان يكون ان مثلا بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى فى الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ العقود نحو اشتريت وبعت كذا فى العصام وقال فى

---

شرح اللب انها مشابهة له فى معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة يعنى لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير الغير المناسب يعنى انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يعبر فى بعضها بصيغة القلة وفى بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة) يعنى مع انه يجوز ان تستعمل احداهما (فى الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعنى انه لايحتاج الى التوجيه الاول وانما

يكون محتاجا اليه لولم يجز استعمال احداهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترقى آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال فى موقعه ليكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها (فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو ما فوق العشرة وقال فى شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والدا عى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ماوضع للافضاء وماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فينا سب صيغة الكثرة فى الابتداء انتهى فخذ ماصفا ودع ماكدر وقوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وماعطف عليها بقوله (وان وكأن ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرهما) اى جعل ليت ولعل مؤخرين فى التعداد (لكونهما) اى لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة السالغة) فان الاربعة السالغة موضوعات للاخبار (لها) (اى لهذه الحروف) اى الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيده الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع مايتوهم من اللام من معنى الجواز يعنى ان كون تلك الحروف واقعة فى صدر الكلام وقوعا وجوبيا لا جوازيا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان يعلم (من اول الامر انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف (اى قسم من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منها) اى لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد)

اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم ( والمشتمل ) اى ومثل الكلام الذى اشتمل ( على التشبيه ) فيقال فيه كأن زيدا اسد ( والاستدراك ) اى اشتمل على الاستدراك ( والتمنى والترجى ) وقوله (سوى ان ) استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الاان ( المفتوحة ) وقال فى المغرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقرا عنى لها ثم حكى عن الرضى وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى بدله لان البدل سادمسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (فهى) اى ان المفتوحه كائنة ( بعكسها ) ( اى بعكس باقيها ) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة ( على حذف المضاف ) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير فى بعكسها يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشئ بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو اخرج المفتوحة من الضمير الثانى لاختلت الموازنة بين الضميرين لان الاول حينئذ يكون راجعا الى كلها والثانى الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب هذا الحذف حتى يكون الضمير ان راجعين الى كلها فى الموضعين واعترض بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصحيح ارجاع الضميرين وقوله ( بان تقتضى ) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد بكون المفتوحة

بعكس الباقى انما يقتضى (عدم الصدارة) وانما فسر به لان العكس
ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضى
ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها يمتنع فيها
الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهو ان المراد بها اقتضاء عدم الصدارة
لاجوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان المفتوحة (مع اسمها
وخبرها فى تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلا بد لها) اى فيلزم للمفتوحة
(من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون كلاما الا بضم شئ آخر اليه
كما سبق (حتى تتم كلاما) اى حتى يكون الكلام المشتمل لجملة المفتوحة
كلاما تاما بضم شئ آخر فان المفتوحة مع اسمها وخبرها ان كان مبتدأ
يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحينئذ) اى حين اذا كانت
محتاجة الى شئ (لو وقعت) اى المفتوحة (فى الصدر) كما وقع باقى اخواتها
(اشتبهت) اى التبست (بان المكسورة فى صورة الكتابة) وان لم تلتبس
بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتملهما واعترض فى شرح
اللب على الشارح بان المقدمات التى ذكرت فى دليل عدم الصدارة مستدركة
فان المقصود منها ان العلة له لزوم الالتباس ولو قال انما تكون المفتوحة
بعكسها لوقوع الالتباس لتم المقصود والاولى ان يذكر فى التوجيه انها
بعكس الباقى لانها لا تقع فى الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل بانها
لا تقع فى الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما حملنا)
شروع فى وجه تفسير العكس بقوله بان يقتضى يعنى انما حملنا قول المصنف
(بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كما هو
الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) اى بقوله سوى ان (يكفى
فى ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المتفهم من
الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه
على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم
اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة
فلهذا لم يكتف المصنف بالاستثناء وقال فهى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى
واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهى
بعكسها فهو مستدرك (ولحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة

من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لاغيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف فسره به للاشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لها لغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله اله واحد وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال

ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد ﴿ حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر مساعدته فى الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) (حينئذ) (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسما والفاء فى (فان) للتفصيل يعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو ان (المكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احدث به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (احدث) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليها لكنه (مع زيادة التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى كلمة ان كائنة فى حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها) للاشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ما تضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ما ذكرهنا فانها ليست بجملة حقيقة بل

مجازا بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معهما بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم التغيير فى المكسورة والتغير فى المفتوحة قوله (ومن ثمة) (اى ومن اجل الفرق المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف والنون (فى موضع الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجمل) اى ابقاء الجملة (و) (وجب) زاده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجب (فى موضع المفرد) (اى فى موضع يقتضى المفرد) وفسر الشارح الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لايراد الجملة او المفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت) على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء ليصح حذف فى او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا فى المغرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) او فى وسط كلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا وقعت (بعد القول) اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (مايشتق منه) من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول لايكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد)

الاسم

(الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لاتكون الاجملة نحو جاء نى الذى ان اباه قائم) (وفتحت) معطوف (على قوله كسرت يعنى انه لما وجب الفتح فى موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة بفتح الهمزة (حال كونها) اى حال كون كلة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر فى فتحت (نحو بلغنى ان زيدا شاعر) يعنى بلغنى شعر زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها (مبتدأ) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى (لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جملتها) (مضافا اليها) اى فتحت ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبنى اشتهارانك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة على ان فى كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول مالم يسم فاعله مدرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المصنف كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى تنبيهات ذكرها العصام رحمه الله عليه (وقالوا) وانما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بعد لو لما اتفاقهم على فتحها فزعم المبرد

والكسائى ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ماهو المختار عنده فقال انهم قرؤا (لولانك) اى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اى التى وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) (اى مابعد لولا الامتناعية) (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب) اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره كذا حتى لايكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف كما نبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انهما اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول للفعل الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك الفعل (نحو لولا انى معادلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معادلك) اى كن معادلا و تلا لى فيكون خبر الك (ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذلك قالوا) (لوانك) معطوف على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كما قرؤا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرؤها اذا وقعت بعد لو (بفتح الهمزة) (لانه) (اى مابعد لو) (فاعل) (لفعل محذوف والفاعل) اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اى لووقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان مايجوز فيه الامران فقال (فان جاز) (فى موضع) (التقديران) (اى تقدير المفرد وتقدير الجملة) (جاز الامران) اى احد الامرين (اى الفتح) حين يقدر مفردا (و) الآخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح) اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) وقوله (مما وقعت) بيان للمثل يعنى

المراد

المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في وضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذي هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه) يعني بان يجعل مدخول ان في تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ (او اكرامي ثابت له) يعني بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اي لان تلك المادة (وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح لكونه اصلا فيه وقوله (و) (مثل قول الشاعر) شروع في بيان موضع آخر يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف وبين قوله (اذا انه عبد القفا واللهازم) ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر وبيان لوضع آخر والى انه استشهاد بقول فصيح وقوله (مما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعني المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها) اي في تلك المادة (الكسر) بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح) اي ويجوز الفتح بناء (على انها) اي كلمة ان (مع اسمها) اي مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته) يعني تقديره في هذا البيت اذا عبوديته (للقفا واللهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (وتمام البيت وكنت اذا رزيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول) يعني بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثاني) ومفعوله الاول مستتر تحته جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى جعلت ظانا (وكما قيل) اي وهذه الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعني ان ظني كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه) اي رأسه (ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما) اي قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان (بارادة) اي بسبب

كون الشاعر مريدا بالجمع (مافوق الواحد او باراد تهما مع ماحواليهما) اى من الاعضاء التابعة لهما (تغليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره اراد ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه) فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال (فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله) حيث جاز فى قوله انى التقديران جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذى (اوموصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لايكون الحاصل حينئذ (المعنى المصدرى) بمعنى حمدى لله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد (الحمد) اى لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حمد استدالى المتكلم وتعلق بالله اوانه مفرد (وليس من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى فحينئذ تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لايكون حاصله (ماهو من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة (ان المكسورة لاتغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع) وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ماهو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة الصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فائدتها التأكيد فقط) اى تأكيد مضمونها فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على اسم ان المكسورة)

وقوله

وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغيرها الجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل لذلك متعلقا يجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة للتعميم المنفهم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكمية يعنى انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت) اى مادة الالف والنون (بعد العلم) ومايشتق منه مثال المكسورة لفظا (مثل ان زيدا قائم وعمرو) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيدا قائم وعمرو) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال العصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال) بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكمية لان كلمة ان فى المثال الثانى (وان كانت) اى ولو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (علمت) اى تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناب المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله) واعترض عليه بانه لايكون مع ما علمت بتأويل الجملة لان مفعول علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع مايتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السيرا فى العطف على محل اسم ان المفتوحة كذا فى العصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة اوظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع فى المكسورة لافى المفتوحة ويؤيده تفسير الشارح بقوله (فانه لم يجز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة (بالرفع) متعلق بلم يجزوا نما لم يجز هذا العطف فى المفتوحة (فانها) اى لان

المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لا يصح فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون بفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما فى المكسورة فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفى العصام ان فى تخصيص جواز العطف بالرفع فى المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما فى سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال العصام والقياس ان يجوز فى كل التوابع انتهى ملخصا وقوله (و يشترط) متعلق بمسائل المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة مشروط بشئ وقوله (فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قبل العطف) اى قبل ان يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه فى قوله مضى الخبر كما فى قوله اعجبنى حسنه ابا يعنى مضى الخبر سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمرو) (او تقديرا) اى اولم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمرو قائم) فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية حينئذ وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكنه فى التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا قائم وعمرو قائم) وهذا تفسيرا لتقدير المذكور وانما اشترط مضى الخبر (لانه) اى لان الخبر (لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان العامل فى نصب لفظ زيد هو كلمة ان والعامل فى محله الذى هو الرفع هو العامل المعنوى ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل فى رفعه عاملان احدهما العامل اللفظى والآخر العامل المعنوى (مثل ان زيدا) يعنى مثال عدم مضى الخبر ان زيدا (وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان) اى لا شك فى ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اى الذى هو عمرو المرفوع (والمعطوف عليه)

وهوزيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية ( فمن حيث انه ) اى من حيث ان لفظ ذاهبا ن ( خبرعن اسم ان ) اى كلمة ان وقوله من حيث متعلق بقوله ( يكون ) وقوله ( العامل ) اسمه وقوله ( فى رفعه ) حال من العامل اومتعلق بيكون قوله ( ان ) بكسر الهمزة خبر يكون يعنى انه من هذه الحيثية يكون العامل فى رفعه لفظ ان ( ومن حيث انه ) اى ذاهبان ( خبرعن المعطوف ) وهوعمرو المرفوع ( على اسمه ) اى على زيد المنصوب ( يكون العامل فى رفعه ) اى فى رفع ذاهبان ( الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ) اريد بالعاملين ( ان والابتداء على رفعه وهو ) اى اجتماع عاملين فى لفظ واحد ( باطل ) وخولف هذا الاشتراط ( خلافا للكوفيين ) ( فانهم لايشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان ) اى لفظه ( عندهم لايعمل الافى الاسم والخبر ) اى واما الخبرعندهم فهو ( مرفوع بالابتداء ) لابان ( كما كان ) اى كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء ( قبل دخول ان عليه ) اى ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره ( فلايلزم ) اى حينئذ ( اجتماع عاملين على اعراب واحد ) وقوله ( ولااثر ) اشارة الى عدم الفرق عندالجمهور فى هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعنى لافائدة موجودة ( لكونه ) ( اى لكون اسم ان ) ( مبنيا ) ( فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبرعندالجمهور ) يعنى ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا اوتقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان للمحذور الذى ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائى فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا اوتقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا اومعربا واذا لم يمض الخبر عليه لايجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا اومعربا فوافقهم المبرد والكسائى فى الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان الاسم معربا اومبنيا وفى عدم الجواز اذا كان معربا وخالفا فى الثانى اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولااثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل فى الصورتين ثم فرع عليه قوله ( فلايجوز عندهم ) يعنى لايجوز عندالجمهور ( انك وزيد ذاهبان ) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهومضى الخبر مع كون

اسم ان مبنيا فلا فائدة فى بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف فى الجواز وعدمه و قوله ( كما انه لايجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان ) وهذا محل الاتفاق فى عدم الجواز وقوله ( فان المحذور المذكور ) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذى ذكروه وهو اجتماع عاملين فى لفظ واحد ( مشترك بينهما ) اى بين كونه معربا ومبنيا ( خلافا للمبرد والكسائى ) ( فانهما يجوزان ) وقوله ( فى مثل انك وزيد ذاهبان ) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه ( فانه ) اى الشان ( لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة ) اى لما لم يكن اسمها معربا لم يمكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة ( بنائه ) اى بناء الاسم يعنى لكونه مبنيا ( فكانها ) اى فصارت كلمة ان مشابهة للتى (لم تعمل فيه) اى فى اسمه فى الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة فى محله ( فلا يلزم المحذور المذكور ) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم يفرقوا فى المحذور بين التأثير فى اللفظ والتأثير فى المحل وفرق بينهما ( ولكن ) اى كلمة لكن التى من الحروف الستة ( فى جواز العطف على محل اسمه ) اى اسم لكن ( كذلك ) ( اى مثل ان ) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك ( لانه ) اى لان حرف لكن ( لايغير معنى الجملة مما ) اى عن الحال التى ( كانت ) اى تلك الجملة (عليه) وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع وهم تولد من السابق ( وهو ) اى الاستدراك ( لاينافى المعنى الاصلى ) اى لايكون منافيا للمعنى الذى كانت فى الجملة قبل دخوله ( كما انه ) اى كما ثبت انه ( لاينافيه ) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول ( التأكيد ) يعنى فى ان المكسورة ( فيجوز ) اى اذا لم تغير الجملة وبقى معناها الاصلى فى لكن كما بقى فى ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابتداء آه فانه قبل دخولهما كان مبتدأ مرفوعا فبقيت رايحته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على اسمها ( بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ) حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذى بقى ( ولايجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها ) اى اسم

سائر

سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط ( لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها ) اى فيما عداهما من الحروف ( فلا يعتبر محل اسمها ) اما فى ان فظاهر واما فى كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانهما تغيرانها من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التى دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال ( و ) ( ايضا ) فقوله ايضا اشارة الى ان قوله ( كذلك ) معطوف على قوله وكذلك جاز ( اى لاجل ان ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة ) اى ولاجل ان المفتوحة ( تغيره ) يعنى لاجل مجموع الامرين ( دخلت اللام ) اى جاز دخول اللام ( التى هى لتأكيد معنى الجملة ) ( مع المكسورة ) اى مع ان المكسورة ( التى هى ) اى تلك المكسورة ( ايضا ) اى كاللام ( لذلك التأكيد ) اى للتأكيد الذى استفيد من اللام وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام لان التأكيد فرع وجود المؤكد ( دونها ) ( اى دون المفتوحة ) وهو ظرف مستقر حال من المكسورة اى دون المفتوحة وهو اى حال كون المكسورة فى هذا الحكم يعنى جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر المفتوحة ( لكونها ) اى كون المفتوحة مع اسمها وخبرها ( بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ) اى لكون المفتوحة كالمفرد لايجوز ان يجتمع مع المفتوحة ( ما ) اى اللام الذى ( هو لتأكيد معنى الجملة ) اذ لامؤكد فلا تأكيد وقوله ( على الخبر ) ( متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها ) يعنى خبر المكسورة ( نحو ان زيدا لقائم ) ( او ) ووسط الشارح قوله ( دخلت ) ليكون اشارة الى ان قوله ( على الاسم ) معطوف على قوله على الخبر ( اى على اسمها ) يعنى على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم فرق وهو ان دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم ( اذا فصل ) على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعنى دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل ( بينه ) ( اى بين الاسم ) ( وبينها ) ( اى بين ان ) وذلك الفصل لايكون الا بظرف هو خبر ان ( نحو ان فى الدار لزيدا ) ومنه قوله تعالى ان فى ذلك لاية وامثالها او ظرف لتعلق الخبر

نحو ان فى الدار لزيدا قائما ولا يدخل على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن
مع قد ولا يدخل على حرف النفى ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط
ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد يتكرر
اللام فى الخبر المتعلق نحو ان زيدا لعنك لراغب ويدخل على انفسها اذا قلبت
همزتها هاء كما فى لغة فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى ( او ) وسط
الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) ( وقع ) معطوف
اما على قريبه الذى هو قوله على الاسم او على بعيده الذى هو قوله على الخبر
يعنى وايضا يجوز دخول اللام على الاسم الذى وقع ( بينهما ) ( اى بين اسمها
وخبرها ) ولبس باسم وخبر بل متعلق بالخبر ( نحو ان زيدا لطعامك اكل )
فاسمها زيدا وخبرها آكل ولبس فيه لام بل اللام فى لطعامك الذى هو مفعول
آكل ( وانما خص دخول اللام ) اى وانما اقتصر جواز دخول اللام ( بهذه
الصور ) يعنى دخولها على الخبر فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على
الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرفى التأكيد ( لانه فيما
عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى ) اى بحرفى التأكيد
( ان المكسورة واللام ) يعنى ان هذه لام الابتداء المذكورة فى جواب القسم
وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء
فى التأكيد والتحقق وكلاهما حرف ابتداء ( وهم كرهوا ذلك ) اى التحاة
كرهوا اجتماع ان مع اللام متواليين ( واختاروا تقديم ان ) يعنى انهما كانتا
متساويتى الاقدام فى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم
اختاروا تقديم ان ( دون اللام ترجيحا للعامل ) اى الذى هو ان ( على ما لبس
بعامل ) وهو اللام لان العامل حرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا
اذ الحرف ضعيف العمل ( و ) ( دخول اللام ) ( فى لكن ) ( على
اسمها وخبرها او على ما بينهما ) اى بين اسمها وخبرها كدخولها فى ان وانما
غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبر للمبتدأ
المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفا ( لانها وان لم تغير
معنى الجملة ) كحرف ان لكنها ( لا توافق اللام ) اى لا تكون موافقة ومساوية
مع ( مثل ان ) اى لموافقة ان ( فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعف

فى قول الشاعر ولكننى من حبها العميد) الضمير عائد الى ليلى والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن انى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة فى بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال ( وتخفف ) (ان)(المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شايع كثير كتشديدها وانما تخفف ( لثقل التشديد ) وقوله ( وكثرة الاستعمال ) بالجر عطف على قوله لثقل من قبيل عطف العلة على المعلول يعنى انما حصل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام ( فيلزمها ) عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف)(اللام) فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز ( و ) ( حينئذ ) اى حين اذ كانت مخففة ( يجوز الغاؤها ) اى ولا يلزم الغاؤها كلزوم اللام ( اى ابطال عملها )لفظا مع بقاء معناها (وهو الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب استعمالها وانما كان الالغاء غالبا على الاعمال ( لفوات بعض وجوه مشابهتها )اى مشابهتها الحاصلة (مع الفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه ( كفتح الاخر ) يعنى مثال المشابهة الفائتة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وككونها (على ثلاثة احرف) فانها لما خففت وبقيت على حرفين فاتت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف كالفعل الثلاثى وقوله ( كما يجوز اعمالها ) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال ( على ما هو الاصل ) يعنى الاعمال مبنى على حالها التى هى الاصل فيها ( ولهذا ) اى ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام) شروع فى وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها ( على كلا التقديرين ) يعنى تقدير الالغاء والاعمال ( لازم لها ) اى للمكسورة ( اما فى الالغاء) اى اما

لزومها فى تقدير الالغاء للفرق ) اى فتحصيل الفرق ( بين المخففة ) اى بين كون ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التى بمعنى النفى كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق الفرق بينهما و) بين النافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم ) فى الاول للنفى اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثانى مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع فى الصورتين ( واما ) لزومها ( فى الاعمال ) مع انه لا التباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى النافية ( فلطرد ق لباب ) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق الغائها واعمالها وقوله ( ولان ) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع لالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع لالتباس لان الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان ( كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى ) حتى يكون اقرينة على كونها مخففة عند النصب نافية عند الرفع عدم ظهور الاعراب اللفظى اما ( لكون اعرابه تقديريا ) كما تقول ان موسى لقائم وان موسى قائم ( اولكونه ) اى واما لكون الاسم ( مبنيا ) كما تقول ان هو لقائم وان هو قائم ومن قوله تعالى ان هو الا وحى يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى ون كانوا من قبل لفى ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام ( وهذا ) اى لزوم اللام فى المخففة على اطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب اولم يظهر ( خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا مع بامقصور او ذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتيج الى التوجيه باطراد الباب وقوله ( ويجوز ) تفريع آخر للتخفيف يعنى انها اذا حققت يجوز ( دخولها ) ( اى دخول المخففة ) ( على فعل من افعال المبتدأ ) ( اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لاغير ) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدا الادنى ملابسة لان المناسبة بين تلك الافعال و بين المبتدأ

هى كونها مختصه بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما لزيد وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان المكسورة المخففة لاتدخل الاعلى تلك الافعال ولاتدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله لاغير وفسر به مراد المصنف بقرينة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عمموه لتلك الافعال ولغيرها ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والآخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانها فى قولنا ان زيدا قائم داخلة على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالغاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لايفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطا لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) اى على الفعل الذى (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ماهو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال مادخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال مادخلت على ظن كقوله تعالى (وان نظنك لمن الكاذبين)

(خلافا للكوفيين فى التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم والكوفيين اثبتوا وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لافى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك

التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما ❊ وجبت عليك عقوبة المتعمد) يعنى اقسم بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (هو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتعمل) اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (فى ضمير شان مقدر) فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا فى المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير الشان حتى تخلو عن العمل ولم يقدروه فى المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فالفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الاقتضاء (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم تفرق من الفعل فى مثل قولك ان زيدا فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد فاعله من ان بئن انه والمكسورة لبست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع فى دليل آخر على ايجاب عمل

المفتوحة

المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى فى سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجحها على الاضعف اذا رجح باعمالها فى سعة الكلام حين وجد معمولا ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد اولم يوجد وسواء اعمل اولم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدر واضمير الشان حتى تكون ذلك المقدر اسما والجملة (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرا لها) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عملها (فى المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (فى الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما فى تلك الآية (وقد لا تكون) كما فى حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة فى السعة (فى) الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر) فترجح المفتوحة بدوام العمل على المكسورة التى لبست بتلك القوة اذ دوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا يلزم) اى فحينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع فى بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال (فتدخل) يعنى ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التى فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة لبست كذلك فان المفتوحة المخففة لما عملت فى ضمير الشان المقدر وكانت الجملة التى بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها (على الجملة) (بالصالحة لان تكون مفسرة لضمير

الشان ) ( مطلقا ) ( سواء كانت ) اى تلك الجملة ( اسمية ) نحو اشهد ان لااله الاالله ( اوفعلية وداخلا ) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان ( فعلها من الفعل الذى يدخل (على المبتدأ والخبر اوغير داخل) على المبتدأ والخبر (وشذ اعمالها ) (اى اعمال المفتوحة المخففة) (فى غيره) (اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها ) اى اعمال المفتوحة ( فى الضمير فى سعة الكلام نحو قولهم اظن انك ) بسكون النون مخففة ( قائم واحسب انه ) بسكون النون مخفف ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها فى المضمر وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اى خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما فى الضرورة) يعنى اما اعمال المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشان ( فجاء) اى فى كلام البلغاء ( فى المضمر فقط قال الشاعر فلو انك ) بتخفيف النون ( فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ) الرخى بالقصر مصدر رخى البال اى وسع الحال وفى الصحاح يقال رخى البال اى واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها له بفعيل بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوبة فى الرخاء والسعة الذى لايوجب الرقة سألتنى ان افارقك اجبت لك لكراهتى لرد سؤالك وحرصا على رضاك ثم شرع فى بيان اللوازم التى تلزم المفتوحة المخففة فقال (ويلزمها ) اى المفتوحة المخففة (وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله ( حال كونها مقرونة )للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله ( اى الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذى تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة فى الفعل بل هى داخلة فى ضمير الشان المقدر كما عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل الذى هو المتصرف اى الذى له مصدر وبقرينة لزوم ماسيأتى من الحروف لها لتحصيل الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما فى الدخول فى الفعل والذى يحتاج الى الفرق هو الفعل الذى له مصدر وهو الفعل المتصرف ( بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان الاماسعى) وقوله تعالى (وان

عسى

عسى ان يكون قد اقترب) فان لفظ ان فى المثالين مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر للبس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع فاعل يلزم يعنى يلزم السين وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) فالمخففة فى هذه الآية دخلت على الضمير المقدر وجملة سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هى دخول السين فى ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سيكون (اوسوف) اى او يلزمها سوف (كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدر) فان ان المخففة كانت مقرونة بيأتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (اوقد) اى او يلزمها معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة و) بين (ان المصدرية الناصبة ولتكون) اى هذه الامور (كالعوض عن النون المحذوفة) (اوحرف النفى) اى او يلزم معه حرف النفى (نحو) قوله تعالى (افلا يرون الا يرجع اليهم قولا) فان الا فى هذه الآية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفى فرق فى علة اللزوم قال (ولبس لزوم حرف النفى الا ليكون) يعنى ان لزوم حرف النفى لبس لما يلزم به الامور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما للفرق والآخر للعوض ولزوم حرف النفى لبس كذلك بل هو لا يكون لازما الا ليكون (كالعوض عن النون المحذوفة) وانما خص له (فانه لا يحصل بمجرده) اى بمجرد وجود حرف النفى (الفرق بين المخففة والمصدرية فانه) اى حرف النفى (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لئلا

يكون وامثاله قوله ان لاتعبدوا (فالفارق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفى (الاستقبال) اى النفى فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المخففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله الا يرجع (فهى المخففة) (وكأن) اى هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة (للتشبيه) ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء التشبيه) يعنى ان التشبيه حاصل به ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذاهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان اخواتها من لعل وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل) معطوف على قوله حملا يعنى استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ماذكر والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير الصحيح هو ماذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة (كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كان بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية على ماهى عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا اخبار لا انشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شان الانشائيات (وفتحت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على ماهو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هى المفتوحة (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا

الهمزة

الهمزة وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذى اريد بها (على الكسر (وتخفف) (اى كان) كما تخفف اخواتها من النونيات (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر ونحر مشرق اللون * كان ثدياه حقان) والواو فى ونحر واورب ونحر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكان مخففة وثدياه تثنية ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان اعملتها) اى ان اعملت كان (قلت كأن ثدييه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اى لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرف) وهو فوات المشابهة ولما كانت كان فى صورة المفتوحة وقد عرف حال المخففة المفتوحة بانها لا تعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل فاضطروا ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشان المقدر لئلا تفوت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كان كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما فى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اى فحينئذ يقتضى ان يوجد فى كان المخففة (ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المفتوحة (المخففة يجوز ان تكون) اى كان المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كان (كما) احتيج اليه (فى ان) المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع اللغات وكان ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل هنا كذلك بل قال وتخفف فتلغى على الافصح وايضا موافق لعبارته فى بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا الامع ان اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشان فى ان المفتوحة دون غيرها (ولكن) واختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها

للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة المشددة المصدرة) اى التى صدرت (بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيد ان مابعدها) اى ان حكم مابعدها من الجملة (ليس كما) اى كحكم ما (قبلها بل هو) اى مابعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون مابعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقيق مضمون مابعدها والتحقيق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه اوتردد فيه واعترض الفراء على قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى العصام فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله للاستدراك) وفسره الهندى بانه طلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا تفسير لايوافق مافى الصحاح حيث قال فلاستدراك مافات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك مافات المتكلم بايهام كلامه مالبس بواقع بايراد دفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان موضع استعماله فقال (ويتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين) (نفيا واثباتا) يعنى ان كان الكلام الذى قبلها نفيا يكون مابعدها اثباتا وبالعكس (معنى) وفسره بقوله (اى تغايرا معنويا) للاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو التغاير المعنوى يعنى لايشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغاير الفظيا بل يكفى فيه التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ اولا واليه اشار بقوله (والضرورى) اى الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير (اللفظى (واللفظى) اى والتغاير اللفظى (قد يكون) اى قد يوجد (نحو جاءنى

زيد

زيدا لكن عمرا لم يجئ ) فان جاءني مغاير لقوله لم يجئ لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اى وقد لا يوجد التغاير اللفظي ( نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيده قوله حاضر مغاير لما يفيده قوله غائب فكانه زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف) (اى لكن ( فتلغى ) ( عن العمل بخروجها ) اى بخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة ) اى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب لعملها وانما تلغى عن العمل ولم يجز اعمالها فى المقدر اعتبارا لاصلها (لانها) لما خففت وخرجت عن المشابهة ( اشبهت العاطفة لفظا ومعنى ) اى و بعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانها لما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت ) اى لكن ( مجراها) اى مجرى لكن العاطفة اما مشابهتها لفظا فظاهر واما معنى فانها بمعنى الاستدراك ( بخلاف ان وان المخففتين )بمعنى المكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة ( ما اجريتا عليه) يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لها بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلها هذا فى النسخ الكثيرة من غير قيد (وفى بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر ) يعنى فتلغى على الاكثر (وكانه) اى اظن انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها) اى اعمال لكن بعد التخفيف ( قياسا على اخواتها المخففة ) وهى ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضى ) اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعنى ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى للاعمال بعد التخفيف ( شاهدا) اى كلاما منقولا عن البلغاء (ويجوز معها ) اى مع لكن (مشددة ) اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (او مخففة )( الواو ) مثل قوله تعالى ولكن اكثرهم لا يشكرون وقوله تعالى ولكن كانوا انفسهم ( وهى) اى تلك الواو التى دخلت على لكن (اما لعطف الجملة على الجملة ) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها ( واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير )اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى

وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض (وليت) اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع (للتمنى) (اى لا نشائه فتدخل) تفريع لكونها موضوعة لانشاء التمنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت الشباب يعود لتحصل المقابلة بينها وبين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول التمنى مشروطا بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجوا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيلة عادة ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزء اللذان بعد ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) (بنصب المعمولين) وبانهما معمولان لليت (بناء على ان ليت للتمنى فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التمنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى اتمنى زيدا فسره الشارح بقوله (اى اتمناه كائنا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المفيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزءان) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومتمسكهما) اى ما تمسك به الفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين فى قوله (فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر ليت (اى ليت ايام الصبى) فقوله ايام اسم

لبث وقوله ( لنا ) متعلق بخبره وهو قوله (كائنة حال كونها راجعة ) اى هو حال من الضمير المستكن فى كائنة واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى وجب فيها حذف كان وعند المحققين من المواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا فى العصام ( ولعل للترجى ) ( اى لانشائه ولاتدخل ) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا اولا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجى فقال (ومعناه ) اى معنى الترجى ( توقع امر مرجو ) اى انتظار للامر الذى يرجى وقوعه (او ) توقع امر ( مخوف ) اى وانتظار للامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى ( كقوله تعالى لعلكم تفلحون و ) مثال الامر المخوف كقوله تعالى ( لعل الساعة قريب والغالب ) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو ولما كان فى استعمال لعل لغتان ان مابعده منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعده مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجر بها) ( اى بكلمة لعل كما جاء ) اى الجر بها (فى اللغة العقيلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله

( وداع دعا يا من يجيب الى الندى ❊ فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابى المغوار منك قريب )

فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقديرا على انه مبتدأ وان يكون مجرورا بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعمله هنا بالجارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لانى ارجو ان يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويجيبك ( واجيب عنه ) اى اجيب عن انشاد

السيرافى ( بانه ) لانسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارية لانه (يحتمل ان يكون ( اى استعمال ابى فى ابى المغوار ( على سبيل الحكاية ) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لالالتزامه لتلك اللغة ( كذا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد ( انه ) اى لفظ ابى المغوار ( وقع مجرورا فى موضع آخر فانا الشاعر حكاه على ما كان عليه اوكان ) اى ويحتمل ان يكون ( اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبرا له لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك ( فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء ) فلم لايجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله ( ولعل مراد المصنف ) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف فى شرح الكافية بانه بعد حكمه بالشذوذ لاحاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف ( بما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لايكون من قبيل هذه اللغة الشاذه ) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة وابى المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع فى قول الشاعر آخر مجرورا حكاه هذا الشاعر بعينه ( والا ) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا ( فلاحاجة ) اى فورد عليه بانه لاحاجة ( الى التأويل بعد ماجزم ) اى بعد ( ماحكم المصنف نفسه جزما (بوجود الجر بها) اى بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها ( وحكم ) اى بعد ماحكم (بشذوذه ) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتج الى تطبيقه على اللغة القوية ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع فى مباحث الحروف العاطفة فقال ( الحروف العاطفة ) فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرفها المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله ( العطف فى اللغة الامالة ) اى جعل الشئ مائلا الى شئ اخر يعنى ان معناه فى اللغة الامالة مطلقا وفى عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا فى الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت

هذه

هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه ) اى اما فى الحكم والاعراب كما فى عطف المفرد على المفرد او فى الحصول كما فى عطف الجملة على الجملة كذا فى بعض الحواشى وفى العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة) (وهى) اى تلك الحروف ( الواو والفاء وثم وحتى واووا ما )( بكسر الهمزة ) احترازعن اما بفتحها فانه ليس بعاطف ( وام ولا و بل ولكن ) بسكون النون هذا ما عد عند الجمهور ( وعد بعضهم ) اى زاد بعضهم ( اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين ( منها ) اى من الحرف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما بعدها مفسر اللضمير المجرور من غير اعادة الجار والمفروع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين ) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم ( ان ما بعدها ) اى اللفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع ( قبلها ) اى كلمة اى وعند هذا البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا و بعضهم نفوها كما قال ( كما ذهب ) اى ان المخالف للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والآخر المذهب الذى يذكر بقوله ( بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءنى زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفى ( و ) هو نحو قوله ما جاءنى زيد بل عمرو ولبست ) اى ليست كلمة بل التى تتصف بتلك الصفة (منها) اى من الحروف العاطفة ( لان ما بعدها) اى لان ما بعد بل حين وقوعها فى عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بل ( غير فصيح واما ) اى واما بدل الغلط (معها) اى مع كلمة بل (ففصيح مطرد) اى مستعمل استعمالا اطراديا ( فى كلامهم لانها ) اى كلمة بل فى مثل هذا ( موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ) وحاصله ان المراد بايرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف و يمكن ان يجاب ان تصحيح المذكور بالعطف لا ببل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع فى تفصيل كل منها فى معانيها المخصوصة فقال ( فالاربعة الاول ) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة

والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعني هذه الاربعة موضوعة (للجمع)
والمراد من الجمع (اعم من ان يكون جمعا مطلقا) اى من غير ملاحظة الترتيب
كما هو واقع فى الواو (اومع ترتب) كما فى الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب
ايضا مطلقا اومع المهملة اومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف وانما فسر الجمع
بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (ومراد النحاة) بيان لتصحيح التفسير يعني
انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة
ما يقابل احد الامرين يعني (ان لا يكون) ذلك الحرف (لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يعني بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد
معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع فى الاربعة على
الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو
(اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل) بان يكون (فى زمان) واحد
(او) فى (مكان) واحد فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز ان يقال ان الفاء وثم
للجمع فانه فى تركيب جاءنى زيد فعمر ولا يجوز ان يقال ان زيدا وعمرا اجتمعا
فى المجيئية فى زمان واحد فانه بينهما فى التعقيب والامهال (فقولك جاءنى زيد
وعمرو او) جاءنى زيد (فعمرو او) جاءنى زيد (ثم عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله
(اى حصل الفعل من كليهما) خبره يعني فمعنى قولك جاءنى زيد الخ سواء عطف
عليه بالواو بالفاء او بثم ان المجيئية حصلت من زيد وعمرو سواء كان فى زمان
واحدا و فى زمانين او فى مكان واحدا وفى مكانين يعني المراد بالجمع هذا (لا) ان
المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اى من زيد مثلا (دون الاخر) اى
من عمر وكما كان فى العطف باو ونحوه فانه لو اريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه
للجمع ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق وبين ماهو للمقيد فقال
(فالواو) اى من الاربعة التى للجمع المقابل لاحد الامرين موضوعة (للجمع)
وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى
فى ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اى هذه
الجملة (بيان لاطلاقها) اى اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من
مقام الفصل (اى لا ترتب فيها) اى فى كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف
والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها

يعني

يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اى لايفهم منها وجود الترتيب فى الواقع ولاعدمه ففى قوله جاءنى زيد وعمرو لايفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذكرى اوغير مطابق له لانها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها فى جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لاتنفك فى الصور الخارجية عن التقييد دون الاطلاق كذا فى بعض الحواشى (والفاء) موضوعة (للترتيب) وفسره الشارح بقوله (اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لابد منه لان الترتيب لايستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون فى الذكر فمعنى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى يعقب الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة فى الوجود نحو جاءنى زيد فعمرو او فى الذكر اللفظى لافى الوجود الزمانى فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ لا ان المعنيين مرعيان فى الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا فى عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد يكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين لان ذكر ذم الشى اومدحه يصح بعد ذكره اواعتبارا حقيقة نحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان التعقيب هو كون الثانى بعقيب الاول من غير مهلة فى هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ماقبلها حقيقيا للعلم بتراخى مابين ازمنة الاطوار المذكورة على ماورد فى الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجنبى عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثانى كانه وقع عقيب الاول من غير تراخ هذا ماقالوا فظهر منه ان الجمع حاصل فى الترتيب فى الذكر وذلك ان معنى الجمع فى الذكر حصول مضمونهما فى الذكر كما ان معنى الجمع فى عطف الجمل حصول مضمونها فى نفس الامر كذا فى بعض الحواشى (وثم مثلها) (اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب) اى لامقيده الذى هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان

كانت مشتركة مع الفاء فى كونها للجمع مع الترتيب (الا انها) اى لكن كلمة ثم (مقرونة بمهلة) وقال العصام ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم) واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة حتى (متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها) اى اصلا (و بين ثم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين ثم وحتى وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه اشارة الى ان اضافة المعطوف بضمير حتى لادنى ملابسة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعنى ان حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن المعتبر فى العطف بها ان المعطوف بها (بحسب ما اقتضاه وضعها) اى وضع حتى وهو كونها موضوعة للغاية (جزء) (قوى اوضعيف) قيدبهما ليكون صحيحا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكر راجع الى المعطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (اوضعفا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالته عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى يتميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اوضعفه انما هو العطف بحتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره) اى بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحو مات الناس حتى

الانبياء و) مثال الضعف نحو ( قدم الحجاج حتى المشاة ) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه منته فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميز منه واستخرج بالعطف بما دل على الانتهاء فكانهم كانوا غير احاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من احادا الحجاج لضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى مع اشتراكهما ) اى مع كونهما مشتركتين (فى الترتيب ) اى فى كونهما للترتيب ( مع المهلة ) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما ( من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك ) اى كونه جزأ (فى ثم ) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزأ فيلزم حينئذا ن يكون المعطوف عليه صالحا للتجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما ) اى الوجه الثانى من الوجهين ( ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو ) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه ( وفى حتى ) ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن ) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق ) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت ( بعد التعلق بهم ) اى بغير الانبياء من الناس وقوله ( بالانبياء ) متعلق بيتعلق ( وان كان ) اى لو كان (موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس ) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع وهكذا ) اى كما كان المناسب ان يكون كذا فى هذا المثال ( كان المناسب ) ايضا (فى الذهن ) بان يقال فى المثال الثانى ( تقدم قدوم ركبان الحجاج ) اى كان المناسب ان يكون كل راكب منهم مقدما ( على رجالهم ) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا ) المثال اى والحال انه مع وجود عكسه ( يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة ) يعنى فلا يضر وقوع العكس

لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لايجوز ان يقال فى هذه الصورة قدم الحاج ثم المشاه لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع فى الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة فى حتى اقل منها فى ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء فى كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل فى ماقبله بل كان مجاورا لجزئه الاخير (كقولك تمت البارحة حتى الصباح) اى كتب نائما فى الليلة الماضية على هذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل فى اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا الانتهاء الواقع فى هذا التركيب (يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى فى هذا التركيب جارة ولبست بعاطفة (ولذلك) اى ولافادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزأ مما قبله وفيما لايكون جزأ بل كان ملاقيا الجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزأ من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها) اى العاطفة (فى معنييها جميعا ليبقى للاصل) اى للجارة التى هى الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزية) اى شرف وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون

الطرفين

الطرفين مبهمين وقوله ( وانما استعملوها ) بيان لوجه الترجيح فى تعيين البعض للترك يعنى انما استعملوا حتى الجارة التى هى الاصل وخصصوها بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزأ فاستعملوا العاطفة التى هى الفرع (فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى ( لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل ) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثالين لدخولهما فى عموم ماقبلهما يكون اسناد الموت اوالقدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح فان البارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف مما يكون جزأ منه وقوله ( واكثر فى الوجود ) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلناه ( فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزأ من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه ( وعدم الحاجة ) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة اوحكما ليشمل ) الحقيقى الذى هو المستعمل فى العاطفة وليشمل (المجاور) الذى هو الجزء المجازى (ايضا كما) وقع (فى بعض الحواشى ) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول ولما فرغ من بيان الحروف التى تكون للجمع شرع فى بيان مالا يكون للجمع فقال (واوواماوام) (كل من هذه الحروف الثلاثة) (لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين اوالامور وانما فسره بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان اومثلا فى قولنا جاءنى زيد اوعمرو ليست بموضوعة لزيد اولعمرو بل موضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله اوالامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى باقله كما اكتفى فى قوله الكلام ماتضمن كلمتين وفى قوله واذا تنازع الفعلان وقوله ( حال كون ) ذلك ( الاحد ) للاشارة الى ان قوله (مبهما ) حال من احد وفسر الشارح المبهم بقوله ( اى غير معين ) وليس هذا التفسير لكون

معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما فى الخارج بل المراد منه مايكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر مثل الشك والابهام وغيرهما فانما تعرض فى الكلام فحينئذ لايتجه ماقيل ان هذا التفسير انما يصح فى او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما فى التقسيمات او للابهام فهو للمعين وقوله (ولايتوهم) رد على ما توهم (ان او فى مثل قوله قوله تعالى ولاتطع منهم آثما او كفورا) يعنى اذا وقع فى حيز النفى ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفى كل منهما كما هو المراد منه (لا) نفى (احدهما) لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او فى مثل هذه الاية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى الاثبات وباقية (على ما) اى على المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو المراد منه) مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى) يعنى ان كلا من الاثم والكفور واقع فى سياق النفى فيلزم نفى الامرين بناء على ماهو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد وما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خللا فان عبارته تقتضى ان تكون ام المتصلة لازفية للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لاتوجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقى بل بمعنى انها غير مستعملة بدونها (يليها) (اى يذكر بعدها بلافاصل) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما يلى ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يلى) (الهمزة) فقوله والآخر بالرفع

عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يليها وقد اشار اليه بتكرير ذكر يلى وهذا جائز لانه من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف لقوله يليها وقوله (اى احد المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما لا على التعيين وجاهلا فى التعيين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او فانها للشك فى التحقق وقوله (لطلب التعيين) متعلق بقوله يليها اى انما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلا شك لا لدفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب (ومن ثمة) (اى لاجل) ماذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم يجز) (تركيب) (ارأيت زيدا ام عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا) اى الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعنى ان ما اختاره المصنف مخالف لما نقل (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و) تركيب (ازيدا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهمزة (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحين كون المنقول عن سيبويه هذا (يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح) فحينئذ ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة الشريفية) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقررة على

المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة
المنصوصة وقوله (ولايخفى )اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت هكذا خللا
ايضا لان حاصل اشترط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب
لايبطلانه لكن ( ان هذا الحكم بضعفه) التركيب (لتنزله) اى لقصد الاخبار
( عن) تنزله (من منزلة الافصحية الى) منزلة (الفصيحية غير مناسب لان ما كان
حسنا فصيحا لايعد ضعيفا ) يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة
بانه لم يكن فصيحيا (وبالجملة) اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يجز او قوله
ضعف (فكلام المصنف ههنا لايخلو عن اضطراب والحق ماتقل عن سيبويه
وقوله ( و) (ايضا) (من ثمة) شروع فى تفريع آخر وقوله (اى من اجل ماذكر
بعينه ) لبيان ان المشار اليه فى ماسبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى
جواب ام المتصلة ) ( بالتعين ) ( اى )جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين)
بان اجاب بانه زيد اوعمرو ( لان السؤال عنه ) اى عن التعيين ( دون نعم)
يعنى لم يجز ان يجاب بنعم ( اولا ) ( لانهما ) اى لان نعم ولا حرفا تصديق
لكنهما ( لايفيد ان التعيين ) بل يفيد ان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو
خلاف المطلوب فانه اذا قيل ازيد جاءك ام عمرو فاجبت عنه بنعم اولا يفيد معنى
انه جاء اولم يجئ ولايفيد ان الجائى هو زيد اوعمرو ( بخلاف اووامع الهمزة )
وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف
الترديد وهى اووامافانهما ايضا تستعملان مع الهمزة ( كما اذا قلت أجاءك
زيد اوعمرو ( او ) قلت (اجاءك زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب
عنهما ( بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باووامّا (ان احدهما لاعلى التعيين
جاءك اولا ) واذا قلت فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لاعلى التعيين
واذا قلت لايكون معناه ان احدهما لم يجئ بمعنى انهما لم يجيئا قوله ( وقد
يجاب عنه ) الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام
المتصلة لايصح بنعم اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفى كليهما) بان
يقال لم يجئ زيد ولاعمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)
يعنى قد يكون المستفهم مخطئا فى دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده

بالهمزة وام الدالتين على ان المتكلم اعتقدان احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك مايرده الى الصواب بنفى كلا الامرين بان يقال لم يجئ كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ماوقع فى الحديث ان ذا اليدين من الصحابة سأل رسول الله عليه السلام حين سلم على رأس الركعتين فى احدى الصلوات الرباعية اقصرت الصلاة ام نسيت يارسول الله فاجاب عنه عليه السلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام ان مراد الشارح بايان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لاينحصر الجواب فى التعيين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر الاضافى يعنى انه يصح بالتعيين لابغيره اولا فحينئذ لاينافى هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء فى الجواب بالتعيين اولى مما ذهب اليه الشارح فان الجواب بنفى كليهما ليس باجابة بل تخطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والاجابة انعام المسئول بالامتثال لقوله واما السائل فلا تنهر والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا واذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب فى الجواب بالتعيين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار فى كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالمشار اليه بثمة) فى قول المصنف ومن ثمة (فى الموضعين) اى فى قوله ومن ثمة لم يجز وفى قوله ومن ثمة كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لايكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة) يعنى باحد الشرطين ولى احدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز مفرعا على الاول بانحصار الجواب فى الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعول له يعنى ذكر المصنف كلمة ثمة مكررا القصد الاشارة (فى كل موضع) اى من الموضعين (الى شرط آخر لايخلو اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة وهو بالجيم بمعنى القبح يعنى لايخلو عن قبح) ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التى تفيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار

على قوله ( ومن ثمة لم يجز ) وقوله (فى اول الكلام ) متعلق باقتصر (وعطف قوله ) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله ( كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق ) اى ولو جعل ( كل حكم ) متعلقا ( بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى ) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع فى بيان المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله ( كبل ) يعنى ان كلة ام التى يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك فى معناها فمن جهة كونها للاضراب مثل كلة بل (فى الاضراب) اى فى كونها للاضراب (عن الاول ) (و) (مثل) (الهمزة) (للشك فى الثانى) اى ومن جهة كونها للشك فى الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان فى اللفظ الذى وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال ( ولو اقع بعدها) اى الاسم الذى وقع بعد ام المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء (مثل) (قولك) (انها لابل ام شاء ) ( اى ان القطيعة التى اراها الابل ) يعنى اذا رأيت شبحا و جزمت بانها قطيعة ابل (وهى ) اى وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها لبست بابل) فظهر خطأك فى الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شئ معين فانك لو جزمت بالثانى استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم فى الثانى ولم يقع رجحان على شئ حصل الشك (فى انها) اى اى القطيعة المرئية (شاء اوشئ آخر فاستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها يقولك ام شاء اى بل هى شاء ) فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة فى هذا المعنى هو الاكثر وقد تجئ لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير اذ لا معنى للاستفهام فى هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا فى زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه من عطف الانشاء على

الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى بانه استفهام مستأنف وردبانه يلزم ان لاتكون ام المنقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استيناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهى غير شاء ام شاء وردبانه يلزم منه ان تؤول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر على اهى شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة تستعمل فيه وفى غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما فى مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهى شاء الى قولك اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح فى بيان التوجيه الثانى فقال ( واما استفهام ) يعنى ان الواقع بعدها اما استفهام ( كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل عمرو حين يقصد ) اى المتكلم ( الاضراب عن الاستفهام الاول ) وهو قوله ازيد عندك ( بالاستفهام الثانى ) وترك الاول ثم شرع فى خواص اما العاطفة التى هى لاحد الامرين ايضا فقال ( واما ) وهو مبتدأ اى كلمة اما بكسر الهمزة وقوله ( قبل المعطوف عليه ) ظرف للخبر وهو قوله ( لازمة ) وقوله ( مع اما ) ظرف له ايضا وقوله ( اى غير مستعملة الا معها ) تفسير للزوم وقوله ( يعنى اذا عطف شئ ) تفسير المجموع اى يريد باللزوم انه اذا عطف اى اذا اريد عطف شئ ( على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا ) اى قبل العطف ( باما ) اى بكلمة اما ( ثم يعطف عليه المعطوف ) اى الشئ الثانى الذى اريد عطفه على الاول ( باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ) وانما يلزم تقديم اما فى المعطوف عليه ( ليعلم ) اى لقصد ان يعلم ( من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك ) وقوله ( جائزة ) بالرفع خبر بعد خبر اى كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة ( مع او ) ( يعنى ) اى يريد بهذا الكلام انه ( اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب ) اى ذلك كما فى العطف باما بل يجوز فى العطف باو ( نحو جاءنى زيد او عمرو ) اى بلا تصدير اما وهذا عند الجمهور

وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة (لم تقع) اى لم يجز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجز دخول العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك (بل) هى للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى) اى والجواب عن الدليل الثانى وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشئ واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية بعطفها اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا تكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لاحداهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعدا ثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف كيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها فيها دون لكن للرومها صاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفى بعض الحواشى انا لا نسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المصنف فى شرح المفصل ان الواو فى اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المصنف فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس فى محله والعجب منه انه بعد اعترافه انه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن

ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا وبل ولكن) (وهذه الحروف الثلاثة) (لاحدهما) اى موضوعة لاحد الامرين كالحروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا) (اى لنسبة الحكم الى الاحد من الامرين وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف اوونحوها فانها على وجه الابهام ثم فصل الشارح كلا منها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلة لامن الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو انها (تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بتنفى (فالحكم) اى الحكم الثابت متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه) اى فى هذا (لزيد) اى ثبوته معين لزيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والآخر بعد النفى فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ما عطف عليه ببل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفى والاثبات حينئذ يكون (فى حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ (لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ) لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعدمه) لانه ثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذى وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم عن مجئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره بمجئ عمرو (ولهذا) اى ولكون الاخبار عن مجئ زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم (عنه) اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئية اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو

ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجئ زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى لها فقال ( واما كلمة بل بعد النفى ) صدرها باما التفصيلية لوقوع الاختلاف فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد النفى ( نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف ) اى فى كون الاول فى حكم المسكوت عنه كما فى الاثبات وفى كونه محكوما عليه بالنفى ( فذهب بعضهم الى ان كلمة بل اصرف حكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف ) يعنى انها تصرف حكم عدم المجيئية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو ومعنى قوله ماجاءنى زيد بل عمرو ( اى بل ماجاءنى عمرو والمعطوف عليه ) يكون ( فى حكم المسكوت عنه ) كما فى الاثبات يعنى لايحكم عليه بنفى ولا باثبات ( و ) ذهب ( بعضهم الى انها ) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفى ( تثبت الحكم المنفى ) اى لاثبات الحكم الذى ينفى ( عن المعطوف عليه للمعطوف ) يعنى انها للحكم باثبات مانفى قبلها للمعطوف ( والمعطوف اى فحينئذ يكون المعطوف ( عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو ) هو انه ( بل جاءنى عمرو وزيدا ما ) اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه بقاؤه ( فى حكم المسكوت عنه او المجئ ) اولم يبق على السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان المجئ ( منفى عنه ) ( ولكن لازمة ) بتخفيف النون وسكونها ( للنفى ) ( اى غير مستعملة بدونه ) اى بدون النفى وقدم مافيه ولما تبدل حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد اولعطف الجملة اشار اليه بقوله ( فان كانت ) يعنى انها امانعطف المفرد اولعطف الجملة فان كانت ( لعطف المفرد على المفرد فهى ) اى فكلمة لكن ( نقيضة لا ) فان لا لما كانت لنفى ما اثبت فى الاول ( فتكون ) لكن ( لايجاب ) اى لاثبات ( ما انتفى عن الاول فتكون ) اى فحينئذ تكون كلمة لكن ( لازمة ) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفى يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا الاستعمال لازمة ( لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو ) فان الحكم بالقيام منفى عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفى الحكم عن الاول لقال ماقام زيد ولا عمرو وعطفه بانو او ( وان كانت ) اى كلمة لكن ( لعطف الجملة على الجملة )

اى

اى موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد النفى مثبتة و بعد الاثبات نافية (فبعد النفى) اى فان وقعت بعد النفى تكون (لاثبات مابعدها و بعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون (لنفى مابعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ) فان قوله عمرو لم يجئ جملة عطفت على جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفى مابعدها هذا مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وماجاءنى زيد لكن عمرو قد جاء) مثال لوقوعها بعد النفى (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة بدون النفى) وقد عرفت ان المراد باللزوم هو هذا المعنى (حروف التنبيه الا واما وها) يعنى كلمة الا بتخفيف اللام وكلمة اما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف معانى بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال والظاهر والاليق لاحتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها و بين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم ولما اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح ان يبينها فقال (يصدر بها) احد الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت اسمية اوفعلية وقوله (حتى لايغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له و يلقى اليه فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ماذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو ألا زيدا قائم واما زيدا قائم وها زيدا قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة و بين الاوليين فقال (وتدخل ها) اى كلمة ها من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لايغفل المخاطب عن الاشارة التى لاتتعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الا بها) اى الا بفهم اشارة حتى تعين معناه الجزئى (نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها لازمة الا فى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع

حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينها وبين اسم الاشارة واما اذا فصل بينهما فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل اانتم هؤلاء وقد الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا تعلموا ونحو ها لعمر الله ذا قسمي وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا يفتتح بها الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اي الحروف التي تستعمل في النداء خمسة (يا اعمها) اي احدها كلمة يا وهي اعم حروف النداء (استعمالا) اي من جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اي لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب والبعيد) وكذا للمتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة ويحذف من حروف النداء سواها وايضا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث وايها وايتها والمندوب لا ينادى الا بها (وهيا) اي هذه الكلمة موضوعة (للبعيد) اي لنداء البعيد ومختصة به (واي) (بفتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اي وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف غايا عن ذكر المتوسط اراد الشارح ان يأول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكأنه) اي اظن ان المصنف (اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل) اي في ان اراده معنى انه ما ليس ببعيد يدخل (فيه) اي في القريب (المتوسط وانما ادخله في القريب (فان القريب) ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله) اي ووضعت له اي لهذا القريب (كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اي ووضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اي مسمى الهمزة الذي هو (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب) لا بالمعنى المقابل للبعيد (والمتوسط بين كمال البعد وكمال

القرب

القرب (حروف الايجاب) اى الحروف التى يجاب بها ستة وهى (نعم وبلى واى) وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد للاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها حرف نداء اوتفسير (واجل) بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (تبين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب) من بيان معانى كل من الحروف فيما سيأتى وذلك ان معانى جميعها ايجاب واثبات الا انها تفترق فى ان بعضها لايجاب ماسبق من الكلام نفيا كان اواثباتا استفهاما كان اوخبرا وبعضها لايجاب النفى فقط وبعضها لايجاب الخبر فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها فى الكون للايجاب فقال (فنعم مقررة لما سبقها) (اى محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقررة انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ماسبقها (استغنها ماكان) اى ماسبق (اوخبرا فهى) اى فكلمة نعم (فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم وبلى هوان الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيا فهى لتحقيق النفى وان كان اثباتا فهى لتحقيق الاثبات (وبلى) يعنى بخلاف كلمة بلى (فى جواب الم يقم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب النفى فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فمعنى) والفاء فى قوله فمعنى تعليلية يعنى ان كلمة بلى بعد النفى لايجاب النفى لان معنى (بلى فى جواب ألست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقيضه يعنى كون كلمة بلى لايجاب النفى فقط ثابت لان المعنى الصحيح فى تلك الآية هوانت ربنا فحينئذ لوقيل (فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ انت لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيا اواثباتا ومضمون ماسبق ههنا منفى لدخول لبس وهذا هوالمختار عند البلغاء لما تقرر فى علم المعانى من ان مضمون النفى الداخل عليه همزة الانكار منفى وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى ألبس الله بكاف عبده انه هوكاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اى فى جواب قوله تعالى ألبست بربكم (بجعلها) اى

بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى ألبس الله بكاف هوانه كاف وكذلك يكون مضمون الست بربكم هوانا ربكم فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى انا ربكم لا لمعنى لست بربكم (وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد ليزيد البس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا) يعنى يكون بمعنى ان لك على الف درهم (ويقوم) اى لفظ نعم (مقام بلى) فى هذا الكلام (لتقرير الاثبات) اى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفى (بعد النفى) (وبلى مختصة بايجاب النفى) يعنى انها غير مستعملة فى تقرير النفى كما فى كلمة نعم والباء فى بايجاب النفى داخلة على المقصور والمعنى ان بلى ممتازة عن نعم بكونها لايجاب النفى وقوله يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفى يعنى ان المراد بكونها لايجاب النفى انها (تنقض النفى المتقدم) وتهدمه (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ماقام زيد) يعنى اذا اخبر احد بنفى قيام زيد بقوله ماقام زيد وقلت فى جوابه بلى كان معناه (اى قد قام) فيكون ردا عليه وكانه قال انك اخطأت فى هذا الاخبار (اومقرونا) اى اوكان النفى مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى فى وقوعها بعد النفى المقارن بالاستفهام تكون (لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لا انها لتقرير الاثبات المفهوم من نفى النفى كما هو غير المختار (كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى) اى قالوا (انت ربنا وقد جاء) اى لفظ بلى (على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قد قام زيد) (واى) بكسر الهمزة وسكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجاب (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد الاستفهام ولما كان مراده به ان كونها كذلك غالبى لا لزومى اشار اليه بقوله (ولاشك فى غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقة) حال اى لاشك انها فى استعمالها الغالبى حال كونها مسبوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لايكون الاستعمال الاخير مخالفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى

بمعنى

بمعنى نعم ) يعنى انها مقررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول فنعم واى مقررتان لما سبقهما ولما ذكرها المصنف ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ما ذكره ابن مالك ( ويلزمها ) اى من خواص كلمة اى انه يلزمها ( القسم ) غير المصنف العبارة حيث لم يقل مثل ما سبق فى لكن وغيرها للتفنن فان مأل قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسره بقوله (اى لا تستعمل) كلمة اى ( الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى ) يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى باء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى) خاصة اخرى (تقول اى والله واى وربى واى لعمرى) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا اذا كان قبله كلمة ها للتنبيه نحو اى ها الله فانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى ( واجل وجير ) ( بالكسر والفتح ) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كامس والفتح للتخفيف كاين وكيف كذا فى بعض الحواشى ( وان ) بكسر الهمزة وبتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة ( تصديق للمخبر ) ( بكسر الباء ) اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ ( وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد اولم يأتك ) مرادك بالجواب باحد الحروف الثلاثة فى الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انها لتصديق المخبر موجبا او نافيا (اى قد اتى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى ( اولم يأت وجاء ان) اى دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا ) اى كما جاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ) وقال ابن الزبير له ( ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء ) اى ان خاصة (بعد الاستفهام ايضا ) اى كما جاء بعد الخبر والدعاء ( فى قول الشاعر

ليت شعرى هل للمحب شفاء ❊ من جوى حبهن ان اللقاء ) الجوى قال فى القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من دائه الذى حصل من حبهن واجاب بقوله ان اللقاء ( اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها ) اى مجئ ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ماذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر) (حروف الزيادة) فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ماقلنا قوله ( وانما سميت هذه الحروف زوائد ) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها لمعنى وفائدة (لانها) اى لان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف ( لاتقع الا زائدة ) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة ( ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها ) اى بدون تلك الحروف (لايختل) بل يبقى على المعنى الذى يفيده اللفظ خاليا عن تلك الحروف ( لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لافائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية ) اى اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجئ وقولنا ليس زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه ) ان كون الكلام (بزيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او ) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (او الكلام ) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (مهيأ ) اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر او تحسين السجع او غير ذلك ) من محسنات الشعر ( ولايجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (عن الفائدتين معا والا ) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين ( لعدت ) اى للزوم ان تكون زيادتها (عبثا ولايجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة (فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام البارى سبحانه وتعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز ان يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله ( ان ) بكسر الهمزة ( وان ) بفتحها حال كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن

والباء واللام ) اى هـذه الحروف السبعة ( فان ) (بكسر الهمزة وسكون النون)وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله(تزاد)للاشارة الى ان قوله ( مع ما ) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزاد مع ما (النافية ) وقوله ( كثيرا ) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية و بين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله ( لتأكيد النفى ) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا ) فان النفى مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت) ما رأيت (زيدا ) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه ( وقلت) ( اى زيادة ان ) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المنفهمة من تزاد اى قلت زيادتها (مع ) (ما) (المصدرية)( نحو انتظرتى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه)(و )(قلت) زيادتها ايضا ) اى كما قلت فى المصدرية ( مع لما ) ( نحو لما ان قام زيد قمت) فان ان ههنا زيدت بين لما و بين مدخوله وهو قام (وان) ( بفتح الهمزة وسكون النون ) اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله ( تزاد ) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتزاد وقوله ( كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير ) ( و )(تزاد) بين لو والقسم ) اى و بين القسم (المتقدم عليه) اى على لو نحو ) والله ان لو قام زيد قمت ) ( وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم ) فان كلمة ان زيدت بين الكاف و بين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر ) والمصراع الاول قوله و يوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسام وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو التناول برفع الرأس واليدين اى تتناول وعدى بالى لكونه متضمنا لمعنى الميل والجملة صفة ظبية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها فى هذه الحالة لانها تكون احسن (وما) اى كلمة ما ( تزاد مع اذا) الشرطية ( نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) (مع) (متى)

اى تزاد ايضا مع متى (نحو متى ماتذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى) (و) (مع (اين) (نحو اينما تجلس اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو ان ماترين من البشر احدا) وقوله (حال كون تلك المذكورات مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ماذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات شرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ماقبله يعنى ان كلة ما تزاد كثيرا مع بعض حروف (نحو) قوله تعالى (فبما) رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة (و) قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا) اى من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (عما قليل) اى عن قليل فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كما ان عمرا اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) اى اى الاجلين اديت ومنه قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلة ما (فيها) اى فى هذه الامثلة كلها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلة لا تزاد) (مع الواو (العاطفة) (بعد النفى) يعنى انها تزاد مع ما اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى (لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل فى حيز النفى اللفظى وهو ما والضالين فى النظم معطوف على المغضوب الذى هو مدخول غير وهو ليس بنفى لفظا بل معنى (و) (تزاد) اى تزادلا ايضا (بعد المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لابليس وقت عصيانه

باستنكاف المسجود لآدم (مامنعك) اى اى شئ منعك يا ابليس (ان لا تسجد اذ امرتك) اى ان تسجد فان لا الداخلة بين ان و بين منصوبه زائدة اذ المعنى المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بما منعك معنا الحقيق هو مامنعك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى مامنعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل قوله مامنعك على الامتناع واما اذا حمل على معنى ما حملك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره فى القرءان كما وقع فى غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بعدم الزيادة اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة فى وجد زيادة لا بان فيها اشارة الى انه لا مانع من سجوده الا العزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسم) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل كذا فى العصام (نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان معناها اقسم (والسر فى زيادتها اى زيادة كلمة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى تزاد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفى القسم) فكانه سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشذت) (اى زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر

(فى بئر لا حور سرى ولا شعر) بافكه حتى اذا الصبح جشر (اى فى بئر حور والحور المهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه متعلق بلا شعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة ايضا فى نحو قوله

ماجاءنى من احد وكفى بالله وردف لكم (حرفا التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة وسكون الياء (وهى) اى كلمة اى (تفسر كل مبهم) سواء كان من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى وسواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى) (اى) كلمة (ان) غير شاملة كاى بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول) كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف) فيه اشارة الى ان فى اعنى فى قوله فى معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف فى التقرير بقرينة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى عن معنى القول كما لاينفك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبه به على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما فى اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما فى معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لايشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلايقع بعد صريح القول) فلايقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اى بعد الفعل الذى (ليس فى معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لاتفسر فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول) يعنى انها لاتفسر المفعول اللفظى بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر) اى لمفعوله المقدر وهو كلمة بلفظ فى قوله (اى ناديناه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لناديناه الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى ناديناه به هو قولنا (يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيأ هو ائت فان) اى كلمة ان فى قولك

ان اثبت (حرف دال على ان اثبت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيأ ولما كان قوله انها لاتفسر فى الاكثر الامفعولا مقدرا اقتضى ان تكون فى الاقل تفسر مفعولا مذكورا مثله بقوله (وقوله تعالى ماقلت لهم الاما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسير للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير فى به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيرا للمذكور وقوله (وفى امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ماقلت لهم يعنى انه لايجوز وقوعها تفسيرا لصريح القول وانه فى هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيرا لما) اى للفظ ما (فى قوله تعالى ما امرتنى لانه) اى لان ما (مفعول لصريح القول) وذا لايجوز (وقد يفسر بها اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى اوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه فان قوله ان اقذفيه تفسير لمايوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر) الصريح (لاوحينا) وقال الرضى وينبغى ان يعلم ان مابعد ان المفسرة ليس من صلة ماقبلها بل يصح الكلام بدونه ولايحتاج اليه الامن جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغى ان يجعل من حروف التفسير الفاء فى قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هى (ماوان) (المفتوحة المخففة) احتراز عما سيجىء من المشددة وهو قوله (وان) (المفتوحة المشددة) (فالاولان) (اى ماوان المفتوحة المخففة) (للفعلية) (اى الجملة الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى يدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما يدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها يعنى انهما انما دخلتا عليها لافادة جعل تلك الجملة (فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بمارحبت) يعنى ان ما فى بمارحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر

(اى برحبها بضم الراء وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضاقت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو قولك اعجبنى ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها فى تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لاعجبنى (اى) اعجبنى (خروجك) ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيبويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ما ذكره المصنف (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعد ما المصدرية (قال الشارح الرضى وهو) اى تجويز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو (الحق) لما ذهب اليه سيبويه من عدم التجويز (وان كان) اى ولو كان وقوعها بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا لوقوعها (كما وقع فى نهج البلاغة) قوله (بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت على الجملة الاسمية فى هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى هى الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للاسمية) (اى الجملة الاسمية) (خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها (للاسمية) هو (انها تعمل فى جزئيها وتجعلهما فى تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة فى تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت فى جزء الجملة اعنى الخبر جاز ان تجعل ذلك الخبر فقط فى تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى او تجعلها فى تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدر الاخوك الذى هو الخبر لكنها

فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبنى ان زيدا يواخيك اومواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها اوماهو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا (قدرت) اى حين التعذر (السكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى المخبر عنه بلفظ السكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هكذا فان زيدا ومعناه واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هى اربعة (هلا وألا) (مشددتين) اى بتشديد اللام فيهما (ولوما ولولا) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدلالتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبيين ذلك النوع (فتصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من الاول الامر) اى لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام ولتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبغى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هى فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد باللزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما اوملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (اوتقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا الواقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره مابعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فمعناه) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه فكانه قال كن نادما على تركه (ومعناه فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليه (الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى الفعل اذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال

فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا ) ولايكون التحضيض فى الماضى الذى قدفات) فانه لافائدة فى الحث عليه والطلب له (الاانها) اى لكن تلك الحروف ( تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ) اى المخاطب ( ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانه من حيث المعنى للتحضيض على فعل ) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما ) اى مشابه لفعل ( فات ) ( حرف التوقع ) ( والتقريب ) ( قد ) ( سمى ) اى لفظ قد ( بهما اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف و بحرف التقريب كما زاده الشارح ( لمجيئها ) اى لمجئ كلمة قد ( لهما ) اى للتوقع والتقريب ( فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى اوالمضارع فلابد فيه ) اى فى هذا الحرف ( من معنى التحقيق ثم انه ) هذا اشارة الى ان كلا من المعنوين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما لم يضفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها وللرد على من قال انها لبست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها لبست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد ( يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى ) اى معنى التحقيق فيعنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل فى معانيها ( وهى ) اى كلمة قد حال كونها واقعة ( فى ) الفعل ( الماضى ) المثبت المتصرف كائنة ( للتقريب ) اى تقريب زمنه ( من ) زمن ( الحال ) حال كونه مصاحبا ( مع التوقع ) اى الانتظار من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر الشارح معنى تقريبها الماضى من الحال مع التوقع بقوله ( اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب ) حال كونه ( واقعا عن قريب) اى واقعا فى الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله فى الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله ( كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله ( قد ركب ) مقول القول ( اى حصل عن قريب ما ) اى الامر الذى ( كنت تتوقعه ) تنتظر حصوله واشار الى الثانى بقوله ( ومنه ) اى من كون قد فى الماضى للتقريب من الحال مع التوقع وهو خبر مقدم وقوله ( قول المؤذن ) مبتدأ مؤخر وقوله ( قد قامت الصلاة ) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع فى مقدماتها تحقيقا والفاء فى قوله ( ففيها ) فاء الفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم

من

من المعانى ففى كلمة قد ( اذن ثلاثة معان مجتمعة ) احدها ( التحقيق و ) الثانى ( التوقع و ) الثالث ( التقريب ) هذا فى الماضى وسيأتى لها معنى رابع فى المضارع وهو التقليل وانما تعد هذه المعانى اذا كانت قد حرفا فاما اذا كانت اسما فهى بمعنى حسب تقول قدزيد درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله ( وقدتكون ) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قدتكون كلمة قدمصاحبة ( مع التحقيق التقريب ) فقط ( من غير توقع ) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله ( كما تقول قدركب زيد ) اى تحقق ركوبه فى الماضى القريب من الحال والجار فى قوله ( لمن لم يتوقع ركوبه ) متعلق بتقول ( و ) ( هى ) اى كلمة قدحال كونها واقعة ( فى ) الفعل ( المضارع ) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله ( المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس ) مثل يجود فى قولك قد يجود البخيل ثم ان فى توسيط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله ( للتقليل ) خبر لمبتدأ مقدر معطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قدعلى المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله ( اى يضاف ) بالبناء للمجهول بمعنى يضم ( الى التحقيق فى الاغلب ) احترز به عن غير الاغلب وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله ( التقليل ) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كما فى ( نحو ) قولهم ( ان الكذوب ) المبالغ فى الكذب ( قديصدق ) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله ( وقديستعمل ) اى لفظ قد ( للتحقيق مجردا عن معنى التقليل ) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك ( نحو ) قوله تعالى ( قدنرى تقلب وجهك فى السماء ) وقوله قديعلم الله المعوقين منكم اذ هى هنا للتحقيق فقط وقيل انها فى الاية الاولى للتحقيق مع التكثير ثم ان الشارح اراد ان يتم الكلام عليها فقال ( ويجوز ) اى لايمتنع ( الفصل بينها ) اى كلمة قد ( وبين الفعل ) الداخلة عليه والباء فى قوله ( بالقسم ) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك ( نحو ) قولك

( قدوالله احسنت و ) قولك ( قدلعمرى ) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى لحياتى و بقائى ( بت ساهرا ) حيث فصل بالقسم بين قدومدخولها اقول تكميلا للفائدة و يجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بلما فى التوقع لانهم قديحذفون الفعل مع لما لجعلهم ماعوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها مافصارت لما و ذلك نحو قول الشاعر

ازف الترحل غير ان ركابنا ❊ لما تزل برحالنا وكأن قد

اى وكأن قدزالت ( حرفا الاستفهام ) اى طلب الفهم وهما ( الهمزة وهل ) فقط واماقولهم الى فعلت بمعنى هل فعلت على ماحكاه قطرب عن ابى عبيدة فلغة فى هل بقلب الهاء همزة ( ولهما ) اى للهمزة وهل ( صدر الكلام ) بحيث ( لايتقدمهما مافى حيزهما ) لوجوب تقديمهما عليه ( لدلالتهما على احد انواع الكلام ) وهوالانشاء اذهما لانشاء الاستفهام ( كما مر ) فى الكلام على كم الاستفهامية ( وتدخلان ) اى تدخل كل من الهمزة وهل ( على ) الجملة ( الاسمية و ) الجملة ( الفعلية ) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة فى قوله ( تقول ) اى عند دخول الهمزة ( فى ) جانب الجملة الاسمية ( ازيد قائم و ) عند دخولها ( فى ) جانب الجملة ( الفعلية ) ( اقام زيد وكذلك ) اى وتدخل ( هل ) على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليهما حال كونك ( تقول ) عند دخولها ( فيهما ) اى الجملتين ( هل زيد قائم فى جانب الاسمية ( وهل قام زيد ) فى جانب الفعلية وقوله ( الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية ) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكانه فى معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره فى قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل ( سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا ) تعميم فى الاسمية بالنسبة الى الهمزة ( بخلاف هل فانها لاتدخل على ) جملة ( اسمية خبرها فعل ) وذلك ( نحو هل زيد قام ) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال ( الاعلى ) حال ( الشذوذ ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به فى المفتاح ( لان اصلها ) اى اصل هل فى الاستعمال ( ان تكون بمعنى قد ) التحقيقية فهى قدجاءت على الفرع الذى هو معنى

الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى) فكما لايقال قد زيد قام لايقال هل زيد قام قال الرضى فان قيل مقتضى ماذكرتم ان لايقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم تحمل على اختها فى مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما (اذا رأت فعلا فى حيزها) اى وجدته فى مكانها (تذكرت عهودا بالحمى) جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كالى مايحمى من الكلأ والمراد الارض التى فيها الكلأ (وحنت) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل او بالتشديد من الحنين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته) التزمته وضمته الى نفسها (وان لم ترة فى حيزها) اى لم تجده فى مكانها (تسلت عنه) تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والاترك ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين الهمزة فى جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لايتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لاتصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من التصرف فى هل) خبره (تقول) هذا شروع فى بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة دون هل وعد منها هنا اربعة احدها ما ذكره بقوله تقول (ازيدا ضربت) ملابسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت فى حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية

سواء كان الخبر فيها اسما اوفعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخال هل على الاسم مع وجود الفعل فى حيزها فانه لايجوز (لماعرفت) من انها لا تدخل على اسمية خبرها فعل الاشذوذ اللعلة المتقدمة (و) الثانى ماذكره بقوله (تقول) منكرا (اتضرب زيدا و) الحال (هو اخوك) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهوان يكون مابعد الهمزة واقعا وماكان ينبغى ان يقع و فاعله ملوم نحو اتعبدون ماتنحتون والله خلقكم وماتعملون وقد يجئ للانكار الابطالى وهوان يكون مابعدها غيرواقع ومدعيه كاذب نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا لوحمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة لانكار مادخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره حيث لايجوز (لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذلا معنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضى المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه (وهل ضعيفة فى الاستفهام) هذا من تتمة التعليل (فلايحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل (فيه) كما تقدم (و) الثالث ماذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين (ازيد عندك ام عمرو) ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذهى مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهوا ماحصول زيد اوحصول عمرو (تعدد المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انسب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هوالانسب عند العقل فلا يردانه لايدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم

الانسبية فتأمل ( ويقع هل مع ام المنقطعة ) لا المتصلة المختصة بالهمزة ( لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد ) بل هو امر واحد (لانها) اى ام المنقطعة واقعة ( للاضراب عن السؤال الاول ) الداخل عليه هل ( واستئناف سؤال آخر بام ) المنقطعه ( المقدرة ببل والهمزة ) كما مر فى الحروف العاطفة ( فان قولك هل زيد عندك ام عمرو ) لا تعدد فيه اذ هو ( فى تقدير بل اعمرو ) عندك حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو ( و ) الرابع ماذكره بقوله ( تقول ) اى تاليا لقوله تعالى ( اثم اذا ما وقع ) آمنتم به ( و ) قوله تعالى ( افمن كان ) على بينة من ربه ( و ) قوله تعالى ( أومن كان ) ميتا فاحييناه (بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو ) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقتها فى الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضى كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشرى فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر فى مثل افلا تعقلون اجنتم فلا تعقلون وفى نحو اولا يعلمون اجهلوا اولا يعلمون وقد قال الرضى الحق ماقاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها فى اول الكلام من غير ان يتقدم مايصلح العطف عليه مع انه لم يجئ فى الاستفهام الا مبنيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف ( بخلاف هل ) متعلق بقوله تقول ازيدا ضربت الى آخره فيكون قيدا فى الكل يعنى انك لا تقول هل فى هذه المواضع فقول الشارح ( لكونها فرع الهمزة ) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اى لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها ( فلا تتصرف تصرفها ) اذ الفرع لا يتصرف تصرف الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهى مرادة عند القرينة كقول الشاعر

فوالله لا ادرى وان كنت داريا ❊ بسبع رمينا الجمار بثمانيا

يعنى ابسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل (حروف الشرط ) الشرط فى اللغة الزام الشئ والتزامه وقد نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهى من اضافة الدال الى المدلول اى

الحروف الدالة على التعليق وهى ثلاثة ( ان ) بكسر الهمزة وسكون النون ( ولو واما ) بفتح الهمزة والميم المشددة ( لهـا ) اى لكل منهـا ( صدر الكلام ) فيجب تقديمها على ما دخلت عليه ( لمـا مر ) من انها تدل على نوع من انواع الكلام ( فان للاستقبال ) اى لحصول ما دخلت عليه فى الاستقبال ( وان دخلت على المـاضى ) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعـل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضربت اضرب ( ولو عكسها ) اى عكس ان وقد بينه الشـارح بقوله ( يعنى ) ان يقصد المصنف بالعكس ان لو ( للماضى وان دخلت على المستقبل ) اى انهـا تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على المـاضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشـارح ( وفى بعض النسخ ) اى نسخ المتن مانصه ( فان للاستقبال ولو للمضى ) اى بدون ذكر المبـالغتين ( ومعنـاه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المـاضى او المستقبل ) يعنى ان المبالغة الموجودة فى النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها فى الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله ( نحو ان تكرمنى اكرمك ) مثال لدخولها على المستقبل ( و ) نحو ( ان اكرمتنى اكرمتك ) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك ( فمعنى المثال الثـانى بعينـه ) وهو الذى للمضى ( معنى المثال الاول ) وهو الذى للاستقبـال لان قائل الاول ( يعنى ) اى يقصد به ( ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضـا اكرامك فيه ) وعلى هذا يكون معناه معنى الثـانى بلا فرق بينهما ( وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت ) اى سواء دخلت على المستقبل او المـاضى ( نحو لو ضربت ضربت ) مثال للماضى ( ولو تضرب اضرب ) مثال للمستقبل ومعنـاه معنى ما قبله فهما ( بمعنى واحد ) بلا فرق ( اى لو وقع منك ضربى فى الماضى وقع منى ضربك ايضا فيه ) وعلى هذا يكون معنى العبـارة فى النسختين واحد قوله ( وقد تستعمل كان فى المستقبل ) اشـارة الى ان لو تجئ مثل ان فتكون للاستقبـال وان دخلت على الماضى وذلك ( نحو قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ) فان المعنى

والله

والله اعلم ان لا تجبكم او تجبكم قال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدى ولا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الشارح الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء ثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتنى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامران وكان انتفاء الثانى وهو الاعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اى مطابقة (لتعليق حصول امر فى الماضى) اذ هى حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح والباء فى قوله (بحصول امر آخر) متعلقة بقوله لتعليق وهى بمعنى على اوسببية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اى الامر الذى (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدرا) مفروضا (فى الماضى كان منفيا فيه) اى الماضى (قطعا) اى جزما واذا كان كذلك (فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضا) اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك) مثال لبيان التعليق (فقد علقت حصول الاكرام) وهو المعلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بعلقت اوسببية اى بسبب حصول (مجئ مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اى الماضى والفاء فى قوله (فيلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤهما) اى المعلق والمعلق عليه حال كونهما (معا) اذ المعلق عليه وهو حصول المجئ المقدر فى الماضى منتف وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و) يلزم ايضا (كون

انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ ) يعنى ان انتفاء المجئ سبب لانتفاء الاكرام وهو مسبب وناشئ عنه ( فى زعم المتكلم ) متعلق بقوله مسببا وانما قيد به اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى

ولو طار ذو حافر قبلها ❊ لطارت ولكنه لم يطر

والحاصل ان معنى لو المطابق هو التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول هو المدلول الالتزامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه و وضعوه موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح ( واستعمال لو بهذا المعنى ) اى الامتزامى المتقدم ذكره ( هو الكثير المتعارف ) بين النحاة ( وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول ) اى من غير قصد كونه معلقا عليه وفى هذا اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقد وقوله ( مع انتفاء اللازم ) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء ( لبستدل به ) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم ( على انتفاء الملزوم ) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم وذلك ( كقوله تعالى لو كان فيهما ) اى فى السموات والارض ( آلهة الا الله لفسدتا ) مثل بهذه الآية الكريمة استظهارا للمقام (فان لو ههنا) اى فى الآية ( تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة) المستفاد من الجمع ( و ) تدل ايضا ( على ان الفساد ) اللازم ( منتف ) وفى هذا اشارة الى ان لو قائمة مقام استثناء التالى ( فيعلم من ذلك ) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد ) الذى هو الملزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد هنا اعتراضا فقال ( ومن هذا الاستعمال ) الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ( توهم المصنف ان لو ) تستعمل ( لانتفاء الاول ) كتعدد الالهة فى الاية ( لانتفاء الثانى ) كالفساد ( عكس المشهور ) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ( ولم يدر ) عطف على توهم اى لم يدر المصنف ان استعمال التعليق غير

استعمال

استعمال اللزوم و ( ان ماذكر ) اى من اللزوم (معنى يقصد اليه ) اى تقصده البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى المشهور) وهو معنى التعليق انما هو ( بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر ) كسببية انتفاء المجئ لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله ( بحسب الواقع ) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلا يتصور هناك) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك ) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن مقصودك فى صورة التعليق ( ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام ) كما تقصد فى صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد ( كيف) استفهام تعجبى اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفائين معلوم له ) اى المخاطب ثم ان الشارح اضرب عن ذلك فقال ( بل قصدت اعلامه ) اى المخاطب ( بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ) اى مسبب عنه لا غير وحينئذ لا استدلال فتدبر ولما فرغ من التكلم على هذا الاستعمال الثانى للواستأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خبر مقدم (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفة (وهو ان يقصد ) مبنى للمجهول ( بيان ) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام لشئ من الاشياء (فيربط) مبنى للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اى فبسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمراره (بابعد النقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين وذلك ( كقولك لمواهاتى لاكرمته ) حيث ربطت الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهى ابعد النقيضين عنه ( لبيان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة فى المثال المذكور (فانه) الحال والشان ( اذا استلزمت الاهانة ) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام الاكرام بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذ هو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على

استمرار وجود اللازم على كل حال (و يلزمان) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كما مر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك ولو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب (او تقديرا) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك و) قوله تعالى قل (لو انتم تملكون) الاولى مثال لان والثانية للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون انتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اى فى الآيتين (مرفوعان لانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى لبسا بفاعلين لما بعدهما فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل منهما ولما كان فى فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال ورما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك دافعا للتوهم فقال (اما احد فظاهر) اى فكرنه فاعلا ظاهر (واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قال السلكوتى الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الاعلى قول الاخفش ولما زنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكيدا لفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس انتم فى الاية تأكيد للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل فتأمل (ومن ثمة) (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما) يعنى من حيث ان ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا (قيل) اى قال النحويون (بعد) كلمة (لو) (المحذوف فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح)

اى

اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسرها (لانه) (اى ان) الذى هو حرف تأكيد حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل المقدر بعدلو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبنى انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك (انطلقت بالفعل) (اى بصيغة الفعل) المتصل بتاء المخاطب ولم يقولوا لو انك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت (موضع منطلق) وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب بنزع الخافض وقوله (لان الاصل فى خبر ان هو الافراد) تعليل للياقة وقوع منطلق خبرا اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون) (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض) (عن الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم قال المصنف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لا بدله من فعل يفسره) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو انتم تملكون (وان) اى وكلمة ان التى دخلت عليها لو فى قولهم لو انك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال فقوله ان فى محل دفع بالابتداء كما ان جملة تدل فى محل وقع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال على الثبوت عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه) اى فى ان بمعنى فى خبره وهو انطلقت

المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الاتيان بالفعل فى خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كانطلقت (من مصدره) كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان كان) الخبر اسما (جامدا) كالحجر فى قولك لوانه حجر لكان جمادا بحيث (لا يمكن اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يمتنع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الاتيان بالفعل (لتعذره) (اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام) تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (يوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع منطلق ولما ان المصنف الكلام على ما يتعلق بالشرع يتكلم على ما يتعلق بان كما يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم) بفتحتين اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فمبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك فى) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما فيما تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا فتأمل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى فى قول المصنف انا والله ان تأتنى اتك وقوله (على الشرط) من تتمة كلام المصنف

ولما كان

ولما كان قديتوهم تعلقه بماقبله من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا للتوهم وقوله (لزمه الماضى) جواب اذا وفسره الشارح بقوله (اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا ورعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجز (لفظا ومعنى) تعميم فى الماضى (لكونه) اى الشرط الماضى مبنيا (على وجه لاتعمل فيه ادوات الشرط) اى لاتؤثر فيه ولاتفسره (فيطابق) (اى الشرط) (الجواب) فى العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعنى انه لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لايعمل فى الشرط ايضا ليتطابقا ولايتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لايعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضى وانما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه لانه كزائد فى المعنى والشرط مرادفيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط) لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا اللقسم والشرط جميعا) حيث لايصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل وقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ماهو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه القابل للاطلاق العام فاندفع ماقيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف و يقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشروطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتنى) بتقديم القسم

على الشرط وهو (مثال للماضى لفظا) اذ لفظ اتيت ماضى (اولم تأتنى) عطف على اتيتنى وهو مثال للماضى معنى) لان تأتى وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للمضى فصار ماضيا معنى (لاكرمنك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب الشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) محترز قوله واذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاله واثنائه والباء فى قوله (بتقدم الشرط) سببية اى بسبب تقدم الشرط (عليه) اى القسم كما سيأتى فى قوله ان اتيتنى والله لا تينك (او) بسبب تقدم (غيره) (اى تقدم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لا على التقدم فان غير تقدم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله فى قوله انا والله ان تأتنى آتك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) الثانى (ان يلغى) (القسم ويكون الشرط معتبرا) قد عرفت معناهما مما قبلهما فلا نطول بالاعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل فى قوله جاز ان يعتبر وان يلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التوكيد فى الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلمة انا وجواز الغاء القسم) بالجر عطفا على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (اعتبار التقديم) اى تقديم

غير

غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليهما) اى كل منهما (نشرا على ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرده الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشرا على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشر له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شئ من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ لبس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثانى اللهم الا ان يقال ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول ولا شك حينئذ فى اشتمال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثانى) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثانى وهو ثانى الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روعى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثمة وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف (وان اتيتنى والله لآتينك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم خالف المصنف صنيعه الاول حيث اورد الشرط فى ذاك المثال

بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضى فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كما فى هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتنى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لاتيتك و بعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين فى اللف (وعلى المعنى الثانى) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولاعتبار جواز (الغائه) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثله (باعتبار الاول) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (و باعتبار الثانى) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه فى اللف قدم اعتبار القسم (فى كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتنى وان اتيتنى والله (يقع من حيث المعنى الثانى) اى بالنظر الى المعنى الثانى الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فان فى المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفى المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على المعنى الثانى لوجود الاختلاف فى الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان رعاية) اى ولو وجد فى هذا

الجمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى) اى لكن هذا الجمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول) اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر فى الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثانى (على تقدير تقديم اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نشريهما) الذين احدهما المثال الاول للثانى والثانى للاول (من حيث مثالاهما) قيد للنشر ولما فرغ من ذكر القسم المفوظ شرع فى حكم القسم المقدر فقال (وتقدير القسم كالفظ) (اى كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كالفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كمفوظه فى صدر الكلام) اى او المعنى ان تقدير القسم فى صدر الكلام كذكره فيه وقوله (فلزم فى الشرط تقريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كمفوظه لزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (لئن اخرجوا لا يخرجون) (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) اى ورود قوله لا يخرجون فى النظم (الجزم بحذف النون اولى به) اى من وروده بالنون مرفوعا (اى لا يخرجوا) (وكذا) (قوله تعالى) (وان اطعتموهم انكم لمشركون) (اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط) اى قوله اطعتموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان) اى اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع فى بيان اما فقال (واما للتفصيل) اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر) يعنى انه موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجمله فى الذكر والثانى ما اجمله فى الذهن والاول (نحو قولك جاءنى اخوتك) هذا مجمل اجمل المتكلم فى لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه فى حقهم

فقال (اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته واما بشرا فاعرضت عنه اواجمله) اى اواجمل المتكلم هذا المجمل (فى الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله فى الذهن هو وجود القرينة وقال القاضى وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا اونهيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما فاوقع فى توجيه اول الكتب فى قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما حينئذ عدم التقدير مما لا ينبغى انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اى كلمة اما (الاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب) وقال فى شرح اللب ان اما الواقعة فى اوائل الكتب مندرج فيما اجمله المتكلم فى الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستيناف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستيناف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعنى اذا ذكر ضد لشئ يكون قرينة على ان ضده الآخر مذكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولما حكم فى اما بانها للشرط ولم يحكم فى حين واذا بانهما للشرط اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعنى ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء فى جوابها و) الآخر (سببية الاول للثانى) ولم يحكم يكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة فى القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل فى الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الفرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا

فى العصام ثم ذكر هنا خاصة اخرى لامادون الاولين فقال (والتزم حذف فعلها) اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) (وعوض بينها) (اى) بين كلة اما) (و بين فائها) اى و بين فاء اما (الواقعة فى جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملابسة لان الفاء فى الحقيقة للجزاء فقوله عوض فعل المجهول وقوله (جزؤ) نائب فاعله يعنى جعل (مما فى حيزها) (اى حيز فائها او حيز اما) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على التفسير الثانى بانه لم يجاز ان يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز الفاء ايضا حيزها) اى حيز كلة اما ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعنى ان ذلك التعويض تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه) يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم اولا (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا) (وقيل) (والقائل المبرد) (هو) (اى ما وقع بينها و بين فائها) (معمول الشرط المحذوف) لانه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى ان قوله (اى معمولية مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى العاملية ومصدر المجهول بمعنى المعمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) (فان التقدير على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم

اما مقام مهما ووسط ) اى جعل ( يوم الجمعة ) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء مقدما مذكورا ( بين اما وفائها ) وانما جعل ذلك (لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط ) الذى هو يكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى الذى هو مهما يكن وبقى ظرفه (صار) اى التركيب ( اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا ) يعنى ذهب الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما اولا ثم شرع فى نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يجز فقال (وقيل) (والقائل المازنى) حيث ذهب الى انه ( ان كان ) ( ما يتوسط بين اما و فائها) (جاز التقديم) ( على الفاء مع قطع النظر عن الفاء ) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء ( كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق ( فمن ) (قبيل القسم ) ( الاول ) ( وهو ) اى المراد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء ) كما كان المذهب الاول مطلقا (والا ) (اى وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء ) اى لبست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها ) اى الى الفاء ( مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فانى زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها ) فانه لما وقع لفظ ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك ( فمن ) اى فيكون من ( قبيل القسم ) ( الثانى ) (وهو) اى القسم (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى نقله المصنف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون ) اى بين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التمييز (لاما) اى اعطى لها (خاصية قوة رفع حكم الامتناع عن الاول ) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ ما اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما فى حيزها فى غير ما وقعت مع اما (دون الثانى) اى لبست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمولا ( منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره) اى يكون تقدير

الكلام

الكلام (على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما والفاء لما ذكرنا فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد فمنطلق اى فهو منطلق فارتفاع زيد) اى فيكون زيد على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان اولا) اى قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثانى) وهو كون المرفوع جزأ من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله فمنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل فعل الشرط الذى هو يكن (اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار اما زيد فمنطلق فزيد) اى المذكور بعد اما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى لانه مرفوع بالابتداء ولما كان فى هذا المقام مذهب آخر فى توجيه المرفوع والمنصوب المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعنى ان تقدير البعض فى المثال المذكور (على تقدير الرفع) اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر (المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف) يعنى نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح وهو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لا يهام شئ آخر مضر وهو انه (يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم

الجمعة بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما ) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز ( بلا خلاف ) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الاخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال ( وانما مثل المصنف ) اى اختار المثال ( مما ) اى من قبيل ما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها ) ( حرف الردع كلا ) بفتح الكاف وتشديد اللام ( الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول ) اى ذلك الشخص جوابا لك ( كلا ردعا لك ) اى زاجرا لك ومانعا من مثل هذا الكلام ( اى ليس الامر كما تقول ) وفى العصام ان هذا مثال لرد المخبر ونفى لخبره يعنى لا انه رد لنفس الخبر فانه يجوز البغض منه وقد يكون بينا لكون الخبر الذى اتى به المتكلم منكرا فى نفسه كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ( وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا ) وتجيب له بقولك ( كلا اى لا يجاب ) يعنى لا ينبغى ان يجاب ( الى ذلك ) اى ما امرتنى به ( وقد جاء ) ( اى ) وقد ورد لفظ ( كلا ) على غير معنى الردع بل ورد ( بمعنى حقا ) يعنى ثبت ما يقال ثبوتا ( والمقصود منه ) اى من هذا اللفظ ( تحقيق مضمون الجملة ) ( فحينئذ يجوز ان يجاب القسم ( كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ) اى حقق وثبت طغيان الانسان ويجوز ان يجاب ايضا به نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة ( واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى ) يعنى على الالف ( لكون لفظه ) اى لفظ كلا حال كونه اسما ( كلفظ ) اى مثل لفظ ( كلا الذى هو حرف ) فبينهما مناسبة لفظية ( ولمناسبة معناه ) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا ( لمعناه ) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة ( لانك تردع ) تزجر وتمنع ( المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده ) يعنى كان الله تعالى فى قوله كلا ان الانسان ليطغى لما اثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بضده الذى هو عدم طغيانه هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز ان يكون الثانى اسما على ما تصرف الشارح فيه ( لكن النحاة حكموا بحرفيته

اذا كان بمعنى حقا ايضا لما ) اى للمعنى الذى ( فهموا من المقصود به ) اى بلفظ كلا بمعنى حقا ( تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان ) فى قوله ان زيدا قائم فحينئذ شابهت بان ( فلم يخرجوا ) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة ( ذلك ) اى لفظ كلا اذا كان بمعنى حقا ( عن الحرفية ) ( تاء التأنيث الساكنة ) واشار بقوله ( لا المتحركة ) الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التأنيث المتحركة ( لانها ) اى لان المتحركة ( مختصة بالاسم ) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربت وثمت فيه تاآن تأنيث مع انهما قد دخلتا على رب وثم وهما حرفان اللهم الا ان يقال ان قوله مختصة بالاسم بناء على عدم الندرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله ( تلحق ) ( الفعل ) ( الماضى ) فكان العصام اشار الى ان ما علله الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما تلحق تلك التاء بالماضى ( لتكون ) اى لقصد ان تكون تلك التاء ( من اول الامر ) اى قبل ظهور المسند اليه ( علامة ) واللام فى قوله ( لتأنيث المسند اليه ) متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح ( فاعلا كان ) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به ( او ) يكون ( مفعول ما لم يسم فاعله ) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه ( وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم ) اى الاصل فى الاسم ( الاعراب واصل الفعل ) اى ولان الاصل فيه ( البناء فنبه ) اى فاريد ان ينبه ( من اول الامر بسكون هذه ) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل ( على بناء ما لحقته ) اى على ان ما لحقت به تلك التاء مبنى ( و بحركة ) اى واريد ان ينبه بحركة ( تلك ) التاء اى اللاحقه بالاسم ( على اعراب ما وليته ) اى على ان ما وليت له التاء من الاسم معرب وانما جاز التنبيه به ( لانهما ) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم ( كالحرف الاخير مما تلحقانه ) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال ( فان كان ) ( اى المسند

اليه اسما ) (ظاهرا)( غير مؤنث حقيقي)فانه ان كان اسما ضميرا راجعا الى مؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي و جب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقي و اما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقي (فمخير) ( اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث و بين عدمه ) اى و بين عدم الحاقه ( اوفهواى الحاق تاء التأنيث ) وعدم الحاقه ( مخير فيه على الحذف والايصال)يعنى ان فى التفسير الاول نائب الفاعل لقوله مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستتر المجرور تحته كما كان فى قولهم مال مشترك وظرف مستقر ( و )لما اورد صاحب المتوسط على المصنف ان ذكر ( هذه المسئلة ) اى مسئلة التخيير فى التأنيث ( قدتقدمت ) اى فى بحث المؤنث ( الاانها ) اى لكن هذه المسئلة ( قد ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا ) اى وذكرت هنا ( من حيث انهامن احكام تاء التأنيث ) وقال العصام بهذا لايندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى ( واما الحاق علامة التثنية والجمعين ) (اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل فاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء ) ( فضعيف ) ( لعدم احتياجها ) اى لعدم احتياج المذكورات ( الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قديكون معنويا)ولم يكن فى لفظه علامة كونه مؤنثا كهند ( اوسماعيا) مثل شمس ولولم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث اومذكر (وعلامة التثنية ) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع )فان العلامة فيهما(غالباظاهرة غاية الظهور واذا الحقت)اى ومع انها الواحقت(على ضعفها)اى مع ضعفها (فلبست بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر ( لئلا يلزم الاضمار ) يعنى انها لوكانت ضمائر يلزم الاضمار ( قبل الذكر من غير فائدة بل هى ) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة (حروف اتى بها)اى الحقت بما الحقت(للدلالة من اول الامر ) اى قبل ذكر الفاعل ( على احوال الفاعل ) من كونه تثنية وجمعا مذكرا اومؤنثا ( كتاء التأنيث ) اى كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة ( وفى شرح الرضى هذا ) اى ماذكر من التوجيه (ماقاله النحاة )واليه ذهب

المصنف

المصنف ( ولامنع ) يعنى انه فى الحقيقة لاوجه مانع (من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها ) اى ولامانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا
منها اى وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا
فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان تجعل تلك
الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها
بدلا من ذلك الضمير ( والفائدة فى مثل هذا الابدال مامر ) اى فائدته مرت
( فى بدل الكل من الكل ) وقوله (اوتكون) عطف على مدخول من فى قوله
من جعلها يعنى لامنع ايضا من ان تكون ( الجملة خبر المبتدأ المؤخر ) وهو
الاسم الظاهر المذكور بعدها ( والغرض ) اى يجوز ان يكون الغرض من
اضمار الفاعل وذكره بعدها ظاهرا ( كون الخبر مبهما ) اى الابهام اولا والتصريح
ثانيا وهو غرض صحيح عند البلغاء ( التنوين ) ولما كان المراد بالتنوين
ههنا معناه الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى
الذى نقل منه فقال ( فى الاصل ) يعنى التنوين فى الاصل اى فى اصل اللغة
قبل النقل ( مصدر نونته ) يعنى يقال نونت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان
التنوين على هذا فعل المتكلم فالمتكلم منون بكسر الواو ووزيد منون بفتح الواو
والتنوين آلة لذلك الفعل يعنى مابه ينون ( فسمى مابه ) يعنى ثم نقل هذا
اللفظ من المصدر الى مابه ( ينون الشئ ) فوضع له وضعا عرفيا فسمى مابه
ينون الشئ ( اعنى النون تنوينا ) وانما نقل من معنى المصدر ( اشعارا ) اى
لقصد الاعلام ( بحدوثه ) اى بحدوث ذلك النون ( وعروضه ) عطف تفسير
للحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر
( من معنى الحدوث ولهذا) اى ولكون الحدوث والعروض معنى مستقرا
فى المصدر ( سمى سيبويه المصدر حدثا وهى ) اى التنوين انث باعتبار الخبر
( فى الاصطلاح ) اى فى اصطلاح اهل العربية (نون ساكنة) (اى بذاتها)
يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذا كان كذلك ( فلا تضرها )
اى لاتضر لكونها ساكنة ( الحركة العارضة ) بسبب آخر وهو اجتماع
الساكنين ( مثل عاد الاولى وهى ) اى النون اذا بقيت معرفة بهذا القدر
من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدن و) نون (لم يكن وامثالها)

من النونات الساكنة التى لايطلق عليها التنوين فصار التعريف شاملا للاغيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ماذكر (بقوله) (تتبع حركة الاخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه) اى النونات المذكورة (اوآخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات اواخرها) فان النون الساكنة من من مثلا هى نون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها) اى لحوق نون التنوين (به) اى بالآخر (من غير تخلل شئ بينه) اى بين الآخر (وبينها) اى وبين النون الساكنة (وههنا) اى ولو قال تتبع الاخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين) فان ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة وبين النون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة) يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الآخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير) يعنى لانسلم انه يفيد المراد لان المراد من الآخر ليس هو الآخر مطلقا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الاخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الآخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التنوين من خواص الاسم (ليشمل) اى التعريف (تنوين الترنم فى الفعل) (لالتأكيد الفعل) يعنى ان النون الساكنة الواقعة فى الآخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لالتأكيد الفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التأكيد الخفيفة) (فانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل فى التعريف حتى تحتاج الى الاخراج (ولاينتقض التعريف بالنون فى نحو يارجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة فى قوله انطلق فانهما نون ساكنة تتبع حركة اللام فى رجل فاجاب عنه بانه لايرد النقض به (فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها) اى بتبعية النون (لها) اى لحركة الاخر (فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التنوين فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين

وان جاز

وان جاز تأنيثه باعتبار انه نون ساكنة (للتمكن) (وهو) اى التنوين الذى يكون للتمكن (ما) اى تنوين (يدل على امكنية الكلمة) يعنى على تثبيت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسره بقوله (اى كون الاسم لم يشبه الفعل) اى كون اسميته محققا ثابتا قويا بحيث لم يوجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اى بالعلتين (المعتبرين فى منع الصرف) او بما يقوم مقام العلتين فى منع الصرف (وحينئذ) وحين اذا فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اى معنى التمكن (فى غير المنصرف) يعنى فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل تنوين فى غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن (والتنكير) اى وهو للتنكير (وهو) اى تنوين التنكير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فما وجد فى المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحوصه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء غير منون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع صرفهما اواذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رجل (علما تمحض للتمكن) يعنى يكون لمحض التمكن (والعوض

اى هوللعوض ( وهو ) اى ماهوللعوض ( ما ) اى تنوين ( لحق ) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة ) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها ( كيومئذ ) اى مثل التنوين فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ وليلتئذ ( اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ ) اى الذى هوظرف بمعنى وقت (واذ مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت ( بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى باخر كلمة اذ ( التنوين عوضا ) اى لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات ( لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ و ) مثل و(جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى كذا قولك مررت (بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك ) ( والمقابلة) اى التنوين للمقابلة ( وهو ) اى التنوين الذى للمقابلة ( ما ) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكر السالم) وهو نون مسلمون ( كمسلمات ) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف و التاء ( فان الالف فيه ) اى فى مثل مسلمات ( علامة الجمع كما ان الواو علامته ) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع ( فى الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى فى مثل كلمة مسلمات ( ما ) اى علامة ( يقابل النون فى ذلك ) اى فى مسلمون ( فزيد التنوين فى آخره) اى فى آخر مسلمات ( ليقابله ) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله ( وتوهم بعضهم انه ) اى ذلك التنوين (للتمكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم ( خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرف ولا يوجد فى غير المنصرف ( ولو كانت (اى تلك التنوين ( للتمكن لزالت ) كما زالت فى مثل ابراهيم واحمد فان لفظ مسلمات غير منصرف ( للعلتين ) اى لوجود علتين (العلمية والتأنيث وظاهر ) يعنى ومن البين ( انه ) اى التنوين فى مثل مسلمات ( ليس تنوين التنكير لوجوده) اى لكونه موجودا ( فيما) اى فى اللفظ الذى ( كان علما كعرفات ) فانه علم

للجبل المشهور ووجوب تنوين التنكير فى العلم منافى لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة ( ولا تنوين العوض ) اى ولبس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض ( لعدم مساعدة المعنى ) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه ( ولا تنوين الترنم ) اى ولبس ما لحق مسلمات تنوين الترنم ( لوجوده اى لان تنوين الترنم مشروط بكونه فى اول آخر الابيات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد ( فى غير اواخر الابيات والمصاريع ) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط ( فتعين ان يكون للمقابلة ) اذ لم يبق قسم آخر ( لانها ) اى لان المقابلة ( معنى مناسب لحمل التنوين ) اى التنوين الموجود فى مسلمات ( عليه ) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة ( والترنم ) وفى الصحاح الرنم بفتحتين الصوت وقد رنم من باب طرب وترنم اذا رد د صوته والترنيم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانياض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترنم ( وهو ) اى اللاحق للترنم ( ما ) اى تنوين ( لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ) وانما اختير التنوين لهذا القصد ( لانه ) اى لان التنوين ( حرف يسهل به ) اى باستعانته ( ترديد الصوت ) اى الذى هو سبب للتحسين المطلوب ( فى الخيشوم ) فانه الذى هو محل الغناء ( وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء ) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمى به لان فيه ترك الترنم ( وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان ) لحوقها ( بالحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها ) اى فى اثناء الابيات والمصاريع ( جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء ) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا والاخر ( لان محل التغنى به ) اى بالتنوين ( انما هو الاخر ) وانما انحصر فى الاخر ( لئلا يخل بسلك النظم ) فانه لو اعتبر ما وقع فى اثنائها يلزم الخلل فى سلك النظم ( بتخلله ) اى بسبب تخلل التنوين ( بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل ) بالنصب عطف على قوله لئلا يخل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل ( بفهم المعنى ) الذى هو المقصود ( وهو ) يعنى تنوين الترنم ( ما يلحق القافية المطلقة وهى ) اى القافية المطلقة ( ما ) اى

قافية ( كان رويها ) الروى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية ( متحركا مشبعا باشباع حركته ) اى حركة ذلك المتحرك وقوله ( واحدا ) بالنصب كما فى النسخ يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا بالاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى بجعل حركته مشبعا واحدا ( من الالف ) ان كانت الحركة فتحة ( والواو ) ان كانت ضمة ( والياء ) ان كانت كسرة ( وسميت هذه الحروف ) اى الزائدة ( حروف الاطلاق لاطلاق ) اى لوجود اطلاق ( الصوت ) التى يترك الحسن ( بامتدادها ) لكون الثلاثة حروف مد ( ولحوق النون ) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت لبس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة ( بهذه القافية انما يكون بايدال حروف الاطلاق به ) اى بالنون ( كما فى قول الشاعر

*اقلى اللوم عاذل والعتابن ❊ وقولى ان اصبت لقد اصابن*

فروى هذا البيت الباء ) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب ( وحصل باشباع فتحها ) اى فتح الباء فى اللفظين ( الالف ) فيكون العتابا واصابا ( وعوض ) اى ثم عوض ( عن هذا الالف ) الذى هو الاطلاق ( عند التغنى نون الترنم ) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى ياعاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأملى فيه فان كنت مصيبا بينى ( واما ) اى تنوين الترنم اما ( يلحق القافية المفيدة وهى ) اى القافية المفيدة ( ما ) اى قافية ( كان رويها حرنا ساكنا صحيحا كان ) اى ذلك الحرف الساكن ( اوغير صحيح سميت ) اى تلك القافية ( مقيدة لتقييد الصوت بها ) اى فى تلك القافية ( وامتناع ) اى ولامتناع ( الامتداد ) وانما امتنع الامتداد ( لانه ليس ههنا حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ) وقوله ( ليتيسر ) متعلق بيحصل يعنى لايتيسر ( امتداد الصوت ) لعدم حصول حروف الاطلاق التى هى حروف المد ( كقول الشاعر وقائم

الاعماق خاوى المخترقن ❊ مشتبه الاعلام لماع الخفقن

فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ) يعنى قاف المخترق فى آخر

المصراع

المصراع وقاف الخفق فى آخر البيت ( لايمكن مد الصوت بها ) اى فى المذكورة فى الآخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (فحركت) اى القاف فى الكلمتين (عند التغنى بالفتح) اى فى لفظ المخترق (او الكسر) اى او بالكسر فى لفظ الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق والثانى الخفق ( والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ) فقوله وقاتم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه محذوف اى قطعته او سلكته و القاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو مابعد من اطراف المفازة والخاوى من خوى البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف وبكسرايضا المحل الذى تخترقه الريح وتمر فيه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لاشئ فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو مايهتدى به فى الطريق والملماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب فى المفازة اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستخبار مشتبه الاعلام اى ملتبس غير متميز لماع السراب قطعته ( ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى) اى التنوين الغالى (لان الغلق هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز) فوجد هذا المعنى فى هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ( ولهذا ) اى ولكون الوزن متجاوزا عن حد الوزن ( يسقط ) اى وزن البيت الذى لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع ولبس للقسم الاول ) اى اللاحق بالقافية المطلقة ( اسم يختص به ) اى يمتاز بذلك الاسم ( واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى ) كما كانت سائر التنوينات ( بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لابازاء معنى من المعانى ) واذا كان كذلك ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا ) اى كما فى تنوين الترنم ( تأمل ) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة فى الاسمية بحيث

لا تشبه الفعل ومبنى الاصل بخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدخوله غير معين (ويحذف) هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اى التنوين وجوبا) يعنى انه يحذف حذفا واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (موصوفا بابن) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة الى ان قوله (مضافا الى علم آخر) حال من الابن يعنى اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر بحذف التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (نحو جاءنى زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوفا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به) اى بالابن (والآخر مضاف اليه له) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (بحذف التنوين من موصوفه وخطا) اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعتا (لغير العلم اوكان) نعتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان الابن فيه مضاف الى لفظ عالم وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو) انما يكون هذا مثالا لابنا (على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن) فيقال هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الا فى حذف همزتها) اى همزة ابنة (فانها) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيثما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى وانما لم تحذف حيثما كانت كما حذفت فى ابن (لئلا يلتبس بنت فى مثل هذه هند بنت عاصم) يعنى بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم

وقال العصام ان فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظرا لانه لا التباس ههنا لان تاء بنت اذا طولت لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمله بها انتهى ( نون التأكيد ) ( قسمان ) وفيه اشارة الى ان قوله نون التأكيد مبتدأ وقوله ( خفيفة ساكنة ) خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة ( مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على الحركة وقوله ( ومشددة مفتوحة ) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة والكسرة ( لثقلها ) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة ( وخفة الفتحة) اى ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله ( مع غير الالف ) كالاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف وقوله ( اى غير الف التثنية ) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الالف التثنية ( نحو اضربان والف الجمع )وقوله ( اى الالف الفاصل بين نون الجمع المؤنث و ) بين (النون المشددة تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى الجمع لادنى ملابسة لان الالف لا تكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضربنان فانها اى اذا كانت المشددة مع الالف ( تكسر معهما ) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين المقارنة بهما ( لشبهها ) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة ( بنون التثنية ) ثم شرع فى بيان الخواص لهما مشتركتين فقال (يختص) ( اى نون التأكيد ) مع قسميه مطلقا ( بالفعل المستقبل ) والباء ههنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الاتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله ( فى ) ( ضمن ) ( الامر ) ظرف مستقر صفة للمستقبل ( نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب للامر ولمفرد المخاطبة له ولجمع المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكسرها للثانى وبضمها للثالث وفى ايراد المثالين

اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين ( والنهى ) اى ويختص بالمستقبل الكائن فى ضمن النهى ( نحو لا تضربن (بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق ( والاستفهام ) اى وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام ( نحو هل تضربن )(والتمنى )( نحو ليتك تضربن )(والعرض) ( نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا )(والقسم) اى وبالمستقبل الكائن فى جواب القسم ( نحو والله لافعلن (وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتمثيل بالقسمين ( فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون ) اى نون التأكيد مطلقا ( بهذه المذكورات ) اى بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات ( الدلالة ) اى التى تدل (على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب ما يتمناه والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه ) اى لان نون التأكيد ( لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا)(وقلت) ( اى نون التأكيد ) يعنى لحوقها ( فى النفى)(فلا يقال زيد ما يقومن) وقوله ( الا قليلا ) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النفى استعمالا الا استعمالا قليلا وانما قلت فيه( لخلوه ) اى لخلو النفى ( عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له) اى للنفى ( بالنهى ) ( ولزمت ) ( اى نون التأكيد ) ( فى مثبت القسم ) ( اى فى جوابه المثبت ) وفى هذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون ( لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكد والفعل بامر منفصل عنه وهو ) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما اكدوا الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرهوا ان ينحصر التأكيد به من غير (ان يؤكدوه) اى الفعل ( بما ) اى بشئ من مؤكداته ( يتصل به ) اى بذلك الفعل (وهو ) اى المؤكد المتصل ( النون بعد صلاحيته) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت ( وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز ) وقال العصام ان قوله لزمت النون فى الجواب المثبت

منقوض بقوله تعالى ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون يعنى فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم عليه فسادة النقض مثبت لكن تعلق به الجار المقدم ( وكثرت ) (اى نون التأكيد ) ( فى ) ( مثل ) ( اما تفعلن ) قوله ( اى الشرط المؤكد ) تفسير للمثل يعنى ان المراد بمثل اما تفعلن كل شرط اكد (حرفه) اى حرف ذلك الشرط ( بما ) اى بلفظ ما سواء كان التأكيد لازما كما فى حيثما واذما او جائزا كما فى ان ما وانما كثرت فى مثل هذا (فانه لما اكدوا الحرف) اى حرف الشرط بالحاق لفظ ما به ( قصدوا تأكيد الفعل ايضا ) اى كتأكيد حرفه ( لئلا ينتقص المقصود من غيره) اى لئلا يكون المقصود الاصلى الذى هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذى هو الحرف ولما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع فى بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال ( وما قبلها ) ( اى ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة ) ( مع ضمير المذكرين ) ( وهو ) اى ضمير المذكرين (الواو ) يعنى اذا وقع كل من النونين مع الواو الذى هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذى قبلها ( مضموم ) وانما ضم ( ليدل ) اى ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ) يعنى ان التقاء الساكنين انما يكون وجها لحذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اى على محله مشروط بشرط وهو ( ان يكون الساكنان ) اى اللذان التقيا ( فى كلمة واحدة ) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما فى كلمتين ( فان النون المشددة كلمة اخرى فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه و قوله (اولثقل الواو ) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين يعنى ليدل ذلك الضم على الواو التى حذفت لثقله ( بعد الضمة وقبل النون المشددة ) وهذا يكون وجها لحذفه ( ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ) اى فى كونه على حده ( ماذكر ) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله (ومع ) ( ضمير ) ( المخاطبة ) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعنى ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذى يقع قبلها (مكسور) وهذا ايضا ( ليدل ) ذلك الكسر ( على الياء

المحذوفة ) اى على الياء التى حذفت اما ( لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة و قبل النون المشددة ) ( و ) ( ماقبلها ) ( فيما عدا ذلك ) ( المذكور ) اى فى ماعدا الذى ذكر ) من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو ) اى ماعداهما ( الواحد المذكر غائبا كان ) اى ذلك الواحد المذكر ( او مخاطبا ) نحو ليضربن واضربن ( والمؤنث الغائبة ) نحو تضربن وماقبل كل منها ( مفتوح ) وانما فتحت ( طلبا ) اى لقصد الطلب ( للخفة وظاهر ) يعنى ومن البين ( ان ماعدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما ) اى مع كون حكم النون فى التثنية وجمع المؤنث ( غير ماذكر ) من ان النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما واذا كان حكمهما غير ماذكر ( فقوله ) ( وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ) اى يكون هذا القول ( بمنزلة الاستثناء منه ) اى من حكم ماذكر ( فتقول فى المثنى ) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعنى انك تقول فى المثنى ( اضربان باثبات ( الالف ) اى بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا ( لئلا يشتبه ) اى لئلا يكون شبيها بحذف الفه ( بالواحد واضربنان ) اى وتقول ( فى جمع المؤنث ) اضربنان ( بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ) احداها نون جمع المؤنث والاخريان نون التأكيد المشددة فانها نونان فى التلفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة و بين الخفيفة فقال ( ولاتدخلهما ) ( اى التثنية وجمع المؤنث ) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لا تدخل التثنية و جمع المؤنث ( النون ) ( الخفيفة ) هذا عند الجمهور وقوله ( للزوم التقاء الساكنين ) اشارة الى دليل الحكم بانها لاتدخلهما يعنى لايجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين ( على غير حده ) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حرف مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لا فى المخففة ( خلافا ليونس ) يعنى خولف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين ( فانه ) اى يونس ( يجيز التقاء الساكنين ) على حده وان كان ( على غير حده ويجعله ) اى يجعل التقاء الساكنين على حده ( مغتفرا ) اى مسامحا

وجائزا

وجائزا وقوله معتفرا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو اى يجعله معفوا عنه فى دخول الخفيفة (كما) كان معفوا فى الوقف) فان التقاء الساكنين اجيز فى الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه سكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى لبس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول لبس بحرف مد والثانى لبس بمدغم وقوله (وهو لبس) رد لقول يونس يعنى لبس تجويزه قياسا للوقف (يمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النونين معاملتان احداهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اى النون الثقيلة والخفيفة) (فى غيرهما) (اى غير التثنية والجمع) (مع الضمير البارز) (اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة) (كالمنفصلة) (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمهما كحكمها (يعنى) تفسير لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف به (انه يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته) اى معاملة الاخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجئ (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر) اى بيان حكم الافعال التى كان اخرها حرف علة (عند الحاق النون) اى عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ماذكر) وهو قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف مع المشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (امامع ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل الذى فيه ضمير بارز (شيئان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغزوا و ارموا و اخشوا) اخر (الواحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغزو ارم واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه الاقسام

فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك (نحو اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفت فى اغزوا الكفار وارموا الغرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأة) يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم فى الثانى حال كونهما مع ياء المخاطبة (بحذف الياء كما حذفت) اى الياء (فى اغزى الجيش وارمى الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ماقبلها مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ماقبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضممت الواو المفتوح ماقبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى مع الضمير البارز وهو) اى عدم كونه مع البارز واقع (فى الواحد المذكر نحو اغزن وارم واخش) (فكالمتصل) (اى فالنون كالكلمة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات) اى المحذوفة قبل لحوق النون (وفتحها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت برد اللامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولايجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل) (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لابحذفها (فى هل ترى كما يقال هل تريان) اذا كان بالالف التثنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل) (وهل ترون) اى وقيل ايضا هل ترون (فى هل ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيد

والحاق نون التأكيد وضم الواو وكضمها فى لم تروا القوم هذا مثال مافيه
ضمير بارز يضم لاجل النون ) ( وهل ترين ) اى وقيل هل ترين يعنى بكسر الراء
والياء (فى هل ترين باثبات الياء وكسرها ) اصله ترءين يعنى فى مخاطبة ترى
والاول مخاطب ترى وقوله ( كما يقال )متعلق بالمثالين الاخيرين يعنى حركت
الياء فى ترى وترءين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة
وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك ( لم ترى الناس ) حركت بهما ايضا
( هذا مثال مافيه ضمير بارز يكسر لاجل النون )( واغزون )(عطف على هل
ترين ) حتى يجوز ان يقدر و يقال هل ترين فى هل ترى ( لا على ترين ) فانه
اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما
اذا عطف على الثانى يكون مثالا للجمع المذكر المخاطب ( اى ومن ثمة قيل
اغزون بردالواو المحذوفة ) اى التى حذفت للوقف (كما يرد) اى الواو (مع ضمير
التثنية فى اغزوا ) ( واغزن ) اى و من ثمة قيل اغزن ( فى اغزوا بحذف
الواو المضموم ماقبلها كما قيل ) اى بحذفها (اغزوا القوم) فانها كالمنفصلة
لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول ( واغزن ) ( فى اغزى بحذف الياء
المكسور ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة ) التى اوردها المصنف
( وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف) يعنى
لم تورد امثلة النونين فى غيرهما مع الضمير البارز معا وكذا لم يورد امثلتهما
مع غير الضمير البارز معاجريا على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف
وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث ( بعضها )
اى حال كون بعضها مثالا ( لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل ) وهو هل
ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيث ذكر بعضها ( لما هو مع غير الضمير البارز
كالمتصل ) وهو هل ترين واغزن (كما اشرنا اليه ) ( و ) (النون)(المخففة
تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون
المراد ( اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها ) يعنى هذه النسخة محمولة على
انه ارا د بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذى هو النون
( وفى بعض النسخ للساكنين) اى وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فحينئذ
يريد باحد الساكنين النون المخففة و بالآخر ما وقع فى اول الكلمة التى

تليها (كقول الشاعر

﴿ ولاتهين الفقير علك ان ﴾ تركع يوما والدهر قد رفعه﴿

اى لاتهينن ) يعنى اصله لاتهينن بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وبفتح النون بعدها وبالنون الخفيفة (حذفت النون المخففة لالتقائها) اى لالتقاء تلك النون (اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ماقبلها) وهى فتحة النون (لتدل) اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا والا ) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير ) يعنى بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر كما فى امثالها من قوله لم يكن الذين ( ولم يحركوها ) يعنى وانما حذفوا النون ولم يحركوها بالكسرة ( كما يحرك التنوين ) يعنى اذا وقع التنوين قبل الساكن يحركون ذلك التنوين بالكسر ولايحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون المخففة والتنوين ( وانما لم يعكس ) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التنوين ولم يعكسوا الامر ( حطا ) اى لقصد الحط (لمرتبة مايدخل الفعل عن مرتبة مايدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ) فقوله فى البيت لاتهين بمعنى لاتحتقرن وعلك لغة فى لعلك اجرى مجرى عسى فى دخول ان فى خبرها والمعنى لاتحتقر الفقير عسى ان تركع وتذل يوما والزمان رفعه واعزه فبستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لاتدوم ( و) ( تحذف ايضا المخففة ) ( فى ) ( حال ) ( الوقف) (على ما الحقت) اى على حرف الحقت تلك النون ( به ) اى بذلك الحرف (تخفيفا) اى لطلب التخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم ( اوكسر ماقبلها) اى ماقبل النون الخفيفة (كما يحذف التنوين لذلك ) اى للتخفيف ( فيرد ) اى حينئذ يرد ( ما ) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا ( لاجل المخففة كما ) اى حال هذا الحال ما (اذا الحقت المخففة باغزوا ) اى بنحو اغزوا (اواغزى وقلت ) اى واردت ان تلحق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (بحذف الواو ) فى الاول (والياء) فى الثانى ( فاذا وقفت عليهما ) اى على اغزن واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزواواغزى

بخلاف التنوين فانه ) اى التنوين ( لا يرد ما ) اى الحرف الذى ( حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة ) يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء بناء على انهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكانه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعدم لزوم النون ( فجعل ) اى لاجل هذا جعل ( للازم مزية ) اى اريد ان يعطى للازم فضيلة زائدة وهى ( بابقاء اثره على ما لبس بلازم ) ( و ) ( المخففة ) ( المفتوح ماقبلها تقلب الفا ) ( كقولك فى اضربن اضربا ) ومنه قوله تعالى وليكونا من الصاغرين وقوله تعالى لنسفعا بالناصية ( تشبيها لها ) اى لقصد تشبيه المخففة ( بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبله يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا ) هذا مثال لما فتح ( واصابنى خير واختم لى بخير ) ولما ختم الشارح آخرا مثلثه بالخير تفاؤلا تصدى الى ادعية بليغة فقال ( اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ) اشار به الى ان الشرور تتابع كثيرا وقوله ضيرا ) بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة نون التأكيد واشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال ( واجعل نونات نقائصنا ) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التى تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ماصدر عنا من النقائص المؤكدة ( خفيفة كانت ) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر ( اوثقيلة ) يعنى الكبائر ( فى مواقف الندامة منقلبة بالف ) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى ( آداب عبوديتك ) اشارة الى ان القيام عند به ممدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب واشار بقوله ( على نهج الاستقامة ) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى الحسنات حيث وعدته فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التأليف والمعنى اللهم وفقنا الى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات ( والعبادات ) وصل على من كلمة شفاعته فى محو

ارقام الضلالات ) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لا تنفع فى حقه شفاعة الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من وقوله ( ومن مضرة) معطوف على قوله فى محو يعنى كلمة شفاعته من مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافيه ) ولا يخفى ما فى قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كاتبين للمصنف ( وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كمد )وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم (الانتهاض)هو الشروع يعنى قد تم حزن الشروع وقوله ( لنقل ) متعلق بالكمد يعنى كنت بعد اتمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح ) من التسويد الى التبييض فيسر الله لى اتمام التبييض ايضا فزال عنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض ) وقوله ( العبد ) فاعل استراح يعنى نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن الجامى ) وهو الشيخ عبد الرحمن بن احمد الجامى وقد ولد رحمه الله بجام من قصبات خراسان اشتغل ولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى وصحب مع الخواجه عبيد الله السمرقندى وتوفى بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذوا ابنه ميتا من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وتاريخ وفاته ومن دخله كان آمنا ( وفقه الله سبحانه فى وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان مائة ) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرم اكمل الله نقائصنا بحرمة البيت المحرم وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبى صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المأتين بعد الالف اصلح الله من سامح غلطات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصلح سقطات حروفاته وارجو من الله الذى اعرب السنة الانسان وبنى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان ورفع درجات الذين اوتوا العلم بما خصهم بعناياته ونصبه خليفة فى الارض

بمناصب علمه ودرايته وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى
ماصدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص من قبضة
النفس لجامى وان يحرم على النار برحمته لحامى بحرمة
حبيبه الذى لايرضى واحد من امته
فى النار حيث قال ولسوف
يعطيك ربك
فترضى

الحمد لمن بسط موائد نعمه الجليلة وتكرم * وافاض على خلقه بحار عنايته
فعمم وتمم * ومن باتمام طبع حاشية الجامى للفاضل المشهور بين الانام بمحرم *
مع تكملته التى هى منسوبة للفهامة عبد الله افندى الذى اتقن شرحها ونظم *
وكان ذلك فى ايام سلطنة من اسس قواعد الدين * بنشر عدله واحسانه
المبين ۞ سلطاننا الاعظم السلطان عبد المجيد خان ابن السلطان
محمود خان ادام الله ايامه ۞ ونشر على الخافقين بالتأييد
اعلامه آمين ۞ وتم طبعه وتمثيله بنظارة الفقير
الى مولاه الذى مكارمه عمت ۞ يسارى زاده
مصطفى عزت * فى اوائل محرم الحرام
لسنة تسع وخمسين ومأتين والف
من هجرة من له العز
والشرف

1259